التقرير السنوي 2014

PCHR
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركـــز الفلسطيني لحقـــوق الإنســـان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحـــدات المركـــز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١) وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢) الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣) وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإيلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـــل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

- Oxfam NOVIB - Holland
- Open Society Institute - U.S.A
- Christian Aid - U.K
- Dan Church Aid - Denmark
- Grassroots International - U.S.A
- European Commission
- Representative Office of Norway
- Irish Aid
- Kvinna Till Kvinna – Sweden
- Al Quds Association Malaga – Spain
- Trócaire – Ireland
- CARE International West Bank and Gaza
- The Swedish International Development Co-operation Agency (Sida)
- Royal Danish Representative Office
- Austrian Representative Office
- Swiss Development and Cooperation Agency

مجلس الإدارة: د. رياض الزعنون أ. نادية أبو نحلة أ. هاشم الثلاثيني أ. عيسى سابا أ. راجي الصوراني

المدير :راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـــوان المراسلـــــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة – ص.ب ١٣٢٨.

تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٠٨ ٢٨٢٣٧٢٥

فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٠٨ ٢٠٦١٠٣٥

فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.

تليفاكس: ٢٤٥٤١٥٠ / ٠٨ ٢٤٥٤١٦٠

فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.

تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٠٢ ٢٤٠٦٦٩٨

بريـــد إلكتروني: **pchr@pchrgaza.org**

صفحة الويب بيج: **www.pchrgaza.org**

المحتويات

هذا التقرير ٨

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ١٠

ملخص عام ١١

التوصيات ٢٤

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٢٨

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٣٠

استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٤٩

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية ٥٧

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ٦٤

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال العام ٢٠١٤ ..... ٧١

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٩١

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب ١٠٠

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي ١٠٤

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ١٠٦

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ١١٢

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ١١٩

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية ١٢٢

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ١٢٤

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ١٢٥

انتهاك الحق في التجمع السلمي ١٢٨

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات	١٣٢
استمرار العمل بعقوبة الإعدام	١٣٤
أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة	١٣٦
القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٤	١٤٢
مقدمة	١٤٣
تقارير نشاطات الوحدات	١٥٦
وحدة البحث والتوثيق الميداني	١٥٧
وحدة المساعدة القانونية	١٦٨
وحدة تطوير الديمقراطية	١٩٢
وحدة حقوق المرأة والطفل	٢٠٥
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٢٠
وحدة التدريب	٢٣٤
نشاطات الحشد والمناصرة الدولية	٢٤٨
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية و إقليمية	٢٤٨
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة	٢٥٢
المقابلات مع وسائل الإعلام	٢٥٩
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٤	٢٦١
الموقع الإلكتروني للمركز	٢٧٨
المكتبة	٢٨٠

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٤، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

- **القسم الأول**: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.
- **القسم الثاني**: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:
حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

شكل العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة بين ٨ يوليو حتى ٢٦ أغسطس، العنوان الأبرز لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٤. ويعد هذا العدوان، وهو الثالث في غضون ست سنوات، الأوسع نطاقاً والأكثر تدميراً ودمويةً وفتكاً بين كافة الاعتداءات والهجمات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين وممتلكاتهم.

استمر العدوان الذي أطلقت عليه قوات الاحتلال اسم «الجرف الصامد» لمدة ٥٠ يوماً متواصلة وظفت فيها قوات الاحتلال أسلحتها الجوية والبرية والبحرية لتدك القطاع بآلاف الأطنان من القذائف والصواريخ بأشكال وأحجام متنوعة، جرى توظيف بعضها للمرة الأولى وفق تحقيقات المركز.[١]

وقد اسفر العدوان في حصيلته النهائية عن مقتل (٢٢١٦) فلسطينياً بينهم (١٥٤٣) مدنياً، أي ما نسبته (٧٠٪) من مجموع القتلى، فيما اصيب نحو (١٠٨٥٠) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين. وشكل عد القتلى من النساء (٢٩٣)، والأطفال (٥٥٦)، ما نسبته (٣٨٪) من الضحايا المدنيين، وهو ما يظهر بشكل جلي حجم المأساة وحجم التوظيف المفرط وغير المتناسب لقوة، وتعمد إلحاق الأذى بالمدنيين العزل. كما اسفر العدوان عن تدمير أكثر من (٣٢٠٠٠) منزل سكني، من بينها ٨٣٧٧ منزلاً دمر بشكل كلي، و(٢٣٥٩٧) منزلاً دمرت بشكل جزئي.

بدأ العدوان الحربي الإسرائيلي بشن القوات الحربية ضربات جوية وصاروخية عنيفة، وتدرج عبر عدة مراحل متداخلة. واستهدفت تلك الغارات، بين ما استهدفت، المنشآت المدنية، بما فيها المنازل التي قصفت وهدمت على رؤوس قاطنيها، وتم تسويتها بالأرض، ما أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين الآمنين في بيوتهم، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ وذوي إعاقة. وأخذت دائرة استهداف المدنيين وممتلكاتهم تتسع يوماً بعد يوم لتشمل كافة المناطق الفلسطينية، و لم تعد منطقة آمنة في قطاع غزة من القصف والاستهداف، حيث طالت المنازل والمباني والأبراج السكنية، المباني الحكومية، الجمعيات المؤسسات المدنية والمتنزهات العامة، والمساجد والمدارس والجامعات. فضلاً عن الدمار الهائل في البنى التحتية والمستشفيات والمدارس والمؤسات الاعلامية والمنشآت الصناعية والزراعية والتجارية.

١. اطلقت قوات الاحتلال خلا العدوان براميل متفجرة على مناطق سكنيه كما في منطقتي الزنه وخزاعه شرق خانيونس احدثت دمار هائل في المنطقتين.انظر صفحه ٣٧ من هذا التقرير.

وترافقت عمليات القصف والتدمير مع اجتياح بري من عدة محاور على قطاع غزة، حشدت القوات الحربية المحتلة خلاله عشرات آلاف الجنود، ومئات الدبابات، وسط تغطية جوية وقصف مدفعي وجوي وبحري كثيف. وخلال توغلها في عدة مناطق اقترفت قوات الاحتلال مجازر بحق المدنيين الفلسطينيين.

وتميز العدوان الحربي الأخير على غزة باستخدام قوات الاحتلال لمبدأي «الضاحية»، و»هانيبال»، وعلى نطاق واسع، وفي أكثر من مناسبة، ما خلف عمليات تدمير شامل للمتلكات والأعيان، فضلاً عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين بين قتيل وجريح. فقد شرعت تلك القوات في عملية تدمير منهجي ومنظم لمنازل وممتلكات المواطنين في أكثر من منطقة، وقامت بعمليات «تطهير» في كل من حي الشجاعية، وخزاعة، وبيت حانون، على غرار ما أحدثته تلك القوات في حرب تموز ٢٠٠٦ في منطقة «الضاحية» جنوب بيروت. كما استخدمت تلك القوات مبدأ «هانيبال» خلال العدوان الأخير أكثر من مرة، خلال سير العملية البرية، خصوصاً في رفح في أعقاب أسر جندي إسرائيلي، وهو ما أعقبه قصف عشوائي مكثف طال مناطق سكنية، ما يعني قتل الجندي المخطوف والقاتلين في آن،كما حدث في الشجاعية ورفح.

أدت جرائم القتل والتدمير الهائل في الأرواح والممتلكات طيلة أيام العدوان إلى نزوح جماعي لأكثر من ٥٢٠٠٠٠ فلسطيني، وأصبحت آلاف العائلات بلا مأوى. وقد اضطر مئات الآلاف إلى ترك وهجر منازلهم حفاظاً على حياتهم وأمنهم وسلامتهم، وهرباً من عمليات القتل وإطلاق النيران والقذائف الصاروخية والمدفعية تجاههم خلال تواجدهم في منازلهم، والتي أدت إلى مقتل وجرح عشرات المدنيين سواء في منازلهم أو أثناء فرارهم من الهجمات الحربية. وما زاد الأمر سوءاً المناشير والبيانات التي كانت تلقيها قوات الاحتلال عبر الجو، أو من خلال الرسائل الهاتفية على منازل المواطنين تهددهم بدك منازلهم أو اقتحام مناطقهم، وتأمرهم بمغادرة منازلهم .

كانت الأوضاع مأساوية في قطاع غزة قبل بدء العدوان، في ظل حصار مديد استمر لأكثر من ٨ سنوات، وترك آثاراً مدمرة على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومس كل جوانب معيشة السكان المدنيين. يضاف إلى ذلك، حالة الاحتقان الداخلي الناجمة عن تعثر وترنح عملية المصالحة الفلسطينية وما يرافقها من أزمات تتصل بأداء حكومة التوافق التي انبثقت عن اتفاق الشاطئ في ٢ يونيو ٢٠١٤، وملفات أساسية في مقدمتها تسوية قضية الرواتب للموظفين المدنيين والعسكريين الذين تم تعيينهم خلال فترة الانقسام وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٧.

ومع دخول اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم برعاية مصرية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٦ أغسطس، بدأت تتضح أكثر فأكثر الأوضاع الكارثية وحجم الدمار الحقيقي الذي خلفه العدوان على المدنيين وممتلكاتهم. وأضيف ذلك إلى الوضع المأساوي وغير الإنساني القائم قبل العدوان.

كان من المؤمل أن يلي العدوان قدر من الانفراج في الأوضاع الإنسانية وفي حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولكن الحصار المفروض منذ أكثر ٨ سنوات لا يزال قائماً ولا يوجد أفق في المنظور القريب لإنهائه. كما أن خطة روبرت سيري، المنسق الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام، لإعادة الإعمار لم تكن سوى آلية لمأسسة الحصار وشرعنته دولياً. أما عملية إعادة الإعمار فما تزل معطلة تماماً في ظل تشديد الحصار، بينما معبر رفح مغلق بالكامل من قبل الجانب المصري. أما فيما يتعلق بالمصالحة، فلا تزال متعثرة.

لم يكن لإسرائيل أن تتجرأ على شن عدوان جديد على القطاع بما خلفه من آلاف الضحايا بين قتلى ومصابين، وتدمير واسع النطاق في المنشآت والممتلكات، لولا صمت المجتمع الدولي، وتفشي ثقافة الحصانة والافلات من العقاب التي مثلت نمطاً سائداً تجاه إسرائيل على مدى سنوات الاحتلال، وهو ما مهد وما يزال الطريق أمام اقتراف انتهاكات جسيمة ومستمرة ضد المدنيين وممتلكاتهم.

وقد رحب المركز ومنظمات حقوق الإنسان بقرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين بقطاع غزة خلال العدوان الأخير، وهو ما كان مطلباً أساسياً من مطالبها، مبدية استعدادها وجاهزيتها لمد يد العون للجنة، على أمل أن تكون توصياتها في متناول المحكمة الجنائية الدولية للبدء في اتخاذ المقتضى القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. لكن مرة أخرى، وفي تحد سافر لمنظومة حقوق الإنسان، وتكريساً لوضعها فوق القانون بلا مساءلة، رفضت دولة الاحتلال السماح للجنة للوصول الى قطاع غزة مسرح الجريمة. وانتهى العام ٢٠١٤ دون أن تتمكن اللجنة من زيارة قطاع غزة، للوقوف عن كثب على حجم الدمار والاستماع للضحايا وشهود العيان بصورة مباشرة.

وقد شهد نهاية العام تطوراً هاماً وجوهرياً بانضمام فلسطين لميثاق روما، حيث أعلن يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، عن توقيع الرئيس محمود عباس على ميثاق روما لعام ٢٠٠٢، إلى جانب التوقيع على ١٩ اتفاقية دولية أخرى. ويرى المركز في ذلك، تطوراً هاماً في النضال القانوني لمواجهة ما تقترفه قوات الاحتلال من جرائم حرب مستمرة ضد المدنيين وممتلكاتهم، وفي مقدمتها جرائم الاستيطان وبناء الجدار والاستيلاء على الاراضي بهدف الضم؛ وجرائم القتل العمد؛ والحصار غير الإنساني وغير القانوني على قطاع غزة، وغير ذلك من إجراءات وسياسات العقاب الجماعي ضد المدنيين.

وعلى امتداد العام تدهورت أوضاع حقوق الإنسان على امتداد الارض الفلسطينية المحتلة. الحدث الأبرز، كان الحملة الشرسة وغير المسبوقة التي نفذتها قوات الاحتلال في الضفة الغربية، وفي منطقة الخليل على وجه الخصوص، في أعقاب اختفاء ثلاثة مستوطنين بالقرب من مستوطنة عتصيون في الخليل بتاريخ ١٢ يونيو، شملت اقتحام المدن الفلسطينية وفرض حصار عسكري على عدد منها، وشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين، بمن فيهم رئيس وأعضاء المجلس التشريعي ووزراء سابقون. كما شملت تلك الحملة جرائم قتل لمدنيين فلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين.

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد انتهى العام ٢٠١٤، والآمال المعقودة على حكومة التوافق الوطني بانهاء الانقسام أبعد عن التحقيق. وظلت المصالحة الوطنية في حالة تعثر، وانتهت فترة الستة أشهر المحددة للحكومة لانجاز مهامها الموكلة إليها، بموجب اتفاق الشاطئ بالتحضير للانتخابات العامة، وتيسير إعادة دمج مؤسسات السلطة، ما خلف مزيداً من المعاناة واستمرار انتهاكات حقوق الانسان، وفي مقدمتها مؤشرات خطيرة لعودة الفلتان الامني في قطاع غزة، على نحو خاص، في ظل غياب الحكومة وما يشبه حالة الفراغ السياسي.

شكلت حكومة التوافق الوطني بتاريخ ٢ يونيو، تتويجاً لمفاوضات المصالحة واتفاق الشاطئ الذي أعلن التوصل إليه بتاريخ ٢٣ ابريل، وأنيط بها مهام التحضير لعقد انتخابات عامة ومحلية في الضفة وغزة، وإعادة دمج مؤسسات السلطة الفلسطينية، بما في ذلك توحيد الأجهزة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد نحو شهر من تشكيل حكومة التوافق، بدأ العدوان على القطاع. ولم يشعر الفلسطينيون في غزة، خلال العدوان أو بعده، حضوراً للحكومة أو للرئاسة الفلسطينية، باستثناء اجتماع احتفالي لمجلس الوزراء برئاسة د. رامي الحمد الله في غزة قبيل عقد مؤتمر المانحين في القاهرة الذي خصص لحشد التمويل لإعادة إعمار القطاع. واقفل العام دون أن يلمس المواطنون أي تواجد حقيقي وواقعي لحكومة التوافق على أرض الواقع في غزة، على الرغم من وجود أربع وزراء من قطاع غزة من أصل ٢٣ وزير في حكومة التوافق.

أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

على مدار العام ٢٠١٤، واصلت قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وشكل العدوان الأخير الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة، وما رافقه من قتل وإصابة آلاف المدنيين، وتدمير ممتلكاتهم وتشريد مئات الآلاف، بالإضافة إلى الإغلاق وما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من عقاب جماعي وتدمير منظم ومنهجي لحياتهم منذ أكثر من سبعة أعوام العنوان الأبرز للانتهاكات في قطاع غزة، فيما كانت الحملة الشرسة لقوات الاحتلال وما رافقها من اعتداءات منظمة لميليشيات المستوطنين، في اعقاب اختفاء ثلاثة مستوطنين، العنوان الأبرز لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. واقترفت قوات الاحتلال المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة للمدنيين. وواصلت تلك القوات عمليات الاعتقال وما يرافقها من جرائم تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة. ووثق المركز المزيد من جرائم تدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك منازل سكنية وتشريد ساكنيها في الضفة الغربية. وواصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) والتهام المزيد من الأرض الفلسطينية.

١. انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للمدنيين

بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العام ٢٠١٤ على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (٢٢٨٠)، بينهم (١٥٩١) من المدنيين، منهم (٥٦٨) طفل، و(٢٩٤) امرأة. كما أصيب خلال هذا العام نحو (١١٧٢٤) شخص، معظمهم أصيبوا خلال فترة العدوان من بينهم (٣٤٤٣) طفل (٢١٣٦) امرأة. الغالبية العظمى سقطوا في العدوان الاخير على غزة، حيث اسفر عن مقتل (٢٢١٦) فلسطينياً، بينهم (١٥٤٣) مدنيا، ومن غير المقاتلين، أي بنسبة (٧٠٪)، من بينهم (٥٥٦) طفلاً، (٢٥٪) من إجمالي الضحايا، و(٣٦٪) من الضحايا المدنيين، و(٢٩٣) امرأة أي بنسبة (١٣٪) من إجمالي الضحايا، و(١٨,٩٪) من الضحايا المدنيين، فيما أصيب (١٠٨٩٥)، غالبيتهم العظمى من المدنيين، بينهم ٣٣٠٦ أطفال و٢١١٤ امرأة.

وقد قتل هؤلاء المدنيون في سياقات مختلفة توضح معظمها أنهم سقطوا أثناء مكوثهم في منازلهم وهم نيام أو فوق أسطح المنازل أو في أفنيتها، كان من أبرزها: قصف قوات الاحتلال لمنازل المستهدفين؛ قصف أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة، شوارع ، أراضي زراعية وأراضي خالية أخرى)؛ قصف تجمعات سكانية، كالأسواق والمقاهي ومراكز الإيواء؛ تنفيذ جرائم الاغتيال؛ قصف منازل المدنيين، قصف المرافق العامة؛ وجرائم إطلاق النار بدم بارد.

ومنذ مطلع العام، تصاعدت عمليات القتل بحق المواطنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ووفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان فقد قتلت تلك القوات خلال النصف الأول من العام (٣٥) فلسطينياً، بينهم (٢٣) مدنيا، منهم (٥) أطفال، وامرأة. كما أصيب خلال ذات الفترة

(٣٧٢) شخصاً، بينهم (٣٦٦) مدنياً، من بينهم (٧٣) طفلاً، غالبيتهم، (٢٥٢) منهم، أصيبوا خلال التظاهرات السلمية والمواجهات مع قوات الاحتلال.

واستمرت جرائم القتل العمد بحق المدنيين الفلسطينيين في اعقاب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة حتى نهاية العام. فقد قتلت قوات الاحتلال (٣١) مدنياً، في الضفة الغربية في ظروف لم ينشأ عنها تهديد لحياة جنود الاحتلال الإسرائيلي.

٢. استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ فرض مزيد من اجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة تواصل الحصار للعام الثامن على التوالي، كما استمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ونجم عن استمرار الحصار ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. كما تأخرت عملية الإعمار رغم مرور ما يزيد عن ٤ شهور على انتهاء العدوان الحربي الأخير الذي خلف دماراً هائلاً لحق بآلاف المنشآت المدنية، بما فيها أكثر من ٣٢٠٠٠ منزل. كما لا يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر خارج القطاع أو العودة إليه بحرية، ما تسبب في تدهور الاوضاع الانسانية في القطاع بشكل غير مسبوق.

وفي الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة استمرت قوات الاحتلال في فرض القيود التعسفية على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية. فقد تواصل إقامة مئات الحواجز الثابته والفجائية على الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية، ونجم عن نصب مثل هذه الحواجز في أرجاء الضفة، إعاقة حركة المدنيين الفلسطينيين، وتعرضهم لأشكال مختلفة من المعاملة الحاطة للكرامة الإنسانية. كما أغلقت القوات المحتلة المعابر بين مناطق معينة في الضفة الغربية أمام الفلسطينيين عمومًا، باستثناء من يحملون التصاريح الخاصة، مثل القدس الشرقية والمناطق المحتلة التي ظلت غربيّ جدار الضم الفاصل. وفي القدس المحتلة، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عزل المدينة عن محيطها، كما واصلت حظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. وقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة. كما قيّدت تلك القوات حركة العشرات من سكان المدينة نفسها من خلال إصدار أوامر صادرة عن وزارة داخليتها تحرمهم من حقهم في الوصول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة، وذلك على خلفية مشاركتهم بالتصدي لمحاولات المستوطنين اليومية في اقتحام باحات المسجد.

٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنو ف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

وخلال العام ٢٠١٤، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بآلاف المعتقلين في أوضاع مزرية. وقد بلغ عدد من تم اعتقالهم على مدار العام ٢٠١٤ نحو (٣٤٤٠) معتقل، منهم من تعرض للاعتقال أكثر من مرة. وبين هؤلاء المعتقلين أكثر (٤٥٩ طفل، و (٤٩ امرأة. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يتم اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، (٣٠٣٥) ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية (٢٩٢)، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. وكانت الحملة الاوسع من الاعتقالات، تلك التي شنتها قوات الاعتقال في اعقاب الاعلان عن اختفاء ثلاثة مستوطنين في الخليل في ١٢ يونيو، حيث شنت تلك القوات حملة واسعة النطاق في محافظات الضفة الغربية طالت المئات من النشطاء المحسوبين على حركة حماس، من بينهم اعضاء في المجلس التشريعي. وفي قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال خلال العام الحالي نحو (٢١٠) اشخاص بينهم العشرات اعتقلوا خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، فيما اعتقلت تلك القوات (٤٦) صياداً، و (٥٦) شخصاً حاولوا التسلل عبر الحدود مع اسرائيل على مدار العام، فيما اعتقلت (١٣) شخصاً على معبر ايرز، ممن حولوا الى العلاج في المستشفيات الاسرائيلية أو في الضفة الغربية أو الخارج.

يعاني المعتقلون الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال من الإهمال الطبي بحقهم من قبل سلطات السجون، حيث تتباطأ في تقديم الحد الأدنى من العلاج الملائم والمناسب لمئات المرضى، ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والتسبب في الوفاة. ووفقاً للإحصائيات[٢]، فإن نحو (١٥٠٠) حالة مرضية موجودة بين المعتقلين في سجون الاحتلال، بينهم المئات ممن يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة، منهم (٢٠) حالة دائمة في مستشفى سجن الرملة، ويعانون من أمراض الإعاقة والشلل والقلب والأورام الخبيثة والسرطانية. من بين هؤلاء المرضى، معتصم رداد؛ ومحمود أبو صالح؛ خالد الشاويش؛ ناهض الأقرع؛ منصور موقدة؛ محمود سلمان؛ علاء الهمص؛ محمد براش؛ مراد أبو معيلق؛ نعيم شوامرة؛ ثائر حلاحلة؛ فيما يعاني ١٦ معتقلا من المرضى من أمراض نفسية وعصبية، وآخرون يعانون من إعاقات جسدية.

وقد شهد العام ٢٠١٤ وفاة معتقل في مستشفى سوروكا، داخل اسرائيل، في ظروف يشتبه فيها أنه تعرض للتعذيب والضرب أثناء مكوثه في السجن. خاصة أنه لم يكن يعاني من اية أمراض قبل اعتقاله.

٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤، ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وقد بلغت ذروة تلك الأعمال خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث ارتكبت جرائم حرب بحق الصحفيين، بما في ذلك جرائم القتل العمد، وجرائم قصف المنشآت والمكاتب الاعلامية.

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وسائل الاعلام، كان أبرزها خلال تغطية الصحفيين للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات. وتشمل تلك الاعتداءات جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين؛ قصف ؛تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ و مداهمة منازل صحفيين. وكانت أبرز النماذج التي وثقها المركز خلال العام، على النحو التالي:

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وقواتها العسكرية في تنفيذ سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٤ بشكل منهجي. وبلغت تلك السياسة ذروتها القصوى عندما أقدمت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة على هدم وتدمير عشرات الآلاف من الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة، خلال عدوانها واسع النطاق الذي شنته على القطاع على مدار أكثر من ٧ أسابيع. واستمرت السلطات المحتلة في انتهاج سياسة هدم وتدمير ممتلكات الفلسطينيين وأعيانهم المدنية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، في إطار خططها للتوسع الاستيطاني ومصادرة أراضي المواطنين وتهويد مدينة القدس المحتلة بشكل كامل. ففي الضفة الغربية، واصلت تلك القوات استهدافها لمنازل السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية، متذرعة بالعديد من الذرائع، والتي عملت على تنفيذ مخططات التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، وقامت بهدم العديد من الممتلكات والأعيان المدنية للفلسطينيين، بما فيها المنازل السكنية. وقد شهد العام ٢٠١٤ ارتفاع وتيرة عمليات هدم وتدمير المنازل في مدينة القدس المحتلة، متذرعة في الغالب بعدم حصول أصحاب تلك المنازل على تصاريح

٢. الإحصائيات حسب دائرة الإحصاء بوزارة المعتقلين– رام الله.

للبناء من قبل بلدية الاحتلال، وتنفيذاً لخططها الهادفة إلى تهويد المدنية المحتلة بشكل كامل. وقد نجم عن ذلك عمليات إخلاء داخلي واسعة النطاق طالت المئات من الأسر وأفرادها الذين باتوا بلا مأوى، بعد أن جرى هدم وتدمير منازلهم. ففي مدينة القدس المحتلة واصلت السلطات الحربية المحتلة سياستها المعلنة لتهويد المدنية، وفرض سياسة التطهير العرقي ضد المدنيين الفلسطينيين، ولجأت إلى إخلاء مساكنهم وممتلكاتهم بالقوة الجبرية، وهدمت ممتلكاتهم، بما فيها منازلهم وأعيانهم المدنية التي يعتمدون عليها كوسيلة للرزق. وفي الضفة فعلت السلطات المحتلة سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات الفلسطينيين الضالعين في عمليات دهس و/ أو طعن أفراد من القوات المحتلة أو المستوطنين، وهدمت أو دمرت أو أغلقت منازلهم. جدير بالذكر أن السلطات الحربية المحتلة تتولى صلاحيات الشؤون المدنية والأمنية على نحو ٦٢٪ من أراضي الضفة في المناطق المعرفة بمناطق "C"، وفقاً لاتفاقيات أوسلو للعام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، وهو ما يطلق العنان لما يسمى بالإدارة المدنية بالصلاحيات المطلقة الخاصة باستخدام الأراضي والتخطيط في تلك المنطقة، وخاصة صلاحيات منح تصاريح الهدم أو البناء فيها.

وفي قطاع غزة، نفذت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة جرائم حرب منظمة، تصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، عندما باشرت تلك القوات في شن عملية حربية واسعة النطاق في قطاع غزة خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من العام، استخدمت خلالها قواتها الحربية البرية، البحرية والجوية، ودكت خلالها كافة الممتلكات والأعيان المدنية، عبر عمليات عسكرية مخططة وهادفة تارة، ومن خلال عمليات تدمير عشوائية في أحيان أخرى. وبخلاف جرائم الحرب التي طالت حق السكان المدنيين في حماية حياتهم وأمنهم وسلامتهم، نفذت تلك القوات عمليات هدم وتدمير واسعة النطاق، طالت كافة مدن، قرى ومخيمات القطاع، نجم عنها هدم وتدمير عشرات الآلاف من تلك المنشآت والممتلكات المدنية، بما في ذلك المنازل السكنية، المنشآت الأساسية الحيوية، كإمدادات المياه، الكهرباء والهاتف والصرف الصحي وشبكات الطرق الرئيسية والفرعية، فضلاً عن المنشآت والمرافق الحكومية، المنشآت الاقتصادية الصناعية، الزراعية والتجارية، المرافق السياحية، التعليمية، الصحية، الدينية، الرياضية والمنشآت الثقافية. وفي تطور خطير، أقدمت القوات المحتلة على عمليات هدم وإزالة أحياء سكنية كاملة عن خارطة القطاع الجغرافية، أدت إلى مزيد من عمليات القتل والإصابات في صفوف المدنيين، فضلاً عن حالة الإخلاء القسري الداخلي واسع النطاق للسكان المدنيين الذين فروا للبحث عن مأوى آمن، في وقت لم يكن متراً واحداً من القطاع خارج دائرة الضربات العسكرية للقوات الحربية المحتلة. وشهدت آخر أيام العدوان(نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٤) توسعاً نوعياً في خطط هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية، حيث استهدفت تلك القوات عدداً من الأبراج السكنية المتعددة الطبقات في قطاع غزة، والتي تحتوي مئات الشقق السكنية وعشرات المرافق التجارية، وأزالتها في دقائق معدودة عن الوجود بعد أن تحولت جميعها إلى أكوام من الركام، فضلاً عن فقدان سكانها المدنيين كافة ممتلكاتهم الشخصية فيها.

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، كان أشدها عنفاً وبشاعة خطف، وحرق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير من حي شعفاط، شمالي المدينة. كما وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

كما واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام

٢٠١٤. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين، وصعّدت من تلك النشاطات بشكل لافت خلال هذا العام، سواء على صعيد مصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين، أو زيادة وتيرة البناء الاستيطاني، و/أو الإعلان عن المزيد من مشاريع البناء في المستوطنات. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

وشهد العام ٢٠١٤ تصاعداً كبيراً وخطيراً في الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. و لم يَعدْ القيام بتلك الاعتداءات رداً على أعمال مقاومة تنفذها الأجنحة العسكرية للفصائل والأحزاب الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كما كان في السابق، بل إن الأمر تطور إلى قيام المستوطنين باعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. أخذت تلك الاعتداءات خلال هذا العام أيضاً شكلاً أكثر تنظيماً من ذي قبل، وعادة ما تتم في أوقات هدوء تام تشهدها الأراضي المحتلة.

٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم مرور ما يزيد عن عشرة أعوام على صدور الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠١٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون، كما أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ أيّ إجراءات من شأنها أن تردع قوات الاحتلال، أو تحاسبها على جرائمها المختلفة، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨. غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

ما زالت سلطات الاحتلال تضع العراقيل أمام الضحايا الفلسطينيين سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس، للحيلولة دون نيل حقهم في العدالة والإنصاف، والتي كان آخرها قرار المحكمة العليا الاسرائيلية، بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤، والذي صادقت فيه على الأنظمة التي تمنع الفلسطينيين المشتكين من غزة ضد الجيش الإسرائيلي من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. وبالتالي، و لم يعد هناك مكان لأي ادعاء بوجود عدالة للضحايا الفلسطينيين أمام جهاز العدالة الاسرائيلي، بما يمكننا من الإعلان بأن نظام العدالة الاسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، وأن الاجسام الدولية يجب أن لا تطلب استنفاذ الوسائل بالنسبة للجرائم الإسرائيلية. وقد أنضم ضحايا العدوان الاسرائيلي الاخير على قطاع غزة في يونيو ٢٠١٤ (عدوان

الجرف الصامد) لقائمة طويلة جداً، ممن ينتظرون العدالة والإنصاف، من ضحايا العدوان الاسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في نوفمبر ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وفي ديسمبر في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يستوجب وقفة جادة من جميع الاطراف الدولية والمحلية لإنهاء حالة الحصانة الاستثنائية التي منحت لمجرمي الحرب الإسرائيليين.

ومع نهاية العام ٢٠١٤، كانت دولة الاحتلال ما تزال تمنع دخول اي لجنة تحقيق دولية أو خاصة للاستقصاء بشأن الجرائم التي ارتكبتها في قطاع غزة. ويضاف إلى ذلك القوانين والإجراءات التعسفية التي سبق وأن سنتها لتغلق بها أي باب للانتصاف للضحايا الفلسطينيين. ولم يختلف هذا الحال في الضفة الغربية، مع أن سلطات الاحتلال لم تعلن عنها ككيان معادي كما هو الحال في قطاع غزة، فقد أثبتت إسرائيل مراراً وتكراراً أن قتل المدنيين الفلسطينيين بدم بارد على يد جنود الاحتلال والمستوطنين الذين سلحتهم سلطات الاحتلال يمر عادة دون حساب أو عقاب. وتثبت إسرائيل بذلك أن نظامها القضائي نظام عنصري، وهو أبرز وجوه نظام الأبارتهيد الذي نسجته سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحرفية عالية، لتجنب النقد والملاحقة القانونية الدولية، منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية.

ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

للعام الثامن على التوالي، ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس) هي العنوان الأبرز والأخطر وراء تدهور حالة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. وكان من المؤمل أن يثمر التوقيع على اتفاق المصالحة في ابريل، وما نتج عنه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني عن انهاء حالة الانقسام وإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإزالة تداعيات الانقسام، غير أنه انتهى العام دون أن تأخذ هذه الحكومة دورها الفعلي والحقيقي، ويقيت حالة المصالحة تراوح مكانها.

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٤، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد لوحظ خلال هذا العام تصاعد مظاهر الفلتان الأمني، خاصة في قطاع غزة، حيث شهد العديد من حوادث التفجيرات والقتل خارج إطار القانون ما ينذر بعودة حالة الفلتان الأمني التي شهدها القطاع في أعوام سابقة. كما شهدت الأراضي الفلسطينية تصاعدا في حوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينهن ثلاثة على الأقل قتلن على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٩٩) شخصاً، (٨٤) منهم سقطوا في قطاع غزة، و (١٥) آخرون في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٩) أطفال و(٨) نساء، فيما أصيب (١٦٧) آخرين. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة.» وشهد قطاع غزة خلال فترة العدوان على غزة أعمال قتل خارج إطار القانون نفذها مسلحون فلسطينيون يتبعون للتنظيمات الفلسطينية بحق أشخاص بشبه التخابر مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

٢. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين خلال العام ٢٠١٤، في رام الله وقطاع غزة اعتقال المواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بحقهم. وظل الطابع السياسي لتلك الإعتقالات والإستدعاءات هو الغالب لتلك الإنتهاكات، وهو ما يعتبر أحد نتائج حالة الإنقسام السياسي الداخلي بين حركتي (فتح) و(حماس). وعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت في الأراضي الفلسطينية عقب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية (اتفاق الشاطيء) بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٤، والذي ينهي حقبة سوداء امتدت لنحو سبع سنوات من الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وما نتج عنه من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ٢ يونيو، إلا أن الاعتقالات السياسية استمرت،ووثق المركز خلال الفترة الماضية حالات تعذيب وسوء معاملة تمت من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشهد العام ٢٠١٤ استمراراً في ممارسة أفراد قوات الأمن للتعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الإعتقال والتوقيف. وقد وثق المركز العديد من الشهادات للضحايا أو ذويهم حول تعرضهم أو تعرض أبنائهم للتعذيب داخل مراكز الإعتقال والتوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية، ولقد طالت تلك الجرائم مواطنين إعتقلوا على خلفية سياسية ومواطنين إعتقلوا واحتجزوا على خلفيات جنائية مختلفة في الأجهزة الأمنية .

وخلال العام ٢٠١٤ توفى ستة مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية أربعة منهم من قطاع غزة، وإثنين من الضفة الغربية. وتشير المعلومات إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين أو في توفير الحماية الشخصية لهم، وتعمد تجاهل الأمراض التي يعاني منها المعتقلين والتي من المفترض أن يتم اكتشافها في الكشف الأولي فور وصولهم إلى السجون. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

٣. استمرار تعطيل السلطة التشريعية

شهد العام ٢٠١٤ استمرار تعطيل المجلس التشريعي ليدخل عامه الثامن على التوالي، فقد أدت الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي ضد نواب المجلس، والآثار الخطيرة التي خلفها انقسام السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، إلى تغييب كامل للمجلس التشريعي. وهو ما يمثل تقويض لكل الجهود الرامية إلى إيجاد حكم رشيد في فلسطين، حيث أن المجلس التشريعي هو جهة التشريع والرقابة الأساسية في السلطة الفلسطينية، وبغيرهما لا يمكن تصور نظام ديمقراطي. وقد أنتهى العام ٢٠١٤ دون أن يلتئم المجلس التشريعي مرة أخرى، أو حتى الاتفاق على موعد لعقد الانتخابات التشريعية، والتي هي مستحقه منذ العام ٢٠١٠، وذلك رغم الاتفاق على الشروع في تنفيذ اتفاق المصالحة منذ إبريل في العام ٢٠١٤.

٤. استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

شهد العام ٢٠١٤ استمراراً في تدهور حالة السلطة القضائية والمس باستقلالها من قبل السلطة التنفيذية. وبالرغم من الشروع في انهاء الانقسام وتشكيل حكومة التوافق في يونيو ٢٠١٤، إلا أن حالة الانقسام في السلطة القضائية ما زالت قائمة. ويعتبر المركز الفلسطيني أن اهمال اعادة الوحدة للسلطة القضائية من قبل طرفي الانقسام، ستكون توابعه خطيرة على خطوات انهاء الانقسام، وذلك لعدم وجود سلطة قضائية مستقلة وموحدة يمكن اللجوء إليها لحسم أي خلاف. ويعتبر الواقع الحالي للقضاء الفلسطيني تعد خطير على القانون الأساسي الفلسطيني، وخاصة المادة (٩٧)، والتي أكدت على أن «السلطة القضائية مستقلة»، وكذلك المادة (٢) والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات.

٥. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ظلت حالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، تشكل العقبة الأساسية أمام عملية التحول الديمقراطي. ورغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ٢ يونيو ٢٠١٤، وبروز بوادر ايجابية من شأنها إنهاء حالة الانقسام، وإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية بما فيها إجراء انتخابات عامة تشريعية، غير أن أنه مر العام و لم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وبقدوم العام الجديد يكون قد مرت خمسة أعوام على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة.

وانتهى العام ٢٠١٤، دون أن تجر الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، ودون أن يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

أما على مستوى الانتخابات المحلية، فلم يطرأ أي جديد خلال العام ٢٠١٤. فقد سبق وأن جرت انتخابات جزئية في بعض مدن وقرى الضفة الغربية في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، و لم تستكمل تلك الانتخابات في باقي الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات أو تلك التي فقدت نصابها القانوني باستقالة أكثرية من أعضائها، على الرغم من الدعوة لها وتحديد موعد بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٣. بينما لم تجر أية انتخابات بهذا الشأن في الهيئات المحلية بقطاع غزة، و لم تطرأ أية تطورات تذكر، حيث استمرت الحكومة في غزة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها.

٦. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير خلال العام ٢٠١٤، رغم الأجواء الايجابية التي رافقت تشكيل حكومة الوفاق الوطني بتاريخ ٢ يونيو، في أعقاب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ووفد مكلف من الرئيس محمود عباس، في منزل رئيس الحكومة بغزة، إسماعيل هنية، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٤ "اتفاق الشاطئ". وبالرغم من أن اتفاق الشاطئ أثمر عن خطوات ايجابية فيما يتعلق بإعادة توزيع صحف القدس، الأيام الفلسطينية، والحياة الجديدة في قطاع غزة، وصحيفتي فلسطين والرسالة في الضفة الغربية في أوائل مايو، إلا أنه سرعان ما تدهورت الأوضاع فيما بعد، وتواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في الضفة وغزة من قبل الجهات الرسمية.

٧. انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام ٢٠١٤ استمرار تراجع حالة الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية في ظل ممارسة الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية، وأجهزتهما الأمنية، للانتهاكات بحق التجمعات السلمية، بما في ذلك فرض الإجراءات الاحترازية لمنع أو تقييد تنظيم التجمعات السلمية كل في منطقة سيطرته. وبالرغم من الاجواء الإيجابية التي سادت الاراضي الفلسطينية في اعقاب توقيع اتفاق المصالحة في ابريل، وتشكيل حكومة الوفاق على اثر ذلك في ٢ يونيو، إلا أنه سرعان ما تدهورت الأوضاع. وقد تجاوزت القيود الرسمية لتطال التجمعات الخاصة التي لا تندرج تحت مظلة قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، والتي لا تتطلب إشعار الشرطة أو المحافظ، ورغم أن القانون الأساسي الفلسطيني قد كفل عقدها دون تدخل الشرطة.

شهد قطاع غزة، أعمال منع وفض اجتماعات سلمية من قبل الأجهزة الأمنية، وفرض إجراءات احترازية من شأنها تقييد حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، خاصة تلك التجمعات التي تختلف مع توجهاتها. وقد تعددت الإجراءات التي نفذتها تلك الأجهزة لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون والتي تعقد في أماكن مغلقة. فيما واصلت الحكومة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية ارتكاب الانتهاكات لحق المواطنين في عقد التجمعات السلمية، وخاصة تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهاتها.

٨. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شهد العام ٢٠١٤ استمراراً في انتهاك الحق في تشكيل الجمعيات في السلطة الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وبالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ابريل من العام ٢٠١٤، إلا أن التنظيم القانوني المشتت للجمعيات ما زال قائماً، فقد استمرت القوانين والقرارات التي صدرت في ظل الانقسام والمتعلقة بالجمعيات معمولا بها. ويضاف إلى ذلك الاعتداءات المادية والتعسفية ضد الجمعيات والنقابات في كل من الضفة وقطاع غزة، والتي شملت اعتقالات في الضفة الغربية على خلفية ممارسة العمل النقابي، وتفجيرات في قطاع غزة استهدفت جمعيات محلية وأجنبية، مما يؤكد أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد استمرت في إخفاقها في احترام وحماية الحق في تشكيل الجمعيات في العام ٢٠١٤. ويأتي ذلك في سياق سياسة قائمة من استهداف الجمعيات ومحاولات السيطرة على المجتمع المدني وتقويض دوره، بدأت منذ قيام السلطة الفلسطينية، وتصاعدت وتيرتها مع الانقسام في السلطة الفلسطينية، حيث أغلقت العديد من الجمعيات بشكل تعسفي وغير قانوني، وسنت العديد من القوانين والقرارات للتضييق على عمل الجمعيات.

وكان من أبرز انتهاكات الحق في تشكيل الجمعيات خلال العام ٢٠١٤ ماقامت به السلطة التنفيذية في الضفة الغربية وبمعاونة من السلطة القضائية باستهداف نقابة الموظفين العموميين، واتهامها بانها جمعية غير مشروعة، بحجة ان النقابة غير مرخصة وفق الاصول. ويؤكد المركز أنه وحتى لو لم تكن النقابة غير مرخصة فهذا لا يعني أنها جمعية غير مشروعة، وأقصى ما تستطيع السلطة عمله أن تطلب منها أن تصوب اوضاعها القانونية، ويجب أن تعطيها فرصة مناسبة لذلك.

كما وشهد قطاع غزة سلسلة من الاعتداءات على الجمعيات خلال العام ٢٠١٤، تضمنت تفجيرات استهدفت جمعيات محلية واجنبية، مما ينذر بخطر داهم على المجتمع المدني، وحريته في ممارسة نشاطاته، وخاصة إن المعلومات المتوفرة ترجح بأن خلفية الاعتداءات أيديولوجية. وتكشف هذه الاعتداءات عن إخفاق السلطات في قطاع غزة في حماية الحق في تشكيل الجمعيات وفق ما نصت عليه المعاير الدولية، التي تلزم السلطات بمنع أي اعتداء من طرف ثالث على الجمعيات.

٩. استمرار العمل بعقوبة الإعدام

شهد العام ٢٠١٤ استمرار العمل بعقوبة الاعدام وتنفيذها، بالرغم من مساعي المركز والمجتمع المدني الحثيثة لوقف العمل بهذه العقوبة. فقد اصدرت المحاكم العاملة في قطاع غزة، خلال العام ٢٠١٤، (٨) أحكام بالإعدام، واحدة منها بتهمة التخابر مع الاحتلال، والـ ٧ الأخرى تتعلق بجرائم قتل. كما ونفذت وزارة الداخلية في قطاع غزة حكمين بالإعدام رمياً بالرصاص، دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، وفق ما يتطلبه القانون، على محكومين بالإعدام بتهمة التخابر مع الاحتلال.

وتشير البيانات إلى انخفاض في عدد احكام الاعدام الصادرة لهذا العام بالمقارنة بالعام السابق، والذي صدر خلاله ١٤ حكماً بالإعدام، منها ١٣ في قطاع غزة. وتشير أيضاً إلى أن عدد أحكام الاعدام التي صدرت منذ قيام السلطة الفلسطينية قد ارتفع إلى ١٥٦ حكماً، ١٢٩ منها في قطاع غزة، و٢٧ في الضفة الغربية، ٧١ منها منذ حدوث الانقسام في السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. كما ونفذت السلطة الفلسطينية ٣٢ حكماً بالإعدام منذ قيامها، ٣٠ منها في قطاع غزة، و٢ في الضفة الغربية، ١٩ منها نفذت بعد حدوث الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

بلغت حقوق سكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية ذروة تدهورها خلال العام ٢٠١٤، بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، وللعام السابع على التوالي، وغياب الإرادة السياسية لطرفي الانقسام في إنهاء أسوأ حقبة في التاريخ الفلسطيني. وقد وصلت حالة التدهور إلى مستوى المنطقة المنكوبة بعد انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع في أواخر آب/ أغسطس من العام ٢٠١٤، والذي أحدث دماراً غير مسبوق في البنية الأساسية والمنشآت المدنية في مدن وقرى ومخيمات القطاع. وقد تبددت الآمال والتفاؤل لدى سكان القطاع، وكافة الفلسطينيين، رغم التفاؤل الذي ساد عقب التوقيع عما عرف باتفاق الشاطئ، في نيسان/ أبريل من العام، وتأدية حكومة التوافق الوطني الفلسطيني اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني في حزيران/ يونيه. فقد استمر الصراع السياسي على الصلاحيات، وغابت حكومة التوافق الوطني بشكل شبه تام، والتي توقع الجميع منها أن تبدأ بالتصدي لتحدي إعادة إعمار قطاع غزة الذي دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية خلال عدوانها الأخير على القطاع. واستمر تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع، حيث خيمت أزمة انقطاع الكهرباء على مجمل الخدمات الأساسية الضرورية، وتدهورت خدمات الصحة في المستشفيات والمرافق الحكومية، وتفاقمت معاناة سكان القطاع المدنيين بسبب نقص خدمات إمدادات المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة. كما تدهورت الظروف المعيشية للسكان جراء استمرار أزمة الرواتب في السلطة الفلسطينية، وعدم صرف رواتب موظفي حكومة غزة السابقة، والذين قاموا بإغلاق البنوك وشل الحركة المصرفية في القطاع.

التوصيات

في ظل استمرار انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه الأخير على قطاع غزة والذي قتل وجرح فيه الالاف من المدنيين الفلسطينيين وشرد عشرات الالاف الذين دمرت منازلهم، وفي ظل اصرار قوات الاحتلال على إنكار أبسط حقوق الفلسطينيين في العدالة وفي حياة كريمة، واستمرار حصار غزة للعام الثامن على التوالي، بل وشرعنته من قبل بعض الجهات الدولية والتي كشفت عنها خطة اعادة اعمار غزة، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وسياسة صناعة الأزمات المتعمدة التي ينتهجها كل من طرفي الانقسام، ويتحمل تبعاتها المواطنون، لاسيما في قطاع غزة، فإن المركز يوجه التوصيات التالية للمجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطيني.

التوصيات للمجتمع الدولي:

يشدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال قد ارتكبت جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب خلال العدوان الاخير على قطاع غزة، تستوجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة، وانصاف الضحايا. ويذكر المجتمع الدولي بان الحصار دخل عامه الثامن، ويعيد التأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس أراض محتله رغم إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي على حدود قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. ويشدد المركز على الإقرار الدولي بوجود التزام على إسرائيل باحترام اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأن إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الحرب بالتبادل أحياناً وبالتوازي أحياناً أخرى، وفق ما يحقق حماية أفضل للمدنيين وإنصاف الضحايا.

وفي ضوء اقتراب لجنة التحقيق الدولية من إعلان نتائج تقريرها حول الحرب الاسرائيلية على غزة، وحالة الإنكار الكامل لحق الضحايا الفلسطينيين في اللجوء للقضاء الإسرائيلي للمطالبة بحقهم في العدالة والانصاف، وفي ضوء استمرار الممارسات القمعية والتعسفية ومصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية، فإن المركز:

١. يطالب المجتمع الدولي بالعمل المشترك والجدي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، والتي أقرت بوجودها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، وأن تستخدم في ذلك وسائل القانون الدولي المختلفة، بما فيها الوسائل العقابية، لإنهاء الاحتلال للدولة الفلسطينية.
٢. يطالب المجتمع الدولي بدعم الخطوة الفلسطينية المتعلقة بالانضمام إلى ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، والتعاون من أجل ضمان تسليم مجرمي الحرب الاسرائيليين للعدالة.
٣. يطالب الدول الاعضاء في مجلس حقوق الانسان، والأمم المتحدة بكامل هيئاتها، بدعم نتائج التحقيقات التي ستخرج بها لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان، واحالة الملف بشكل فوري ومباشر إلى الهيئات الدولية ذات الصلة.
٤. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة (١) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تقضي بضمان احترام الاتفاقية في كافة الظروف، وكذلك الوفاء

بالتزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتان تقضيان بملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية الدلية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل الانكار شبة الكامل لحق الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.

٥. يطالب المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على غزة، والتعجيل بإجراءاتها، بما في ذلك تحمل نفقات إعادة الإعمار والضغط على قوات الاحتلال من أجل فتح المعابر من أجل إدخال المواد الاساسية اللازمة لإعادة الإعمار، والسماح بتوريد ودخول كافة الاحتياجات الضرورية اللازمة لقطاع غزة.

٦. يطالب الامم المتحدة بإعادة النظر في الآلية التي قررها المنسق الخاص للأمم المتحدة في الاض الفلسطينية لإعادة الاعمار، حيث أنها آلية تكرس الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة وتشرعنه. ويجب على الأمم المتحدة وأمينها العام أن يعملوا على رفع الحصار، باعتبارها جريمة حرب وأحد اشكال العدوان، بدلاً من أن يقروا آلية تمأسسه وتطيل أمده.

٧. يطالب المجتمع الدولي بلتحرك العاجل والفوري لإجبار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على رفع الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يمنع حرية التنقل والحركة للأشخاص والبضائع، وإنقاذ نحو ١،٨ مليون من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

٨. يطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لضمان حرية الحركة والمرور ، وايجاد آليه دائمة للتواصل الجغرافي بعيداً عن التسلط الامني الاسرائيلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٩. يطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزام إسرائيل بالانصياع لها، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

١٠. على المجتمع الدولي، لاسيما الدول التي تستورد الاسلحة والخدمات العسكرية الاسرائيلية، الوقوف عند مسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية وعدم السماح لدولة الاحتلال باستخدام العدوان على غزة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في قطاع غزة، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتحول المدنيون في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

١١. على الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، الضغط على إسرائيل للالتزام ببنود هذه الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

١٢. يطالب المجتمع الدولي ككل بالعمل على وقف مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، من خلال فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية وتجريم التعامل والاتجار معها.

١٣. يطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتحديد موقف واضح ضد جدار الضم، وذلك في ظل القبول الدولي لفلسطين كدولة على حدود يونيو ١٩٦٧، حيث أن الجدار يقتطع أجزاء كبيرة من أرض الدولة الفلسطينية.

١٤. يناشد الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية –الأوروبية، والتي تشرط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان لتطبيق الاتفاق، حيث يجب على الاتحاد الأوروبي عدم تجاهل الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

١٥. يناشد المجتمع الدولي والدول العربية خاصة بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، من خلال ممارسة ضغط سياسي على طرفي الانقسام لإتمام المصالحة، وقبول

المجتمع الدولي بنتائجها، لضمان عدم تكرار الإجراءات العقابية التي أتخذها المجتمع الدولي ضد حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

١٦. يناشد المجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعها من التعرض للصيادين، والسماح لهم بالصيد بحرية دون قيود على المسافات أو الوسائل دون قيود في المياه الاقليمية لدولة فلسطين، باعتبار الصيد مورد أساسي لا غنى عنه للاقتصاد في قطاع غزة.

التوصيات لصناع القرار الفلسطيني:

في ظل استمرار حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية بالرغم من تشكيل حكومة توافق وطني، وفي ظل استمرت حالة تراجع الحقوق والحريات والغياب الكامل للمجلس التشريعي، واستمرار انقسام القضاء، وتصاعد حدة الفلتان الأمني وخاصة في قطاع غزة، وتفاقم الازمات الانسانية والنقص الحاد في المواد الاساسية في قطاع غزة، وفي ظل الواقع الجديد الذي خلفة العدوان المدمر الاخير على قطاع غزة، والذي فاقم الحالة الانسانية فيها، فإن المركز الفلسطيني يطالب صناع القرار الفلسطيني بالتعاون والتكامل والاخذ بالتوصيات الآتية:

١. على السلطة الفلسطينية المضي قدما والطلب من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في الارض الفلسطينية في ضوء العدوان الاسرائيلي الأخير على قطاع غزة، واستمرار جريمة الاستيطان، وعدم الانصياع للضغوط الاسرائيلية والأمريكية.

٢. يطالب أطراف المصالحة بالعمل فوراً من أجل تسهيل عملية اعادة اعمار قطاع غزة وعمليات الاغاثة للمشردين جراء العدوان، وحل مشكلة الكهرباء والغاز، والعمل المشترك من أجل فتح المعابر للأفراد والبضائع، لاسيما معبر رفح البري.

٣. يطالب طرفي الانقسام بالشروع فوراً في اعادة الوحدة للسلطة الفلسطينية، والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وعقدها في أقرب فرصة.

٤. يطالب الاجهزة الامنية في قطاع غزة بالعمل الجدي على وقف حالة الفلتان الامني المتصاعدة التي شهدها القطاع، باعتبارها الاجهزة التي تمارس السلطة الفعلية على الأرض، والمسؤولة عن حفظ الامن، إلى حين ادماج الأجهزة الامنية وفق ما تم الاتفاق عليه بين أطراف المصالحة.

٥. يطالب حكومة التوافق بالعمل الفوري على بسط صلاحياتها على كافة الارض الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ووقف حالة الفلتان الامني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي بدأت في التصاعد، خلال الأشهر الاخيرة.

٦. يطالب أطراف المصالحة بإعادة الوحدة والاعتبار للسلطة القضائية كخطوة أولى على طريق انهاء كامل للانقسام، حتى تتوفر جهة محايدة لها القدرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ خلال عملية اعادة الوحدة.

٧. يطالب مجلس القضاء الأعلى بالمبادرة لإعادة توحيد مرفق القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كخطوة أولى لتصحيح شامل في مرفق القضاء يضمن استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.

٨. يطالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام بالشروط التي وضعتها المادة (٤٣) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأهمها شرط الضرورة القصوى التي لا تحتمل التأخير.

٩. يطالب كتلة التغيير والإصلاح بعدم العودة إلى الانعقاد باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس، وتوافر النصاب القانوني.

١٠. يطالب أطراف المصالحة بعرض جميع القوانين التي صدرت في ظل الانقسام على المحكمة الدستورية فور تشكيلها، بصفتها الجهة الوحيدة التي تقرر في دستورية القوانين.

١١. يطالب الحكومة والاجهزة الامنية في الضفة الغربية قطاع غزة بوقف جميع الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات بالطرق القانونية.

١٢. يطالب الحكومة والاجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتوقف فوراً عن الاعتقال السياسي، ويؤكد المركز أن جميع الضحايا لهم الحق في ملاحقة مسئولي الوزارة جنائياً والمطالبة بالتعويض، إذا ثبت أن اعتقالهم جاء خلافاً للقانون، وأن حقهم في ملاحقة المنتهكين لحقوقهم لا تسقط بالتقادم.

١٣. يطالب النيابة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتدخل الفوري لوقف ظاهرة استدعاء المواطنين أمام الأجهزة الأمنية دون إذن من النيابة، ويؤكد المركز أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.

١٤. على إدارات السجون ومراكز التوقيف إطلاق جميع المحتجزين والموقوفين بشكل غير قانوني، فوراً ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون لهم السلطة الكاملة في ذلك، بل عليهم واجب قانوني، وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية ولملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

١٥. يطالب الحكومة والاجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع بغزة وقف التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وتقديم كل المشتبه فيهم بارتكابها للمحاسبة والمحاكمة، ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور المدة وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

١٦. على دائرة تسجيل الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن التدخل في شؤون ونشاطات الجمعيات، وأن تلتزم بحدود صلاحياتها التي حددها قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠.

١٧. يطالب بوقف العمل بعقوبة الاعدام في السلطة الفلسطينية.

١٨. يطالب الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة في حق كل من يثبت تورطه في اعتداءات على الحريات العامة.

١٩. يطالب الحكومة بتفعيل مبدأ الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك بتسهيل الوصول للمعلومات، من خلال توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشأن العام للجمهور، وخاصة عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

٢٠. يطالب الحكومة بتفعيل "قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين" رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وخاصة فيما يتعلق بحقهم في مرافق مناسبة لهم، وحقهم في العمل.

٢١. يطالب الحكومة والأجهزة الامنية باحترام الحق في التنقل، ويؤكد المركز في هذا السياق أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي، وفق ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

الجزء الأول:

إنتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

CIVIL
ICU
AMBULANCE

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الارض المحتلة. وقد بلغت ذروة هذه الجرائم في منتصف العام، حيث شهد قطاع غزة عدواناً لم يسبق له مثيل في تاريخ الاحتلال الاسرائيلي، شنته قوات الاحتلال في ٨ يوليو ٢٠١٤ وامتد لمدة ٥٠ يوماً.

وقد بدأت قوات الاحتلال العملية العسكرية التي أسمتها «الجرف الصامد» بهجوم جوي على أهداف مدنية، بما فيها منازل سكنية، ودكت القطاع بآلاف الأطنان من الصواريخ والمتفجرات، حيث سوتها بالأرض وقتلت العديد من المدنيين الآمنين في بيوتهم، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ. وأخذت دائرة استهداف المدنيين وممتلكاتهم تتسع يوماً بعد يوم لتشمل كافة المناطق الفلسطينية، و لم تعد منطقة آمنة في قطاع غزة من القصف والاستهداف، حيث طالت المنازل والمباني السكنية، المباني الحكومية، الجمعيات المؤسسات المدنية والمتنزهات العامة، والمساجد والمدارس والجامعات. وارتكبت قوات الاحتلال انتهاكات جسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين، تعيد للأذهان مشاهد الدمار والقتل التي عايشها هؤلاء في عدواني «الرصاص المصبوب ٢٠٠٨-٢٠٠٩»، و «عامود السحاب ٢٠١٢».

وفي اليوم العاشر للعدوان، شنت قوات الاحتلال هجوماً برياً من عدة محاور على قطاع غزة، حشدت خلاله عشرات آلاف الجنود، ومئات الدبابات، وسط تغطية جوية وقصف مدفعي وجوي وبحري كثيف. وخلال توغلها في عدة مناطق في الشمال (بيت حانون) والوسط (الشجاعية وجحر الديك) والجنوب (خزاعة وعبسان ورفح)، اقترفت قوات الاحتلال مجازر بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث منعت طواقم الإسعاف والصحفيين وطواقم الخدمات الإنسانية من دخولها وفرضت حصاراً عليها، كان أبشعها مجزرتي الشجاعية، ورفح التي راح ضحيتها مئات المدنيين، وتدمير مئات المنازل على رؤوس ساكنيها. وفي غضون ذلك، واصلت قوات الاحتلال دك المناطق الفلسطينية بكافة انواع الأسلحة موقعة المزيد من الضحايا.

وقد أسفر العدوان الاسرائيلي عن مقتل (٢٢١٦) فلسطينياً، بينهم (١٥٤٣) مدنياً، أي ما نسبته (٧٠٪) من اجمالي الضحايا، منهم (٥٥٦) طفلاً ، و(٢٩٣) من النساء، أي ما نسبته (٦٠٪) من اجمالي الضحايا المدنيين، و (٣٨٪) من إجمالي الضحايا هم من الاطفال والنساء. كما اسفر العدوان عن إصابة (١٠٨٩٥)، غالبيتهم العظمى من المدنيين، بينهم ٣٣٠٦ أطفال و ٢١١٤ امرأة.

وقد قتل هؤلاء المدنيون في سياقات مختلفة توضح معظمها أنهم سقطوا أثناء مكوثهم في منازلهم وهم نيام أو فوق أسطح المنازل أو في أفنيتها، كان من أبرزها: قصف قوات الاحتلال لمنازل المستهدفين؛ قصف أهداف أخرى (مساجد، منشآت عامة، شوارع ، أراضي زراعية وأراضي خالية أخرى)؛ قصف تجمعات سكانية، كالأسواق والمقاهي ومراكز الإيواء؛ تنفيذ جرائم الاغتيال؛ قصف منازل المدنيين، قصف المرافق العامة؛ وجرائم إطلاق النار بدم بارد.

وعلى مدار العام قتلت قوات الاحتلال، قبل العدوان على غزة وبعده، (٦٤) فلسطينياً، بينهم (٥٥) من المدنيين، منهم (١٢) طفلاً، وامرأة واحدة. كما أصيب خلال تلك الفترة، ٨٣٠ فلسطينياً، بينهم (١٦٣) من الاطفال، و(٢٢) من النساء.

ومنذ مطلع العام، تصاعدت عمليات القتل بحق المواطنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ووفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان فقد قتلت تلك القوات خلال النصف الأول من العام (٣٥) فلسطينياً، بينهم (٢٣) مدنيا، منهم (٥) أطفال، وامرأة. كما أصيب خلال ذات الفترة (٣٧٢) شخصاً، بينهم (٣٦٦) مدنياً، من بينهم (٧٣) طفلاً، غالبيتهم، (٢٥٢) منهم، أصيبوا خلال التظاهرات السلمية والمواجهات مع قوات الاحتلال.

واستمرت جرائم القتل العمد بحق المدنيين الفلسطينيين في اعقاب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة حتى نهاية العام. فقد قتلت قوات الاحتلال (٣١) مدنياً، في الأرض المحتلة في ظروف لم ينشأ عنها تهديد لحياة جنود الاحتلال الاسرائيلي.

وفي المجمل بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤، (٢٢٨٠) شخصاً، بينهم (١٥٩١) مدنياً، منهم (٥٦٨) طفلاً، و(٢٩٤) امرأة. كما اصيب خلال العام (١١٧٤٢) شخصاً، بينهم (٣٤٤٣) طفل، و (٢١٣٦) امرأة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، و لم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال، كقصف المنازل ومراكز الإيواء وإبادة عائلات بأكملها، أو خلال تنفيذ جرائم الاغتيال، أو تنفيذ جرائم قتل بدم بارد على الحواجز العسكرية وخلال اجتياحات المدن الفلسطينية، أو قتل مدنيين على ايدي مستوطنين.

جرائم قصف المنازل ومراكز الإيواء وإبادة اسر بأكملها

شكلت جرائم قصف المنازل السكنية ومراكز الايواء والتجمعات السكانية في المقاهي والشوارع والأسواق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي إحدى أبرز سمات العدوان الأخير على غزة. فقد وثق المركز الفلسطيني عشرات من الجرائم التي اقترفت على مدى أيام العدوان، على الرغم من علم تلك القوات المسبق بوجود مدنيين بداخل هذه التجمعات، ودون توجيه إنذار مسبق. ووثق المركز مقتل عائلات بأكملها جراء القصف الجوي على منازلهم في مختلف أنحاء القطاع، أو جراء القصف المدفعي العشوائي للأحياء السكنية، واستهداف منطقة سكنية بأكملها، وتدمير المنازل وقتل الآمنين بداخلها. وقد أسفرت هذه الجرائم عن مقتل عشرات الأفراد، بمن فيهم الأطفال، ومن بينهم عائلات بأكملها أبيدت. وكانت من أبرز تلك الجرائم، على النحو التالي:

١. عائلة البطش –حي التفاح / غزة

بتاريخ ١٢ يوليو، استهدفت قوات الاحتلال منزل المواطن ماجد البطش في حي التفاح بمدينة غزة، حيث كان تقطن عدد من عائلات البطش، وكان في المنزل بالإضافة إلى صحاب البيت وعائلته، العشرات ممن لجئوا إليه هرباً من القصف الإسرائيلي. كان الرجال وقت القصف يؤدون صلاة التراويح في منزله والمنزل المجاور، فيما كانت النسوة يقمن بإعداد حلويات القطايف. قصف المنزل من قبل طائرات حربية دون سابق إنذار، وأسفر ذلك عن مقتل ١٨ شخصاً، من العائلة، بينهم صاحب البيت المستهدف ماجد البطش وزوجته وأولاده السبعة، و لم ينج منهم أحداً. ومن بين مجموع القتلى، قتل ٦ أطفال و٤ نساء، بينهن امرأة حامل، فيما أصيب ٥٠ آخرين بجراح متفاوتة.

وقد أفاد المواطن أحمد نعمان صبحي البطش، ٢٧ عاماً، وهو ابن أخ صاحب المنزل المستهدف ماجد صبحي البطش ٥٢، وأحد المصابين في الجريمة، حيث يقع منزله بجوار منزل عمه المكون من طابقين من الباطون، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٩:٣٠ من مساء يوم السبت الموافق ١٢ يوليو، كنت أتواجد في منزلي عمي ماجد، وكان يتواجد في داخل المنزل عمي ماجد وزوجته آمال ٥٠ عاما وأولادهم بهاء ٢٨ عاما، وجلال، ٢٦ عاما، و خالد، ٢٠ عاما، ومحمود ٢٢ عاما، وإبراهيم ١٨، عاما، ومروة، ٢٠ عاما ومنار، ١٣ عاما، وكذلك سماح علاء البطش ٢٢ عاما زوجة بهاء وهي حامل بشهرها الثامن وابنتهما امال عام ونصف، وشاهدت عندهم أولاد أعمامي وهم يحيى علاء البطش ١٨ عاما، وأخيه أنس ١٢ عاما، ومحمد عصام البطش ١٥ عاما وأخيه قصي ١٣ عاما. كان أفراد العائلة يتجمعون بمنزل عمي ماجد كالعادة، وكنا نشعر بالخوف الشديد من صوت الانفجاريات الناتجة عن أعمال القصف الجوي الإسرائيلي لمناطق متفرقة من المدينة، وكنت أسمع صوت تحليق كثيف للطيران الحربي الإسرائيلي في أجواء المدينة. بعد أذان العشاء، قررنا أن نصلي العشاء والتراويح في المنزل بسبب إغلاق مسجد الحرمين المجاور لمنزلنا في وجه المصلين لأنه قبل عدة أيام كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية قد قصفت أرض مجاورة للمسجد فقرر أمام المسجد بعد التشاور مع المصلين إغلاقه خوفا على حياة المصلين. وبسبب كثرة عددنا داخل منزل عمي ماجد قررت أنا وعدد من أولاد أعمامي الصلاة داخل منزلي المجاور لمنزل عمي. وفعلا مع حوالي الساعة ٢٢:٠٥ مساءا تركت عمي ماجد وأولاده وأولاد أعمامي وعمي تيسير البطش قائد عام الشرطة بغزة يصلون العشاء والتراويح بمنزل عمي ماجد، ثم توجهت أنا وعدد من أولاد أعمامي للصلاة في منزلي المجاور. وفجأة شعرت بضغط هواء شديد جدا دفعني من مكاني لعدة أمتار وانهارت جدران منزلنا وانتشر دخان أسود كثيف جدا في المكان وانهار الركام فوقنا وشاهدت أعمدة نيران تتصاعد في المكان ثم سمعت أصوات أولاد أعمامي ممن كانوا يصلون معي في المنزل ينطقون الشهادة ويتألمون فأدركت حينها بأن طائرات الاحتلال قصفت المكان. وعندها كنت أشعر بألم شديد جدا في مختلف أنحاء جسمي وشعرت بأنني قد أصبت

بحروق فبدأت أزحف على يدي وأتحسس المكان وسط الظلام الدامس لكي أخرج من المنزل خوفا من معاودة قصفه مرة ثانية كما اعتدنا من طائرات الاحتلال خلال أيام العدوان الحالي "الجرف الصامد". وفعلا خرجت من المنزل زاحفا الى الممر المؤدي الى منزل عمي ماجد فرأيت منزله مدمرا بالكامل فوق رؤوس عمي وأفراد أسرته ومن كان معهم في المنزل ثم بدأت أصرخ وأطلب النجدة، ثم شاهدت عددا من المواطنين من الجيران يتوقفون على الباب الخارجي المؤدي لمنازلنا ولكنهم كانوا خائفين من التقدم نحو المنزل خوفا من معاودة طائرات الاحتلال قصف المنزل مرة أخرى، وحينها ركضت نحوهم وقلت لهم بأن منزل عمي ماجد قد تعرض للقصف من طائرة F١٦ وطلبت منهم الاتصال على الإسعاف والمساعدة في انتشال أفراد أسرة عمي من تحت الأنقاض، حيث أنني كنت حينها مضرجا بالدماء ومصابا بحروق في مختلف أنحاء جسمي، وحينها تقدم عددا من الشبان من أهل الحي نحو منزل عمي ماجد الذي تعرض للقصف ثم وضعوني جانبا لحين وصول سيارات الإسعاف وبعدها أحضر الشبان أسامة ابن عمي مصباح بجواري فرأيت قدمه اليمنى مبتورة وشاهدت آثار حروق على انحاء متفرقة من جسمه ثم أحضر الشبان جدتي لوالدي أم عصام ٨٠ عاما فشاهدتها مصابة في يدها اليمنى وفي أنحاء متفرقة من الجسم، وفي الأثناء حضرت سيارات الإسعاف إلى المكان فوضعوني أنا وأسامة وجدتي أم عصام بسيارة إسعاف ونقلوني إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. شاهدت وأنا في المستشفى نحو ٥٠ شخص ممن أصيبوا بقصف منزلي عمي بينهم والدي ٦٨ عاما وعمي تيسير وعددا من أفراد العائلة ومن الجيران معظمهم من النساء والأطفال، ورأيت طواقم الإسعاف تحضر الى المستشفى عددا من الشهداء من داخل منزل عمي ماجد المستهدف حيث رأيت معظمهم ممزقين إلى أشلاء ففقدت الوعي من هول الصدمة. وفي صباح اليوم التالي توجهت الى ثلاجات الموتى في المستشفى وقابلت بعض شبان العائلة داخل الثلاجات وألقيت نظرة على جثامين الشهداء من أفراد العائلة، حيث استشهد بقصف منزل عمي كلا من| عمي ماجد وزوجته وأولاده بهاء وجلال وإبراهيم ومحمود وخالد ومنار ومروة، وكذلك سماح زوجة بهاء وابنته أمال ووالدتي عزيزة يوسف البطش ٥٥ عاما، وأولاد أعمامي ناهض نعيم البطش ٤١ عاما ومحمد وقصي أولاد عمي عصام، وأنس ويحيى أولاد عمي علاء. علما بأن طواقم الدفاع المدني وبرغم البحث المتواصل ليوم كامل تمكنت من العثور على ١١ جثة فقط ولم تتمكن من العثور على جثامين الشهداء الاخرين وخاصة النساء، وقد عثرت طواقم الاسعاف على أجزاء من أجسام شهداء العائلة في محيط منازلنا..."

منزل عائلة كوارع الذي استهدفته قوات الاحتلال في بداية الحرب على غزة

بقايا منزل عائلة البطش في حي التفاح شرق غزة

٢. عائلة ابو نجم – مخيم جباليا

بتاريخ ٣ اغسطس، استهدفت طائرة حربية اسرائيلية منزل المواطن محمد سعدي ابو نجم في مخيم جباليا، دون سابق إنذار، وكان لديه قريب له وأفراد عائلته. اسفر القصف عن مقتل ١٠ اشخاص، بينهم رب العائلة وأسرته، ومن بين القتلى، ٣ أطفال وسيدة. كما أصيب في الجريمة أشخاص من المنازل المجاورة، من بينهم المواطن اسماعيل زكي عبد ربه كلوب، ٣٦ عاماً، الذي يقطن في منزل مجاور، حيث اصيب هو وأفراد أسرته. وقد أفاد كلوب لباحثي منظمات حقوق الإنسان[٣] حول ظروف الجريمة ما يلي: قصفت الطائرات الحربية النفاثة بدون سابق إنذار منزل المواطن محمد عبد الكريم أبو نجم ٥٥ عام ، الواقع في محيط مسجد التوبة بمخيم جباليا ، مما أدي لتدمير المنزل بشكل كامل ، ومقتله ومقتل والده المسن عبد الكريم محمد محمد أبو نجم ٩٧ عام ، وأبنائه بلال ٢٧ عام ، و أحمد ١٧ عام ، ومحمد ٢١ عام ، بالإضافة لسهي حامد عبد الكريم نجم المصري ٣٠ عام، و رغد محمد سعدي نجم المصري ٣ سنوات، و شيماء وائل محمود قاسم ١٤ عام وقاسم محمد محمود قاسم ٣٠ عام، بالإضافة لاثنين من رجال المقاومة الفلسطينية ، كما أصيب جراء الحادثة ٢٢ مواطن من بينهم ١٠ أطفال و ٣سيدات. ومن بين الجرحى، إسماعيل زكي عبد ربه كلوب، (٦٣ عاماً)، الذي أصيب هو وأفراد أسرته، الذي يقطن في منزل مجاور، حيث أفاد بما يلي:

«...في ساعات بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٣ أغسطس، سمعنا صراخ لأشخاص بأنه سوف يتم قصف مسجد التوبة الذي يبعد عن منزلي حوالي ١٥٠ متر من الناحية الشمالية الشرقية، حيث قامت قوات الاحتلال بالاتصال علي المواطن أبو علي أبو جاسر المقابل منزله للمسجد من الناحية الغربية وإبلاغه بأنها تنوي قصف المسجد، فقمت بإنزال جميع نوافذ المنزل خوفا من تحطمها، و الحي بأكمله أصبح بحالة استنفار، و لم تقم صلاة العصر داخل المسجد، وقد تم ترحيل جميع سكان محيط المسجد لمناطق أخري، وكان منهم المواطن وائل قاسم الذي توجه لمنزل «عديله « محمد سعدي أبو نجم، الذي يحد منزلي من الناحية الشرقية. وقد ظل انتظار عملية القصف للمسجد و لم يقصف، حتى تمام الساعة ٨:٥٠ مساء نفس اليوم، حيث إن قوات الاحتلال قامت بإطلاق العشرات من القذائف المضيئة « الفوانيس « في المنطقة ، وحينها شعر الجميع بالخوف الشديد ، مما اضطرهم للدخول للمنازل .وفي حوالي الساعة ٩:٠٠ مساء نفس اليوم، استهدفت طائرة حربية نفاثة منزل المواطن محمد عبد الكريم محمد أبو نجم ، المكون من ٣ طبقات، والملاصق لمنزلي من الناحية الشرقية، دون سابق إنذار، وفي تلك اللحظة لم أسمع صوت انفجار، حيث أنني شاهدت إضاءة قوية داخل منزلي، والركام يتطاير في كل أرجاء المنزل، بالإضافة لطيراني في الهواء ومن ثم السقوط علي الأرض، مما أدي لكسر ساقي اليسري، وظننت في حينه بأن منزلنا هو المستهدف. بعدها سمعت أصوات صراخ في كل مكان، ورغم كسر ساقي، قمت بالوقوف لتفقد أفراد عائلتي، فقمت بجمع أطفالي وزوجتي، وركضت هاربا من المنزل، فصرخ علي المواطنون بأن منزلي ليس المنزل المستهدف، والمنزل المستهدف هو منزل عائلة أبو نجم. وفي حينه كان جل تفكيري هو أفراد عائلتي فقمت بتفقدهم فكانت زوجتي مصابة وتدعي ولاء عبد الفتاح كلوب ٢٨ عام، وأصيبت بشظية في الفخذ الأيسر، وابنتي هديل ٦ سنوات، أصيبت بشظية في الرقبة، وشقيقاتي أمنة ٣٧ عام، و زينب ٤٠ عام، أصيبتا برضوض في أنحاء أجسادهن، وتم نقلنا لمستشفي الشهيد كمال عدوان ببلدة بيت لاهيا ، وتم إجراء الإسعافات الأولية لنا. وخلال تواجدنا داخل المستشفي شاهدت عدة جثث لعائلة أبو نجم تم إخراجها من أسفل الركام ، أتذكر منها سهي حامد نجم المصري ٣٠ عام وابنتها رغد ٣ سنوات، وصاحب المنزل محمد عبد الكريم أبو نجم ٥٥ عام ، والطفلة شيماء وائل قاسم ١٤ عام ، وحينها تأكدت بأن عائلة أبو نجم هي المستهدفة...»

٣. عملت مراكز حقوق الانسان في اعقاب العدوان على الاشتراك في اعداد تقرير شامل وهذه المنظمات هي المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الانسان ومؤسسة الضمير لحقوق الانسان.

٣. عائلة أبو جبر – مخيم البريج

بتاريخ ٢٩ يوليو، قصف منزل عائلة أبو جبر في مخيم البريج هو شاهد آخر على اقتراف قوات الاحتلال جرائمها بدم بارد، وبتعمد إلحاق الاذى بالمدنيين دون تمييز. فقد قتل ٢٠ شخص، في جريمة استهداف منزل عائلة أبو جبر، وسط حي مكتظ بالسكان في مخيم البريج. كما اصيب ٧ آخرون في استهداف المنزل. وقد أفاد كفاح محمود أبو جبر، ٥١ عاماً،و يقطن في أبراج النصيرات، حول ظروف مقتل أفراد عائلته في مخيم البريج:

«في حوالي الساعة ١٢:٣٠ فجر يوم الثلاثاء ٢٩ يوليو، سمعت في اذاعة محلية عن أخبار قصف منزل عائلة ابو جبر في مخيم البريج، فتوجهت على الفور الى مكان الانفجار بعد نحو ١٥ دقيقة. دخلت منزل عائلتي، حيث كان به أمي وأخي اثنتين من أخواتي، وزوج إحداهن وأبناؤهم الخمسة، غير أني لم اشاهد أحداً، لكني شاهدت جدار المنزل من الناحية الشرقية مهدوم. من خلاله رأيت منازل أعمامي المجاورة لمنزل أهلي مهدمة كلياً، وكان لا يزال يتصاعد دخان كثيف منها. تجمهر الناس لمحاولة الانقاذ، وبدأنا نبحث عن قتلى وجرحى فوجدنا كلا من ابنة عمي نجاح حمدان أبو جبر، ٣٢ عاماً، وعمتي هنية محمد أبو جبر ٧٧ عاماً مصابتان، فيما عثرنا على جثمان عمي حمدان محمد ابو جبر، ٧٧ عاماً، وعثر أخرون على جثامين أبنائه، عائشة، فضل، ١٩ عاماً، وجبر، ٢٧ عاماً، وجثامين ثلاثة أخرى لكل من أيمن صلاح أبو عون، ومكانت مقطوعة نصفين، وأحمد عمر عبد العال، ٢٤ عاماً، وجثمان آخر لشخص مقطع الى أشلاء لم أعرفه. كما شاهدت زوج ابنتي لينا، أنور محمد ابو جبر، ٣٥ عاماً، وهو مصاب في راسه ويلفظ أنفاسه الأخيرة. استمرينا في البحث ورفع الركام، لكن الكتل الإسمنتية كانت ثقيلة، فأوقفنا البحث، وتوجهنا الى مستشفى الأقصى بدير البلح لاستلام الجثامين، وكانت ل ١٠ اشخاص، هم: عمي حمدان وأولاده، عائشة وفضل وجبر، وأنور محمد ابو جبر ، ومحمد رائد أبو جبر، وتقى صلاح أبو عيسى (ابو جبر)، وأحمد عبد العال، وايمن ابو عون، وسما رائد ابو جبر. في صباح اليوم التالي، في العاشرة والنصف، أجرينا البحث مرة اخرى، حيث حضرت جرافتين وباشرتا في رفع الركام، وقمنا بانتشال عدد من الشهداء كان من بينهم، ابنتي لينا، ٢٣ عاماً، وبنتاها لين أنور ابو جبر، عامين ونصف، وسلمى، عام ونصف، بالإضافة الى أحمد حمدان أبو جبر، ٣٥ عاماً، وزوجته سمية عبد الرحمن ابو جبر، ٣٠ عاماً، وابنته حلا، ٦ سنوات، وأنوار محمد أبو جبر، ٢٤ عاماً، ودنيا حمدان أبو جبر، ٢٥ عاماً، وكانت حامل في الشهر التاسع، حيث شاهدنا بطنها مفتوح والجنين خارج ومتوفي، بالإضافة الى زوجة عمي فضة غنام أبو جبر، ٦٢ عاماً. نقلنا الجميع إلى مستشفى شهداء الأقصى، ومن ثم أخذناهم وقمنا بدفنهم في مقبرة البريج. أصيب من أفراد عائلتي أيضاً ٧ أشخاص، وبلغ عدد القتلى ١٧ من عائلة ابو جبر، بالإضافة الى الجنين، كما قتل ثلاثة آخرون، من بينهم شخص لم نتعرف على هويته وقامت في وقت لاحق بلدية دير البلح بدفنه.

الضحايا من النازحين في مراكز الإيواء

وثقت منظمات حقوق الانسان(٨) حالات استهداف مراكز إيواء، بما فيها مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، علماً بأن هذه المدارس، معروفة لدى قوات الاحتلال بأنها تستخدم كمراكز ايواء، حيث سبق وأن زودتها وكالة الغوث بإحداثياتها. علاوة على ذلك، قصفت قوات الاحتلال مراكز إيواء اخرى، كالدواوين والمنازل، كمنزل رئيس بلدية البريج، الذي كان يستخدم كمراكز إيواء لعشرات النازحين من منازلهم، وقتل فيه هو وأفراد عائلته وعدد من المواطنين. وفي المجمل، أسفر استهداف قوات الاحتلال لمراكز الايواء، أو محيطها عن مقتل (٤٩) شخصا بينهم (١٨) طفلاً، و(٧) نساء، فيما اصيب (٣٠٨) أشخاص، بينهم (١٤٨)طفلاً، و (٧٢) امرأة. فيما أبرز حالات الاعتداء على مراكز الإيواء التي خلفت العديد من الضحايا:

١. استهداف مركز الإيواء في مدرسة بيت حانون الابتدائية المشتركة

بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٢:٥٠ من مساءً، أطلقت الدبابات الحربية الإسرائيلية المتوغلة في بيت حانون، شمال قطاع غزة، ٥ قذائف مدفعية تجاه مدرسة بيت حانون الابتدائية المشتركة، التابعة لوكالة الغوث الدولية(الأنروا)، والواقعة بمنطقة قاعة الواد، والتي خصصتها الأنروا كمركز لإيواء عشرات الأسر المشردة من ديارها من سكان المناطق الحدودية في المدينة. وقد سقطت القذائف المدفعية داخل ساحة المدرسة، بينما يتجمع النازحون في ساحة المدرسة تمهيداً لإخلائها، ما أدى إلى مقتل ١١ مواطناً، بينهم ٦ أطفال وامرأتان، على الفور، فيما توفيت سيدتان في وقت لاحق من المصابين ليرتفع العدد الى (٣١) قتيلاً وإصابة ١١٠ أشخاص بينهم ٥٥ طفلاً و٣١ سيدة، نقلوا إلى مستشفيات الشهيد كمال عدوان ببيت لاهيا، مستشفى العودة التابع لاتحاد لجان العمل الصحي في جباليا ومستشفى الشفاء في مدينة غزة، التي حول إليها نحو ٢٥ جريحاً لتلقي العلاج فيها بسبب خطورة إصاباتهم.

٢. استهداف مركز الإيواء في مدرسة ذكور رفح الإعدادية

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٤، و في حوالي الساعة ١٠:٤٠ صباحاً، أطلقت طائرة حربية بدون طيار صاروخاً، اتجاه شارع عمر بن الخطاب، بجوار ميدان النجمة في مخيم الشابورة، في مدينة رفح، انفجر الصاروخ علي بعد حوالي ثمانية أمتار من بوابة مدرسة ذكور رفح الإعدادية (أ) للاجئين التابعة للأونروا، والواقعة في الشارع المذكور أعلاه، والتي تم افتتاحها كمركز إيواء للنازحين عن منازلهم جراء القصف من قبل قوات الاحتلال ، ما أدى إلى مقتل (١٤) من المواطنين المدنيين العزل، من بينهم (٩) أطفال، منهم ٥ من النازحين عن منازلهم، وأحد المارة، وأحد الباعة الجائلين، وحارس المدرسة، وأحد المتطوعين للعمل فيها، واثنان يستقلان دراجة نارية، فضلاً عن إصابة (٢٥) آخرين من بينهم ١٦ مواطناً من النازحين، و٥ أطفال، قتل وأصيب البعض داخل المدرسة، والبعض الآخر خارجها.

استهداف مدرسة ذكور رفح الإعدادية التي كانت تؤوي عشرات العائلات الفارة من الحرب بداخلها

جرائم قتل بدم بارد

خلال العدوان الاخير على غزة، اقترفت تلك القوات أعمال قتل بدم بارد خلال تنفيذها العملية البرية في عدة مناطق في قطاع غزة، واطلقت تلك القوات النار على مدنيين، أثناء اقتحام المنازل السكنية، أو أثناء سير المدنيين في الشوارع من قبل القناصة المعتلين سطوح المنازل، خاصة في منطقتي خزاعة وعبسان الكبيرة، التي سيطرت عليهما قوات الاحتلال. كما وثق المركز حالة واحدة على الأقل، اقترفت خلالها قوات الاحتلال جريمة إعدام ميداني لـ(٦) اشخاص من أفراد المقاومة في خزاعة، داخل احد المنازل. فيما يلي نماذج لجرائم القتل هذه، علماً بأنه سيتم استعراض المزيد من النماذج لاحقاً، في إطار تغطية جرائم قتل الأطفال والنساء، وغيرها من الجرائم.

أثار الدمار في حي الشجاعية

١. بتاريخ ٢٣ يوليو، قتل جنود الاحتلال محمد أحمد النجار، ٥٠ عاماً، من بلدة خزاعة، بدم بارد بينما كان أعزلاً ومنبطح ووجه إلى الأرض أمامهم ويديه الى الأعلى، وكان يهم بالوقوف للتحدث إلى الجندي الإسرائيلي. كما تؤكد التحقيقات وشهود العيان أن النجار ترك ينزف حتى الموت لمدة نصف ساعة، و لم يحاول جنود الاحتلال تقديم الإسعاف له أو حتى السماح لأحد بتقديم المساعدة، حيث أجبر أحد الذين حاولوا تقديم المساعدة على التراجع بعد إطلاق النار باتجاهه وتحذيره.

وفي إفادته للمركز، أكد شاهد العيان، محمد حسين النجار، ٢٦ عاماً، بأنه وأهله وسكان القرية اضطروا للهروب من البلدة صباح يوم ٢٣ يوليو، بعد اقتحامها من قبل قوات الاحتلال ومطالبتهم بإخلائها، تحت وقع القصف المدفعي والجوي، واضطر لحمل الرايات البيضاء خوفا على ارواحهم. واضاف شاهد العيان بأن جنود الاحتلال الذين كانوا يحاصرون البلدة، قد أوقفوه وعشرات المواطنين الهاربين عند مدخل البلدة الرئيسي، بالقرب من حي القراعنة مدخل خزاعة الجنوبي، حيث أمرهم احد جنود الاحتلال بخلع ملابسهم والانبطاح على الأرض، وكان عددهم نحو ٨٠ شخصاً. وفي تلك الاثناء امتثل الجميع للأمر، وقام احد الجنود بالنداء علينا: "مين بيعرف يحكي عبري عشان يحكي

مع الضابط؟"، فحاول محمد احمد النجار (٥٠) عاماً، وهو يجيد الحديث باللغة العبرية، الوقوف عن الأرض، حيث كان منبطحاً على الأرض ورفع رأسه ورفع جسده عن الأرض وقبل أن يقف أطلق الجندي النار عليه، فسقط أرضا، وشوهدت دماء تسيل من صدره، وعلى الفور حاول شخص إسعافه وسار لعدة خطوات غير أن الجندي أطلق النار تحذيراً له وأمره بألا يتحرك، وبقي محمد ينزف دون أن يتمكن احد من مساعدته، وبقي محمد ينزف لمدة نصف ساعة أمام أعين الجنود حتى فارق الحياة.

٢. بعد الاعلان عن هدنة في ١ أغسطس، دخلت طواقم الانقاذ والمراقبين ومنظمات حقوق الانسان بلدة عبسان وخزاعة، بعد اسبوع من الحصار والقتال. وكان من بين المشاهد الأكثر ايلاماً، مشهد مقتل ستة مواطنين، فيما يبدو أنهم من أفراد المقاومة، في أحد المنازل، ويبدو عليها آثار إطلاق النار بشكل واضح، حيث كانت جثامينهم منتفخة "متعفنة"، ووجد اثنين منهم وهما مكبلي الأيدي، بينما وجد شخص على رقبته آثار ذبح بسكين، ما يدل بشكل واضح وجلي بأن هؤلاء الأشخاص أعدموا بدم بارد، بعد تمكن تلك القوات من السيطرة عليهم.

وأكد الشاهد محمد حسين النجار، ٢٦ عاماً، ، بأنه خلال التهدئة بتاريخ ١ أغسطس، عاد الى بلدته لتفقد منزله، فوجده مدمراً كلياً وشاهد دمارا هائلاً في القرية. وذكر الشاهد: "لدى محاولتي مساعدة الطواقم الطبية في انتشال الجرحى والقتلى، سمعت صوت أحدهم يقول هناك شهيداً في بيت ابني هاني، فتوجهت للمساعدة، فشاهدت جثة شخص ملقى على وجهه ويديه أمامه ولا يلبس حذاء، وشاهدت اثار تمزق في ملابسه وثقوب صغيرة وكان ملقى في صالة المنزل أمام الحمام. دخلت إلى الحمام فشاهدت خمس جثث متحللة، لم أتمالك نفسي من هول المشهد وبدأت في التكبير والصراخ، ثم حضر عدد من الأشخاص وساعدوني في إخراج الجثث، وخلال ذلك شاهدت جثتين لشخصين مقيدين برباط بلاستك من الخلف قتلوا في وضعية السجود، وثلاثة جثث لأشخاص غير مقيدين، وشاهدت آثار ذبح من الرقبة في جثتين، ... كما شاهدت خلال نقلي للشهداء اثار إطلاق نار في جدران المنزل والحمام بشكل خاص، وشاهدت مظاريف فارغة لطلقات نارية على الأرض."

وذكر شاهد آخر، وهو لؤي سامي عبد النجار، ١٨ عاماً، بأنه دخل منزل إبن عمه هاني النجار، مع عمه بعدما اشتموا رائحة كريهة تخرج من منزله، ولدى دخولهم المنزل شاهدا جثة لشخص في الممر المؤدي إلى حمام المنزل، ولاحظ وجود آثار رصاص على جدران الحمام الخارجية "الممر". كما شاهد في الحمام وجود ٥ جثامين تعود لشبان وكانوا بملابس مدنية، لكنها غير واضحة تماماً «وكانت الرائحة كريهة ودماؤهم على جدران الحمام وأجزاء من رؤوسهم وشعرهم متطايرة بعضها في السقف وعلى الجدران، وشاهدت آثار الرصاص على الجدران في الحمام وثقوب صغيرة، وكذلك كانت هناك دماء كثيرة في المكان، كما شاهدت أعيرة نارية فارغة في المنزل ما يدل على إطلاق النار في المكان من قبل قوات الاحتلال التي وجدت آثار لها من مخلفات أكل على شكل معلبات وجدناها في المنزل والمنزل المجاور.»

وخلال النصف الاول من العام ٢٠١٤، قتلت قوات الاحتلال ٢٣ مدنياً فلسطينياً، بدم بارد، بينهم (٥) أطفال، وامرأة. وقد قتل جميع هؤلاء بدم بارد في سياقات مختلفة، بينهم (٦) في قطاع غزة، قتل منهم (٥) في المناطق المحظور الوصول اليها شرق وشمال قطاع غزة، فيما قتل السادس وهو طفل خلال جريمة اغتيال نفذتها قوات الاحتلال بحق احد الناشطين. وفي الضفة الغربية قتل (١٧) مدنياً على ايدي قوات الاحتلال والمستوطنين بينهم (٤) أطفال في سياقات كالقتل على الحواجز أو خلال الاقتحامات، أو خلال اطلاق النار بدم بارد على اطفال اقتربوا من جدار الضم الفاصل وغيرها من جرائم القتل. **وكانت أبرز جرائم القتل على النحو التالي:**

١. بتاريخ ٢ يناير، أطلق جنود الاحتلال النار تجاه الطفل عدنان جميل شحدة أبو خاطر، ١٧ عاماً، من سكان جباليا البلد، شمالي القطاع، بينما كان مع مجموعة من أصدقاؤه بالقرب من مقبرة الشهداء (الشرقية)، شرقي بلدة جباليا، على بعد نحو ٥٠٠

متر من الشريط الحدودي، فأصيب بعيار ناري في منطقة الحوض، وبقي ينزف في المكان لمدة ساعة تقريبا قبل أن تتمكن طواقم الإسعاف من نقله إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بيت لاهيا. ونظرا لخطورة وضعه تم تحويله إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة، حيث أعلن عن وفاته في اليوم التالي.

٢. بتاريخ ٢٤ يناير، قتل الشاب بلال سمير عويضة، ٢٠ عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، خلال مشاركته ومجموعة من الشبان برشق جنود الاحتلال المتمركزين بالقرب من الشريط الحدودي شمالي بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، بالحجارة.

٣. بتاريخ ١٣ فبراير، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على الحدود الشرقية الفاصلة بين قطاع غزة وإسرائيل، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه مجموعة من المدنيين الفلسطينيين كانوا يقومون بجمع الحصى (الحصمة) بالقرب من مفترق ملكة، شرقي حي الزيتون، شرقي مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل المواطن **إبراهيم سليمان منصور، ٣٦ عاماً**، من سكان حي الشجاعية، جراء إصابته بعيار ناري بالرأس، وإصابة المواطن **رفيق بكر الهروكلي، ٢١ عاماً**، بعيار ناري بالقدم اليمنى.

٤. بتاريخ ٢٨ فبراير، أصيبت المواطنة **آمنة عطية قديح**، ٥٧ عاماً، من سكان خزاعة، وتعاني من اضطرابات نفسية، بعدما أطلقت النار تجاهها، لدى اقترابها من الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شرقي بلدة عبسان الكبيرة، إلى الشرق من مدينة خان يونس، جنوبي القطاع. بقيت المذكورة تنزف حتى الموت، إلى أن عثر عليها جثة هامدة صباح اليوم التالي الموافق ١ مارس.

٥. بتاريخ ٢٦ مايو، أصيب المواطن **عماد شكري سالم، ٥٢ عاماً**، من سكان مشروع بيت لاهيا، بعيارين ناريين بالظهر واليد اليمنى، عندما فتحت قوات الاحتلال المتمركزة داخل الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شمال غربي بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه مجموعة من المواطنين الفلسطينيين كانوا يتواجدون على شاطئ البحر، وكانوا يبعدون عن الحدود الشمالية مسافة تقدر بحوالي ٣٠٠م. وقد توفي سالم بتاريخ ٨ يونيو، متأثراً بإصابته.

٦. بتاريخ ٢٩ يناير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشاب **محمد عبد العزيز مبارك، ٢٠ عاماً**، من مخيم الجلزون، وهو عامل، وذلك عندما أطلقت نيرانها بشكل كثيف تجاهه من مسافة لا تزيد عن ٥٠ متراً. ادعت تلك القوات أن القتيل أطلق النار تجاه برج عسكري تابع لها، إلا أن شهود عيان دحضوا رواياتها، وأكدوا أن جنود الاحتلال أطلقوا النار تجاه العامل بشكل عمد، ومن مسافة قريبة، بينما كان يؤدي عمله في تنظيم حركة السير على شارع رام الله – نابلس، شمالي قرية عين سينيا، شمالي مدينة رام الله.

٧. بتاريخ ١٠ مارس، قتلت قوات الاحتلال المتمركزة على نقطة التفتيش الأولى، على معبر الكرامة الحدودي (النبي) مع المملكة الأردنية الهاشمية، القاضي في محكمة صلح عمّان **رائد علاء الدين زعيتر، ٣٨ عاماً**، من نابلس، أثناء عودته إلى الضفة الغربية. ادعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أن «القاضي» حاول الاستيلاء على سلاح أحد جنودها، فأطلق جندي آخر النار تجاهه وأرداه قتيلاً. إلا أن تحقيقات المركز تدحض الرواية الإسرائيلية، وتؤكد أن القاضي لم يكن يشكل أي خطر على حياة جنود الاحتلال، وأن إطلاق النار عليه جرى بعد أن دفع أحد الجنود القاضي بيده، فاحتجّ على تصرف الجندي ما تسبب بمناوشات بينهما. دفع جندي آخر القاضي من جديد ما تسبب بسقوطه على الأرض، وعندما نهض من سقوطه دفع الجندي الإسرائيلي، فما كان من الأخير إلا أن أشهر سلاحه ووجهه نحو القاضي، وأطلق النار عليه، وأرداه قتيلاً.

٨. بتاريخ ١٠ مارس، أيضاً، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشاب ساجي درويش جرايعة، ٢٠ عاماً، من قرية بيتين، شمال شرق رام الله. وأعلنت تلك القوات مسؤوليتها عن مقتل المدني المذكور، وادعت أن أفرادها فتحوا النار باتجاه عدد من الشبان الفلسطينيين ألقوا الحجارة تجاه سيارات المستوطنين المارة على الشارع رقم (٦٠) قرب البؤرة الاستيطانية "غفعات اساف« ما أدى لمقتل أحدهم .يشار إلى أن القتيل كان طالباً في السنة الأولى في كلية الإعلام في جامعة بيرزيت.

الضحايا من الأطفال

واصلت قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٤، قتل المزيد من الاطفال الفلسطينيين في الارض المحتلة. وقد بلغ عدد الضحايا من الاطفال (٥٦٨) أي ما نسبته (٣٥,٧٪) من اجمالي الضحايا المدنيين خلال العام، بينهم (٥٥٨) في غزة، و (١٠) في الضفة الغربية. كما أصيب خلال العام (٣٤٤٣) طفلاً، غالبيتهم اصيبوا خلال الحرب على غزة.

وكانت أبرز جرائم قتل الاطفال ما شهده العدوان الاخير على قطاع غزة، حيث قتلت تلك القوات (٥٥٦) طفلاً ، وهو ما يعد نسبة (٣٦٪) من ضحايا العدوان من المدنيين، (٨٠) منهم أطفال تقل أعمارهم عن ٣ سنوات، و(٩٢) هم ما بين ٣–٦ سنوات، و(١٦٤) أعمارهم ما بين ٦–١٢ عام، و(٢٢٠ ما بين ١٢ حتى أقل من ١٨ عام. كما أصيب خلال العدوان نحو (٣٣٠٦) طفلا، وهو ما يعادل ما نسبته (٣٠٪) من مصابي العدوان من المدنيين. وقد سقط هؤلاء أثناء تواجدهم مع عائلاتهم في منازلهم التي استهدفها القصف الإسرائيلي، أو هدمت على رؤوس ساكنيها. وهناك العديد من الحالات التي تعرض فيها أطفال للاستهداف المباشر بالقصف الصاروخي والمدفعي أثناء لهوهم. وبعض الأطفال تعرض للقتل أو للإصابة أثناء تواجدهم بالقرب من مناطق أو منازل سكنية تم استهدافها. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٩يوليو ٢٠١٤،استهدفت طائرات الاحتلال مجموعة من الأطفال كانوا يمرون من أرض الشنطي في جباليا، مما أدى إلى مقتل الطفل احمد نزار مهدي، ١٥ عاماً.

إفادة الطفل تامر المنشد، ١٦عاماً، أحد مصابي الاعتداء

«...وخلال سيرنا في أرض خالية تقع بجانب الملعب الذي كنا نلعب به كرة القدم ، سقطت علي الأرض ولم أشعر بجسدي وفقدت الوعي للحظات ، وبعد لحظات عاد وعيي، وجدت نفسي ملقي علي الأرض و أسفلي قدم أحمد مهدي التي كانت مقطوعة ، والدماء كانت تسيل من جميع أنحاء جسدي وشعرت بآلام شديدة نتيجة إصابتي بشظايا في جميع أنحاء الجسم ، كما أن محمد أبو غوري كان ملقي علي الأرض والدماء تسيل منه وكان فاقدا وعيه. و بعدها فقدت وعيي مرة أخري ، و عاد وعيي وأنا داخل قسم الاستقبال والطوارئ داخل مستشفي الشفاء بغزة. وخلال تواجدي داخل المستشفي وقيام الأطباء بإسعافي، جاء شقيق محمد أبو غوري ويدعي خالد، وأخبرني بأن أحمد مهدي قد فارق الحياة منذ لحظة إصابته، بعد أن تم استهدافنا من قبل طائرة استطلاع إسرائيلية، و لم أصدق كلامه ، وبعدها تم إدخالي غرفة العمليات وذلك لرفع الشظايا التي كانت في جميع أنحاء جسدي ، وبعد خروجي من الغيبوبة تأكد لي خبر استشهاد أحمد مهدي بعد أن شاهدت صورا له عبر هاتف خلوي، وقد شعرت بالحزن الشديد علي فراق أعز أصدقائي، حيث أنه صديقي منذ عامين ونكون بشكل شبه يومي مع بعضنا البعض ، وقد تم تحويلي بعد ذلك لتلقي العلاج داخل مستشفي العريش بجمهورية مصر العربية، وبعد حوالي أسبوعين عدت لقطاع غزة، وتوجهت لساعات لمستشفي الشفاء، ومن ثم عدت لمنزلي، كما أن محمد أبو غوري قد تم تحويله لتلقي العلاج داخل المستشفيات التركية بسبب خطورة حالته. من الجدير ذكره أن إصاباتي قد أدت لقطع أوتار يدي اليسري مما سبب لي عدم الشعور بإصبع يدي اليسري « الخنصر » ، كما أنني لا أستطيع الوقوف علي قدماي بسبب الشظايا التي أصابتها بكثافة.»

٢. بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه مجموعة من الأطفال كانوا يلعبون على شاطئ بحر غزة بالقرب من ميناء غزة البحري، غرب مدينة غزة. أسفر القصف عن مقتل أربعة أطفال من عائلة بكر، حيث تمزقت أجسادهم، وإصابة اثنين آخرين بجراح. والقتلى هم: زكريا عاهد صبحي بكر، ١٠أعوام، اسماعيل محمد صبحي بكر، ١٠أعوام، محمد رامز عزات بكر، ١١عاماً، عاهد عطاف عاهد بكر، ١٠ أعوام. أما المصابان فهما كل من الطفل حمادة خميس بكر، ٨ أعوام ووصفت جراحه بالخطرة، والمنتصر بالله عاهد بكر، ١٢ عام.

إفادة الطفل رامز بكر، ١٢ عاماً، شقيق أحد الأطفال القتلى، وكان برفقته وقت الحادث

«.. بينما كان اسماعيل يحمل بيده عصا صغيرة ويركض خلفنا فوق اللسان الترابي (العايمة) قرب مياه البحر ، سمعت صوت انفجار قوي جدا في المكان حيث استهدفتنا الزوارق الإسرائيلية بإحدى القذائف ونحن نلعب في مكان مكشوف على شاطئ البحر تماما، وفي الأثناء رأيت دخان كثيف يتصاعد من المكان ثم شاهدت إسماعيل ملقى على بطنه على الأرض وجسمه مقطع، فشعرت انا وباقي الأولاد بخوف شديد جدا وهربنا من المكان باتجاه الشرق للبحث عن شخص يساعدنا، فوجدنا شاب من عائلة أبو وضفة يعمل في استراحة الشراع ومعه شاب ثاني كانوا داخل الاستراحة فأبلغناه بان إسماعيل قد أصيب وجسمه مقطع وطلبنا منه الاتصال على الإسعاف. وأثناء ذلك سمعت صوت انفجار ثاني في المكان ورأيت دخان يتصاعد من مكان وقوف الأولاد ثم شاهدت الأولاد ممددين على الأرض وكان أخي محمد وزكريا وعاهد أجسامهم مقطعة. وعندها صرت ارتجف من شدة الخوف واحتميت خلف حاوية قمامة في المكان خوفا من معاودة الزوارق الإسرائيلية قصف المكان مرة أخرى. وبعد ذلك بنحو دقيقتان سمعت صوت انفجار ثالث وقع في المكان وتصاعد الدخان من داخل الاستراحة. وبعدها حضر بعض الصحفيين الشبان، وكانوا يحملون كاميرات وشرعوا في تصوير أخي محمد وعاهد وزكريا وإسماعيل حيث كانت أجسامهم مقطعة والدماء تغمرها، وبعدها حضرت سيارات الإسعاف ونقلت المصابين إلى المستشفى حيث نقلوني معهم لأنني كنت أرتجف وخائف جدا وأبكي على أخي محمد. وبعد دقائق من وصولنا المستشفى أكد الأطباء استشهاد محمد وإسماعيل وزكريا وعاهد وإصابة حمادة بإصابات خطيرة وكذلك إصابة المنتصر بالله، كما أحضر المسعفون شابين مصابين معنا في نفس الحادث هما الشاب من عائلة أبو وضفة والشاب الثاني الذي كان معه.»

المكان الذي قتل فيه أطفال من عائلة بكر في ميناء غزة

٣. بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٥:٣٠ مساءً، أطلقت طائرات الاحتلال الحربية بدون طيار صاروخاً باتجاه سطح منزل أبناء مرزوق محمد شحيبر، بينما كان يتواجد خمسة من أطفال العائلة يطعمون الطيور على السطح، ما أدى لمقتل ثلاثة منهم على الفور وهم الشقيقان جهاد ووسيم عصام مرزوق شحيبر، ١١، ٨ أعوام وابنة عمهما، أفنان وسام مرزوق شحيبر، ٨ أعوام. كما اصيب اثنان آخران من أفراد العائلة بجروح خطيرة وهما عدي وسام شحيبر ١٦ عام وباسل ياسر شحيبر ٨ اعوام.

٤. **إفادة وسام مرزوق شحيبر والد احد القتلى**

«... وبينما كان الأولاد يلعبون فوق سطح المنزل في محيط عشة الحمام ويقدمون بعض الأعلاف والطعام للحمام والكتاكيت، وفي الوقت الذي كان فيه باقي أولادي وأولاد اخوتي يلعبون على الدرج المؤدي للسطح سمعت صوت انفجار قوي فوق سطح منزلنا ثم شاهدت دخان كثيف يتصاعد من السطح وكذلك سمعت صوت صراخ الأولاد الذين كانوا يلعبون على الدرج المؤدي للسطح. وفي الأثناء صعدت بسرعة الى السطح لاستطلاع الأمر وفي الطريق رأيت اثار دماء غزيرة على الدرجات، وعندما وصلت السطح شاهدت أولادي عدي وأفنان وأولاد أخي عصام (وسيم وجهاد) وباسل ابن ياسر كانوا ممددين على الأرض بجوار بعضهم البعض في محيط عشة الحمام وكانوا مدرجين بالدماء، وعندها حضرت زوجتي وهي تصرخ خوفا على الأولاد ثم حملت انا وزوجتي أفنان وعدي ، ثم حضر بعض الشبان من أهل الحي على صوت القصف والصراخ وقمنا بنقل الأولاد المصابين الى مستشفى الشفاء. وبعد وصولنا المستشفى بقليل أعلن الأطباء عن استشهاد ابنتي أفنان وأولاد أخي عصام (جهاد و وسيم)، كما أبلغنا الأطباء بأن باسل يعاني من اصابات خطيرة وأدخلوه الى غرفة العناية المركزة، وكذلك أصيب ابني عدي بكسر في الساق اليسرى وبشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم... وبعد ذلك عدت الى منزلي لتفقد زوجتي وأولادي فشاهدت أثر حفرة بعمق ١٠ سم مكان سقوط الصاروخ الذي استهدف سطح المنزل حيث اخترق الصاروخ سطح الطابقين.»

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال والمستوطنين جرائم قتل بدم بارد بحق أطفال فلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، كان من أبرزها:

١. بتاريخ ١٩ مارس، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل **يوسف سامي سالم شوامرة، ١٤ عاماً**، بالقرب من محيط جدار الضم (الفاصل) غربي مدينة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، واعتقلت طفلين آخرين كانا برفقته. وفي أعقاب تنفيذها لهذه الجريمة، ذكرت تلك القوات إن أفرادها أطلقوا النار على فلسطيني من سكان قرية دير العسل الفوقا خلال محاولته عبور الجدار إلى إسرائيل، وقتلوه على الفور.

٢. بتاريخ ١٥ مايو، أطلق جنود الاحتلال النار على عشرات الشبان الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون في محيط سجن عوفر، جنوب غربي مدينة رام الله، إحياءً للذكرى السادسة والستين للنكبة. أسفر ذلك عن مقتل الطفلين محمد سلامة (أبو ظاهر)، ١٧ عاماً؛ ونديم نوارة، ١٧عاماً، وإصابة (٥) مدنيين، من بينهم طفل، وصفت جراحه بالخطر. وقد أظهر شريط فيديو صوره أحد الفلسطينيين لحظة مقتل الطفلين، حيث أطلقت عليهما النيران بدم بارد، وهما على مسافة بعيدة من الموقع المتحصن به جنود الاحتلال.

٣. وكان أخطر تلك الجرائم، اختطاف الطفل المقدسي، محمد أبو خضير، ١٦ عاماً، على أيدي مستوطنين من محل إقامته في شعفاط بالقدس المحتلة بتاريخ ٢ يوليو، وحرقه وقتله والتمثيل بجثمانه. ولم تقتصر جرائم المستوطنين على خطف وقتل الطفل ابو خضير، بل تبعها أكثر من محاولة لخطف مواطنين، خاصة الاطفال.

الضحايا من النساء

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٢٩٤) امرأة خلال العام ٢٠١٤، جميعهن قتلن في قطاع غزة خلال الحرب على غزة، فيما قتلت امرأة واحدة قبل الحرب في المنطقة المحظور الوصول اليها قرب خان يونس. كما أصيب خلال العام، (٢١٣٦) امرأة، معظمهن أصبن خلال الحرب على غزة، بينهن(٢١١٤) امرأة في قطاع غزة، و(١٠) نساء في الضفة الغربية.

ووفقا لتوثيق المركز فقد قتلت أغلب النساء أثناء تواجدهن في منازلهن مع أسرهن، جراء القصف الإسرائيلي المباشر لهذه المنازل من قبل الطائرات الحربية أو المدفعية، أو لوجود منازلهن بالقرب من مناطق استهدفت بالقصف. وقد رصد المركز عدد كبير من حالات قتل النساء خلال العدوان، قتل أغلبهن وهن في منازلهن، وأخريات قتلن وهن حوامل.

- بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٥:١٥ فجراً، استهدفت طائرات الاحتلال منزل المواطن عبد الرازق الغنام، مما أدى إلى مقتله معه عدد من أفراد العائلة، منهم ثلاث نساء، وهما غاليه ديب الغنام ، ٥٧ عاماً، ووسام عبد الرزاق الغنام،٣١عاماً، وكفاح شاكر الغنام، ٣٣عاماً، وهي صماء و تسكن معهم.
- بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٥٠:٥٠ صباحاً، استهدفت طائرات الاحتلال بقصف صاروخي منزل المواطن محمد جمعة زعرب، في بلدة النصر، شمالي مدينة رفح، ما أدى إلى مقتل زوجة عمه و تدعى بشرى خليل زعرب، ٦٣ عاماً، وإصابة شقيقه أحمد، ٢٥ عاماً، بجراح متوسطة.
- بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٤، أطلقت طائرات الاحتلال الحربية، صاروخاً باتجاه شارع المنصور في حي الشجاعية، ما أدى إلى مقتل أربعة مواطنين، بينهم امرأتين، هما: هالة صبحي عياد، ٢٧ عاماً، ومنى عبد الرحمن عياد، ٢٦ عاماً.
- بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٦:٣٠ صباحاً، قتل ٦ مواطنين من عائلة الشيخ خليل، بينهم أربعة نساء وطفلة، جراء القصف المدفعي والصاروخي الإسرائيلي العشوائي على منازل المواطنين في منطقة الشجاعية، وهم كل من المواطنة عايدة محمد الشيخ خليل، ٤٥ عاماً، ومنى سلمان الشيخ خليل، ٤٥ عاماً، وعديلة سليمان الشيخ خليل، ٦٧ عاماً، وجواهر سليمان الشيخ خليل (حبيب)، ٣٧ عاماً، والطفلة سامية الشيخ خليل، ٣ أعوام.
- بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٤، قتلت ٥ نساء في المذبحة التي نفذتها طائرات الاحتلال ضد عائلة أبو جامع، في بلدة بني سهيلا، والتي أدت إلى مقتل ٢٥ شخصاً آخرين.
- بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٢:٠٠مساءً، أطلقت طائرة حربية اف ١٦ صاروخا باتجاه منزل المواطن جميل شعبان زيادة في مخيم البريج، مما أدى إلى مقتل ستة من أفراد العائلة، من بينهم امرأتان، وهم مفتية محمد زيادة، ٧٠ عاماً، وبيان عبد اللطيف زيادة، ٣٩ عاماً. (والدته وزوجته) كما قتل هو ابنه واثنين من أخوته، وأحد المقاومين.
- بتاريخ ٢٢ يوليو، وفي حوالي الساعة استهدفت قوات الاحتلال بقصف صاروخي منزل لعائلة عزام في حي الزيتون، شرق غزة، أسفر عن مقتل امرأتين من سكان المنزل وهما فاطمة حسن عواد عزام، ٧٠ عاماً، وشقيقتها مريم، ٥٠ عاماً.
- بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٦:٣٠ صباحاً، استهدفت طائرات الاحتلال بقصف صاروخي، منزل يعود لعائلة أبو منيفي، يقع في قرية وادي السلقا، شرق مدينة دير البلح، مما أدى إلى مقتل المواطنة سلوى عبد العزيز ابو منيفي، ٤٩ عاماً، وابنتها سميرة سند أبو منيفي، ١٨ عاماً.
- بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساءً، قصفت قوات الاحتلال منزل عائلة الفار في منطقة المغازي، مما أدى هدم المنزل بالكامل، ومقتل كل من فيه، وهم ١٠ أفراد من عائلة الفار، بينهم ٧ إناث، وهن زينات حين الفار، ٥٨ عاماً، وبناتها أمل، ٣٥

عاماً، ونفين، ١٨ عاماً، وحنان، ١٥ عاماً، وجيهان، ٢٥ عاماً، وأختها فاطمة حسن الفار، ٥٧ عاماً، وبنتها ريهام ٢٥ عاماً. (انظر تفاصيل الحادثة في بند عائلات أبيدت بأكملها....قتل رب البيت وثلاثة أقارب أيضاً)

» بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٢:٠٥ مساءً، أطلقت طائرة حربية صاروخين باتجاه منزل المواطن علي عبد الجواد محيسن، في دير البلح، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مواطنين، بينهم سيدتين هما: نسرين إبراهيم إسماعيل أحمد، ٣٨ عاماً، والمواطنة سهير عبد الكريم حمد أبو مدين، ٤٣ عاماً.

» بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ مساءً نفس اليوم، قصف الطيران الحربي منزل عوض حسين حسن النواصرة، بمخيم المغازي. أسفر ذلك عن مقتل عدد من أفراد العائلة بينهم المواطنة عائشة محمود النواصرة (نجم)، ٢٣ عاما، وهي حامل في شهرها الرابع.

» بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٤، أطلقت طائرات الاحتلال صاروخين باتجاه بناية قرطبة في حي الرمال، سقط أحدهما على منزل لعائلة الحاج ومدخل البناية ما أدى إلى مقتل ١١ مواطناً من عائلتي الحلاق وعمار، منهم ٣ نساء، وهم المواطنة سمر أسامة خليل الحلاق، ٢٩ عاماً، وهي حامل بالشهر التاسع، وهالة أكرم حسن الحلاق، ٢٧ عاماً، ووالدتها سعاد محمد الحلاق، ٦٢ عاماً، داخل منزلهم.

» بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٤، وفي حوالي الساعة ١١:٥٠ صباحاً، قصفت المدفعية الإسرائيلية بعشرات القذائف عزبة بيت حانون، سقط إحداها على منزل المواطن رامي عادل أحمد اخراوات، مما أدى لمقتل زوجته سهي نعيم اخراوات ٢٣ عاماً، وهي سيدة حامل وكانت العائلة في انتظار موعد ولادتها، حيث أنها كانت في نهاية الشهر التاسع من الحمل، وقد حاول الأطباء داخل مستشفي الشهيد كمال عدوان إنقاذ حياة وليدها بعد وفاة والدته، وقد قاموا بعمل جراحة قيصرية لها، إلا أن الجنين كان متوفى .

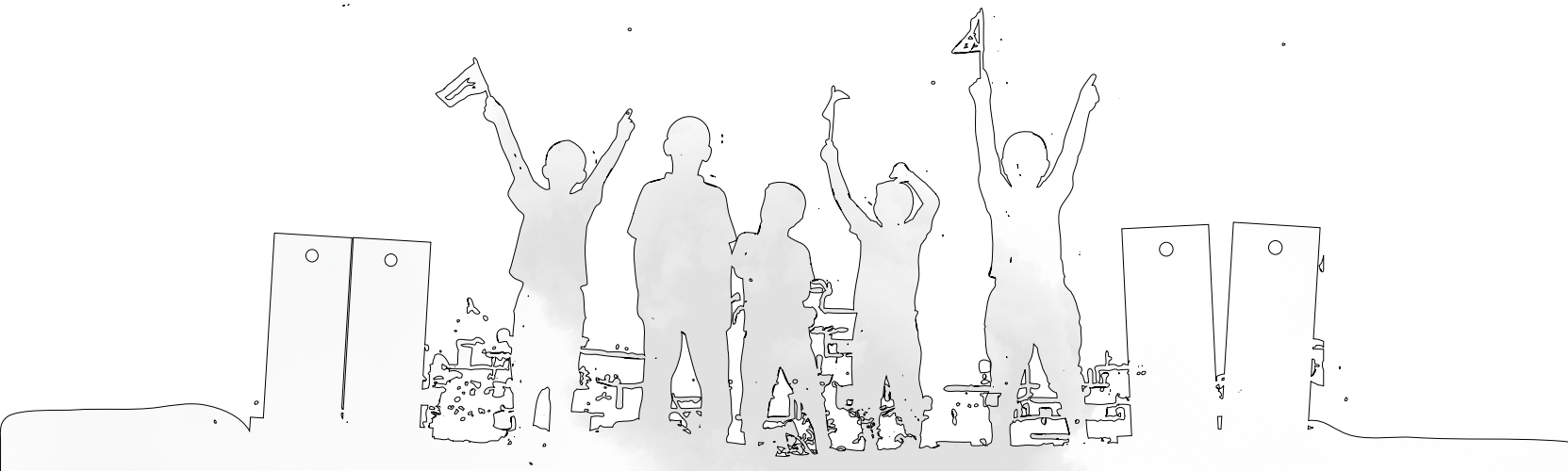

استهداف الطواقم الطبية وموظفي الخدمات الإنسانية

قتلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ١٩ من أفراد المهمات الطبية وموظفي الإغاثة الإنسانية خلال العام ٢٠١٤، من بينهم ١١ أشخاص من أفراد المهمات الطبية و ٨ أشخاص من موظفي العمل الإنساني، التابعين للبلديات، مصلحة المياه وشركة الكهرباء. وقد قتل جميع هؤلاء خلال العدوان الحربي على قطاع غزة، ما يدلل على السياسة التي اعتمدتها القوات الحربية المحتلة في التعامل الميداني مع أفراد المهمات الطبية وموظفي العمل الإنساني، والتي اعتمدت القتل العمد، رغم التمييز الذي تتمتع به تلك الطواقم عن غيرها من الأفراد من حيث اللباس المميز والشارات التي تظهر بوضوح شديد نهاراً أو ليلاً، فضلاً عن اللون المميز لسيارات الإسعاف، المميز أيضاً بشارة الهلال والصليب الأحمرين، عربات الإطفاء وموظفي العمل الإنساني. وفيما يلي عرض لأبرز حالات القتل خلال العدوان الاخير:

» بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠، أطلقت القوات الحربية المحتلة قذيفة مدفعية تجاه سيارة اسعاف، تابعة للخدمات الطبية الفلسطينية، كانت تسير في طريقها إلى شارع المنصورة، في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وذلك إثر تلقيهم أنباء عن وجود شهداء وجرحى في الشارع. أسفر ذلك عن مقتل كل من المسعف فؤاد زهير جابر (٣٥ عاماً)، والصحافي خالد حمد الذي كان يرافق طاقم الإسعاف، وإصابة د. ضياء أبو حسين بجروح، فيما دمرت سيارة الإسعاف بالكامل.

وبعد نحو نصف ساعة تقريباً، أطلقت القوات الحربية المحتلة قذيفة أخرى تجاه سيارة إسعاف أخرى، تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فيما كان طاقمها يحاول الوصول إلى المصابين، شرق حي الشجاعية. أصابت القذيفة سيارة الإسعاف بشكل مباشر، وأدت إلى مقتل المسعف المتطوع ابراهيم سالم السحباني (٢٢ عاماً).

» **مقتل ضابطي إسعاف وإصابة ٦ مسعفين آخرين في حادثتين مختلفتين في القطاع**

بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٥، قتلت القوات الحربية الإسرائيلية مسعفين من مسعفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأصابت ستة ضباط إسعاف آخرين في حادثتين منفصلتين. وقد دمرت سيارة إسعاف بعد اشتعال النيران فيها جراء قذيفة أصابتها مباشرة، فيما تضررت سيارة أخرى جراء تعرضها لإطلاق نيران كثيفة. ووتزامن ذلك مع قصفت القوات الحربية المحتلة مستشفى بيت حانون ما أدى إلى تدمير بالغ في أقسامها.

ووفقاً لتحقيقات المركز، وفي حوالي الساعة ٣٠: ٤ من مساء يوم ٢٠١٤/٧/٢٥، توجهت سيارة إسعاف، تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلى مدخل شارع المصريين، شرق مستشفى بيت حانون، شمال القطاع. وكان يقود السيارة السائق جواد فايز بدير، ٥٠ عاماً، ويرافقه ضابطا الإسعاف حاتم شاهين، ٣٦ عاماً، وعائد محمود أحمد البرعي، ٢٨عاماً. وبعد سير سيارة الإسعاف بنحو ٥٠ متراً أطلقت القوات المحتلة المتوغلة في المنطقة قذيفة تجاهها، ما أدى لاشتعال النيران فيها وإصابة ضابط الإسعاف البرعي الذي قتل على الفور. وتمكن كل من سائق سيارة الإسعاف بدير والضابط شاهين من الخروج من السيارة بعد إصابتهما بجروح مختلفة، وهربا تجاه مستشفى بيت حانون. وفي حوالي الساعة ٣٠ :٥ توجهت سيارة إسعاف ثانية للجمعية، وكان يستقلها ضابطي الاسعاف يسري المصري، ٤٥ عام، ورامي الحاج على، ٣٥ عام. إلى نفس المكان لانتشال جثة الضابط البرعي، بعد أن تم التنسيق لذلك عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعند اقترابهم من المكان فوجئوا باطلاق النيران بشكل كثيف تجاههم، ما أدى إلى إصابة رامي الحاج على بشظية عيار ناري في الساق اليسرى، وإصابة مجسم السيارة بالعشرات من الأعيرة النارية ما أدى إلى إصابتها بأضرار بالغة، فيما تمكن سائقها من الفرار بسيارة الإسعاف ووصلت إلى مستشفى بيت حانون.

وقد أصيب ثلاثة من أفراد الطواقم الطبية، العاملين في مستشفى بيت حانون الحكومي بجروح، وذلك جراء قصف القوات الحربية المحتلة للمستشفى ومحيطه بعدة قذائف مدفعية طيلة ساعات ليل وصباح ذلك اليوم. وأسفر ذلك عن دمار كبير في كل من قسم الاستقبال، المبنى الاداري ومبنى يضم المبيت والعمليات الجراحية، فضلاً عن سقوط عدة قذائف مدفعية في ساحات المستشفى.

وفي حادثة أخرى، وفي حوالي الساعة ١٠: ١١ ليلاً في نفس اليوم، أطلقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، المتوغلة في بلدة القرارة، في محافظة خان يونس، عدة أعيرة نارية باتجاه سيارة إسعاف، تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، خلال محاولتها إجلاء مدني ذي إعاقة مصاب من منزله، بعد تنسيق دخوله عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أصابت الأعيرة النارية المسعف محمد أحمد مطر العبادلة، ٣٢ عاماً، بعيارين ناريين في الفخذ والساق، وانقطع الاتصال به، حيث ظل ينزف حتى الموت.

» بتاريخ ١ أغسطس، قتلت القوات الحربية المحتلة طاقم سيارة إسعاف، تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، مكون من ثلاثة مسعفين، وذلك أثناء توجههم لإجلاء عدد من الجرحى في حي مصبح، شمالي مدينة رفح، كما قتلت ٥ أفراد من عائلة واحدة في نفس الاستهداف.

ووفقاً للتحقيقات، ففي حوالي الساعة ١٠:١٧ من مساء يوم ٢٠١٤/٨/١، تلقت طواقم الإسعاف إشارة بوجود عدد من الجرحى نتيجة تعرض منزل المواطن سويلم مهاوش سليمان الحشاش، ٥٨ عاماً، قرب مسجد البر والتقوى، الكائن في حي مصبح شمالي مدينة رفح. لقصف بصاروخ من طائرة بدون طيار. وقد حاول جيرانه من عائلة شيخ العيد المساعدة في إجلاء أفراد عائلة الحشاش، غير أن طائرات الاستطلاع استهدفتهم مرة أخرى، وكانت سيارات الإسعاف قد وصلت للمكان في تلك الأثناء، ومن بينها سيارة إسعاف، تابعة لوزارة الصحة. وبينما كان أفراد طاقم سيارة الإسعاف يحاولون نقل الجرحى، من محيط المسجد، لجأت السيدة، دعاء إبراهيم محمود شيخ العيد، ٢٣ عاماً، وأطفالها، الرضيع عبد الكريم إبراهيم أحمد شيخ العيد، عامان، والطفل خليل إبراهيم أحمد شيخ العيد، ٤ أعوام، والطفلة آية إبراهيم أحمد شيخ العيد، ٥ أعوام، إلى سيارة الإسعاف. وفي هذه الأثناء قصفت طائرات الاستطلاع سيارة الإسعاف، ما تسبب في أفراد العائلة الخمسة وأفراد طاقم الإسعاف الثلاثة، وهم سائق السيارة عاطف صالح إبراهيم الزاملي، ٤٢ عاماً، والممرض يوسف اجميعان نصر الله الشيخ عيد، ٢٣ عاماً والمسعف المتطوع يوسف جابر حسن درابيه، ٢٥ عاماً. وقد تعمدت القوات الحربية المحتلة الاحتلال منع وصول طواقم الإسعاف للضحايا، حيث أطلقت دائرة حربية أخرى صاروخاً أمام سيارة إسعاف، تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، لمنع طاقمها من الوصول للضحايا.

استهداف الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام

قتل خلال الحرب (٦) صحفيون، خلال تأديتهم عملهم المهني في تغطية ما اقترفته قوات الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، فيما قتل صحفيان آخران[٤] أحدهما إيطالي الجنسية، وأصيب ثالث، جراء انفجار قذيفة من مخلفات ما أسقطته الآلة الحربية الإسرائيلي على القطاع وذلك خلال عملهما المهني في إعداد تقرير متخصص حول الحرب على غزة.[٥] وفيما يلي عرض لحالات قتل الصحفيين خلال العام ٢٠١٤:

١. بتاريخ ٠٩ يوليو، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه سيارة من نوع سكودا وعليها الشارة الخاصة بالصحافة (T.V)، وكانت تسير بحي الرمال وسط مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل السائق حامد عبد الله محمد شهاب ٣٣ عاماً، وهو سائق وكالة (ميديا ٢٤) الإخبارية، وإصابة ٣ مواطنين آخرين من بينهم مسن وطفل.

٢. بتاريخ ٢٠ يوليو، استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المصور الصحفي خالد رياض محمد حمد، ٢٥ عاماً، ويعمل لصالح وكالة (Continue) الإعلامية، خلال عمله على تغطية جرائم تلك القوات في حي الشجاعية، شرق مدينة غزة. وكان الصحفي حمد قد وصل إلى حي الشجاعية، وذلك لتغطية نقل وإسعاف ضحايا الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الحربي بحق المدنيين في الحي. وفور شروعه في العمل، أطلقت قوات الاحتلال الحربي قذيفة بشكل مباشر باتجاه المنطقة التي يتواجد بها رغم وجود سيارة الإسعاف وارتدائه لسترة واقية تحمل رمز الصحافة، مما أدى إلى مقتله على الفور إضافة إلى مقتل المسعف رياض جابر.

٣. بتاريخ ٣٠ يوليو، قُتل صحفيان، وتوفي ثالث في وقت لاحق متأثراً بجراحه، خلال عملهم على تغطية جريمة سوق الشجاعية، شرق مدينة غزة، والتي ارتكبتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. ففي حوالي الساعة ٥:٠٠ مساءً، وخلال فترة التهدئة الإنسانية، أطلقت قوات الاحتلال عدة قذائف باتجاه سوق الشجاعية الشعبي خلال تواجد عشرات المواطنين فيه للتسوق. توجهت الطواقم الطبية والدفاع المدني إضافة إلى عدد من الصحفيين إلى المكان للقيام بعملهم المهني، إلا أن قوات الاحتلال أعادت قصف السوق مرة أخرى. وقد أسفرت تلك الجريمة عن مقتل حوالي ٣٠ مواطناً على الفور في المكان، من بينهم صحفيان ومُسعف ورجل إطفاء، وإصابة العشرات، من بينهم ثلاثة صحفيين، أُعلن عن وفاة أحدهم في وقت لاحق. والضحايا من الصحفيين هم كل من: ١) رامي فتحي ريان، ٢٥ عاماً، ويعمل صحفي حر؛ ٢) سامح محمد العريان، ٢٩ عاماً، ويعمل مصوراً لصالح قناة الأقصى الفضائية؛ و٣) محمد نور الدين الديري، ٢٦ عاماً، ويعمل مصوراً لصالح الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام، وأعلنت المصادر الطبية عن وفاته بتاريخ ٠٢ أغسطس متأثراً بجراحه. وأصيب في الجريمة ذاتها المصور الصحفي حامد الشوبكي، ويعمل لصالح وكالة المنارة للإنتاج الإعلامي، بجراح في القدمين، والمراسل الصحفي محمود القصاص، ويعمل لصالح صحيفة الاستقلال الأسبوعية، بشظايا في الرأس، نُقلا على إثرها لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء بالمدينة.

٤. بتاريخ ٣١ أغسطس، قُتل الصحفيان الإيطالي كاميلي سيموهي، ٨٣ عاماً، والفلسطيني علي شحته أبو عفش، ٧٣ عاماً، فيما أصيب الصحفي حاتم محمود موسي ٤٠ عاماً، بجراح بالغة، وجميعهم يعملون لصالح وكالة الأنباء الأمريكية (الاسوشيتد برس/ PA)، وذلك جراء انفجار صاروخ من مخلفات الآلة الحربية الإسرائيلية، في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. وكان المذكورون يعملون على إعداد تقرير مهني متخصص خلال التهدئة الإنسانية في ذلك الوقت في قطاع غزة.

٥. الحالات الواردة في التقرير هي لصحفيين قتلوا أثناء عملهم المهني فقط، فقد قُتل مدنيون آخرون يعملون في مجال الصحافة خلال الأعمال الحربية وعمل منظمات حقوق الإنسان على توثيق حالاتهم ضمن الضحايا المدنيين.

وأفاد ضابط الإسعاف أكرم العاوور بما يلي :

«في حوالي الساعة ١٠:١٧ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٧/٣٠ بينما كنت أتواجد أنا وزملائي المسعفين بمستشفى العيون تلقينا إشارة عبر جهاز اللاسلكي من غرفة عمليات الخدمة الطبية تفيد بوجود مصابين جراء استهداف قوات الاحتلال بقذائف المدفعية لأحد المنازل غرب شارع صلاح الدين مقابل سوق البسطات بحي الشجاعية شرق مدينة غزة وفور تلقي الاشارة توجهت إلى المكان المذكور بسيارة اسعاف تابعة للخدمات الطبية برفقة زميلي المسعف محمود رمضان وتوجه معنا بسيارة الاسعاف المصور الصحفي رامي ريان» ٢٤ «عام حيث يعتاد رامي على التحرك معنا بسياة الاسعاف الى أماكن الاحداث لتصوير مواقع القصف منذ بداية عدوان الجرف الصامد على قطاع غزة وهو صحفي حر ولقد وصلنا الى المكان في غضون ٧ دقائق تقريبا ...ثم علمت من خلال زملائي المسعفين المتواجدين في المكان بوجود مصابين وشهداء فوق سطح منزل عائلة السلك بالطابق الرابع . وعندها ترجلت من السيارة لكي أصعد مع زملائي لإخلاء المصابون من فوق سطح المنزل وعندها شاهدت الصحفي رامي ريان يترجل من السيارة ويحمل بيده الكاميرا بغرض تصوير المصابين من داخل منزل عائلة السلك وأثناء ذلك سمعت صوت انفجار قوي في المكان حيث عاودت قوات الإحتلال استهداف المكان بقذائف المدفعية خلال إخلائنا للمصابين فوق منزل السلك ثم شاهدت القذيفة المدفعية تسقط فوق سيارة إسعاف مستشفى جنين وشاهدت زميلنا المسعف أبو حمزة البلتاجي والمصور الصحفي رامي ريان يسقطان على الأرض والدماء تسيل من رأسيهما و لم ألحظ عليهما أي علامات حياة ثم سمعت صوت عدة انفجارات متتالية وعنيفة جدا استهدفت المكان فأصبت بشظايا القذائف وسقطت على الارض وشعرت بألم شديد جدا في ساقي اليمنى وساقي مقطوعة من أسفل الركبة ... وأثناء تواجدي في المستشفى بعد ما تم نقلي للعلاج علمت بأن زميلنا المسعف أبو حمزة البلتاجي والمصور الصحفي رامي ريان قد استشهدا.

٤. بتاريخ ١ أغسطس، أصيب المصور الصحفي عبد الله نصر فحجان، ٢١ عاماً، ويعمل لصالح شبكة الأقصى للإعلام، بجراح خطيرة في الرأس، جراء إطلاق الطائرات الحربية صاروخاً باتجاهه، خلال عمله على تغطية مشاهد نزوح المواطنين في حي الجنينة، بمدينة رفح، جنوب قطاع غزة. نُقل فحجان على الفور إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة لتلقي العلاج، ومنها جرى تحويله إلى المستشفى الأوروبي في محافظة خان يونس، لخطورة إصابته، إلا أن جهود الأطباء لم تفلح في إنقاذ حياته، وأعلنت المصادر الطبية عن وفاته.

استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ فرض مزيد من اجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة تواصل الحصار للعام الثامن على التوالي، كما استمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد.

ونجم عن استمرار الحصار ارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة، كما تأخرت عملية الإعمار رغم مرور ما يزيد عن ٥ شهور على انتهاء العدوان الحربي الأخير الذي خلف دماراً هائلاً لحق بآلاف المنشآت المدنية والمساكن. كما لا يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في التنقل والوصول إلى خارج القطاع أو العودة إليه بحرية، ما تسبب في تدهور الاوضاع الانسانية في القطاع بشكل غير مسبوق. وفي الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة استمرت قوات الاحتلال في فرض القيود التعسفية على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية. فقد تواصل إقامة مئات الحواجز الثابته والفجائية على الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية، ونجم عن نصب مثل هذه الحواجز في أرجاء الضفة، إعاقة حركة المدنيين الفلسطينيين، وتعرضهم لأشكال مختلفة من المعاملة الحاطة للكرامة الإنسانية. كما أغلقت القوات المحتلة المعابر بين مناطق معينة في الضفة الغربية أمام الفلسطينيين عمومًا، باستثناء من يحملون التصاريح الخاصة، مثل القدس الشرقية والمناطق المحتلة التي ظلت غربيّ جدار الضم الفاصل. وفي القدس المحتلة، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عزل المدينة عن محيطها، كما واصلت حظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. وقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة. كما قيّدت تلك القوات حركة العشرات من سكان المدينة نفسها من خلال إصدار أوامر صادرة عن وزارة داخليتها تحرمهم من حقهم في الوصول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة، وذلك على خلفية مشاركتهم بالتصدي لمحاولات المستوطنين اليومية في اقتحام باحات المسجد.

أولاً/ استمرار حصار قطاع غزة للعام الثامن على التوالي

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام ٢٠١٤ فرض مزيد من اجراءات الحصار على سكان قطاع غزة، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد، وذلك للعام الثامن على التوالي. ويعتبر الحصار الشامل المفروض على القطاع من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية. كما يعتبر هذا الحصار غير الانساني وغير القانوني كارثة

من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد أدى الحصار إلى نتائج كارثية أثرت على كافة مناحي الحياة الأساسية اللازمة لاستمرار عيش السكان، كما أدى إلى تدمير الحياة الاقتصادية وشلل القطاعات الانتاجية الرئيسية في قطاع غزة. وقد كانت أبرز ملامح الحصار عام ٢٠١٤:

» **ارتفاع نسبة الفقر ومعدل البطالة**: أدى الحصار إلى تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، ونجم عن ذلك بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر، البطالة. فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨,٨٪، بينهم ٢١,١٪ يعانون من الفقر المدقع. وبحسب نفس الاحصائيات فقد بلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٣,٧٪، وتتفاوت هذه النسبة لتصل في قطاع غزة إلى ٣٢,٥٪ مقابل ١٩,١٪ في الضفة الغربية.

» **آلية إعمار دولية لغزة تتساوق مع الحصار وتساهم في مأسسته**: رغم مرور ما يزيد عن ٥ شهور على انتهاء العدوان الحربي الأخير الذي شنته قوات الاحتلال الاسرائيلي على القطاع، والذي خلف دماراً هائلاً لحق بآلاف المنشآت المدنية والمساكن، فإن مشهد الدمار الذي يخيم على القطاع ما زال على حاله، فإعادة الإعمار مهمة شبه مستحيلة وفق الآلية التي توصل إليها مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط واسرائيل والسلطة الفلسطينية، والخاصة ببدء العمل في اعادة اعمار قطاع غزة في ظل وجود رقابة دولية على توريد واستخدام مواد البناء للتأكد من استخدامها بالكامل لأغراض مدنية. ووفقاً للآلية التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط روبرت سيري، في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، فإن الأمم المتحدة واسرائيل والسلطة الفلسطينية توصلوا إلى اتفاق يسمح ببدء العمل في اعادة اعمار قطاع غزة بوجود رقابة دولية على استخدام المواد. وأوضح سيري، أن الاتفاق يقدم الضمانات الأمنية من خلال آلية للرقابة على المواد، للتأكد من استخدامها بالكامل لأغراض مدنية.

» **المركز ينتقد آلية إعمار غزة ويدعو إلى إنهاء الحصار**: انتقد المركز بشدة هذه الآلية فور الاعلان عنها، واعتبرها مأسسة للحصار وغطاء دولي له، كما اعتبرها بمثابة إعطاء شرعية دولية للعقوبات الجماعية ولجرائم الحرب الممارسة بحق سكان مدنيين. وأكد في حينها أن الآلية المتفق عليها سوف تفاقم معاناة السكان المدنيين وخاصة أصحاب البيوت المدمرة، ولن تساهم في إعادة الإعمار. وقد أكد المركز أن المدخل الصحيح لإنهاء الآثار الخطيرة التي خلفها العدوان الحربي الاسرائيلي على قطاع غزة يتمثل في الإعلان الفوري عن إنهاء الحصار بشكل كامل، والسماح بحرية التنقل والحركة للأفراد والبضائع. وقد أكدت الإحصائيات الخاصة بمواد البناء التي دخلت الى القطاع بعد توقف العدوان الحربي الشامل صدقية ما ذهبت إليه رؤية المركز لخطة إعمار القطاع المعلن عنها، حيث كانت كمية الواردات من الأسمنت، حديد البناء والحصمة محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، وجراء ذلك ما زال عشرات الالاف من سكان المنازل المدمرة خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة يعانون جراء عدم قدرتهم على إعادة بناء أو ترميم منازلهم.

» **قيود مشددة على حرية الحركة وتنقل الأفراد**: ما يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في حرية الحركة والتنقل جراء استمرار إغلاق معبر بيت حانون «ايريز»، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/ أو إسرائيل أمام المواطنين الفلسطينيين، وحرم جراء ذلك سكان القطاع من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من

زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. وفي نطاق ضيق سُمح لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم، التجار، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر اللنبي)، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

- **المرضى**: أدى منع مئات المرضى ممن يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية من السفر للعلاج في الخارج خلال سنوات الحصار إلى وفاة العشرات منهم. وفي عام ٢٠١٤، وبعد إدخال تسهيلات على حركة المرضى بحسب إدعاء الاحتلال الاسرائيلي، عرقلت السلطات الإسرائيلية سفر ٣،١٨٨ مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض ٥٢٩ مريضاً لأسباب أمنية، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٣٢٠ مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على ٣٢٣ مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما تأخر سفر ٢،٠١٦ مريضاً بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية ووجود الطلب تحت الدراسة أو الانتظار لما بعد المقابلة الأمنية.

- **زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية**: لم تلتزم سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام ٢٠١٤ بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو ٢٠١٢، وواصلت تنظيم زيارات ذوي المعتقلين تحت قيود مشددة جداً، وعلى أفواج، بحيث يشمل كل فوج شخصين اثنين من ذوي نحو ٢٥ معتقلاً. علاوة على ذلك، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي زيارات المعتقلين، عدة مرات خلال العام، وذلك من دون أسباب أو بذرائع واهية. وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية. يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في لك الطعام والملابس.

- **اغلاق معبر رفح**: أغلق معبر رفح خلال عام ٢٠١٤ لمدة ٢٤١ يوماً، أي ما نسبته ٦٦ ٪ من عدد أيام السنة، وذلك وفقاً لهيئة المعابر والحدود في قطاع غزة، وقد أدى الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح البري، والذي كان يستخدم كمنفذ وحيد للسفر إلى العالم الخارجي (في ظل استمرار اغلاق معبر بيت حانون)، إلى حرمان ١،٨ مليون فلسطيني من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وجراء ذلك علق آلاف الفلسطينيين في الجانب المصري، وهم في طريق عودتهم للقطاع، من بينهم مئات المرضى، مئات العائلات الفلسطينية المقيمة في الخارج، مئات الطلبة الفلسطينيين الدارسين في جامعات الخارج. وفي داخل القطاع يعاني أكثر من ٤٠،٠٠٠ مواطن بسبب حرمانهم من السفر إلى الخارج، من بينهم مئات المرضى، الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، حملة الإقامات في البلدان المختلفة، وتحديداً مئات العاملين في الخارج، ومئات الطلبة الدارسين في الجامعات الأجنبية.

» **حركة البضائع والسلع التجارية**

أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال عام ٢٠١٤ المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة لمدة ١٤٣ يوماً أي ما نسبته ٣٩,١٪ من مجمل أيام العام، وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع و الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخاصة غاز الطهي، وكافة أصناف مواد البناء.

- **الصادرات**: تستمر سلطات الاحتلال الاسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام الثامن على التوالي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الاعوام الثلاثة الأخيرة بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية)، وبمعدل يقل عن نصف شاحنة واحدة يومياً، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى ١٥٠ شاحنة في اليوم الواحد. وقد أدى حظر تصدير المنتجات الغزية إلى الخارج إلى إغلاق مئات المصانع في القطاع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الاثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية.

- **الواردات**: ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية، حيث يتم السماح بتوريد ما معدله نحو ٢٠٠ شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي يسمح بمرورها نحو ٣٥٪ من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو ٢٠٠٧، والبالغة ٥٧٠ شاحنة يومياً، علاوة على ذلك فإن معظم الواردات هي مواد استهلاكية، حيث ما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق. ويشهد قطاع غزة منذ ما يزيد عن عامين نقص كبير جداً في غاز الطهي، ويحتاج المواطن إلى الانتظار عدة أسابيع حتى يتمكن من تعبئة اسطوانة غاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي تسمح السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث يبلغ المعدل اليومي نحو ١٤٠ طناً فقط، وتعادل هذه الكمية ٤٠٪ من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل في الفترة الحالية إلى ٣٥٠ طن. كما يشهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب فرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيود شديدة على دخولها إلى قطاع غزة. وقد جاء هذا النقص الحاد في ظل الاحتياجات المتزايدة لمواد البناء والناجمة عن الدمار الهائل الذي لحق بالقطاع خلال العدوان الحربي الأخير، وتدمير الاف المباني المدنية، حيث تقدر شركات المقاولات أن إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الاسرائيلية يحتاج إلى ٥ سنوات متواصلة، شرط فتح المعابر بشكل كامل، والسماح يومياً بدخول ٣٠٠٠ طن من الأسمنت، و ١٦٠٠ طن من الحديد، و ٦٠٠٠ طن من الحصمة.

ثانياً/ القيود على حرية الحركة في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين خلال العام ٢٠١٤، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وتشمل إجراءات قوات الاحتلال حرمان المواطنين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجد وكنائس المدينة، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها، وإن سمحت في الشهرين الأخيرين من العام، وعلى نطاق ضيّق جداً، لأعداد قليلة من سكان قطاع غزة، وضمن شروط معقدة، بالدخول إلى مدينة القدس المحتلة، وأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس نفسها، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

ورغم تخفيف بعض القيود التي كانت تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة خلال العام ٢٠١٤، إلا أنّ تلك القوات عادت لتفرض المزيد من تلك القيود على حركة المدنيين، وحركة تنقل البضائع، وبخاصة في النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وما تزال تتعامل مع حرية الحركة والتنقل لدى المواطنين الفلسطينيين على أنها تندرج في إطار (التسهيلات) التي تقدمها لهم، وليست كحق من حقوقهم الأساسية. ففي إطار سياسة (التسهيلات) تلك، فُتحت الكثير من الحواجز التي أقيمت خلال انتفاضة الأقصى، إلا أنّ البنى التحتية في قسم كبير منها ظلت باقية في المكان، كالمكعبات الإسمنتية وأبراج المراقبة العسكرية، بحيث يمكن تشغيلها خلال فترة قصيرة.

خلال عام ٢٠١٤ وصل عدد الحواجز الثابتة المنصوبة في الضفة الغربية إلى (٩٩) حاجزاً من بينها (٥٩) حاجزا داخليا منصوبة في عمق الضفة الغربية، بعيدا عن الخط الأخضر. وهذا المعطى يشمل أيضا (١٧) حاجزا منصوبة في منطقة H٢ في مدينة الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. كما أن (٣٣) حاجزا من مجموع الحواجز الداخلية معززة بصورة ثابتة، ويعتبر (٤٠) حاجزا من بين الحواجز الثابتة نقاط فحص أخيرة قبل الدخول إلى إسرائيل رغم أن معظمها يقع على بُعْدِ كيلومترات إلى الشرق من الخط الأخضر. هذا وقد تم خصخصة جزء من الحواجز بصورة تامة، أو جزئية، وبعضها معزز اليوم بحراس مدنيين مسلحين يتم تشغيلهم من قبل شركات الحراسة الخاصة تحت إشراف إدارة المعابر في و(زارة الدفاع).

كما أنّ قوات الاحتلال تنصب بين مرة وأخرى حواجز فجائية على الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية. ويؤدي نصب مثل مئات هذه الحواجز بشكل عشوائي في أرجاء الضفة، إلى إعاقة حركة المدنيين الفلسطينيين، وتعريضهم لأشكال مختلفة من المعاملة الحاطة للكرامة الإنسانية. كما وتسدّ تلك القوات المعابر بين مناطق معينة في الضفة الغربية أمام الفلسطينيين عمومًا، باستثناء من يحملون التصاريح الخاصة، مثل القدس الشرقية والمناطق المحتلة التي ظلت غربيّ جدار الضم (الفاصل)، وهي تقيّد وبشكل كبير امكانية الوصول إلى أماكن إضافية مثل مركز مدينة الخليل حيث تعمل تلك القوات حسب رغبات المستوطنين.

وفي سياق متصل، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها.

إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من الجدار الضم (الفاصل) حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، وفق رسم قوات الاحتلال لتلك الحدود، والتي تقطن في ضواحيها. كما وقيّدت تلك القوات حركة العشرات من سكان المدينة نفسها من خلال إصدار أوامر صادرة عن وزارة داخليتها تحرمهم من حقهم في الوصول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة، وذلك على خلفية مشاركتهم بالتصدي لمحاولات المستوطنين اليومية في اقتحام باحات المسجد.

وتستخدم قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية كمعابر حدودية داخل الضفة الغربية لتعزل من خلالها مناطق شاسعة بأكملها عن باقي مناطق الضفة كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وفي منطقة الأغوار. وتقيم تلك القوات أربعة حواجز عسكرية ثابتة على مداخل الأغوار، الأول (حاجز تياسير) شرقي مدينة طوباس ويفضي إلى الأغوار الشمالية، والثاني (حاجز الحمرا) شرقي مدينة نابلس، والثالث (حاجز معاليه أفرايم) جنوب شرقي المدينة ويفضيان إلى الأغوار الوسطى، والرابع (حاجز العوجا) غربي مدينة أريحا، ويفضي إلى الأغوار الجنوبية. وخلال هذا العام، سمحت قوات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين من غير سكان الأغوار بالعبور من تلك الحواجز. وكانت تلك الحواجز مغلقة أمام حركة المواطنين الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠١٣ حيث فتحتها، إلا أنها أبقت على وجود أفرادها عليها بهدف تقييد حركة السكان المدنيين الفلسطينيين، ومنعهم من المبيت في منطقة الأغوار. كما أن قوات الاحتلال تشن بين فترة وأخرى أعمال اقتحام للتجمعات السكنية الفلسطينية والأراضي الزراعية، وتجبر المزارعين غير المثبتة عناوينهم في بطاقات هويتهم بأنهم من سكان المنطقة على الرحيل عنها. يُشار إلى أن أراضي الأغوار تعتبر الأكثر خصوبة في أراضي الضفة الغربية، وتقيم قوات الاحتلال العديد من المستوطنات الزراعية التي صادرت لأجلها آلاف الدونمات من الأراضي الخصبة، كما وتعزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية على امتداد حدود نهر الأردن، وتحرم مالكيها من استغلالها. وتشير التقديرات إلى أن قوات الاحتلال تسيطر مع المستوطنين على ما يزيد عن ٧٥٪ من مساحة الأغوار.

وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي

احد الحواجز العسكرية على مداخل الخليل خلال الحملة العسكرية واسعة النطاق

أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز من توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٢٧٩) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٧٣) طفلاً، و(٨) نساء.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (اللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين بالمجلس التشريعي الفلسطيني، وموظفين في وكالات دولية وأممية. كما وأن تلك القوات تقوم بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار. وتمنع تلك القوات المزارعين من اجتياز البوابات المقامة في هيكل الجدار بادعاء عدم حيازتهم على التصاريح اللازمة التي تسمح لهم بعبورها. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. ويشكل محصول الزيتون مصدر الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي المفروض عليهم.

جدار الضم الفاصل في عمق الاراضي الفلسطينية .

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع وتزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مسّت سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

قد مثّلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة.

الاعتقال و ممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال وأسر حوالي (٦٥٠٠) فلسطيني في سجونها ومراكز اعتقالها المقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. وبين المعتقلين (٢٠٠) أطفال و(٢١) امرأة. ويخضع هؤلاء المعتقلون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية، بما في ذلك، سياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين، وممارسة التعذيب وسوء المعاملة، التي أدت خلال العام الى وفاة أحد المعتقلين داخل سجون الاحتلال.

جنود الاحتلال يعتقلون أحد الفتية

وخلال العام ٢٠١٤، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المزيد من الفلسطينيين وزجهم في سجونها المكتظة بآلاف المعتقلين في أوضاع مزرية. وقد بلغ عدد من تم اعتقالهم على مدار العام ٢٠١٤ نحو (٣٤٤٠) معتقل، منهم من تعرض للاعتقال أكثر من مرة. وبين هؤلاء المعتقلين أكثر (٤٥٩ طفل، و (٤٩ امرأة. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين يتم اعتقالهم أثناء اجتياح المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، (٣٠٣٥) ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية (٢٩٢)، أو من خلال عمليات خاصة تقوم بها قوات الاحتلال. وكانت الحملة الاوسع من الاعتقالات، تلك التي شنتها قوات الاعتقال في اعقاب الاعلان عن اختفاء ثلاثة مستوطنين في الخليل في ١٢ يونيو، حيث شنت تلك القوات حملة واسعة النطاق في محافظات الضفة الغربية طالت المئات من النشطاء المحسوبين على حركة حماس، من بينهم اعضاء في المجلس التشريعي، بالإضافة الى العشرات ممن أفرج عنهم في إطار صفقة التبادل بين المقاومة الفلسطينية

واسرائيل في نوفمبر ٢٠١٢، (صفقة شاليط) من بينهم العديد ممن أعيد محاكمتهم مرة أخرى وحكم عليهم باستكمال مدة المحكومية الأصلية. وفي قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال خلال العام الحالي نحو (٢١٠) فلسطيني، بينهم العشرات اعتقلوا خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، فيما اعتقلت تلك القوات (٤٦) صياداً، و (٥٦) شخصاً حاولوا التسلل عبر الحدود مع اسرائيل على مدار العام، فيما اعتقلت (١٣) شخصاً على معبر ايرز، ممن حولوا الى العلاج في المستشفيات الاسرائيلية أو في الضفة الغربية أو الخارج.

جنود الاحتلال يعتقلون الطفل قيس ابو مارية خلال مشاركته في مسيرة سلمية في بيت امر جنوب الخليل

ومع نهاية هذا العام كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما تزال تحتجز العشرات من قيادات الشعب الفلسطيني، وممثليهم، بمن فيهم (٢٣) نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس. وخلال العام واصلت قوات الاحتلال اعتقال المزيد من اعضاء المجلس التشريعي، من بينهم رئيس المجلس، د. عزيز دويك. وأعضاء في المجلس المذكور، وهم: عبد الرحمن فهمي عبد الرحمن زيدان، حسن يوسف دار خليل، د. إبراهيم سعيد حسن أبو سالم، محمد عمران طوطح، وعزام نعمان سلهب، ود. أيمن دراغمة، ووزيران في الحكومة الفلسطينية العاشرة، وهما: وزير المعتقلين، وصفي عزات حسن قبها، ووزير شؤون القدس خالد أبو عرفة.

وفي قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي نحو (٢١٠) فلسطيني خلال العام ٢٠١٤، بينهم (٨٦) اعتقلوا خلال عمليات الاجتياح البري لقطاع غزة أثناء الحرب الأخيرة التي استهدفت عدة مناطق في قطاع غزة، بمن فيهم مدنيون. وقد نفذت الاعتقالات في كل من: الشوكة، شرق رفح، عبسان وخزاعة شرق خان يونس، قرية وادي غزة، وسط القطاع، وبيت حانون، شمال القطاع.

كما واصلت سلطات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين على معبر بيت حانون "إيرز"، بمن فيهم مرضى يتوجهون إلى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن بين حالات الاعتقال اللانسانية للمرضى قيام قوات الإحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٤/١/٧، بإعتقال المريض يوسف خلف إبراهيم أبو الجديان، ٢٨ عاماً، من سكان منطقة البصة في مدينة دير البلح، أثناء توجهه عبر معبر إيرز (بيت حانون) إلى مستشفى (سيرجي كير) في مدينة رام الله في الضفة الغربية، حيث كان مقرراً أن يجري عملية جراحية في قرنية العين بسبب تهتك القزحية. وأفادت المواطنة سلوى محمد أبو الجديان،٦٧ عاماً، وهي أم المريض "يوسف" ومرافقة له، بأن الجندي الإسرائيلي المتواجد على معبر إيرز أمرها بالعودة إلى قطاع غزة، وعندما عادت أخبرها ذويها بأن المخابرات الإسرائيلية أبلغة باعتقال يوسف، وأنه نقل إلى سجن المجدل .

كما شهد هذا العام أيضاً تصعيد للقوات البحرية الإسرائيلية من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين، وكثفت من ملاحقتها لهم في نطاق المسافة التي تسمح للصيادين الصيد بها. وقد اعتقلت القوات البحرية الإسرائيلية (٥٣) من الصيادين خلال هذا العام، بالإضافة إلى قيامها باحتجاز قوارب الصيد وشباك الصيد الخاصة بهم.

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

وتلقى المركز خلال العام إفادات وشهادات من عدد من الضحايا، من المعتقلين المفرج عنهم خلال العدوان الاخير على غزة، أو ممن قابلهم المحامون في معتقلاتهم، أكدوا خلالها تعرضهم لشتى أساليب التعذيب النفسي والجسدي خلال فترة الاحتجاز، بما في ذلك الضرب المبرح، شبح على الكرسي بشكل جسر لساعات طويلة. ومن خلال تلك الشهادات والإفادات يتضح بأن العشرات من المدنيين احتجزوا وهم مكبلو الأيدي، ومعصوبو العيون بجانب الدبابات في مناطق الاشتباكات وتعرضت حياتهم للخطر الشديد. كما أفاد عدد من المعتقلين المفرج عنهم أنه تم تعريتهم من ملابسهم، وتعصيب عيونهم، وإلقائهم تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات طويلة، ومنعهم من قضاء حاجياتهم الأساسية وللنوم في العراء دون فراش أو غطاء، و الدفع بهم تحت قوة السلاح الأمر الذي عرض حياتهم للخطر الشديد، وتركهم دون طعام.

جنود الاحتلال يستخدمون الكلاب المدربة خلال اعتقال المواطنين في الضفة الغربية

وقد أفاد أحد المعتقلين وهو أنس خالد النجار، ٢٣ عاماً بما يلي:

« أنه عند حوالي الساعة ٧:٠٠ صباح يوم الأربعاء ٢٠١٤/٧/٢٣، اقتربت جرافة من منزل عمي الذي كنا نتواجد فيه وقامت بتجريف السور الخارجي للمنزل، واقتربت من المنزل نفسه وقامت بتدمير جزء منه، فخرجنا من المنزل، و بعد لحظات وصل إلينا عدد من الجنود وطلبوا من الشباب الوقوف في جهة، والنساء والأطفال الوقوف في جهة مجاورة.. طلب منا الجنود خلع ملابسنا بالكامل حيث قمنا بخلعها باستثناء «الشورت «الداخلي السفلي، ثم قام الجنود بتقييد أيدينا للخلف.. و بعد ساعة من الاحتجاز اقتادني جنود الاحتلال وطلبوا مني ارتداء ملابسي واقتادوني خارج المنزل وأجبروني على الصعود على ظهر إحدى الدبابات وأجلسوني على ظهرها مع تقييد يدي ورجلي.. بعد لحظات بدأت الدبابة بالتحرك من المكان وكانت تسير في ظل قصف وإطلاق نار حتى أن بعض الفشك (الفوارغ) كان يصيبني ؛ وكنت اشعر بالخوف والرعب..وبعد وقت توقفت الدبابة في حي النجار بخزاعة حيث أنزلني جنود الاحتلال وحجزوني مع الشباب في ارض زراعية تعود لعائلة أبو ريدة، وشاهدت في المكان نحو ٤٠ شخص كانوا محتجزين وكنا جميعا مقيدي الأيدي.. وعند حوالي الساعة ١٢:٠٠ قبيل الظهر، طلب منا جنود الاحتلال الوقوف على شكل طابورين، ومن ثم التحرك خلف الدبابة، وسرنا مسافة تصل إلى نحو ٤ كم ثم توقفنا في مكان وقاموا بتقييد أيدينا وأرجلنا مع عصب العيون، وأركبونا في باص وصل بنا إلى مكان فهمت أنه سديروت.. وعند وصولنا إلى موقع لا اعلم ما هو تم إنزالنا من الباص، وحجزونا على شكل مجموعات في العراء تحت أشعة الشمس، ومن ثم بدؤوا بمناداتنا واحداً تلو الآخر إلى التحقيق. وخلال التحقيق جرى الاعتداء علي بالضرب وصفعي عدة صفعات على وجهي، وتم ضربي بمطرقة عدة ضربات. وخلال حجزي لم يحضروا لي طعام أو شراب طوال ثلاثة أيام علما أني كنت صائماً، وطلبت منهم الطعام والشراب ولكنهم رفضوا ومن ثم طلبت من أحد الجنود فسمح لي بشرب الماء، وأعادوني للتحقيق مجددا وجرى الاعتداء علي بالضرب من جديد بعصا، وتم تقييد يدي ورجلي وضربي على ظهري، والتحقيق معي لمدة حوالي ثلاث ساعات بشكل متقطع، ثم أخرجوني واحتجزوني في العراء تحت حرارة الشمس لمدة يومين.. وبعد ٦ أيام من الاعتقال كما أذكر جرى نقلي مع حوالي ٢٤ شخصاً في باص، وأنزلونا في مكان علمت انه منطقة معبر بيت حانون «إيرز» وابلغونا انه تم الإفراج عنا.»

وفي إفادة أخرى للمعتقل حازم إبراهيم النجار، ٣٥ عاماً، يقول :

«انه حوالي الساعة ٧:٠٠ صباح يوم الأربعاء ٢٠١٤/٧/٢٣، و مع بداية عمليات التوغل البري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة خزاعة، في الليلة السابقة، سمعت صوت عدد من الجنود وهم يتحدثون باللغة العبرية في الخارج بالقرب من الديوان الذي كنت أنا ومجموعة من رجال المنطقة متواجدين فيه. و بعد لحظات فوجئنا بدخول كلب ضخم إلى الديوان وشاهدت على رأسه كاميرا، ثم اقتحم عدد من الجنود الديوان وصوبوا سلاحهم نحونا ووقفوا بالقرب من المدخل على بعد ثلاثة أمتار منا، ثم أشار لي أحد الجنود بيده وفهمت منه بأنه يطلب مني الوقوف وأشار لي بالخروج من الديوان، وعندما خرجت شاهدت حوالي ٢٠ جندياً إسرائيلياً يصوبون سلاحهم نحوي، ثم أمرني أحدهم بخلع ملابسي بالكامل ما عدا « الشورت» الداخلي، والوقوف ووجهي إلى الجدار مع رفع يداي، ومن ثم قام احدهم بدفعي بقوة بيديه وأقدامه عدة مرات بقوة من الخلف، وكان يركلني بقدميه ومن ثم قام بتفتيشي بالكامل. استمر ذلك لحوالي ١٠ دقائق ومن ثم تركني بنفس الوضعية »

وأفاد مواطن آخر، أحمد عبد القادر قديح، ٥٧ عاماً، من سكان بلدة خزاعة – خان يونس، حول إعتقاله وسرقة أمواله من قبل قوات الاحتلال.

« في يوم ٢٦ يوليو ٢٠١٤، خرجت من منزلي وحملت معي حقيبة ملابس صغيرة ورفعت راية بيضاء، فشاهدت عدداً من الدبابات و الجرافات، و نادى علي الجنود وطلبوا مني التقدم باتجاههم وطلبوا مني إلقاء الراية ثم التقدم عدة أمتار، ثم طلبوا مني خلع ملابسي بالكامل وإلقاء ظرف الملابس الذي كنت أحمله، وبعد خلع الملابس بالكامل طلبوا مني لبسها مجددا.. ثم اعتقلوني وقيدوا يداي و حققوا معي داخل البيت، ثم نقلوني إلى أحد المواقع داخل الحدود في منطقة لا أعرف مكانها حيث وضعوا عصبة على عيني.. حيث احتجزوني ثلاثة أيام وأخضعوني خلالها للتحقيق، وشاهدت حوالي ١١ معتقلاً بعضهم من خزاعة وبعضهم من الفخاري .. علما انه عندما تم اعتقالي كان بحوزتي ٢٧٠٠ شيكل مع البطاقة الشخصية، وعندما أطلقوا سراحي لم يعطوني المبلغ المذكور، وأطلقوا سراحي عند معبر ايرز ».

وأفاد محمد يوسف سالم النباهين، ٦٤ عاماً، من سكان قرية وادي غزة، حول احتجازه:«انه في حوالي الساعة ٥:٠٠ فجر يوم الاثنين ٢١/٧/٢٠١٤ ، اشتد القصف المدفعي وإطلاق النار وكنت امكث في البيت مع عائلتي.. اقتحم جنود الاحتلال المنزل علي، وقاموا باحتجازي في الحمام مدة ثلاثة أيام. وفي اليوم الرابع وفي حوالي الساعة ١١:٠٠ صباح الخميس ٢٤/٧/٢٠١٤، أخرجوني من الحمام وقيدوا يدي للأمام ووضعوا كيس قماش على رأسي، واقتادوني إلى دبابة التي سارت بي حوالي أكثر من ساعة ثم أنزلوني في ساحة، وبعد ٣٠ دقيقة أمروني بخلع جميع ملابسي جميعا وأعطوني « أفرهول « أزرق اللون، وقاموا بالتحقيق معي وبعدها أخرجوني وألقوني على الأرض وأنا مقيداً ومكثت عليها لمدة ٥ أيام.. و بعد ثلاثة أيام بدأ مكان القيد في يدي ينزف، فأخذوني لطبيب وتم فك القيد وربطها بطريقة مختلفة.. وفي حوالي الساعة التاسعة مساء الأحد ٢٧/٧/٢٠١٤ أفرجوا عني عند حاجز ايرز في بيت حانون. »

على جانب آخر، شَرَعَت السلطات الإسرائيلية في مساعي لسن قانون "التغذية القسرية" في أعقاب بدء المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية إضراباً مفتوحاً عن الطعام يوم ٢٤ ابريل. وقد اقتُرِح القانون المذكور من قبل وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلي، وتم تمريره بالقراءة الأولى في الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤. وقد قرر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٤ تأجيل التصويت على مشروع القانون بالقراءة الثانية والثالثة ليوم ٣٠ يونيو ٢٠١٤، وذلك لرغبة القيادة الإسرائيلية في تهيئة الأجواء السياسية لضمان تمرير القانون، في أعقاب وجود بعض الاعتراضات في الداخل الإسرائيلي. وقد عمل أصحاب المشروع على إدخال بعض التعديلات على القانون كمحاولة منهم لحصد تصويت كافي لتمرير القانون.

ويؤكد المركز أن التغذية القسرية أو التهديد بها يعتبر أحد أنواع المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة التي حظرتها اتفاقية مناهضة التعذيب، وجرمها القانون الجنائي الدولي، كما تمثل انتهاكاً لا يمكن تبريره لحرية المعتقلين الشخصية، وحقهم في سلامة جسدهم، وحقهم في الإضراب والاحتجاج. وقد ذهب إلى نفس الخلاصة كل من مقرر الأمم المتحدة الخاص بمناهضة التعذيب، ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في الصحة،واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطالبين إسرائيل بعدم سن قانون التغذية القسرية.

كما تشكل التغذية القسرية خطراً صحيا يتهدد حياة المضربين عن الطعام، حيث تتم من خلال الإيلاج الجبري لأنبوب في الأنف أو الفم لصب الأكل من خلاله في المعدة مباشرة، وهو ما ينطوي على آلام شديدة. وعادة ما يرتبط باستخدام عنف شديد ضد الضحية لإخضاعه وشل قدرته على المقاومة. ومن الجدير بالذكر أنه سبق وأن تسببت قوات الاحتلال في مقتل ثلاثة معتقلين فلسطينيين أثناء عملية التغذية القسرية في العامين ١٩٨٠، ١٩٨٣ وهم: راسم حلاوة وعلي الجعفري وإسحق مراغة.

الاعتقال الإداري:

لا يزال هناك نحو (٥٠٠) فلسطينياً يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، بينهم نواب في المجلس التشريعي، وذلك في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة. ويطبق الاعتقال الإداري وفق أمر إداري فقط، دون لائحة اتهام ومن دون محاكمة، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة، ورغم ذلك فإن السلطات الإسرائيلية تستعين بالاعتقال الإداري كمسألة روتينية، وقد اعتقلت على مر السنين آلاف الفلسطينيين اعتقالاً إدارياً متواصلاً . وعمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ إلى تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة، أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة. وكان التطور الأبرز على صعيد الاعتقال الإداري للمعتقلين الفلسطينيين خلال العام خوض أكثر من ١٩١معتقلاً إدارياً في مختلف السجون والمعتقلات الإسرائيلية إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ ٢٤ إبريل. وانضم إليهم في أوقات لاحقة العشرات من المعتقلين الإداريين والمحكومين والموقوفين كخطوة تضامنية وإسنادية لمعركتهم، مطالبين بإنهاء سياسة الاعتقال الإداري بحقهم. ورغم اتساع نطاق الإضراب ليشمل أعداداً أكبر، إلا أن سلطات السجون الإسرائيلية رفضت تلبية المطالب المشروعة للمعتقلين، حيث صعدت من الإجراءات العقابية بحقهم، بما في ذلك نقل المعتقلين المضربين عن الطعام في أقسام وعزلهم عن باقي المعتقلين، والاعتداء على بعضهم بالضرب، وعدم تقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم، رغم تردي الحالة الصحية للكثير منهم، وعدم السماح لهم بأخذ الفسحة «الفورة»، وعدم السماح لهم بتغير ملابسهم، وإجراء تفتيشات تعسفية يومية، وتقييدهم وتكبيلهم لساعات طويلة. كما قامت مصلحة السجون الإسرائيلية بنقل ٤٠ معتقلا إداريا مضربين عن الطعام على كراسي متحركة من عزل أيلون في سجن الرملة الى المستشفى دون الإفصاح عن اسم المستشفى الذي نقلوا إليه، ومن ضمن هؤلاء المعتقلين أحمد الريماوي الذي نقل من عزل أوهلكدار، و ياسر بدرساوي من عزل إيشل.

بعد ٦٣ يومًا علق المعتقلين الإداريون إضرابهم المفتوح عن الطعام، بناءً على اتفاق مع مصلحة السجون يقضي بوقف الإضراب وإلغاء كافة العقوبات التي فرضت على المعتقلين مع بداية الإضراب، وإعادتهم بعد انتهاء فترة الاستشفاء إلى السجون التي تم نقلهم منها خلال فترة الإضراب، إضافة إلى الاتفاق على استمرار الحوار مع مصلحة السجون بشأن قضية الاعتقال الإداري

وكان من بين المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام المعتقل رائد موسى الذي بدأ إضرابه المفتوح عن الطعام يوم ٢٠١٤/٩/٢٠، بعد ان تلقى أمر بتمديد إعتقاله الإداري لمدة ٤ شهور. ويشار الى أن رائد موسى كان قد أعتقل من بيته الكائن في جنين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٣، وقد صدر بحقه أمر إعتقال إداري جدد ثلاث مرات، الأول لمدة ٦ شهور والثاني لمدة ٦ شهور، وكان أخر تجديد لأمر الإعتقال الإداري في تاريخ ٢٤ أيلول ٢٠١٤ ولمدة ٤ شهور أخرى.

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٩، أعلن المعتقل معمر بنات،إضرابه المفتوح عن الطعام، احتجاجاً على سياسة الاعتقال الإداري بحقه. وكان الأسير بنات خاض إضرابًا عن الطعام استمر لمدة ٧٠ يومًا على التوالي انتهى بتلبية مطلبه من قبل نيابة الاحتلال بأن يكون هذا الأمر الإداري الحالي هو الأمر الأخير.

وفيات في سجون الاحتلال

يعاني المعتقلون الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال من الإهمال الطبي بحقهم من قبل سلطات السجون، حيث تتباطأ في تقديم الحد الأدنى من العلاج الملائم والمناسب لمئات المرضى، ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والتسبب في الوفاة. ووفقاً للإحصائيات[٦]، فإن نحو (١٥٠٠) حالة مرضية موجودة بين المعتقلين في سجون الاحتلال، بينهم المئات ممن يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة، منهم (٢٠) حالة دائمة في مستشفى سجن الرملة، ويعانون من أمراض الإعاقة والشلل والقلب والأورام الخبيثة والسرطانية. من بين هؤلاء المرضى، معتصم رداد؛ ومحمود أبو صالح؛ خالد الشاويش؛ ناهض الأقرع؛ منصور موقدة؛ محمود سلمان؛ علاء الهمص؛ محمد براش؛ مراد أبو معيلق؛ نعيم شوامرة؛ ثائر حلاحلة؛ فيما يعاني ١٦ معتقلا من المرضى من أمراض نفسية وعصبية، وآخرون يعانون من إعاقات جسدية.

وقد شهد العام ٢٠١٤ وفاة معتقل في مستشفى سوروكا، داخل اسرائيل، في ظروف يشتبه فيها أنه تعرض للتعذيب والضرب أثناء مكوثه في السجن. خاصة أنه لم يكن يعاني من اية أمراض قبل اعتقاله.

وكان المعتقل رائد عبد السلام الجعبري، ٣٥ عاماً، من مدينة الخليل، قد توفي يوم ٩ سبتمبر ٢٠١٤، بعد نقله بيوم واحد للعلاج في مستشفى سوروكا داخل مدينة بئر السبع بإسرائيل. وقد اعتقل الجعبري بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٤، بتهمة محاولته دهس احد المستوطنين على مفترق دوار مستوطنة «غوش عتصيون»، المقامة على أراضي المواطنين في الخليل، وقد سلم نفسه مباشرة بعد الحادث لنقطة مراقبة لقوات الاحتلال قرب مخيم العروب، شمال الخليل، ومن ثم جرى تحويله بواسطة دورية للشرطة الإسرائيلية إلى سجن عوفر، غربي مدينة رام الله. ومن ثم نقل إلى سجن أيشل داخل إسرائيل. ووفقاً لما صرح به رئيس هيئة المعتقلين والمحررين، عيسى قراقع، فإن المعتقل الجعبري، لا يعاني من أية أمراض، وأنه تم نقله قبل يوم واحد من إعلان وفاته إلى مستشفى « سوروكا، مؤكداً انه قد تعرض لعملية اعتداء من قوات الاحتلال التابعة لمصلحة السجون أثناء نقله من سجن عوفر.

٦. الإحصائيات حسب دائرة الإحصاء بوزارة المعتقلين– رام الله.

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤، ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وقد بلغت ذروة تلك الأعمال خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث ارتكبت جرائم حرب بحق الصحفيين، بما في ذلك جرائم القتل العمد، وجرائم قصف المنشآت والمكاتب الاعلامية.

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وسائل الاعلام، كان أبرزها خلال تغطية الصحفيين للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات. وتشمل تلك الاعتداءات جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين؛ قصف ؛تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ و مداهمة منازل صحفيين. وكانت أبرز النماذج التي وثقها المركز خلال العام، على النحو التالي:

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين

قتل خلال العدوان على غزة (٦) صحفيين[٧]، خلال تأديتهم عملهم المهني في تغطية ما اقترفته قوات الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، فيما قتل صحفيان آخران أحدهما إيطالي الجنسية، وأصيب ثالث، جراء انفجار قذيفة من مخلفات ما أسقطته الآلة الحربية الإسرائيلي على القطاع وذلك خلال عملهما المهني في إعداد تقرير متخصص حول الحرب على غزة.[٨] كما أصيب العديد من الصحفيين جراء أعمال القصف التي استهدفت مكاتب إعلامية أو منشآت مدنية خلال قيامهم بعملهم المهني، وقد تعرضت عدد من المكاتب الإعلامية والصحفية للقصف على أيدي تلك القوات.

انتهاكات أُخرى للحق في السلامة الشخصية للصحفيين

» بتاريخ ٢٤ يناير، أصيب المصور الصحفي **جعفر اشتية**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، بقنبلتي غاز مسيل للدموع في يده اليمنى، وكتفه الأيمن مما أدى لفقدانه الوعي. اصيب اشتية خلال تغطية أحداث المسيرة السلمية في قرية كفر قدوم، شرقي مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية.

» بتاريخ ٢١ فبراير، أصيب المصور الصحفي خالد **عاطف السباح**، ويعمل لصالح عدة وكالات أنباء، بعيار معدني في الساق الأيمن، بالرغم من ارتدائه السترة المميزة للصحفيين، خلال تغطيته لأحداث المسيرة السلمية في المنطقة المقيد الوصول إليها.

» بتاريخ ٢٥ فبراير، أصيب المصور الصحفي **ناصر ماهر رحمة**، ويعمل لصالح شبكة غزة للإعلام الشبابي، بعيار ناري في الساق الأيسر، خلال عمله المهني على تغطية انتهاكات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من الحدود الشرقية لمدينة غزة.

» بتاريخ ٢٢ إبريل، أصيب المصور الصحفي **عبد الحفيظ الهشلمون**، ويعمل لصالح وكالة (ABA) للأنباء، بقنبلة غاز في ساقه الأيسر، أطلقها باتجاهه بشكل مباشر أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي، وذلك خلال عمله على تغطية المواجهات التي اندلعت ما بين طلبة جامعة الخليل، وجنود الاحتلال، في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية.

» بتاريخ ٢٥ إبريل، أصيب المصور الصحفي **معاذ مشعل**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء التركية (الأناضول) بعشرة أعيرة معدنية مغلفة بطبقة رقيقة من المطاط في رجليه، جراء إلقاء أحد جنود قوات الاحتلال لصندوق يحتوي على ١٢ عيار معدني بجواره. وكان مشعل يعمل على تغطية اعتداء قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية في قرية النبي صالح، قرب مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

» بتاريخ ١٦ مايو، أصيب المصور الصحفي **عصام الريماوي**، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في الذراع الأيسر، أطلقه باتجاهه أحد جنود الاحتلال وذلك خلال عمله على تغطية المواجهات التي اندلعت بين الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال بالقرب من حاجز عوفر، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

٧. لمزيد من التفاصيل انظر صفحه ٤٧ من هذا التقرير.
٨. لمزيد من التفاصيل انظر صفحه ٤٧ من هذا التقرير.

» بتاريخ ٢ يوليو، أصيبت مراسلة تلفزيون فلسطين، الصحفية **كريستين الريناوي**، بعيار ناري في أعلى ذراعها الأيمن أثناء تغطيتها الأحداث التي شهدها حي شعفاط في أعقاب إعلان العثور على جثة الطفل محمد أبو خضير، ١٦ عاماً، الذي كان قد اختطف من قبل مجموعة من المستوطنين فجر اليوم ذاته من أمام منزل عائلته في حي شعفاط.

» بتاريخ ٠٨ يوليو، أصيب الصحفي يعقوب أبو غلوة خلال تصويره لقصف قوات الاحتلال لمنزل عائلة كوارع في مدينة خان يونس نقل على أثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

» بتاريخ ٠٩ يوليو، أصيب الصحفي محمود عمر اللوح والذي يعمل في إذاعة صوت الشعب بشظايا في قدمه أثناء تغطيته الإعلامية للعدوان على غزة.

» بتاريخ ٢٢ يوليو، أصيب الصحفي صخر مدحت أبو العون، ويعمل لصالح وكالة فرانس برس للأنباء بجراح في الوجه، خلال عمله في محيط مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وذلك جراء قصف قوات الاحتلال الحربي للمكان. وفي اليوم ذاته، أصيب المصور الصحفي سامي ثابت، ويعمل لصالح قناة فلسطين اليوم الفضائية، خلال عمله وذلك جراء استهداف قوات الاحتلال الحربي لمستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، وسط قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٣ يوليو، أطلقت قوات الاحتلال الحربي القذائف المدفعية باتجاه مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يعملون على تغطية انتشال جثث المواطنين في منطقة الشجاعية، شرق مدينة غزة، مما أدى إلى إصابة المصور الصحفي صابر إبراهيم نور الدين، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الألمانية. وقد نُقل الصحفي نور الدين إلى مستشفى الشفاء لتلقي العلاج. وفي اليوم ذاته، أصيب المصور الصحفي أنس أبو معيلق، ويعمل لصالح وكالة الأناضول التركية، وذلك خلال عمله في محيط مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، إثر استهداف قوات الاحتلال الحربي للمستشفى.

» بتاريخ ٢٩ أغسطس، أصيب مراسل تلفزيون فلسطين، **الصحفي علي دار علي، ٣٠ عاماً**، بقنبلة غاز في الخاصرة اليمنى، خلال تغطيته أحداث المسيرة السلمية الاسبوعية ضد الجدار في قرية بلعين غرب رام الله.

» بتاريخ ١٤ نوفمبر، أصيب الصحفي **هيثم محمد جمال الخطيب، ٣٨ عاماً**، بقنبلة غاز في الفخذ الأيمن، وهو مصور متطوع في مركز (بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، خلال تغطيته أحداث المسيرة الاسبوعية السلمية في قرية بلعين، غرب رام الله.

» بتاريخ ٥ ديسمبر، أصيب المصور الصحفي في تلفزيون فلسطين، **بشار محمود نزال صالح، ٣٦ عاماً**؛ بعيار ناري في الرجل اليسرى أثناء تغطيته أحداث المسيرة السلمية في قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية.

أعمال قصف وتدمير منشآت ومقرات صحفية

عملت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العدوان على غزة على استهداف المؤسسات والمقرات الصحفية العاملة في قطاع غزة، فقد قصفت تلك القوات خلال فترة الحرب مقرات قنوات فضائية ومكاتب إعلامية. وقد أدت تلك الاعتداءات إلى تدمير تلك المقرات بشكل كامل، أو ألحقت بها أضراراً مادية أضحت بسببها غير صالحة للعمل.

» بتاريخ ١٦ يوليو، قصفت قوات الاحتلال مقر إذاعة وطن الواقع في الطابق الرابع عشر من برج داود، بحي الرمال، غرب مدينة غزة، مما أسفر عن إصابة الصحفيين أحمد العجلة، وطارق حمدية، برضوض في أنحاء مختلفة من الجسم، وإلحاق أضرار مادية بالغة في أجهزة ومعدات الإذاعة، وتوقفها عن العمل.

» بتاريخ ١٨ يوليو، أطلقت طائرات الاحتلال صاروخاً باتجاه مقر الوكالة الوطنية للإعلام والواقع في الطابق التاسع من برج الجوهرة، غرب مدينة غزة، مما أدى إلى إصابة الصحفي محمد أحمد شبات، ٤٥ عاماً، والذي يعمل لصالح وكالة الوطنية للأنباء، بجراح. كما لحق أضرار مادية بالغة في مقر وكالة الوطنية، علماً بأن ١٣ مؤسسة إعلامية تتخذ من البرج مقراً لها.

» بتاريخ ٢٣ يوليو، تعرض مكتب قناة الجزيرة الفضائية، والواقع في الطابق الأخير من برج الجلاء، غرب مدينة غزة، لوابل من الأعيرة النارية الثقيلة من قبل قوات الاحتلال، وذلك خلال تواجد طاقم العاملين فيه، مما ألحق فيه أضراراً مادية، ودون وقوع إصابات.

» بتاريخ ٢٩ يوليو، أطلقت الطائرات الحربية صاروخاً في حوالي الساعة ٢:٥٠ فجراً باتجاه مقر قناة الأقصى الفضائية، والواقع بالقرب من جامعة القدس المفتوحة في حي النصر، شمال مدينة غزة، مما أدى إلى تدميره بشكل كلي. وفي حوالي الساعة ٤:٠٠ من فجر اليوم ذاته، أطلقت الطائرات الحربية، صاروخاً باتجاه مقر ثاني للقناة ذاتها في حي النصر بغزة، ما أدى إلى تدميره بشكل كلي. وفي نفس التوقيت، أطلقت الطائرات الحربية صاروخاً باتجاه مقر إذاعة الأقصى، الواقع في نفس الحي مما أدى إلى تدميره. وبعد حوالي نصف الساعة، أطلقت الطائرات الحربية، صاروخاً باتجاه مقر ثاني للإذاعة يقع في الطابق الخامس من برج الشروق في حي الرمال، مما أدى إلى تدميره. وبعد خمس دقائق، استهدفت بصاروخ آخر، مقر يتبع لقناة الأقصى الفضائية، ويقع في الطابق الخامس عشر من نفس البرج، مما أدى إلى تدميره.

» بتاريخ ٣٠ يوليو، تعرض مركز تدريب الصحافة والإعلام، والذي يديره الصحفي نعيم النواتي، ويقع في الطابق الثاني عشر من برج الباشا، غربي مدينة غزة، للقصف بشكل مباشر، مما ألحق فيه أضراراً مادية بالغة. وفي التوقيت ذاته، تعرض مقر شركة ستاركم للدعاية والإعلان، والواقع في الطابق الثالث عشر من البرج ذاته، لقصف مماثل، مما أسفر عن إلحاق أضرار مادية بالغة في مقر الشركة التي تعود ملكيتها للمواطن أيمن ياسين.

» بتاريخ ٣١ يوليو، تعرض مكتب الصحفي سعود أبو رمضان، ويعمل لصالح الوكالة الألمانية للأنباء، للتدمير بشكل كامل، جراء استهدافه بشكل مباشر بقذيفة. يُشار إلى أن المكتب يقع في الطابق الثامن من برج الباشا، غرب مدينة غزة.

» بتاريخ ٢٥ اغسطس، أطلقت الطائرات الحربية ٦ صواريخ تجاه برج الباشا، والمكون من ١٣ طابقاً، والواقع بالقرب من مفترق الطيران وسط مدينة غزة، ويحتوي على شقق مكتبية من أبرزها صوت إذاعة الشعب. أسفر القصف عن تدمير البرج بالكامل وتحوله إلى كومة من الركام، وألحق القصف أضراراً بالغة في المنطقة، بما فيها المنازل السكنية المجاورة والمحلات التجارية.

» وفي السياق ذاته، قامت قوات الاحتلال منذ بداية الحرب بالتشويش على بث وإرسال عدد من الإذاعات المحلية،

والقنوات الفضائية الفلسطينية، وبث رسائل على موجاتها، وتعمل على تعطيل مواقع الكترونية إخبارية فلسطينية.

» قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، بصاروخين، عند حوالي الساعة ١٠:٠٠ من فجر يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤/٨/٢٥، منزل المواطن: موسى محمد حمادة، الكائن قرب مسجد شادي مهنا في بلوك (١٠) بمخيم جباليا في محافظة شمال غزة، ما تسبب في تدمير المنزل المكون من طبقتين بشكل كلي، وإصابة (١٥) مواطناً بينهم (طفلين) وعدد (٤) سيدات بجراح متفاوتة وصفتها المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان بالطفيفة. ومن بين الجرحى مصور فضائية الأقصى: رامي تيسير محمد أبو ديّة (٢٥ عاماً) حيث أصيب بجراح في ساقه اليمنى أثناء تصويره قصف المنزل. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الطائرات الحربية بدون طيّار استهدفت المنزل بصاروخ قبل دقائق، ثم قصفته الطائرات النفاثة– ولكون المنزل يقع بين أزقة مخيم جباليا المكتظ بالسكان، والملاصقة منازله لبعضها البعض– تسبب في وقوع جرحى وتضرر عدد (١٠) منازل سكنية مجاورة بشكل جزئي.

تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب أعمال الضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بحق الصحفيين والعاملين لدى وكالات الأنباء المحلية والعالمية. وكانت أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

» بتاريخ ٠٦ يونيو، تعرض المصور الصحفي المستقل، حمدي أبو رحمة، للضرب المبرح بأعقاب البنادق وذلك على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عمله على تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لجدار الضم، في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله. كما قام الجنود ذاتهم بمسح المواد الصحفية التي كان الصحفي أبو رحمة قد التقطها وكسروا عدسة الكاميرا الخاصة به.

» بتاريخ ١٨ يونيو، أصيبت الصحفية سماح سماحنة، مراسلة اذاعة أجيال بعينها جراء اعتداء قوات الاحتلال عليها بالضرب خلال تغطيتها الأحداث في مخيم عسكر بنابلس.

آثار اعتداء جنود الاحتلال على الصحفية سماح سماحنة، بتاريخ ١٨ يونيو في نابلس

اعتقال واحتجاز صحفيين

تعرض العديد من الصحفيين في مدن وقرى الضفة الغربية لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤، وقد رافقت تلك العمليات، في بعض الحالات، أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ٢٦ يناير، تعرض المصوران الصحفيان **عبد الحفيظ الهشلمون**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأوروبية، **وأحمد مزهر**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، للاحتجاز من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي لمدة ساعة ونصف تقريباً خلال عملهما في منطقة خلة النحل، قرب مدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وكان الصحفيان المذكوران يعملان على تغطية الأحداث التي وقعت في المنطقة المذكورة ما بين المتظاهرين الفلسطينيين وجنود الاحتلال الإسرائيلي.

» بتاريخ ١٤ إبريل، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي طاقم وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) والمكون من: المراسل الصحفي يزن طه، المصور الصحفي حذيفة سرور، والسائق فادي كفاية، وذلك أثناء توجههم إلى قرية النبي صالح من أجل تغطية المظاهرات السلمية هناك من قبل أهالي القرية احتجاجا على قيام الاحتلال بإغلاق البوابة الموجودة على مدخلها. وقد استمر احتجاز الصحفيين طه وسرور لمدة تقارب النصف ساعة، قبل أن يُجبرا من قبل الجنود بالعودة، فيما استمر احتجاز السائق والمعدات الصحفية لمدة تقارب الأربع ساعات.

» بتاريخ ١١ مايو، احتجزت قوات الاحتلال ثلاثة مصورين صحفيين أثناء عملهم على تغطية أعمال التفتيش التي أجرتها تلك القوات بحق المواطنين في في بلدة الخضر، بمحافظة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وقد أجبر جنود تلك القوات الصحفيين على مسح المواد الصحفية التي قاموا بالتقاطها قبل أن يخلوا سبيلهم. والمصورون الصحفيون هم كل من: سامر حمد، ويعمل لصالح شركة بال ميديا للإنتاج الإعلامي؛ ٢) محيسن عمار، ويعمل لصالح تلفزيون بيت لحم المحلي؛ و٣) عبود يونس، ويعمل لصالح وكالة القدس دوت كوم الإخبارية.

» بتاريخ ٢١ مايو، احتجزت قوات الاحتلال المراسلة الصحفية زينة صندوقة، والمصور الصحفي مؤمن شبانة، وهما يعملان لصالح قناة رؤيا الفضائية، اثناء عملهما على تغطية اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين في البلدة القديمة، بمدينة القدس المحتلة، وذلك في مركز أمن (القشلة) في البلدة. وقد أُبلغ الصحفيان بأن أحد المستوطنين قد قدم بلاغ ضدهما بادعاء الاعتداء عليه. وكان جنود الاحتلال قد اعترضا الصحفيين المذكورين وأجبروهما على مسح المادة الصحفية التي تُظهر المستوطنين ومن ثم اقتادوهما إلى مركز الأمن. وقد استمر احتجازهما لحين انتهاء التحقيق معهما والحصول على أقوالهما ومن ثم أُخلي سبيلهما.

» بتاريخ ١٧ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدير قناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية، عزيز كايد، وذلك بعد أن اقتحمت منزله الواقع بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

مداهمة مؤسسات اعلامية

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام أعمال مداهمة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدد من المؤسسات الاعلامية، وقد قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٨ مايو، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، وأبلغوا إدارة المطبعة بقرار عسكري يقضي بمنع المؤسسة من طباعة وتوزيع صحيفة «فلسطين» والتي تصدر من مدينة غزة.

- بتاريخ ٠٦ يونيو، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي موقع تصوير برنامج «صباح الخير يا قدس»، والذي يبث على الهواء مباشرة لصالح تلفزيون فلسطين من مدينة القدس المحتلة، وأجبروا الطاقم الصحفي على وقف البث. وقد اعتقلت تلك القوات مدير الانتاج في البرنامج نادر بيبرس، ومصور وكالة بال ميديا أشرف الشويكي، بادعاء أن البرنامج غير مرخص. وأُخلي سبيل الصحفيين بيبرس والشويكي بعد حوالي الساعة والنصف حيث خضعا للتحقيق لدى تلك القوات.

- بتاريخ ١٨ يونيو، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقرات شركة "ترانس ميديا" للخدمات الإعلامية في كل من مدن الخليل، رام الله ونابلس، وصادرت جميع محتوياتها من أجهزة بث وكاميرات ومعدات صحفية. جدير بالذكر أن شركة "ترانس ميديا" تقدم خدمات إعلامية لعشرة قنوات فضائية عالمية، عربية ومحلية.

- بتاريخ ٢١ يونيو، تعرض مقر شركة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي في رام الله، والتي تقدم خدمات إعلامية لعدد من القنوات الفضائية، للاقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد صادر جنود قوات الاحتلال كافة المواد الإعلامية إضافة إلى أجهزة ومعدات الشرطة وذلك قبل مغادرتهم المكان.

منع الصحفيين من تغطية الأحداث

بتاريخ ٢٠ إبريل، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الصحفيين من العمل والتصوير لاقتحام مجموعة من المستوطنين لساحات المسجد الأقصى، بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. والصحفيون هم كل من: ١) وائل السلايمة، ويعمل مصوراً لقناة الجزيرة الفضائية؛ ٢) محفوظ أبو ترك، مصور وكالة الأنباء الأمريكية (AP)؛ ٣) منى القواسمي، مراسلة صحيفة القدس المحلية؛ ٤) ديالا جويحان، مراسلة وكالة قدس نت الاخبارية؛ و٥) سعيد القاق، وهو مصور صحفي حر، وقد تعرض للاعتداء بالضرب من قبل جنود الاحتلال باستخدام العصي والهراوات على منطقة الظهر، مما استدعى تلقيه العلاج في مستشفى المقاصد في المدينة.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال العام ٢٠١٤

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وقواتها العسكرية في تنفيذ سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٤ بشكل منهجي. وبلغت تلك السياسة ذروتها القصوى عندما أقدمت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة على هدم وتدمير عشرات الآلاف من الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة، خلال عدوانها واسع النطاق الذي شنته على القطاع على مدار أكثر من ٧ أسابيع. واستمرت السلطات المحتلة في انتهاج سياسة هدم وتدمير ممتلكات الفلسطينيين وأعيانهم المدنية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، في إطار خططها للتوسع الاستيطاني ومصادرة أراضي المواطنين وتهويد مدينة القدس المحتلة بشكل كامل.

ففي الضفة الغربية، واصلت تلك القوات استهدافها لمنازل السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية، متذرعة بالعديد من الذرائع، والتي عملت على تنفيذ مخططات التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، وقامت بهدم العديد من الممتلكات والأعيان المدنية للفلسطينيين، بما فيها المنازل السكنية. وقد شهد العام ٢٠١٤ ارتفاع وتيرة عمليات هدم وتدمير المنازل في مدينة القدس المحتلة، متذرعة في الغالب بعدم حصول أصحاب تلك المنازل على تصاريح للبناء من قبل بلدية الاحتلال، وتنفيذاً لخططها الهادفة إلى تهويد المدنية المحتلة بشكل كامل. وقد نجم عن ذلك عمليات إخلاء داخلي واسعة النطاق طالت المئات من الأسر وأفرادها الذين باتوا بلا مأوى، بعد أن جرى هدم وتدمير منازلهم. ففي مدينة القدس المحتلة واصلت السلطات الحربية المحتلة سياستها المعلنة لتهويد المدنية، وفرض سياسة التطهير العرقي ضد المدنيين الفلسطينيين، ولجأت إلى إخلاء مساكنهم وممتلكاتهم بالقوة الجبرية، وهدمت ممتلكاتهم، بما فيها منازلهم وأعيانهم المدنية التي يعتمدون عليها كوسيلة للرزق. وفي الضفة فعلت السلطات المحتلة سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات الفلسطينيين الضالعين في عمليات دهس و/ أو طعن أفراد من القوات المحتلة أو المستوطنين، وهدمت أو دمرت أو أغلقت منازلهم. جدير بالذكر أن السلطات الحربية المحتلة تتولى صلاحيات الشؤون المدنية والأمنية على نحو ٦٢٪ من أراضي الضفة في المناطق المعرفة بـمناطق "C"، وفقاً لاتفاقيات أوسلو للعام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، وهو ما يطلق العنان لما يسمى بالإدارة المدنية بالصلاحيات المطلقة الخاصة باستخدام الأراضي والتخطيط في تلك المنطقة، وخاصة صلاحيات منح تصاريح الهدم أو البناء فيها.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة

بلغت سياسة قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤ ذروتها خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، وبشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلالها للقطاع في العام ١٩٦٧. ووفقاً لما وثقته منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، خلال وبعد انتهاء العدوان، فقد دمرت القوات المحتلة ٣١٩٧٤ منزلاً في قطاع غزة، من بينها ٨٣٧٧ منزلاً دمرت تدميراً كلياً و ٢٣٥٩٧ منزلاً دمرت تدميراً جزئياً. وكانت تلك المنازل تأوي ٢٥٠٩١٨ شخصاً، من بينهم ١٢٤٦٧٨ طفلاً و ٦٧٤٤٨ من النساء. كما دمرت

القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ٤٦١ من المنشآت المدنية، من بينها ١٣٤ منشأة دمرت تدميراً كلياً و ٣٢٧ منشآة دمرت تدميراً جزئياً. وتشمل تلك المنشآت مستشفيات، مساجد وكنائس، بنوك، مؤسسات أهلية، مدارس ورياض أطفال وكليات وجامعات، مراكز شرطة ومراكز رياضية. وقامت القوات الحربية المحتلة بتجريف وتدمير أكثر من ١١٠٨٦٤٨١ متر مربع من الأراضي الزراعية في كافة محافظات القطاع، كان ينتفع منها ٣٣٧٨٦ شخصاً ويعيلون ١٧٠٤٥ شخصاً، من بينهم ٦٠٦٦ طفلاً. ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١٦٠٣ منشأة تجارية، من بينها ٦٩٩ منشأة تجارية دمرت تدميراً كلياً و ٩٠٤ منشآت تجارية دمرت تدميراً جزئياً. ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ٢١٥ منشأة صناعية، من بينها ١٠٤ منشأة صناعية دمرت تدميراً كلياً و ١١١ منشأة صناعية دمرت تدميراً جزئياً. ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١١٣٨ مركبة، من بينها ٤٩٤ مركبة دمرت تدميراً كلياً و ٦٤٤ مركبة دمرت بشكل جزئي. كما دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١٠٨٩ من المنشآت الزراعية، من بينها ٢٢٧ مزرعة حيوانات، ٥٢٠ مزرعة دواجن، ٣٤٠ مزرعة حيوانات ودواجن معاً، ومنحل واحد ومزرعة واحدة لتربية الأسماك.

وكانت القوات الحربية المحتلة قد دمرت ١٣ منزلاً سكنياً في قطاع غزة بشكل جزئي قبل بدء عدوانها الحربي على القطاع، وتشمل تلك المنازل ١٥ وحدة سكنية، قوامها ١٦ أسرة، وتضم ٨٨ شخصاً، من بينهم ٤٢ طفلاً.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

نفذت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة جرائم حرب منظمة، تصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، عندما باشرت تلك القوات في شن عملية حربية واسعة النطاق في قطاع غزة خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من العام، استخدمت خلالها قواتها الحربية البرية، البحرية والجوية، ودكت خلالها كافة الممتلكات والأعيان المدنية، عبر عمليات عسكرية مخططة وهادفة تارة، ومن خلال عمليات تدمير عشوائية في أحيان أخرى. وبخلاف جرائم الحرب التي طالت حق السكان المدنيين في حماية حياتهم وأمنهم وسلامتهم، نفذت تلك القوات عمليات هدم وتدمير واسعة النطاق، طالت كافة مدن، قرى ومخيمات القطاع، نجم عنها هدم وتدمير عشرات الآلاف من تلك المنشآت والممتلكات المدنية، بما في ذلك المنازل السكنية، المنشآت الأساسية الحيوية، كإمدادات المياه، الكهرباء والهاتف والصرف الصحي وشبكات الطرق الرئيسية والفرعية، فضلاً عن المنشآت والمرافق الحكومية، المنشآت الاقتصادية الصناعية، الزراعية والتجارية، المرافق السياحية، التعليمية، الصحية، الدينية، الرياضية والمنشآت الثقافية. وفي تطور خطير، أقدمت القوات المحتلة على عمليات هدم وإزالة أحياء سكنية كاملة عن خارطة القطاع الجغرافية، أدت إلى مزيد من عمليات القتل والإصابات في صفوف المدنيين، فضلاً عن حالة الإخلاء القسري الداخلي واسع النطاق للسكان المدنيين الذين فروا للبحث عن مأوى آمن، في وقت لم يكن متراً واحداً من القطاع خارج دائرة الضربات العسكرية للقوات الحربية المحتلة. وشهدت آخر أيام العدوان(نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٤) توسعاً نوعياً في خطط هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية، حيث استهدفت تلك القوات عدداً من الأبراج السكنية المتعددة الطبقات في قطاع غزة، والتي تحتوي مئات الشقق السكنية وعشرات المرافق التجارية، وأزالتها في دقائق معدودة عن الوجود بعد أن تحولت جميعها إلى أكوام من الركام، فضلاً عن فقدان سكانها المدنيين كافة ممتلكاتهم الشخصية فيها.

وقد بدأت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة عدوانها الحربي على قطاع غزة بتنفيذ هجمات حربية برية، جوية وبحرية، شملت عمليات قصف من مرابض المدفعية المتمركزة على الحدود الشرقية للقطاع ومدفعية الدبابات الثقيلة وعليات قصف جوي وبحري مكثفة، طالت المئات من الأهداف، بما فيها الممتلكات والأعيان المدنية، ما خلف دماراً شاملاً وغير مسبوق. وقد أكملت القوات الحربية المحتلة البرية

عمليات تغيير معالم تلك المناطق والأحياء مع إعلان تلك القوات عن بدء الهجوم البري، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠، حيث اجتاحت الدبابات الحربية والجرافات العسكرية تلك المناطق والأحياء، الممتدة على الحدود الشرقية للقطاع، وأكملت تغيير المعالم الجغرافية لها. فقد دمرت الجرافات العسكرية والدبابات البنية الأساسية لتك المناطق كالطرق، شبكات الكهرباء، الهاتف، بنية المياه والصرف الصحي، وأكملت مسح شوارع بما فيها من ممتلكات وأعيان مدينة، وخلفت حالة من الدمار الكامل أشبه بمناطق ضربها زلزال.

ولم تستثن القوات الحربية المحتلة، طيلة فترة عدوانها، أي من الممتلكات والأعيان المدنية على اختلاف أنواعها وأغراضها، حيث لم تشفع أي نوع من الحصانة التي تمنحها قواعد القانون الإنساني الدولي لأي من تلك المباني والمرافق في قطاع غزة. فقد استهدفت تلك القوات المنشآت والمرافق الحكومية، وشمل ذلك مباني الوزارات والهيئات المحلية. كما استهدفت العمليات الحربية الممتلكات والأعيان المدنية، وشملت المباني السكنية، المرافق الاقتصادية بمختلف أنواعها، بما فيها المصانع، المحلات والشركات التجارية، ورشات الحدادة والنجارة، مباني المؤسسات الأهلية، المرافق السياحية، الأندية الرياضية، المساجد، المقابر، مباني رياض الأطفال، المدارس والجامعات، مباني المؤسسات الإعلامية، المنشآت الطبية والأراضي الزراعية، بما في ذلك آبار وشبكات المياه والري، مزارع الحيوانات، مرافق الصيد البحري، بما فيها المرافئ وقوارب الصيد ومعدات الصيد الخاصة بهم. وأشارت عمليات التدمير الوحشية واسعة النطاق إلى غياب أي شكل من الحصانة لتلك المرافق والأعيان المدنية، حيث تعرضت العشرات من المرافق المدنية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مراكز الأنروا التي افتتحت لإيواء المهجرين قسرياً عن بيوتهم التي دمرت أو استهدفت، إلى عمليات قصف أسفرت عن حالة كبيرة من الدمار الذي أصابها. فيما كانت المنشآت الطبية ومباني منظمات الإغاثة الإنسانية تحت دائرة الاستهداف المباشر في العديد من الهجمات الحربية، العشوائية أو المخططة، حيث تعرضت هي الأخرى إلى أعمال تدمير منهجي ومنظم، بل ومخططاً له، خاصة وأن العديد منها تعرض إلى عمليات تدمير متكررة خلال فترة العدوان. وطالت الهجمات الحربية للقوات الإسرائيلية المحتلة العديد من المنشآت الدينية، بما فيها المساجد والمقابر والمرافق الوقفية، المباني التاريخية ومناطق الآثار في القطاع. وتعرض العديد من المؤسسات الإعلامية إلى عمليات استهداف وتدمير، أجبرت العشرات من الصحافيين والعاملين فيها إلى إخلائها جراء استهدافها بشكل مباشر.

أحد البراميل المتفجرة التي أطلقتها قوات الاحتلال على منطقة الزنة شرق خان يونس خلال الحرب

ولم تتوقف ممارسات القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال عمليتها العسكرية في القطاع، عند مسألة عدم احترامها والتزامها بالمواثيق الدولية المشار إليها أعلاه، بل تجاوزت ذلك في إلى شن الكثير من الهجمات الحربية ضد الممتلكات والأعيان المدنية، وبشكل مثل مخالفات جسيمة وفقاً للمادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩. وقد أماطت الهدنة التي أعلنت بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٦ اللثام عن حجم الدمار الذي أصاب العديد من المناطق والأحياء في مدن القطاع، وخاصة في كل من حي الشجاعية في مدينة غزة، مدينة بيت حانون شمال القطاع، مدينة خزاعة وحي الزنة في شرقي محافظة خان يونس، الأحياء الشرقية لمحافظة الوسطى وشرقي محافظة رفح. فقد جرى تجريف مساحات واسعة من تلك المناطق والأحياء بالجرافات العسكرية، فضلاً عن تجريف مساحات واسعة من الطرق الرئيسية والفرعية، وإحداث حفر عميقة وتدمير المباني والمرافق المدنية بطريقة غيرت معالم تلك المناطق والأحياء بشكل كامل.

أولاً: هدم وتدمير مناطق وأحياء بكاملها:

دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال عدوانها الحربي على القطاع، أحياء ومناطق سكنية بكاملها، وخاصة في مناطق القطاع الممتدة على طول حدوده الشرقية. وقد تصاعدت هذه الوتيرة خلال عمليات الاجتياح البري، والتي ترافقت مع عمليات قصف جوي وبري، فضلاً عن استخدام الجرافات العسكرية التي عملت على تغيير المعالم الجغرافية لتلك المناطق والأحياء التي توغلت فيها القوات البرية المحتلة. أدت تلك الأعمال إلى حالة غير مسبوقة من الدمار الشامل، قامت خلالها القوات الحربية المحتلة وجرافاتها العسكرية بتجريف باطن الأرض في تلك المناطق والأحياء، وتغيير معالمها عبر تدمير العديد من الطرق الرئيسية والفرعية، فضلاً عن تدمير شامل للبنى الأساسية لتلك المناطق والأحياء، كتدمير وتجريف شبكات الكهرباء والهاتف، خدمات وإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي، خزانات المياه الرئيسية بالإضافة إلى تدمير كافة الممتلكات والأعيان المدنية فيها. وقد نجم عن ذلك حالة صدمت كل من زار تلك المناطق بعد وقف العلميات الحربية في قطاع غزة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٦، حيث كانت تلك المناطق أشبه بحالة المناطق التي ضربها زلزال وشوه طابعها المدني والجغرافي. وقد تحولت العديد من المناطق والأحياء إلى أكوام من الركام وعشرات الحفر العميقة التي نجمت عن عمليات القصف الجوي والبري للقوات الحربية المحتلة.

ففي منطقة الشجاعية في مدينة غزة، أصاب السكان المدنيون حالة من الصدمة لهول ما رأوه من حجم الدمار الذي أصاب المنطقة، وذلك عندما أعلن عن هدنة بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠. وأفاد العشرات من سكان المنطقة أنهم لم يميزوا أماكن منازلهم أو مرافقهم المدنية الأخرى بسبب الدمار المريع الذي أصاب المنطقة. ووفقاً لباحثي المركز الميدانيين فإن أكثر من ٦٠٠ منشأة وبناية قد جرى تسويتها بالأرض، فضلاً عن إخراج الجرافات الحربية للقوات المحتلة لما في باطن الأرض في تلك المنطقة، بما في ذلك بنية الخدمات الأساسية كتمديدات المياه وأنابيب الصرف الصحي، الأعمدة الكهربائية المدمرة والملقاة فوق الركام. ووصف باحثو المركز، الذين توجهوا للمنطقة، في أعقاب الإعلان عن الهدنة الإنسانية، أنهم شعروا وكأن زلزلاً ضرب المكان، حيث يصعب تمييز المرافق والمباني عن بعضها البعض. وقال أحد الباحثين أن المنطقة هي أشبه بكومة كبيرة من الركام الذي تناثر في الطرقات والشوارع والأزقة، والتي تعيق أي شخص عن الوصول إلى باقي الشوارع التي اختفت من المشهد الجغرافي للمنطقة بأسرها. وقد غيرت العملية الحربية كل تفاصيل المنطقة الجغرافية، حيث قامت الجرافات الحربية بتدمير البنية التحتية للممتلكات الصناعية والزراعية، والتي سويت فيها المباني والحقول الزراعية مع الأرض، ولم نعد نستطيع تحديد معالم كل بناية أو مصنع على حدة. وفي سابقة خطيرة أقدمت القوات الحربية المحتلة على إكمال هدم وتدمير مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي في حي الشجاعية في مدينة غزة، وهو المستشفى الوحيد الخاص بالتأهيل، ويتكون من عدة ثلاثة مباني، أحدهما مبنى من سبعة طوابق فيما يتكون كل مبنى من المبنيين الآخرين من أربعة طوابق.

جانب من الدمار في حي الشجاعية

وفي مدينة بيت حانون، نفذت القوات الحربية المحتلة عمليات قصف جوي وبري واسعة النطاق، وأدت إلى تغيير معالم المدينة بشكل كبير. وأكملت تلك القوات تدمير المئات من المرافق المدنية والمباني السكنية خلال اجتياح قواتها البرية لأحيائها، والذي بدأ بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٧، وبشكل خلف واقعاً مأساوياً للضحايا المدنيين من سكانها. وقد أدت العمليات العسكرية للقوات الحربية الإسرائيلية المحتلة إلى دمار واسع النطاق في مدينة بيت حانون، طال المئات من الأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية. ووفقاً لتوثيق منظمات حقوق الإنسان الذي قام به الباحثون الميدانيون، فقد دمرت القوات المحتلة ٤١٥١ منزلاً في المدينة، من بينها ١٢٥٠ منزلاً تم تدميرها كلياً، و ٢٩٠١ منزلاً تدميراً جزئياً. وقد تعرضت مدينة بيت حانون إلى عملية تدمير ممنهجة شملت المئات من المرافق والأعيان المدنية، بما فيها المنازل السكنية، الطرق والبنية الأساسية للخدمات، بما فيها خدمات الكهرباء والهاتف، المياه والصرف الصحي. كما دمرت القوات الحربية المحتلة مستشفى بيت حانون الحكومي تدميراً كلياً، بعد أن تعرض لعمليات قصف بالمدفعية، إلى أن قامت جرافات القوات المحتلة بتجريفه وتحويله إلى كومة من الركام. وعانت المئات من عائلات المدينة هول الترويع والترهيب جراء عمليات القصف العشوائي لمنازل السكان المدنيين، والذي طال العديد من تلك العائلات في منازلها.

وفي محافظة الوسطى، تعرضت كامل مناطق المحافظة الشرقية إلى عمليات تدمير واسع النطاق، شمل كافة المرافق والأعيان المدنية المتاخمة لحدود القطاع الشرقية. وشملت عمليات التدمير كافة الأراضي الزراعية، وبعمق تراوح بين ٨٠٠ متر إلى أكثر من ١٥٠٠ متر غرب حدود القطاع. كما دمرت القوات الحربية المحتلة العشرات من المنازل السكنية والمنشآت والمرافق الصناعية والطرق الفرعية فيها. وثد شملت أعمال التدمير كل من مخيمي البريج، المغازي، قرية المصدر والمناطق الشرقية لمحافظة دير البلح. ووفقاً لما وثقته منظمات حقوق الإنسان فقد دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ٤٦٦٤ منزلاً في محافظة دير البلح، من بينها ١٠٦٠ منزلاً دمرت تدميراً كلياً، و ٣٦٠٤ منزلاً دمرت تدميراً جزئياً. وكانت تلك المنازل تأوي ٣٥٤٤١ أشخاص، من بينهم ١٥٥٣٩ طفلاً و ٩٦٤٢ من النساء.

وفي مدينة خزاعة، شرقي محافظة خان يونس، أكملت القوات الحربية المحتلة عملياتها الجوية والبرية، حيث استهدفت خلالها المئات من المنشآت والمرافق المدنية، ولتوقع المزيد من الضحايا بين صفوف المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن إلحاق الدمار والخراب الشامل في ممتلكاتهم. وباشرت تلك القوات استهداف كافة المنشآت والمرافق في المدينة، دون أي وازع أو اعتبار لوجود مدنيين، يتمتعون بالحماية وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي، مخلفة حالة من الدمار المريع والشامل. وقد خلف تلك الهجمات حجماً هائلاً من

الدمار وتسوية الأراضي الزراعية بالمرافق السكنية واقتلاع مرافق البنية الأساسية في شوارع المدينة من باطن الأرض وتحويلها إلى كومة من الركام الذي كان ينتشر في المكان، ويغلق الشوارع المؤدية لباقي المنازل. وقد طالت عمليات الهدم والتدمير العشرات من المنازل السكنية في مدن القرارة، عبسان الجديدة، عبسان الكبيرة وقرية الفخاري في محافظة خان يونس. ووفقاً لما وثقته منظمات حقوق الإنسان فقد دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ٤٩٣٩ منزلاً في محافظة خان يونس، من بينها ١٤٣٥ منزلاً دمرت تدميراً كلياً، و ٣٥٠٤ منزلاً دمرت تدميراً جزئياً. وكانت تلك المنازل تأوي ٣٧٤٧٢ أشخاص، من بينهم ١٥٨٠١ طفلاً و ١٠٧٠٠ من النساء. وفي مدينة خزاعة دمرت تلك القوات ١٣٠٤ منزلاً، من بينها ٣٦٠ منزلاً دمرت تدميراً كلياً، و ٩٤٤منزلاً تدميراً جزئياً. وقد وصف العشرات من السكان الويلات التي عاني منها المدنيون، بما في ذلك عائلات الضحايا من القتلى والجرحى، والذين نزف عدد منهم لعدة أيام وفارقوا الحياة، بعد أن عجزت الطواقم الطبية عن الوصول إليهم بسبب شراسة القصف الجوي والبري الذي تعرضت له المدينة.

جانب من الدمار في حي الفخاري شرق خان يونس

جانب من الدمار الذي حل ببلدة خزاعة شرق خان يونس

وفي محافظة رفح، تعرضت الحدود الشرقية للمحافظة لعملية تطهير شامل، شنت خلالها القوات الجوية المحتلة عشرات الطلعات ألقت خلالها المئات من القنابل والصواريخ تجاه المنازل والمنشآت فيها. وفي تطور خطير أقدمت القوات البرية المحتلة على عملية تجريف وتدمير واسع النطاق لكافة المنشآت والمنازل السكنية، وذلك بعد توغل جرافاتها العسكرية وآلياتها للمناطق الشرقية في المحافظة. وقد أعلنت القوات الحربية المحتلة إطلاقها نحو ٦٠٠ قذيفة مدفعية ثقيلة تجاه المنطقة، بدعوى إنقاذ أحد جنودها من الأسر، ما أدى على سقوط المئات من الضحايا، الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب القصف العشوائي وسط حالة غير مسبوقة من هروب آلاف السكان المدنيين إلى وسط مدينة رفح، بحثاً عن ملاذ آمن، ووسط حالة من الترويع والرعب التي عاشوها خلال فرارهم. ووفقاً لما وثقته منظمات حقوق الإنسان فقد دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ٤٢٠٧ منزلاً في محافظة رفح، من بينها ١١٦٦ منزلاً دمرت تدميراً كلياً، و ٣٠٤١ منزلاً دمرت تدميراً جزئياً. وكانت تلك المنازل تأوي ٣٠٤١٥ شخصاً، من بينهم ١٤٣٥٣ طفلاً و ٨١٦١ من النساء.

جانب من الدمار الذي حل بحي الفراحين شرق خان يونس نتيجة القصف العشوائي الإسرائيلي

ثانياً: هدم وتدمير المنازل السكنية

ووفقاً لما وثقته منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، خلال وبعد انتهاء العدوان، فقد تركزت عمليات هدم المنازل والمباني السكنية في كافة محافظات القطاع. فقد دمرت القوات المحتلة ٣١٩٧٤ منزلاً في قطاع غزة، من بينها ٨٣٧٧ منزلاً دمرت تدميراً كلياً و ٢٣٥٩٧ منزلاً دمرت تدميراً جزئياً. وكانت تلك المنازل تأوي ٢٥٠٩١٨ شخصاً، من بينهم ١٢٤٦٧٨ طفلاً و ٦٧٤٤٨ من النساء. ودمرت القوات الحربية المحتلة في محافظة غزة ٩٨٠٩ منزلاً، بينها ٢٧١٨ تدميراً كلياً، و٧١٩١ تدميراً جزئياً، وكان يقطنها ٧٤٦٤٦ شخصاً، من بينهم ٤١٣٦٨ طفلاً و ٢٠٦٨٠ من النساء. ودمرت القوات المحتلة ٨٢٥٥ منزلاً في محافظة شمال غزة، من بينها ١٩٩٨منزلاً دمرت تدميراً كلياً و ٦٢٥٧منزلاً دمرت تدميراً جزئياً، وكان يقطنها ٧٢٩٤٤ شخصاً، من بينهم ١٨٢٦٥ إمرأة و ٣٧٦١٧ طفلاً. كما دمرت تلك القوات ٤٤٦٤ منزلاً في محافظة الوسطى، من بينها ١٠٦٠منزلاً دمرت تدميراً كلياً و ٣٦٠٤ منزلاً دمرت تدميراً جزئياً، وكان يقطنها ٣٥٤٤١ شخصاً، من بينهم ٩٦٤٢ إمرأة و ١٥٥٣٩ طفلاً. ودمرت القوات المحتلة ٤٩٣٩ منزلاً في محافظة خان يونس، من بينها ١٥٣٥ منزلاً تدميراً كلياً و ٣٥٠٤ منزلاً تدميراً جزئياً، وكان يقطنها ٣٧٤٧٢ شخصاً، من بينهم ١٠٧٠٠ إمرأة و ١٥٨٠١ طفلاً. كما دمرت ٤٢٠٧ منزلاً في محافظة رفح، من بينها ١١٦٦ منزلاً تدميراً كلياً و ٣٠٤١ منزلاً تدميراً جزئياً، وكان يقطنها ٣٠٤١٥ شخصاً، من بينهم ٨١٦١ امرأة و ١٤٣٥٣ طفلاً. وتوضح الجداول التالية تفاصيل أعمال التدمير التي طالت المنازل السكنية خلال العدوان الحربي:

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب حجم الضرر و المحافظة

المحافظة	ضرر كلي		ضرر جزئي	
	العدد	٪	العدد	٪
شمال غزة	١٩٩٨	٪٢٤	٦٢٥٧	٪٢٧
غزة	٢٧١٨	٪٣٢	٧١٩١	٪٣٠
دير البلح	١٠٦٠	٪١٣	٣٦٠٤	٪١٥
خانيونس	١٤٣٥	٪١٧	٣٥٠٤	٪١٥
رفح	١١٦٦	٪١٤	٣٠٤١	٪١٣
المجموع	**٨٣٧٧**	**٪١٠٠**	**٢٣٥٩٧**	**٪١٠٠**

توزيع اعداد المتضررين في المنازل السكنية حسب حجم الضرر

حجم الضرر	عدد المنازل	عدد الأسر	السكان المقيمين بشكل دائم	النساء منهم	الأطفال منهم
كلي	٨٣٧٧	١١١٦٢	٦٠٦١٢	١٦٥٢٢	٣٠٨٣٥
جزئي	٢٣٥٩٧	٣٢٦٢٢	١٩٠٣٠٦	٥٠٩٢٦	٩٣٨٤٣
المجموع	**٣١٩٧٤**	**٤٣٧٨٤**	**٢٥٠٩١٨**	**٦٧٤٤٨**	**١٢٤٦٧٨**

توزيع اعداد المتضررين في المنازل السكنية المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل	عدد الأسر	السكان المقيمين بشكل دائم	النساء منهم	الأطفال منهم
شمال غزة	٨٢٥٥	١٢٣٧٨	٧٢٩٤٤	١٨٢٦٥	٣٧٦١٧
غزة	٩٩٠٩	١٤٠٣٩	٧٤٦٤٦	٢٠٦٨٠	٤١٣٦٨
دير البلح	٤٦٦٤	٥٩٣٢	٣٥٤٤١	٩٦٤٢	١٥٥٣٩
خانيونس	٤٩٣٩	٦٣٢٥	٣٧٤٧٢	١٠٧٠٠	١٥٨٠١
رفح	٤٢٠٧	٥١١٠	٣٠٤١٥	٨١٦١	١٤٣٥٣
المجموع	**٣١٩٧٤**	**٤٣٧٨٤**	**٢٥٠٩١٨**	**٦٧٤٤٨**	**١٢٤٦٧٨**

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب نوع المنزل×

نوع المنزل	العدد	٪
أرضي	٦٥٧٦	٪٢١
أسبست / صفيح	٥٨٢٦	٪١٨
شقة	١٠٨٥٩	٪٣٤
عمارة	٨١٦٣	٪٢٦
فيلا	٣١٣	٪١
منزل ريفي	٢٣٧	٪١
المجموع	**٣١٩٧٤**	**٪١٠٠**

توزيع المنازل السكنية المتضررة في مناطق العدوان والتوغل

المنطقة	ضرر كلي	ضرر جزئي	المجموع
الشجاعية والتفاح	١٩٤٩	٥٤١٤	٧٣٦٣
بيت حانون	١٢٥٠	٢٩٠١	٤١٥١
خزاعة	٣٦٠	٩٤٤	١٣٠٤
الزنة	١٨٤	٣٣٩	٥٢٣
شرق رفح×	٧٦٨	١٥٧٥	٢٣٤٣
جحر الديك	٣١٠	١٣٩	٤٤٩
شرق محافظة دير البلح××	٢١٧	١٤٧	٣٦٤

وقد خلفت أعمال التدمير في المنازل والمباني السكنية، طيلة أيام العدوان الحربي، حالة غير مسبوقة من التشريد والتهجير القسري الجماعي لآلاف العائلات الفلسطينية، والتي أصبحت بلا مأوى. وقد اضطر الآلاف من أفراد العائلات الأخرى إلى ترك وهجر منازلها حفاظاً على حياة أفرادها وأمنهم وسلامتهم، وهرباً من عمليات القتل وإطلاق النيران والقذائف الصاروخية والمدفعية تجاههم خلال تواجدهم في منازلهم، والتي أدت إلى مقتل وجرح عشرات المدنيين سواء في منازلهم أو أثناء فرارهم من الهجمات الحربية. وقد اضطر نحو ٥٢٠,٠٠٠ شخصاً من سكان القطاع المدنيين، أكثر من ربع السكان، إلى الهرب من منازلهم بحثاً عن ملاذ آمن، بعد أن عانوا من عمليات الترويع والترهيب، حيث لجأ نحو أكثر من نصفهم إلى مراكز الإيواء التي افتتحتها الأمم المتحدة في مدن ومخيمات القطاع. وأصبحت الحالة الأكثر إيلاماً هي تلك التي ذكرت هؤلاء السكان بحالة التهجير القسري الجماعي التي عاشتها معظم تلك العائلات خلال نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨. وأمام حالة اللجوء والتشرد التي كابدها المدنيون، ولا يزال الآلاف منهم يعانون تلك الحالة، أقامت وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأنروا)، والمنظمات الإنسانية الدولية العشرات من مراكز الإيواء، وذلك لتوفير مأوى مؤقت للآلاف ممن فقدوا منازلهم وممتلكاتهم، وسط ظروف إنسانية وصحية بالغة التعقيد والسوء. وقد عانى آلاف من هؤلاء السكان المدنيين، ولا يزالون، من الآثار النفسية الناجمة عن حالة الخوف والترويع، خصوصاً النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن. وما يزال الآلاف من العائلات تعيش حالة من التشتت بعد أن فقدت منازلها أو هجرتها بسبب تعرضها للهجمات الحربية. وقد فقدت تلك العائلات كافة ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية، بما فيها أوراقهم الشخصية الثبوتية وهوياتهم وجوازات سفرهم وشهادات ميلادهم.

بقايا منزل محمود الحاج في خان يونس

مواطنون يفرون من منازلهم جراء القصف العشوائي الذي طال حي الشجاعية

جانب من الدمار في بلدة خزاعة شرق خان يونس

جانب من الدمار في بلدة خزاعة شرق خان يونس

ثالثاً: هدم وتدمير الأبراج السكنية

شهدت الأيام الأربعة الأخيرة من العدوان الحربي الإسرائيلي شكلاً جديداً ونوعياً، وغير مسبوق، من أشكال تصعيد الاعتداءات على السكان المدنيين في قطاع غزة وممتلكاتهم. تمثل ذلك في استهداف الأبراج السكنية متعددة الطوابق، والتي يصل عدد طبقات بعضها إلى ١٥ طابقاً، وتحتوي عشرات الشقق السكنية والتجارية، ومئات السكان المدنيين. فقد بدأت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، ومنذ تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٣، باستخدام هذا النهج الجديد في استهداف منازل السكان المدنيين في قطاع غزة، ليشمل الأبراج السكنية والبنايات متعددة الطبقات، كإجراء عقابي جديد. ففي سابقة هي الأولى من نوعها منذ بدء العدوان الحربي على القطاع، وفي إطار سياسة ترويع وترهيب المدنيين، أقدمت الطائرات الحربية للقوات المحتلة على قصف وتدمير تلك المباني وتدميرها كلياً، وتزامن ذلك مع عمليات تدمير وحشية لأحياء سكنية بالكامل، وذلك باستهدافها بالقصف الجوي المباشر. ويشير ذلك إلى النية القصدية المبيتة لدى القوات المحتلة في تنفيذ العقاب الجماعي وأعمال الانتقام والثأر من المدنيين وممتلكاتهم، والتي تتنافى مع أية ضرورات عسكرية، وفق قواعد القانون الإنساني الدولي. وقد تزامنت تلك السياسة الجديدة مع العديد من التهديدات العلنية التي أعلنها مسؤولون، سياسيون وعسكريون في السلطات الحربية المحتلة، والتي توعدت المدنيين بمزيد من أعمال الانتقام والترويع والترهيب.

بقايا برج الظافر (٤) الذي دمرته قوات الاحتلال في مدينة غزة

وقد أسفرت تلك الأعمال الانتقامية عن تدمير ٤ من الأبراج السكنية، والعديد من البنايات السكنية متعددة الطبقات في قطاع غزة. ونجم عن ذلك تدمير العشرات من الشقق السكنية، فضلاً عن تشريد عشرات العائلات ومئات السكان، والذين باتوا بلا مأوى، ويعانون حالة غير مسبوقة من الهلع الشديد والرعب. ومن ناحية ثانية أقدم المئات من سكان عدة أبراج سكنية في مدينة غزة على إخلائها، فضلاً عن المئات من سكان المنازل المجاورة لتلك الأبراج، وذلك فجر يوم ٢٠١٤/٨/٢٦، وذلك على ضوء تلقي العديد من سكانها مكالمات هاتفية تأمرهم بإخلائها تمهيداً لقصفها وتدميرها. وقد سادت حالة من الهلع والخوف الشديد في أوساط السكان المدنيين في كل من برج السوسي السكني، وبرج طيبة السكني رقم (١)، وسكان المنازل المجاورة لهما، في مدينة غزة، في ظل استمرار عمليات القصف العشوائي في المنطقة، وبسبب عدم معرفتهم في تلك الأوقات إلى أين سيتجهون. فبتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٣، أقدمت الطائرات الحربية للقوات المحتلة على قصف وتدمير برج الظافر (٤)، وهو أحد الأبراج السكنية في مدينة غزة، والذي يحتوي على ٤٦ سقة سكنية. أسفر ذلك عن تدمير البرج بشكل كامل، والذي أصبح كومة من الركام في أقل من دقيقة، وخلف ٤٠ عائلة، قوامها ٢٤٠ شخصاً، دون مأوى. كما أسفر القصف عن إصابة ١٨ مواطناً من سكان البرج والأبراج المجاورة بجروح، فيما لحقت أضرار جسيمة في عدد من الأبراج والمنازل المجاورة. وقد وصف سكان برج الظافر معاناتهم الناجمة عن هدم وتدمير منازلهم خلال الأيام الأخيرة للعدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، وسط حالة من الحيرة والاستهجان، خاصة وأن البرج كان برجاً سكنياً يؤوي العشرات من السكان.

حطام برج الباشا وسط مدينة غزة الذي دمرته قوات الاحتلال

وقد توالت تلك السياسة لتمثل أحد أهم تطورات العدوان الحربي الإسرائيلي، حيث دمرت تلك القوات برجين سكنيين آخرين في مدينة غزة، واللذين يحتويان عشرات الشقق السكنية والتجارية، ما خلف المئات من المدنيين الذين باتوا دون مأوى. وكابد الآلاف من السكان القاطنين في بعض الأبراج السكنية الأخرى، وسكان المنازل المجاورة لها، والذين هجروا عن بيوتهم بسبب التهديدات التي وصلتهم عبر الاتصالات الهاتفية من أفراد القوات الإسرائيلية المحتلة قبل يومين، وصاروا ينتظرون مصير منازلهم وشققهم السكنية.

آثار الدمار الهائل الذي اصاب برج السلام وسط مدينة غزة جراء القصف الإسرائيلي

وقصفت الطائرات الحربية للقوات الإسرائيلية المحتلة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٥، برج المجمع الايطالي، الواقع في حي النصر، شمال مدينة غزة ، وهو مكون من ١٥ طابق، من بينهم ١٣ طابق سكني ، ٥٢ شقة و٢ طابق كمركز تجاري، بالإضافة إلى وجود مقر لوزارة الأشغال والإسكان. وأدى القصف إلى تدمير البرج كلياً، وألحق أضراراً بالغة جدا في المنازل المجاورة له. وفي حوالي الساعة ٤:١٥ من فجر نفس اليوم، أطلقت الطائرات الحربية ٦ صواريخ تجاه برج الباشا، والمكون من ١٣ طابقاً، والواقع بالقرب من مفترق الطيران وسط مدينة غزة، ويحتوي على شقق مكتبية من أبرزها صوت إذاعة الشعب. أسفر القصف عن تدمير البرج بالكامل وتحوله إلى كومة من الركام، وألحق القصف أضراراً بالغة في المنطقة، بما فيها المنازل السكنية المجاورة والمحلات التجارية.

بقايا البرج الايطالي بحي النصر الذي دمرته قوات الاحتلال

وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٤، دمرت الطائرات الحربية للقوات المحتلة حي عائلة أبو معروف، الواقع في في جورة اللوت في مدينة خان يونس، بأكثر بنحو ١٦ صاروخاً. أسفر ذلك عن تدمير ٧ منازل، اثنان منها مكونة من ثلاثة طبقات، ويقطنها ١١ عائلة، قوامها ٦٩ فرداً، باتوا دون مأوى.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية بخلاف المنازل السكنية خلال العدوان الحربي

ألحقت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة دماراً هائلاً واسع النطاق في كافة المنشآت والأعيان المدنية في قطاع غزة بخلاف المنازل السكنية، وشمل ذلك هدم وتدمير المنازل على نطاق واسع، المنشآت الاقتصادية، بما فيها تجريف الأراضي الزراعية وكافة المحاصيل والثروة الزراعية، المصانع وورش العمل، المحلات التجارية، الفنادق والمطاعم، مركبات النقل والمواصلات، المنشآت التعليمية، بما في ذلك المدارس، رياض الأطفال والجامعات، المتنزهات والحدائق العامة، المرافق الحكومية الخدمية كالوزارات والهيئات الحكومية، الهيئات المحلية، المنشآت الرياضية، المنشآت الثقافية، بما فيها المساجد، المباني التاريخية والأثرية، مرافئ الصيادين ، مراكبهم وأدوات الصيد، المنشآت الطبية ومستودعات الأغذية والأدوية. وقد نفذت تلك القوات أعمال تقترب إلى أعمال التطهير للعديد من المناطق التي اجتاحتها قواتها البرية. وقد تميزت تلك الأعمال الحربية بعمليات تدمير، هدم وتجريف واسع النطاق وبدرجة أدت إلى تغيير المعالم الجغرافية في تلك المناطق بسبب هول الدمار الذي أحدثته الهجمات العسكرية التي نفذتها القوات الحربية المحتلة على مدار ٥٠ يوماً من أيام العدوان على قطاع غزة. وكانت السمة الرئيسة التي ميزت العدوان الحربي على القطاع، وهو الأول من نوعه من حيث حجم الهجمات التي نفذت فيه، هو استخدام القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة القوة المفرطة والعشوائية، وإطلاقها القنابل والصواريخ الموجهة من الطائرات الحربية ضد الأعيان والمنشآت المدنية، وقصفها بقذائف الدبابات والبوارج الحربية ومرابض المدفعية المنصوبة في عدة مواقع على حدود القطاع الشمالية والشرقية. وتشير الوقائع الميدانية إلى ارتكاب القوات المحتلة جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، فظيعة تجاه ممتلكات السكان وأعيانهم المدنية خلال عدوانها على القطاع، ما خلف حالة غير مسبوقة من الدمار الشامل فيها، حيث وصفتها العديد من المنظمات الدولية والمحلية والعاملين في وسائل الإعلام بحالة نكبة جديدة ألمت بالقطاع، والزلزال الذي ضربها، خاصة في كل من أحياء محافظات غزة، شمال غزة، خان يونس ورفح.

تدمير المنشآت العامة

دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال الحرب على غزة ٤٦١ منشأة مدنية، من بينها ١٣٤ منشأة دمرت تدميراً كلياً و ٣٢٧ منشأة دمرت تدميراً جزئياً. وتشمل تلك المنشآت مستشفيات، مساجد وكنائس، بنوك، مؤسسات أهلية، مدارس ورياض أطفال وكليات وجامعات، مراكز شرطة ومراكز رياضية. وقامت القوات الحربية المحتلة بتجريف وتدمير أكثر ١١٠٨٦٤٨١ متراً مربعاً من الأراضي الزراعية في كافة محافظات القطاع، كان ينتفع منها ٣٣٧٨٦ شخصاً ويعيلون ١٧٠٤٥ شخصاً، من بينهم ٦٠٦٦ طفلاً.

آثار الحريق الذي حل بشركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية في غزة

ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١٦٠٣ منشأة تجارية، من بينها ٦٩٩ منشأة تجارية دمرت تدميراً كلياً و ٩٠٤ منشآت تجارية دمرت تدميراً جزئياً. ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ٢١٥ منشأة صناعية، من بينها ١٠٤ منشأة صناعية دمرت تدميراً كلياً و ١١١ منشأة صناعية دمرت تدميراً جزئياً. ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١١٣٨ مركبة، من بينها ٤٩٤ مركبة دمرت تدميراً كلياً و ٦٤٤ مركبة دمرت بشكل جزئي. كما دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١٠٨٩ من المنشآت الزراعية، من بينها ٢٢٧ مزرعة حيوانات، ٥٢٠ مزرعة دواجن، ٣٤٠ مزرعة حيوانات ودواجن معاً، ومنحل واحد ومزرعة واحدة لتربية الأسماك.

هدم وتدمير البنية الأساسية

نفذت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة عمليات تدمير وهدم واسعة النطاق للبنية الأساسية لمدن، قرى ومخيمات القطاع خلال عدوانها الحربي على القطاع، وذلك عبر قيامها بعمليات قصف جوي، بري وبحري، لمشاريع البينة الأساسية. كما نفذت الجرافات العسكرية عمليات هدم وتجريف واسع النطاق في المناطق التي اجتاحتها القوات البرية المحتلة. أسفر ذلك عن تدمير العشرات من الكيلومترات من الطرق الرئيسية والفرعية، هدم وتدمير شبكات الطرق، محطة الكهرباء وخطوطها الرئيسية والفرعية، الهاتف، تمديدات خطوط المياه وخزانات المياه الرئيسية، آبار المياه،شبكات الصرف الصحي.

أولاً: تدمير قطاع الكهرباء:

أدى قصف محطة توليد الكهرباء وتدمير الخطوط الناقلة للكهرباء من إسرائيل إلى القطاع إلى عجز جاوز الـ ٩٠٪ من الطاقة الكهربائية المتاحة في قطاع غزة. وجراء ذلك انقطع التيار الكهربائي لساعات طويلة عن مناطق واسعة منذ بداية العدوان الحربي الاسرائيلي على قطاع غزة قبل ٣٦ يوماً، وتراوحت ساعات وصل الكهربائي للمنازل والمنشآت في جميع مناطق قطاع غزة بين ساعتين و٦ ساعات في أفضل الأحوال. وأوقف هذا العجز نقص الطاقة الكهربائية عمل غالبية المرافق الحيوية والخدمات الاساسية كمرافق المياه، الصرف الصحي والخدمات الصحية التي باتت تعتمد على المولدات الكهربائية.

فبتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٨، قصف القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة محطة توليد الكهرباء، وقد أدى القصف إلى أضرار جسيمة فيها، بما فيها الغلايات ومخازن الوقود الرئيسية، وقد أدى ذلك إلى اشتعال النيران فيها، وتوقفها عن العمل بشكل كلي.

كما دمرت القوات المحتلة على مدار أيام العدوان ٦ خطوط من أصل ١٠ خطوط ناقلة للكهرباء من إسرائيل إلى القطاع، الأمر الذي رفع عجز الطاقة الكهربائية للقطاع إلى نحو ٩٠٪. وأفادت مصادر شركة توزيع الكهرباء في غزة لباحث المركز، أن قصف محطة الكهرباء المركزية وسط القطاع، أدى إلى تدمير مخازن الوقود فيها، بما فيها نحو ٣٠٠ ألف لتر من الوقود الصناعي، وضرب جسم التوليد وخطوط التبريد وهي تحتاج لأشهر طويلة لإصلاحها، ما تسبب في توقفها نهائياً عن العمل، وأدخل جدول الكهرباء في أزمة جديدة. كما تعرضت الخطوط الإسرائيلية لدمار كبير بفعل القصف في كافة المناطق، ما سيستغرق فترة طويلة لإعادة إصلاح خطوط الكهرباء التي دمرت. وتوزعت الخطوط التي دمرتها القوات الحربية على محافظات القطاع، ومنها خط رقم ٩ أو ما يسمى بخط المطار الذي يغذي مدينة، وفي المناطق الشرقية من خانيونس (الخط الذي يغذي محافظة خانيونس)، وخط رقم ٧ المغذي لمحافظة دير البلح. وتعطلت ثلاثة خطوط، هي الشعف وبغداد والقبة، الواقعة شرق مدينة غزة، والتي تغذي المحافظة بفعل القصف الإسرائيلي، وبفعل عمليات التجريف الكبيرة التي قامت بها قوات الاحتلال. وفي شمال غزة تم تدمير خط البحر الرئيسي المغذي لشمال غزة. وذكرت مصادر شركة توزيع الكهرباء بغزة أن خط الكهرباء القادم من مصر محدود

ولا يوفر الكهرباء إلا لجزء محدود من محافظة رفح، ويغطي (٤٠٪) من حاجة المدينة، ولساعات محدودة فقط، ورغم ذلك، أصيب محول الكهرباء المصري (داخل رفح) عدة مرات بأضرار جزئية جراء تعرضه للقصف.

جدير بالذكر أن محطة الطاقة الرئيسة القطاعَ تزود بنحو ٦٥ ميجاوات، ويستورد القطاع ١٢٠ ميجاوات من »إسرائيل"، و٢٧ ميجاواط من مصر بشكل يومي (تم رفعها خلال العدوان إلى ٣٢ ميجاوات)، وفقا لسلطة الطاقة في غزة. وتصل احتياجات سكان القطاع، البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة، إلى نحو ٤٠٠ ميغاواط وفقاً لمصادر سلطة الطاقة في غزة.

ثانياً: تدمير قطاع المياه والصرف الصحي خلال العدوان الحربي

استهدفت قوات الاحتلال الاسرائيلي قطاع المياه والصرف الصحي ملحقةً دماراً واسعاً، ما دفع سلطة المياه ومصلحة مياه بلديات الساحل الإعلان عن قطاع غزة «منطقة منكوبة مائياً وبيئياً» في ظل عدم القدرة شبه التامة عن تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لسكانه. وأسفر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة عن خسائر فادحة في قطاعي المياه والصرف، وذلك بسبب عمليات التدمير التي طالت البنية الأساسية لهذين القطاعين. وقدرت خسائر قطاع المياه والصرف الصحي بنحو ٣٤,٤ مليون دولار. وأدى العدوان الحربي إلى تدمير (١١) بئراً للمياه بشك لكلي، و (١٥) بئراً بشكل جزئي، تدمير نحو (١٧)كم طولياً من شبكات المياه، وأكثر من (٢٩) كيلومتر طولياً دمرت بشكل بالغ أو جزئي. كما دمرت (٥) خزانات للمياه كلياً، فيما دمر (١١) خزاناً للمياه بشكل بالغ أو جزئي. ودمرت وحدتا تحلية للمياه كلياً، و(٤) وحدات تحلية دمرت تدميراً بالغاً. وتعرضت (١٢) محطة ضخ للصرف الصحي لدمار بالغ، فيما دمرت (٤) محطات معالجة للمياه العادمة بشكل جزئي أو بالغ. ولحقت أضرار متفاوتة بـ (٥٠) من المعدات ووسائط النقل الخاصة بمرافق وخدمات المياه، وقدرت خسائرها بنحو (٩) مليون دولار، فيما لحقت أضرار كبيرة ومتفاوتة في المعدات المكتبية والتقنية وشبكات الاتصال الخاصة بالمرافق المائية.

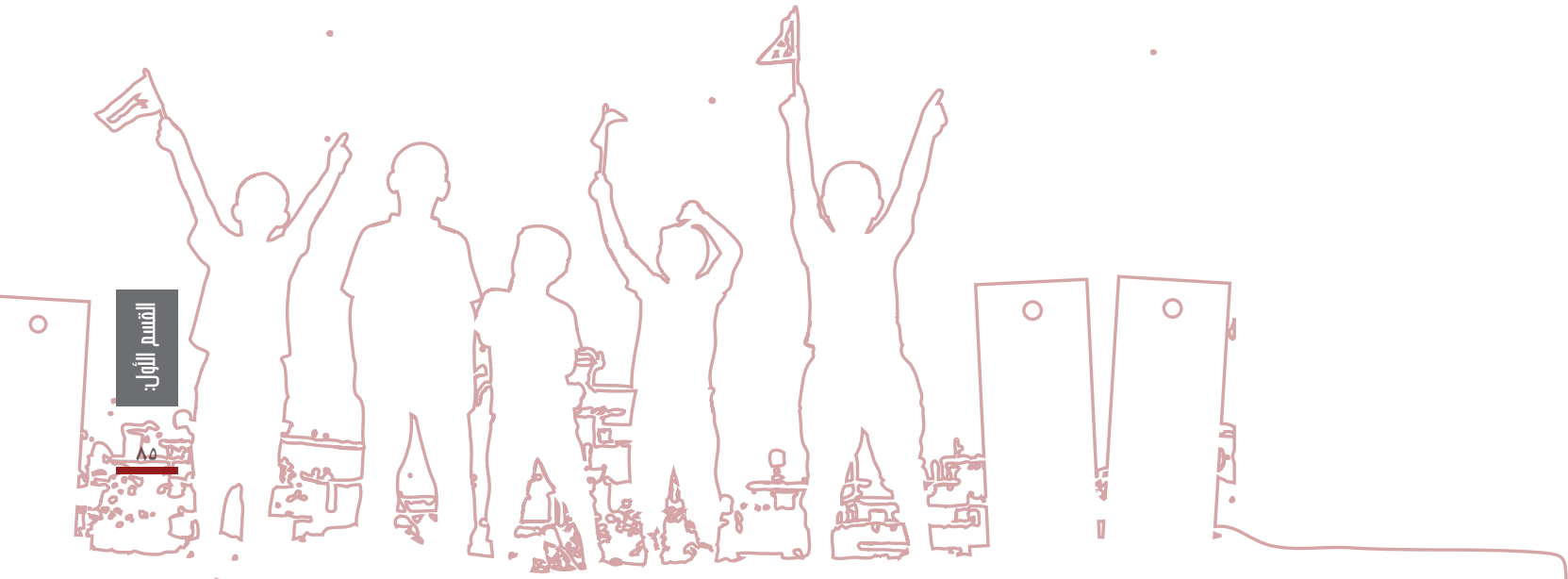

تدمير البنية الاقتصادية

أولاً: تدمير القطاع الصناعي

أدت العمليات الحربية التي استهدفت القطاع الصناعي في قطاع غزة إلى تدمير البنية الأساسية للقطاع الصناعي، حيث عمدت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة إلى قصف وتدمير عدد كبير من مصانع القطاع. وقد شملت تلك الهجمات وأعمال التدمير ليس فقط المنشآت الصناعية في المناطق الحدودية للقطاع، بل تجاوزتها لتستهدف المنشآت الصناعية في داخل التجمعات السكانية في القطاع. وقد قامت القوات المحتلة خلال عدوانها على غزة بتنفيذ سياستها الخاصة بالتدمير الممنهج لمصانع القطاع، حيث نفذت عمليات أشبه بأعمال تطهير، في المنطقتين الصناعيتين الوحيدتين في قطاع غزة، المنطقة الصناعية في شرق مدينة غزة، والمنطقة الصناعية في بيت حانون، شمال القطاع. وقد أفادت طواقم المركز التي قامت بزيارة هذه المناطق فور انتهاء العدوان، أن المشهد فيها صادماً لحجم الدمار الهائل، فقد تحولت المنطقة الصناعية شرق مدينة غزة إلى أكوام ضخمة من الركام، وبات من الصعب تمييز معالمها الجغرافية،فيما أدى القصف العنيف والمُركز للمنطقة الصناعية في بيت حانون إلى تدمير وإحتراق عدد كبير من المنشآت الصناعية. وقد وثق المركز خلال العدوان الحربي على قطاع غزة تدمير ٢١٥ منشأة صناعية،منها ١٠٤ منشآة دمرت بشكل كلي، و ١١١ منشأة صناعية أخرى أصيبت بأضرار جزئية، وتعمل هذه المنشآت في مختلف الأنشطة الصناعية. ويشير حجم الدمار الذي طال القطاع الصناعي، ومظاهر التطهير في منشآت البنية الاقتصادية في قطاع غزة إلى أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد سعت إلى القضاء على قدرة تلك المنشآت الإنتاجية، والإجهاز على اقتصاد القطاع كلياً وشله بشكل تام، وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

بقايا مبنى الرقابة والمالية والادارية غرب مدينة غزة

آثار الدمار الذي حل بمحطة أبو عاصي للبترول جراء القصف الإسرائيلي للمسجد المجاور في شارع الوحدة بمدينة غزة

ثانياً: القطاع الزراعي

أدى العدوان الحربي الإسرائيلي إلى دمار واسع النطاق في القطاع الزراعي، وخاصة الأراضي الزراعية، والمنشآت الزراعية التي تعرضت إلى عمليات قصف وتدمير عبر المئات من الغارات الجوية والبرية التي استهدفتها طيلة فترة العدوان. كما تعرضت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على امتداد الحدود الشرقية والشمالية للقطاع إلى عمليات تجريف وتدمير كبيرة، وذلك خلال التوغل البري للقوات الحربية المحتلة وآلياته العسكرية. وأدى ذلك إلى تدمير وتجريف ١١٠٨٦٤٨١متر مربع منها، كما طالت عملية التدمير والتجريف العشرات من الدفيئات الزراعية المنتجة، غرف ومخازن الأدوات والمعدات الزراعية، شبكات الري الزراعية، موتورات المياه وبعض الآبار التي تروي تلك الأراضي. وطال تدمير قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وقطاع الصيد البحري. ووفقاً لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية، بلغت قيمة الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي (٥٥٠) مليون دولار، منها (٣٥٠) مليون دولار خسائر مباشرة. وقد نجمت هذه الخسائر عن تجريف الأراضي الزراعية وتدمير شبكات الري وهدم البيوت البلاستيكية وتدمير المزارع الحيوانية ومزارع الدواجن ومرافئ الصيادين وقوارب الصيد البحري، فيما قدرت الخسائر غير المباشرة بنحو (٢٠٠) مليون دولار.

تجريف الأراضي الزراعية

قامت الجرافات الحربية الإسرائيلية، خلال فترة العدوان، بتجريف وتدمير ١١٠٨٦٤٨١ م٢ من الأراضي الزراعية، وطالت عملية التجريف البيوت البلاستيكية وشبكات الري وآبار المياه. بدأت عملية تجريف الأراضي الزراعية مع بدء عملية الاجتياح البري لقطاع غزة. وطالت تلك الأعمال نحو ٣٥٧٠٦٩٤ م٢في محافظة شمال غزة، و ١٣٧٣٤٢٨م٢في محافظة غزة، و ١٨٥٤٤٩١ م٢ في محافظة دير البلح، و ٢٤٨٠٧٠٠م٢ في محافظة خان يونس و ١٨٠٧١٦٨م٢في محافظة رفح.

كما دمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١٠٨٩من المنشآت الزراعية، من بينها ٢٢٧ مزرعة حيوانات، ٥٢٠مزرعة دواجن، ٣٤٠ مزرعة حيوانات وودواجن معاً، ومنحل واحد ومزرعة واحدة لتربية الأسماك. ودمرت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة ١١٣٨ مركبة، من بينها ٤٩٤ مركبة دمرت تدميراً كلياً و ٦٤٤ مركبة دمرت بشكل جزئي.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية أيضاً، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً.[٩] تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

وخلال هذا العام، أعادت قوات الاحتلال تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. ففي تطور خطير على هذا الصعيد، وبأمر من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي تفعيل سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات الفلسطينيين الذين

٩. لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

يُنفِّذون عمليات دهس، و/أو طعن يستهدفون فيها جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدم أو تفجير، أو إغلاق منازلها. وكانت قوات الاحتلال قد فجّرت عشرات المنازل السكنية منذ بداية انتفاضة الأقصى التي اندلعت في نهاية شهر أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠، وأوقفت العمل فيها لعدة سنوات، إلا انها عادت وفعلتها بعد مقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في إحدى بلدات الخليل في شهر حزيران (يونيو) من هذا العام ٢٠١٤، حيث قامت بهدم منازل من ادعت بانهم وراء عملية الخطف والقتل.

فبتاريخ ٢٠١٤/٧/١، فجّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلي عائلتي المواطنين مروان سعدي عبد العفو القواسمة، وعامر عمر عبد القادر أبو عيشة في مدينة الخليل على خلفية اشتباهها بوقوفهما وراء خطف المستوطنين الثلاثة، وذلك قبل إلقاء القبض عليهما، والتحقيق معهما، أو توجيه لائحة اتهام لهما وإدانتهما. يتكون منزل المواطن القواسمة من شقة سكنية في الطابق الأول من مبنى سكني مكون من ثلاث طبقات يملكها والده وأشقاؤه، وتبلغ مساحتها ١١٠م٢، بينما يتكون منزل المواطن أبو عيشة من شقة سكنية في عمارة يملكها والده وتبلغ مساحتها ١٠٠م٢.

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩، فجّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة المواطن عبد الرحمن الشلودي، في حي البستان، في بلدة سلوان، جنوبي مدينة القدس الشرقية المحتلة. يشار أنّ المواطن المذكور لقي مصرعه بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢، بعد إطلاق النار عليه من قبل «حراس أمن القطار الخفيف» في حي الشيخ جراح في المدينة، بادعاء دهسه مجموعة من المستوطنين بشكل عمد.

وتندرج سياسة تفجير المنازل في كل الأحوال في إطار سياسة العقاب الجماعي وأعمال الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين خلافا للمادة (٣٣) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والتي تنص على عدم جواز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، وتحظر العقوبات الجماعية وجميع تدابير التهديد أو الإرهاب، وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

وتتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمستوطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين. إن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، و/أو من بلدية الاحتلال في مدينة القدس، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم التأكيد القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها (١٩٨)

موئل للسكن، منها (٩٦) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (٢٠) منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(١٠٢) منزل ومأوى في باقي مناطق الضفة. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم، وأجرة العمال الذين يقومون بإخراج محتويات تلك المنازل منها. وعادة لا يُفصحُ جميع الأشخاص الذين يهدمون منازلهم بأيديهم عن ذلك لاعتبارات وطنية واجتماعية، إذ يعتبرون ذلك إعلانا صريحاً عن الرضوخ لسياسات الاحتلال.

وكانت عمليات الهدم حسب المحافظات كالتالي: القدس (٩٦) منزلاً؛ الخليل (٢٣) منزلاً؛ بيت لحم (٥) منزل؛ طوباس والأغوار الشمالية (٤٨) منزلاً؛ أريحا (٤) منازل؛ نابلس (٢٠) منزلا؛ طولكرم منزل واحد، وقلقيلية منزل واحد أيضاً. كما هدمت (١٤٩) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، وكانت تلك المنشآت موزعة كالتالي: القدس (٢٣)؛ الخليل (١٩)؛ طوباس والأغوار الشمالية (٧٤)؛ أريحا (٧)؛ نابلس (٧)؛ طولكرم (٤)؛ قلقيلية (٨)؛ جنين (٢)؛ سلفيت (٤)؛ ورام الله منشأة واحدة.

ولا يمكن النظر إلى عمليات هدم وتجريف المنازل السكنية والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية في مناطق (C) بمعزل عن مشاريع التوسع الاستيطاني والخطط الإسرائيلية لتهويدها. تترافق مع تلك العمليات سلسلة من المضايقات المتواصلة التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد سكان تلك المناطق، وبخاصة في المناطق الجنوبية من محافظة الخليل، وفي المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من مدينة القدس التي تقيم فيها المئات من العائلات البدوية.

جانب من الدمار الذي حل بمصنع سرور

استهداف مجمع تجاري بالقذائف في مدينة رفح

جانب من الدمار الذي حل بمدرسة الشجاعية الأساسية للبنات شرق مدينة غزة

جانب من الدمار الذي حل بصالةمعبر رفح الحدودي

اثار الدمار الذي طال مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح

جانب من الدمار الذي حل بمرفأ الصيادين في ميناء غزة

آثار الدمار في جمعية المعاقين حركياً بحي الزيتون – جنوب شرق غزة

آثار القصف الإسرائيلي لمستشفى محمد الدرة شمال غزة

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، كان أشدها عنفاً وبشاعة خطف، وحرق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير من حي شعفاط، شمالي المدينة. كما وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١٤. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين، وصعّدت من تلك النشاطات بشكل لافت خلال هذا العام، سواء على صعيد مصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين، أو زيادة وتيرة البناء الاستيطاني، و/أو الإعلان عن المزيد من مشاريع البناء في المستوطنات. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق،

وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وعلى التوازي مع انتهاكات المستوطنين، وإجراءات سلطات الاحتلال، فقد كان للمستوطنات غير الشرعية نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة الإسرائيلية، التي طرحت ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلفة (البناء والإسكان، الداخلية وبلدية القدس الإسرائيلية)، العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث تم المصادقة على مخططات لبناء **١٦٧٠٤** وحدة استيطانية جديدة في **٣٣** مستوطنة إسرائيلية، كانت معظمها في **القدس ثم في بيت لحم وفي سلفيت**، هذا بالإضافة إلى الأوامر العسكرية التي طالت ألاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وكان معظمها إما لغرض بناء جدار الضم (الفاصل)، أو مُصادرة بذريعة أن تلك الأراضي هي أملاك دولة، وعليه يُمنع على الفلسطينيين استغلالها دون تصريح صادر عن الجهات الإسرائيلية المختصة حيث صادرت إسرائيل **٧٢٦٣ دونما** خلال العام ٢٠١٤.
(المصدر: **معهد الأبحاث التطبيقية القدس – أريج**)

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار واغراقها بالمياه العادمة وتسميمها بالمواد الكيماوية، وذلك لصالح توسيع المستوطنات اليهودية. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعا وحرقا وتكسيرا واغراقا في المياه العادمة، وذلك استناداً للمعلومات التي حصل عليها المركز من مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية في مدينة القدس المحتلة، حوالي (٢٢٤٠٠) ألف شجرة، تشكّل أشجار الزيتون حوالي (٨٩٪) منها. تعرضت (١٧٠٠٩) أشجار منها للاقتلاع وتم سرقة (٥٤٥٢) شجرة منها ونقلها للمستوطنات؛ و(٢٧٣٠) شجرة للإغراق بالمياه العادمة؛ و(٥١٩) شجرة لإضرام النار فيها وحرقها؛ و(٧٨) شجرة سُمّمت بالمواد الكيماوية؛ و(٢٠٦٤) تعرّضت للتجريف. كما وتم تجريف (٤٤٠٠) دونم من الأراضي، منها (٢١٨٠) دونما لصالح توسيع المستوطنات؛ و(١٢٢٦) دونما تم إغراقها بالمياه العادمة التي كان مصدرها المستوطنات، و(٩٩٤) دونما جرى تدميرها نتيجة استخدامها مراعٍ للمستوطنين.

سياسة تطهير عرقي

في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتصنيف الأراضي المحتلة إلى مناطق (A) و(B) و(C)، وإحالة المسؤولية الكاملة عن المناطق المصنفة (C) إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلقت تلك القوات يدها في مناطق (C) لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. وأصبح السكان المدنيون الفلسطينيون ضحية لتلك المشاريع، وبخاصة في المناطق الواقعة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، وعلى وجه التحديد المناطق الشرقية منها التي شهدت توسيعاً كبيراً لمستوطنة "معاليه أدوميم" وطرح مشروع (E1) في المناطق الواقعة بين المستوطنة المذكورة ومدينة القدس المحتلة، ومنطقة الأغوار. إن توسيع وتيرة الاستيطان في تلك المناطق لا يهدف فقط إلى تهويدها، وعزلها نهائياً عن باقي الأراضي المحتلة، وإنما يهدف أيضاً لفصل وسط وشمالي وشرقي الضفة الغربية عن جنوبها، وجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً.

تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الذرائع لتنفيذ سياسات التطهير العرقي في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية. ولعل أشدها قسوة تدمير حياة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من خلال تجريف مساكنهم، وحظائر إيواء مواشيهم بادعاء بنائها دون الحصول على تراخيص من (الإدارة المدينة)، وترحيلهم الجماعي من منطقة إلى أخرى بادعاء إجراء تدريبات عسكرية، أو الإعلان عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة، وترحيل المواطنين غير المثبتة عناوينهم

السكنية في المنطقة عنها، وذلك بهدف تدمير مقومات حياتهم اليومية، وزيادة معاناتهم.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية بهدف اقتلاعهما من مناطق سكناها. ففي تاريخ ٢٠١٤/١/٢٢، أقدمت تلك القوات على اقتلاع عدد من الخيام السكنية وتجريف حظائر لإيواء الأغنام ومخازن في عدد من منطقتي: ابزيق، وخربة يرزة في الأغوار الشمالية شرقي محافظة طوباس. وطالت أعمال الاقتلاع والتجريف (١٥) خيمة سكنية، و(١٠) بركسات، و(٣) مطابخ، و(٤) وحدات صحية متنقلة، وغرفة من الحجر والطين. وفي تاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تجريف مساكن واقتلاع خيم وحظائر أغنام تعود ملكيتها لاثنتي عشرة عائلة من سكان منطقة أم الجمال، في منطقة المالح في الأغوار الشمالية، شرقي محافظة طوباس. وطالت أعمال التجريف والاقتلاع (١٤) خيمة للسكن؛ و(١٠) خيام لإيواء الأغنام، و(٣) حظائر؛ و(٦) مطابخ، وشرّدت بذلك (٥٢) مواطناً، غالبيتهم من الأطفال والنساء، في العراء.

وفي السادس من شهر (سبتمبر)، نشرت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية تقريرا مفاده بأن إسرائيل بصدد طرح مخطط من أجل مراجعة الجمهور يهدف إلى ترحيل الآلاف من البدو القاطنين في القدس الشرقية قصرا إلى مدينة جديدة في محافظة أريحا في منطقة الأغوار الفلسطينية. وجاءت المخططات الإسرائيلية انعكاسا لرغبة قسم التخطيط التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية التي بدورها ومنذ البداية، لم تشأ أن يكون لهذه التجمعات البدوية أي دور في عملية التخطيط حتى تفرض عليهم الرحيل وتتجنب دوامة المساومات مع هذه التجمعات البدوية حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الاستيطانية في المنطقة وأهمها مخطط « "e١ الاستيطاني الذي يشمل بناء ٣٩١٠ وحدة استيطانية غرب مستوطنة معاليه أدوميم، هذا بالإضافة إلى بناء ٢١٥٢ غرفة فندقية ومنطقة صناعية ومقر للشرطة الإسرائيلية (تم بناؤه وتدشينه في منطقة معاليه أدوميم في العام ٢٠٠٨). وبحسب المخططات الإسرائيلية، فإن المدينة الجديدة سوف تتسع لنحو ١٢٥٠٠ شخص من كل من عرب الجهالين، والكعابنة، والرشايدة القاطنين في جميع محافظات الضفة الغربية، إذ لا تقتصر عمليات التهجير القصري على التجمعات البدوية في القدس الشرقية المحتلة، بل تسعى إسرائيل إلى توسيع حملتها لتشمل باقي محافظات الضفة الغربية المحتلة.

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك و/أو إجبارهم على هدمها بأيديهم. وشهد عام ٢٠١٤ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وحرمانهم من حقهم في السكن وممارسة حياتهم الطبيعية فيها. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي لها، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية.

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في

مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام.

وعلى صعيد النشاطات الاستيطانية، أقرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام بناء ٢٦١٠ وحدات استيطانية في مستوطنة «جفعات هماتوس»؛ و٥٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة «رامات شلومو»؛ وطرحت مناقصات لبناء ٢٢٣٩ وحدة استيطانية في المستوطنات المقامة في المدينة وحولها، وذلك على النحو التالي: ١٠٠٠ وحدة في "راموت شلومو"؛ ٢٩٤ وحدة في "راموت"؛ ١٨٢ وحدة في "بسغات زئيف"؛ ٥٦ وحدة في النبي يعقوب، و٧٠٨ وحدة في مستوطنة جيلو.

هذا وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف مساحات واسعة من أراضي حي الصوانة لتنفيذ المشروع الاستيطاني «المطلة الوسطى»، وتم بناء مدرج ونقاط مشاهدة وأعمال بنية تحتية بتنفيذ شركة «موريا»، تحت إشراف ودعم بلدية الاحتلال في المدينة. كما صادقت البلدية على بناء مدرسة يهودية ومركز استيطاني في حي الشيخ جراح على مساحة ٤ دونمات، وأقرت لجنة التخطيط والبناء في البلدية بناء برج لصالح الصندوق القومي اليهودي «كيرن كييمت» وسط مدينة القدس، لنقل كافة مكاتبه الموجودة في مناطق مختلفة من مدينة القدس وتل أبيب وحيفا إلى البرج المكون من ١٥ طابقا ويقع بجوار فندق «شيراتون بلازا» في شارع «الملك جورج». وخلال هذا العام استولت جمعيتا (العاد الاستيطانية) و(عطيرت كوهانيم) على ٣٦ شقة سكنية، منها ١٠ شقق سكنية في حي وادي حلوة، وحارة بيضون، والحارة الوسطى في بلدة سلوان. كما أعلنت جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية المتطرفة، عن شرائها مبني البريد في شارع صلاح الدين وسط مدينة القدس الشرقية المحتلة لتحويله إلى مدرسة دينية تلمودية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات.

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية بدأت بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم (الفاصل) حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

وخلال هذا العام، أغلقت سلطات الاحتلال (٣) مؤسسات

في المدينة، وهي: جمعية «نماء» في قرية بيت صفافا؛ وجميعة الزكاة والصدقات في قرية صور باهر، ومؤسسة القدس في شارع صلاح الدين، بادعاء قيامها بنشاطات تابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس). كما وواصلت قوات الاحتلال سياسية اقتحام المراكز والنوادي والمؤسسات الفلسطينية في المدينة قبيل تنظيم أي فعالية أو نشاط فيها، ومن المؤسسات التي تعرضت للاقتحام هي: نادي جبل الزيتون؛ كلية هند الحسيني؛ دار إسعاف النشاشيبي؛ مؤسسة يبوس؛ مقر مؤسسة «بال ميدا» الإعلامية؛ مؤسسة برج اللقلق؛ ومؤسسة إيلياء.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار، فضلاً عن اقتحاماته المتكررة من قبل المستوطنين وأذرع الاحتلال الأمنية، والدعوات إلى تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.

ففي سابقة خطيرة، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي مداخل الحرم القدسي الشريف لتسهيل، وحماية دخول عشرات آلاف المستوطنين والمجموعات الاستيطانية المتطرفة بقيادة وزراء في حكومة الاحتلال، وأعضاء في الكنيست، إلى باحات المسجد الأقصى لإقامة صلواتهم التلمودية فيه، والتلويح بتقسيم المسجد على غرار تقسيم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل في أعقاب المذبحة التي اقترفها المستوطن المتطرف باروخ غولدشتاين بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٤، وقتل فيها ٢٩ مصليا فلسطينياً. ففي تاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ ساعات الفجر بإغلاق جميع أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين من كافة الأعمار، ووضعت الحواجز الحديدية حوله، ونشرت أعداداً كبيرة من قواتها على أبوابه. كما ومنعت طلبة مدارس الأقصى الشرعية، وعددهم حوالي ٥٠٠ طالب وطالبة، من الدخول والوصول إلى مقاعدهم الدراسية في داخله، فضلاً عم منع مؤذني وأئمة المسجد. ولم يتمكن سوى ثمانية أشخاص من الدخول إليه، من بينهم مديره عمر الكسواني وبعض الحراس. هذا واستمرت قوات الاحتلال بإغلاق أبواب المسجد أمام طلبة مدرسة الأقصى الشرعية ليوميين متتاليين. وجاء قرار إغلاق المسجد بهذه الطريقة نتيجة للتصعيد الإسرائيلي غير المسبوق من قبل جهات حكومية وشرطية وقيادات يمينية متطرفة، طالبت بفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المسجد الأقصى، وسحب الوصاية الأردنية منه، وتخصيص أماكن خاصة لصلاة اليهود، وتخصيص أيام معينة خاصة في الأعياد، تماما كما يحصل في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.

ووفق رصد وتوثيق دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس المحتلة، اقتحم المسجد الاقصى خلال العام حوالي (١٢٨٩٢) متطرفاً يهوديا، بينهم وزراء في حكومة الاحتلال، ونواب كنيست، ومسؤولون اسرائيليون، وأفراد من الأذرع الأمنية المختلفة. كان من بينهم وزير الإسكان، أوري أريئيل؛ وزير الأمن الداخلي، اسحق اهرونوفتش؛ نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي، موشيه فيجلن؛ ونائب وزير المواصلات، تسيبي حوطبلي؛ رئيس بلدية الاحتلال، نير بركات؛ والحاخام المتطرف يهودا غليك، الذي كان ينظّم أعمال الاقتحام للمسجد.

وفي إطار سياساتها الرامية لقمع مسيرات الاحتجاج ضد انتهاكاتها في المدينة، والتي يشكل الأطفال نسبة كبيرة من المشاركين فيها، صادقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢، على مشروع قانون لتشديد العقوبات على الأطفال الفلسطينيين الذين يقومون بإلقاء الحجارة، والتي قد تصل إلى السجن ٢٠ عاما. وذكر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إن الحكومة وافقت على تعديل هذا القانون في اجتماعها الأسبوعي، ويفترض عرض التعديل على الكنيست للمصادقة عليه. وقال البيان إنه "سيتم زيادة بنود جديدة على قانون العقوبات مما سيسمح

بفرض عقوبات أقصاها السجن لمدة ٢٠ عاما على من يرشق الحجارة، أو أي غرض آخر على السيارات".

وخلال العام، جرى استهداف مدارس المدينة بشكل لافت، وتجسد ذلك باقتحام المدارس، واعتقال طلبتها أثناء توجههم إليها، ورش المياه العادمة (مادة الظربان) عليها بصورة متعمدة، وإغلاقها وإطلاق النار في داخل أسوارها. وبحسب المعلومات التي حصل عليها المركز من «مركز معلومات وادي حلوة» الذي يتخذ من بلدة سلوان مقراً له، فإن مدارس الأقصى الشرعية، التي تضم حوالي ٥٠٠ طالب، وتقع داخل ساحات المسجد، تعرضت لعرقلة الدراسة فيها لعدة أيام. كما تضررت الدراسة في مدرسة «دار الأيتام» في القدس القديمة بسبب القيود والملاحقات الإسرائيلية لطلبتها بحجة «إلقاء الحجارة»، وقامت قوات الاحتلال بالتضييق على الهيئة التدريسية والطلبة أثناء توجههم إلى مدرستهم. كما تم استهداف المدرسة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ بالأعيرة المعدنية، وأسفر ذلك عن إصابة ثلاثة من طلبتها أثناء تواجدهم داخل صفوفهم، وفي الساحة الخارجية. وفي بلدة جبل المكبر استهدفت قوات الاحتلال شارع المدارس برش المياه العادمة، وإطلاق القنابل الصوتية، وقنابل الغاز تجاه (٦) مدارس، فضلاً عن اقتحام مدرسة "المكبر للإناث"، وإطلاق قنابل الغاز والأعيرة المعدنية تجاه الطالبات والهيئتين الإدارية والتدريسية.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠١٤ تصاعداً كبيراً وخطيراً في الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ولم يَعدْ القيام بتلك الاعتداءات رداً على أعمال مقاومة تنفذها الأجنحة العسكرية للفصائل والأحزاب الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كما كان في السابق، بل إن الأمر تطور إلى قيام المستوطنين باعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. أخذت تلك الاعتداءات خلال هذا العام أيضاً شكلاً أكثر تنظيماً من ذي قبل، وعادة ما تتم في أوقات هدوء تام تشهدها الأراضي المحتلة.

وخلال هذا العام، اقترف المستوطنون واحدة من أبشع جرائمهم، وذلك عندما اختطفت مجموعة منهم الطفل **محمد حسين أبو خضير، ١٦ عاماً**، من أمام منزل عائلته في حي شعفاط، شمالي مدينة القدس المحتلة، وقامت بحرقه، وقتله. واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٥:٠٠ فجر اليوم المذكور، أقدم خمس مستوطنين على اختطاف الطفل أبو خضير بتاريخ س٢ يونيو، من أمام منزل عائلته في حي شعفاط، شمالي مدينة القدس المحتلة. وفي وقت لاحق من ساعات الصباح أعلنت شرطة الاحتلال الإسرائيلي عثورها على جثته في أحراج قريبة من مستوطنة «جيفعات شاؤول» بجانب قرية دير ياسين، غربي مدينة القدس، وأوضحت أن الجثة تبدو عليها أثار تعذيب وحروق. وبحسب كاميرات المراقبة المنصوبة على المنازل السكنية والمحال التجارية في المنطقة التي أختطف منها الطفل، فقد قام خمسة مستوطنين باختطاف الطفل أبو خضير أثناء وقوفه أمام منزله في الحي، حيث ترجل من السيارة مستوطنان وقاما بإدخاله عنوة إلى سيارة من نوع «هونداي»، علما أن ثلاثة مستوطنين آخرين كانوا في داخلها. هذا وقدمت للمستوطنين لوائح اتهام في المحكمة المركزية، ولا تزال القضية في أروقة المحاكم، ولم تتخذ السلطات الإسرائيلية ضد مقترفي الجريمة أي إجراء عقابي بحقهم رغم مرور ٦ أشهر على تنفيذ تلك الجريمة البشعة.

وأخذت اعتداءات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين خلال هذا أشكالاً جديدة، كان أبرزها محاولات خطف أطفال. وتركزت تلك الأعمال في مدينة القدس الشرقية المحتلة بشكل أساسي نظراً لحالة الاحتكاك اليومي بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين. وحسب التقارير الإسرائيلية فإن ٢٧٥٠ مستوطناً يعيشون في البؤر الاستيطانية في أحياء القدس (سلوان، الصوانة، الشيخ جراح، رأس العامود، والطور) هذا فضلاً عن عشرات الآلاف منهم الذين يعيشون في الأحياء الاستيطانية داخل المدينة وحولها. فقد حاول المستوطنون اختطاف الطفل موسى رامي زلوم ٨ سنوات، والطفل محمد كسواني، ٨ سنوات، وكلاهما من بيت حنينا، وطه تفاحة، عامان، في شعفاط، ومحمد

خالد الزغل، ١١ عاما، في طريق الجثمانية، ومجد حزينة، ٤ سنوات، في القدس القديمة.

ومن خلال رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لجرائم المستوطنين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، يؤكد المركز على أن تلك الاعتداءات كانت تتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين الذين يمتنعون عن تقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية لعدم قناعتهم بجديتها في التحقيق في الشكاوى، وإنصافهم.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير السنوي، وثق باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (١٩٤) اعتداءً اقترفها المستوطنون. وتوزعت تلك الاعتداءات في المحافظات على النحو التالي: (٢٣) اعتداءً في محافظة نابلس؛ (٥٩) اعتداءً في محافظة الخليل؛ (٢٤) اعتداءً في محافظة رام الله والبيرة؛ (١٣) اعتداءات في محافظة قلقيلية؛ (٣٢) في محافظة القدس؛ (٢٤) اعتداءات في محافظة سلفيت؛ (١٦) اعتداءً في محافظة بيت لحم؛ (١) اعتداء في محافظة جنين؛ و(٢) اعتداءات في محافظة طوباس.

وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: (١٣) اعتداءً على المنازل السكنية؛ (٥٦) اعتداءً على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٥) اعتداءات إطلاق نار؛ (٦) اعتداءات على الأماكن الدينية؛ و(٧) اعتداء وحرق مركبات؛ و(١٠٧) اعتداءات أخرى كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية، ومحاولات الدهس العمد.

هذا، وأظهرت معطيات جديدة نشرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية حول أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس ارتفاعا كبيرا في نسبة المستوطنين بلغت نحو ٤،٥٪ مقارنة مع العام الماضي، حيث بلغ عددهم (٣٥٠،١٤٣) مستوطنا، بينما بلغ عدد المستوطنين في الأحياء الشرقية من مدينة القدس مثل: بسغات زئيف؛ والنبي يعقوب، ورمات أشكول، ورامون.. وغيرها» نحو ٣٠٠ ألف مستوطن.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم مرور ما يزيد عن عشرة أعوام على صدور الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠١٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون، كما أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ أيّ إجراءات من

شأنها أن تردع قوات الاحتلال، أو تحاسبها على جرائمها المختلفة، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يمر الجدار، الذي قررت الحكومة الإسرائيلية إقامته في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

وعلى صعيد مصادرة الأراضي لصالح بناء جدار الضم (الفاصل)، ففي تاريخ ٢٠١٤/١١/٨، وزعت قوات الاحتلال المتمركزة على الحاجز العسكري المقام على مدخل قرية بيت إكسا، المعزولة بجدار الضم (الفاصل) شمال غربي مدينة القدس، قرارا يقضي بوضع اليد على (١٢٨٥٢) دونما من أراضي القرية حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١. وزعمت سلطات الاحتلال أن قرار وضع اليد على هذه الأراضي منفذ منذ عام ٢٠١٢، وأن القرار الجديد يهدف للتأكيد على قرار وضع اليد القديم الصادر في ذات العام، وأن استخدام هذه الأراضي لأغراض عسكرية، ويأتي استجابة لما زعمت أنها "حاجات أمنية إسرائيلية في القرية المحاذية للخط الأخضر". وبحسب القرار الواقع في صفحتين ومرفق بخرائط توضيحية، وموقع من قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية، نتسان آلون، فإن الأراضي التي سيتم وضع اليد عليها تقع في حوضي ٧ و٨ .

وفي تاريخ ٢٠١٤/١٢/١، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارا عسكريا يقضي بوضع اليد على (٤٨) دونما من أراضي قرية رنتيس، غربي مدينة رام الله. تقع تلك الأراضي في الجهة الشمالية الغربية من القرية، وبمحاذاة جدار الضم (الفاصل) الذي أقيم حول القرية المذكورة عام ٢٠٠٤، وصادرت تلك السلطات مئات الدونمات من أراضي القرية، من ثلاث جهات فيها.

وفي نهاية العام، سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المواطنين من قرى محافظتي جنين وطولكرم، عشرات الاخطارات التي تقضي بمصادرة أراضٍ زراعية تابعة لهم. تقع تلك الأراضي على طول جدار الضم (الفاصل) امتدادا من بلدة يعبد، جنوبي جنين، وحتى بلدة باقة الشرقية، شمالي مدينة طولكرم. وذكرت مصادر محلية في المحافظتين أن المساحة التي تشملها المصادرة تمتد على آلاف الدونمات الواقعة بمحاذاة الجدار، وأن القرار الجديد يحظر على أصحاب تلك الأراضي دخولها واستثمارها وزراعتها تحت طائلة المسئولية. وأضافت تلك المصادر أن الأراضي المصادرة تمتد بين قرية أم دار، قرب بلدة يعبد، حتى قرية زيتا في طولكرم، وهي مناطق محاذية للجدار بعرض (٣) إلى (٤) كيلومترات.

القيود على الحركة على طرفي الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم (الفاصل) من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تقليص ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب ذلك في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب ذلك في تدمير مزروعاتهمن وبخاصة أشجار الزيتون التي تشكل أحد أهم مصادر دخلهم السنوي.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض نظام صارم على المزارعين الفلسطينيين، حيث تشترط عليهم الحصول على تصاريح صادرة من «الإدارة المدنية الإسرائيلية» تُمَكِّنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

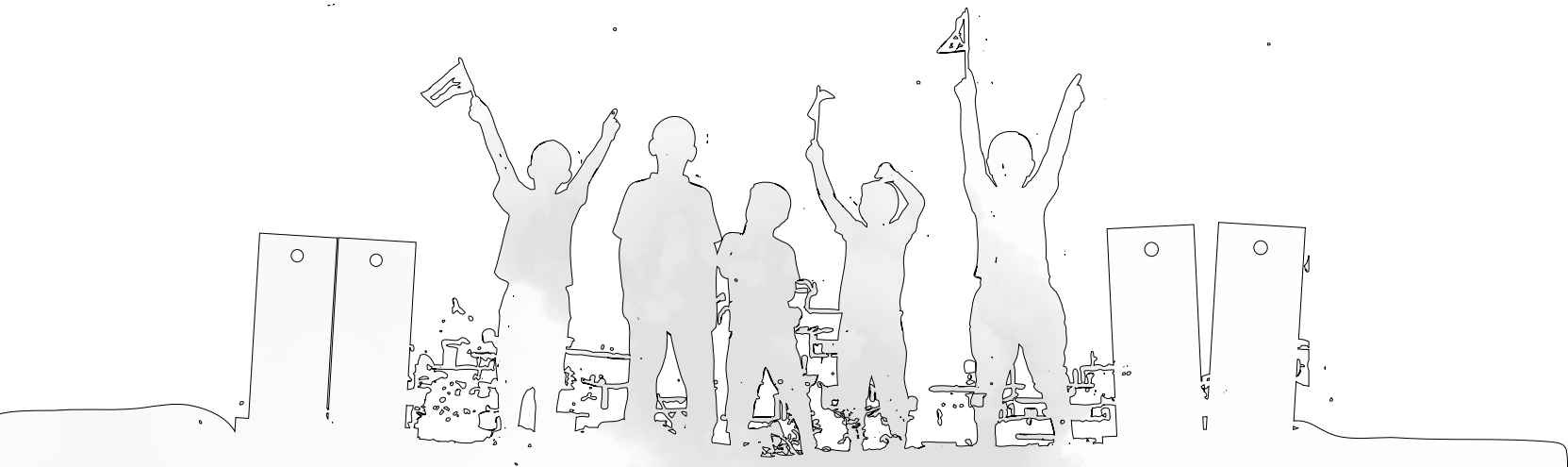

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

ما زالت سلطات الاحتلال تضع العراقيل أمام الضحايا الفلسطينيين سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بما فيها القدس، للحيلولة دون نيل حقهم في العدالة والإنصاف، والتي كان آخرها قرار المحكمة العليا الاسرائيلية، بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤، والذي صادقت فيه على الأنظمة التي تمنع الفلسطينيين المشتكين من غزة ضد الجيش الإسرائيلي من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية.

وبالتالي، ولم يعد هناك مكان لأي ادعاء بوجود عدالة للضحايا الفلسطينيين أمام جهاز العدالة الاسرائيلي، بما يمكننا من الإعلان بأن نظام العدالة الاسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، وأن الاجسام الدولية يجب أن لا تطلب استنفاذ الوسائل بالنسبة للجرائم الإسرائيلية. وقد أنضم ضحايا العدوان الاسرائيلي الاخير على قطاع غزة في يونيو ٢٠١٤ (عدوان الجرف الصامد) لقائمة طويلة جداً، ممن ينتظرون العدالة والإنصاف، من ضحايا العدوان الاسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في نوفمبر ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وفي ديسمبر في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يستوجب وقفة جادة من جميع الاطراف الدولية والمحلية لإنهاء حالة الحصانة الشاذة التي منحت لمجرمي الحرب الإسرائيليين.

ومع نهاية العام ٢٠١٤، كانت دولة الاحتلال ما تزال تمنع دخول أي لجنة تحقيق دولية أو خاصة للاستقصاء بشأن الجرائم التي ارتكبتها في قطاع غزة. ويضاف إلى ذلك القوانين والإجراءات التعسفية التي سبق وأن سنتها لتغلق بها أي باب للانتصاف للضحايا الفلسطينيين. ولم يختلف هذا الحال في الضفة الغربية، مع أن سلطات الاحتلال لم تعلن عنها ككيان معادي كما هو الحال في قطاع غزة، فقد أثبتت إسرائيل مراراً وتكراراً أن قتل المدنيين الفلسطينيين بدم بارد على يد جنود الاحتلال والمستوطنين الذين سلحتهم سلطات الاحتلال يمر عادة دون حساب أو عقاب. لتثبت إسرائيل بذلك أن نظامها القضائي نظام عنصري، وهو أبرز وجوه نظام الأبارتهيد الذي نسجته سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحرفية عالية، لتجنب النقد والملاحقة القانونية الدولية، منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية.

ويعمل المركز على بناء ملفات قانونية للضحايا الفلسطينيين المدنيين، للحيلولة دون ضياع حقوقهم، كما يتابع عن كثب بالتعاون مع شركائه الإجراءات القانونية الإسرائيلية ضد من نفذوا جرائم قتل بدم بارد من جنود ومستوطني دولة الاحتلال ضد السكان المدنيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس. ومنذ بدء العدوان قام محامو المركز بعمل دؤوب لبناء ملفات قانونية للضحايا المدنيين من جراء عدوان «الجرف الصامد»، للمطالبة بحقوقهم الجنائية والمدنية، وذلك في سياق عمله المتواصل في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإنصاف الضحايا. وتأتي خطوات المركز أمام المحاكم الإسرائيلية لتؤكد للعالم أن منظومة العدالة الإسرائيلية ليس بها أي عدالة، وإنها أوجدت

فقط لتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، وتجنيبهم الملاحقة الدولية، من خلال إيهام المجتمع الدولي بأن ثمة تحقيقات داخلية تتم.

فيما يأتي، توضيح بالحقائق والارقام لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين من الملاحقة، وحرمان الضحايا الفلسطينيين من العدوان الاسرائيلي المتكرر على قطاع غزة من حقهم في التعويض، ومن ثم نعرض أبرز حالات إنكار العدالة لضحايا جرائم الاحتلال في الضفة الغربية.

أولاً: تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من الملاحقة:

دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تجاهل الشكاوى المقدمة للتحقيق في أفعال يرجح بأنها تشكل جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، أو إعطاء ردود سلبية بادعاء عدم وجود أي تجاوز، كوسيله منها لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين. ووفقاً لمعطيات الدائرة القانونية في المركز، فقد قام المركز بتقديم (٢٥٤) شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيقاً جنائياً في هذه الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال منذ بداية العام، منها (٢٣٦) خلال الحرب على قطاع غزة. وقد تلقى المركز حتى تاريخه (١٠) ردود فقط، (٥) منها ادعت النيابة العسكرية بأن الشرطة العسكرية تباشر التحقيق، (٤) منها افادت فيها بإغلاق الملف بادعاء عدم توافر شبهات جنائية حول الحادث.

ويشدد المركز على أن تصرفات النيابة العسكرية الإسرائيلية تأتي في سياق سياسة ممنهجة لإنكار حق الضحايا الفلسطينيين في العدالة، ولتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، لتحصينهم من الملاحقة الدولية. ويؤكد موقف المركز حقيقة أنه سبق وتقدم بـ(١١٨١) شكوى جنائية إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية منذ عدوان «الرصاص المصبوب» الاسرائيلي على غزة، إلا أنه لم يتم فتح أي تحقيق جدي، ولم يقدم أي من المدعى عليهم للعدالة، إلا في حالة واحدة المتعلقة بمقتل سيدتين من عائلة حجاج خلال عدوان الرصاص المصبوب، وكانت الردود في أغلبها تقتصر على إقرار استلام الشكوى، وإدعاء بأنه سيتم فحصها، وإعلام المركز بالنتائج. هذا بالإضافة إلى أن النيابة العسكرية الإسرائيلية لم يسبق أن قدمت أياً من المشكو ضدهم للعدالة، رغم وجود تقارير دولية تؤكد ارتكاب جرائم حرب، بل رجحت حدوث جرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وخاصة خلال عدوان الرصاص المصبوب، والتي كان أهمها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المعروف بـ «تقرير جولدستون».

ثانياً: إنكار حق الضحايا في التعويض:

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إنكار حق الضحايا الفلسطينيين في التعويض من خلال سلسلة من العقبات المادية والقانونية، كان أخرها مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ على الأنظمة التي تمنع سكان غزة المشتكين ضد الجيش الإسرائيلي من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. ويضاف إلى ذلك التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢.

وقد كانت مؤسسات حقوق الإنسان قد قدمت التماساً أمام المحمة العليا الاسرائيلية ضد السياسة الإسرائيلية التي تمنع من سكان قطاع غزة الذين تقدموا بدعاوى أضرار ضد الجيش الإسرائيلي، ومن الشهود من طرفهم، من دخول البلاد بهدف إتمام الإجراءات القضائية. وقد قدم مركز عدالة هذا الالتماس بالتعاون مع مركز الميزان لحقوق الإنسان–غزة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وذلك باسم أربعة أشخاص من سكان قطاع غزة الذين قدموا دعاوى أضرار ضد الجيش الإسرائيلي، لكن طلباتهم للحصول على تصريح دخول إلى

إسرائيل رفضت مرة تلو الأخرى. ورغم رفض الالتماس من قبل المحكمة، إلا أن قراراها تطرق إلى تضارب المصالح الذي تخلقه هذه السياسة بين كون إسرائيل هي الجهة المشتكى ضدها وبين كونها هي من يقرر من بإمكانه الوصول إلى المحكمة ومن لا يستطيع ذلك. وذكر القاضي روبينشطاين في قرار الحكم أن «الدولة تعتمر قبعتين في آن واحد، فهي المسؤولة عن الأمن من جهة، والمشتكى ضدها من جهة أخرى، وأنه عليها الاهتمام بقد الإمكان أن لا تخلط بين الأمرين».

ويذكر أن محامي المركز قد قدموا (١٠٨٠) بلاغاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، خلال العام ٢٠١٤، منها ١٠٦٢ بلاغ لضحايا عدوان الجرف الصامد، للبدء في إجراءات رفع قضايا تعويض للضحايا الفلسطينيين (وفق ما يتطلبه القانون الإسرائيلي) جراء الانتهاكات الإسرائيلية، والتي شملت قتل (٤٦٩) مدنياً فلسطينياً وإصابة (٣٣٧) آخرين وتدمير (٢٥٦) ممتلكات وأعيان مدنية خلال عدوان الجرف الصامد. إلا أن المركز لا يعول كثيراً على قدرة القضاء الاسرائيلي على انصاف الضحايا، وذلك بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه الضحايا ومحاميهم، بالإضافة إلى عدم نزاهة وحيادية القضاة الاسرائيليين.

ومن الجدير بالذكر، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضت العديد من العقبات للحيلولة دون حصول الفلسطينيون على العدالة. وكان من أبرز وأخر هذه التعديلات، التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢. وبموجب هذا التعديل تم إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في «دولة العدو». وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع معايير القانون الدولي التي تمنع الدولة من إعفاء نفسها من أية مسئولية تقع على عاتقها فيما يتعلق بمخالفات جسيمة أو انتهاكات خطيرة ترتكب ضد المدنيين خلال عمليات حربية، وقد اعتبرها ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية أحد جرائم الحرب التي توجب العقاب.

وقد طبق هذا التعديل بأثر رجعي من العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه أعفى الجيش الإسرائيلي ليس فقط من تعويض ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ، بل أيضاً وضحايا كل من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العاد ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب)، عدوان العام ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وذلك بالإضافة إلى كل الاستهدافات الأخرى لمدنيين فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥. وقد ترتب على ذلك عدم قدرة المركز على رفع أي دعوى تعويض لضحايا عدوان عامود السحاب، ورد المحاكم الإسرائيلية للعديد من الدعاوى التي سبق أن رفعها المركز للمطالبة بحق ضحايا العدوان الإسرائيلي في التعويض.

وقد جاء هذا التعديل ليؤكد حالة الإنكار القائمة بالفعل لحق الفلسطينيين للجوء للمحاكم الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض. فقد دأبت وزارة الدفاع على تجاهل البلاغات التي يتقدم بها المركز بهدف مباشرة الدعوى المدنية لصالح الضحايا. فعلى سبيل المثال تقدم المركز الفلسطيني خلال الأعوام من ٢٠٠٩ إلى ما قبل عدوان الجرف الصامد بـ(١٤٥٩) شكوى مدنية إلى ضابط ركن التعويض في وزارة الدفاع، ثلاثة منها فقط حصل فيها ضحايا الاحتلال على تعويض مادي، بناء على تسوية مالية بين النيابة ومحامي المركز. وكان مصير العدد المتبقي من القضايا أما الشطب وإما التجاهل. فعلى سبيل المثال، تم شطب ٣٢ قضية مرفوعة أمام المحاكم الاسرائيلية بناءاً على هذا التعديل، بالإضافة إلى شطب ١٠٥ قضية لعدم دفع الكفالة المالية المبالغ في قيمتها والتي تفرضها المحكمة لتعجيز الضحايا من الوصول للعدالة. كما وشطبت ١١ قضية أخرى لعدم تمكن الشهود من الوصول للمحكمة للإدلاء بإفاداتهم. وبالتالي، فتعديل قانون الأضرار المدنية جاء فقط ليعطي غطاءً قانونياً لحالة من إنكار كامل للعدالة قائمة بالفعل منذ سنوات.

ورغم ذلك، فإن المركز ما زال ملتزماً بواجبه تجاه الضحايا، من خلال تقديم الاشعارات لوزارة الدفاع، بخصوص قضايا التعويض للضحايا المدنيين، وذلك بهدف تثبيت حق الضحايا، ووضع القضاء الاسرائيلي أمام التزاماته ومسؤولياته الدولية، بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثاً: إنكار العدالة لضحايا القتل بدم بارد على يد جنود الاحتلال

استمرت نظام العدالة الاسرائيلي في سياسته العنصرية تجاه الضحايا الفلسطينيين الذين يقتلون بدم بارد على يد جنود ومستوطني دولة الاحتلال. فالنيابة والقضاء الاسرائيلي يستخدمون نظام الكيل بمكيالين عند التعامل مع الجرائم الاسرائيلية تجاه المدنيين الفلسطينين، ففي الوقت التي تتشدد النيابة والقضاء الاسرائيلي في ملاحقة وعقاب أي تجاوز من أي مواطن فلسطيني، نجدها على العكس من ذلك تماماً عندما تتعامل مع الجرائم المرتكبة من جنود ومستوطني دولة الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين. فيما يلي أبرز حالات المماطلة والتجاهل لملاحقة جنود ومستوطني دولة الاحتلال المسؤولين عن قتل فلسطينيين بدم بارد:

» **إغلاق قضية قتل الطفل يوسف الشوامرة بدم بارد من قبل جنود الاحتلال دون تقديم المسؤولين للعدالة:**

أطلقت قوات الاحتلال النار على الطفل يوسف الشوامرة وأردته قتيلاً، بتاريخ ١٩ مارس من العام ٢٠١٤، وذلك أثناء قيام الاخير بعبور ثغرة في الجدار الفاصل قرب قرية دورا، جنوب الخليل، لقطف النباتات لإعالة اسرته. وقد أكدت التحقيقات التي أجرتها مؤسسة بتسليم الاسرائيلية أن الشوامرة اصيب بالرصاص في وضح النهار، من دون تحذير، ومن دون أن يشكل خطراً على احد. ورغم ذلك، فقد أغلقت النيابة التحقيق في يوليو ٢٠١٤، بادعاء أنه «عدم وجود اشتباه بالخروج عن تعليمات إطلاق النار أو ضلوع فئة عسكرية ما في عمل جنائي».[١٠]

» **المماطلة في ملاحقة الجنود قاتلي الطفلين نديم نوارة ومحمد سلامة:**

قتل الطفلان نديم نوارة ومحمد سلامة على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي، بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٤، بالقرب من سجن عوفر، غرب رام الله. ورغم التجمع الكبير والاستثنائي للأدلة على وجود جريمة، من خلال وجود توثيق كامل للحادثة بكاميرات مراقبة، وما أكدها من أدلة جنائية أخرى من تشريح جثمان الشهيدين، إلا أن سياسيين إسرائيليين وضباط في الجيش يحاولون التستر على مرتكب الجريمة، من خلال بث شائعات بأن الادلة ملفقة. ورغم أن التحقيقات جارية، وأنه تم اعتقال جندي من جرس الحدود الاسرائيلي، إلا أن المركز وبناءً على خبرته السابقة في مثل هذه الاحداث، يتخوف أن يتم التغطية على المجرم، أو التهاون معه في العقاب، كما حدث في عشرات القضايا السابقة.

» **المماطلة في تقديم قتلة القاضي رائد زعيتر للعدالة:**

قتلت قوات الاحتلال القاضي الأردني من اصول فلسطينية رائد زعيتر، بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٤، أثناء عبوره لمعبر الكرامة (جسر ألنبي). وتشير التحقيقات أن جنود الاحتلال اطلقوا النار عليه من مسافة قريبة، وبدم بارد، و لم يكن حينها يشكل خطراً على حياة أحد، و لم يكن يحمل أي سلاح. وقد أنتهى العام دون أن تعلن سلطات الاحتلال عن ما تمخضت عنه التحقيقات، ودون توجيه أي مسؤولية للجنود القتلة. ويؤكد المركز عدم وجود ما يدلل على أن هناك تحقيقات جدية جارية. وهذا يؤكد استمرار تواطؤ جهات التحقيق الإسرائيلية في الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين الفلسطينيين، من خلال المماطلة في الإجراءات.

١٠. بتسليم، "لن يقاضى أحد على قتل فتى في الرابعة عشر من العمر أثناء قطف النباتات لمساعدة اسرته"، بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٤
< desolc_elfi_noitagitsevni_hermawahs_60114102/ytilibatnuocca/cibara/gro.melestb.www//:ptth> تصفح ٢٤/١١/٢٠١٤

الجزء الثاني:
الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٤، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد لوحظ خلال هذا العام تصاعد مظاهر الفلتان الأمني، خاصة في قطاع غزة، حيث شهد العديد من حوادث التفجيرات والقتل خارج إطار القانون ما ينذر بعودة حالة الفلتان الأمني التي شهدها القطاع في أعوام سابقة. كما شهدت الأراضي الفلسطينية تصاعدا في حوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينهن ثلاثة على الأقل قتلن على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٩٩) شخصاً، (٨٤) منهم سقطوا في قطاع غزة، و (١٥) آخرين في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٩) أطفال و(٨) نساء، فيما أصيب (١٦٧) آخرين. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة.» وشهد قطاع غزة خلال فترة العدوان على غزة أعمال قتل خارج إطار القانون نفذها مسلحون فلسطينيون يتبعون للتنظيمات الفلسطينية بحق أشخاص بشبه التخابر مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قتل خلال العام (٣٥) شخصاً، بينهم (٣٣) في قطاع غزة، و(٢) في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٦) أطفال، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٦ يناير، توفي المواطن **أشرف ظاهر فرج الله**، ١٩ عاماً، إثر سقوطه على رأسه في أعقاب إصابته بشظايا في اليد اليمنى جراء انفجار جسم مشبوه (كوع) في مخيم البريج، وسط قطاع غزة.

٢. بتاريخ ٠٦ مارس، قتل المواطن **مصعب موسى أبو سمرة**، ٢٢ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، جراء إصابته بعيار ناري في الر قبة خلال إطلاق أحد المسلحين النار في حفل زفاف لأحد أقاربه في المدينة.

٣. بتاريخ ١١ مارس، قتل المواطن **محمد تيسير إسماعيل**، ٢٦ عاماً،جراء انفجار في الطابق الثالث من منزل مأهول بالسكان في بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، نجم عن عبث مسلحين بجسم متفجر داخل المنزل، أسفر عن شخصين آخرين. وقد قتل إسماعيل لدى مروره بجوار المنزل مصادفةً، جراء تطاير حطام المنزل، فيما أصيب ثمانية آخرين، بينهم امرأتان وطفلان، توفي أحدهما: **محمد بلال إسماعيل**، ٣ سنوات متأثراً بجراحه بتاريخ ١٦ مارس.

٤. بتاريخ ١٣ مارس، سقط صاروخ محلي الصنع على منزل المواطن إسماعيل عبد الفتاح محمدين، ٣٥ عاماً، والواقع في شارع الوادي، ببلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة. اخترق الصاروخ الجدار الجنوبي الشرقي للمنزل محدثاً ثقباً قطره حوالي متر واحد، وانفجر داخل المنزل، مما أدى إلى إصابة **المواطنة عائشة عطية محمدين، ٥٢ عاماً**، بشظايا وبتر في اليد اليمنى، وتوفيت جراء

إصابتها الخطيرة اليوم التالي. كما أصيب جراء الانفجار خمسة مواطنين آخرون، بينهم ثلاثة أطفال، من سكان المنزل.

٥. بتاريخ ٢٥ مايو، توفي المواطن عميد سليم عكوبة، ٢٣ عاماً، من سكان البلدة القديمة بمدينة نابلس، متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء انفجار داخلي وقع في سوق نابلس، شمال الضفة الغربية، بتاريخ ٢٢ مايو.

٦. بتاريخ ٢٨ مايو، قُتل الطفل عبد الرحمن زكي الأنقح، ١٧ عاماً، نتيجة إصابته بعيارين ناريين من سلاح «كلاشنكوف»، أطلقتا عليه بالخطأ أثناء عبث شقيقه، البالغ من العمر ١٣ عاماً، بالسلاح، داخل منزلهما في جباليا البلد، شمال غزة.

٧. بتاريخ ٠١ يونيو، قُتل الطفل عبد العزيز حاتم قشلان، ١٠ سنوات، من سكان المخيم الجديد بالنصيرات، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، بينما كان يلهو مع أقرانه بالقرب من معسكر تدريبي لأحد فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث كانت تجرى في ذات الوقت تدريبات داخل الموقع، تخللها إطلاق نار وتفجيرات .

٨. بتاريخ ١١ يونيو، وقع انفجار في منزل المواطن جلال رأفت الغصين، بحي التفاح، شرق مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل طفله خليل، ١٤ عاماً، جراء إصابته بشظايا متفرقة في أنحاء الجسم. كما أسفر الانفجار عن إلحاق أضرار جزئية في المنزل.

٩. بتاريخ ٢٤ يونيو، وصل إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، أربعة أطفال من عائلة الدنف، جميعهم من سكان حي العطاطرة في البلدة، مصابين بشظايا جراء سقوط صاروخ محلي الصنع بالقرب منهم، وذلك أثناء لهوهم قرب منازلهم. وأعلنت المصادر الطبية في اليوم ذاته عن وفاة الطفلة جود محمد حسن الدنف، وتبلغ من العمر عامين، متأثرة بجراحها.

١٠. بتاريخ ١٤ أغسطس، أطلق أربعة مجهولون النار اتجاه المواطن، بكر عبد الرازق أحمد أبو بكر، ٣٤ عاماً، من سكان بلدة الشوكة، شرقي مدينة رفح، أثناء تواجده أمام مدرسة الزهراء التابعة للأونروا، في حي البرازيل جنوبي مدينة رفح، و قاموا باختطافه في سيارة من نوع (كيا) سوداء اللون، ثم ألقوه بالقرب من منطقة المشروع، شرقي مدينة رفح.وقد أعلنت المصادر الطبية في مستشفى أبو يوسف النجار عن وفاته فور نقله إلى المستشفى، جراء إصابته بثلاثة أعيرة نارية في البطن، والساقين، وجروح بآلات حادة في بعض أنحاء الجسم.

١١. بتاريخ ٢٦ أغسطس، وفور الإعلان عن دخول التهدئة في قطاع غزة بوساطة مصرية، أقدم العشرات من المسلحين على إطلاق النار في كافة أحياء محافظات قطاع غزة، مما أسفرت عن مقتل المواطنة رندة عماد محمود النمر، ٢٠ عاماً، وإصابة ٩٥ آخرين، بينهم ٣٣ طفل، و١٥ امرأة .

أما أبرز الإصابات فكانت على النحو التالي:

١. بتاريخ ٠٨ إبريل، أصيب ثلاثة مواطنين، أحدهم طفل، بأعيرة نارية، جراء إطلاق أحد المسلحين النار في الهواء ابتهاجاً في حفل زفاف أُقيم في مخيم بلاطة، شرقي مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. ووصفت المصادر الطبية جراح المصابين بالمتوسطة.

٢. بتاريخ ١٨ إبريل، أصيبت المواطنة سميرة مصطفى عرايشي، ١٩ عاماً، بعيار ناري في الفك، جراء إطلاق أحد المسلحين النار ابتهاجاً في حفل زفاف كان قد أُقيم في مخيم عسكر الجديد، شمال شرقي مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. ووصفت المصادر الطبية في مستشفى رفيديا الحكومي جراح المصابة بالخطرة.

٣. بتاريخ ٠٩ يونيو ٢٠١٤، أطلق مسلح من عناصر "الضبط الميداني «التابعة لكتائب عز الدين القسام، النار من سلاحه تجاه سيارة يستقلها ثلاثة مهندسين يعملون في شركة البنا للمساحة والخدمات الهندسية، في منطقة جحر الديك، جنوب شرق مدينة غزة. وقد أسفر إطلاق النار إلى إصابة المهندس حمزة سهيل حجي، ٢٦ عاماً، بعيار ناري في الظهر، نقل على إثرها للمستشفى، حيث وصفت حالته بالخطيرة.

٤. بتاريخ ٠٧ يوليو، سقط صاروخ "محلي الصنع" على منزل المواطن فضل عبد الكفارنة، المكون من طابقين، في بلدة بيت حانون. أسفر الانفجار الذي خلفه الصاروخ »محلي الصنع" عن إصابة ٧ مواطنين بشظايا زجاجية في أنحاء متفرقة من أجسادهم، وبحالات هلع. وقد نقل جميع المصابون إلى مستشفى بيت حانون الحكومي لتلقي العلاج. كما تضرر منزلين مجاورين جراء سقوط الصاروخ.

٥. بتاريخ ٠٧ يوليو، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه فرع بنك فلسطين المحدود، الواقع بالقرب من محطة بهلول للبترول، في حي النصر، شمال مدينة غزة. وقد ألحق إطلاق النار أضراراً مادية في واجهة الفرع وجهازي الصراف الآلي. وفي وقت متزامن، أقدم مسلحون ملثمون على تحطيم جهاز الصراف الآلي التابع لفرع بنك فلسطين، بالقرب من محطة الشوا للبترول وسط المدينة. وعلى إثر ذلك، أقدمت إدارة بنك فلسطين على إغلاق كافة فروعها في قطاع غزة، تحسباً لأعمال أُخرى ضدها. يُشار إلى أن فرع بنك فلسطين في حي النصر، كان قد تعرض لاعتداء مماثل من قبل مجهولين بتاريخ ٣٠ يونيو الماضي، حيث أقدموا على تحطيم جهاز صراف آلي للبنك، إضافة إلى كاميرات المراقبة الخارجية، كما تعرض الصراف الآلي لفرع البنك العربي في حي الرمال بالمدينة لاعتداء مماثل.

٦. بتاريخ ٠٤ سبتمبر، أطلق مسلحون مجهولون النار باتجاه عضو المجلس التشريعي الفلسطيني د. حسن عبد الفتاح خريشة، ٥٩ عاماً، بينما كان يستقل سيارته من نوع (مرسيديس) بالقرب من منزله الواقع في منطقة جبل السيد، شرقي مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية، والذي يبعد عن منزل رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله ما يقارب الـ ٥٠ متراً. احتمى د. خريشة أمام بوابة منزل د. الحمد الله حيث خرج حراس المنزل مباشرة فور سماعهم صوت إطلاق النار لرؤية ما يحدث، وتبين إصابة سيارة د. خريشة بأربع أعيرة نارية من الخلف أصابت جسم السيارة من الخلف والزجاج الخلفي والمقعد المجاور للسائق.

٧. بتاريخ ١٤ سبتمبر، أطلق مسلحان مجهولان النار باتجاه أربعة مواطنين أثناء تواجدهم أمام منزل المواطن محمد نسمان، الواقع في حي الكرامة، شمال مدينة غزة. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة المواطنين الأربعة بأعيرة نارية، نقلوا على الفور لتلقي العلاج بمستشفى الشفاء بالمدينة، ووصفت المصادر الطبية جراح أحدهم بالخطيرة. والمصابون هم كل من: ١) محمد غسان القيشاوي، ٢١عاماً، وأصيب بعيار ناري في أعلى الفخذ، ووصفت المصادر الطبية جراحه بالخطيرة؛ ٢) محمد أحمد العروقي، ٢١ عاماً، وأصيب بعيارين ناريين في الساق اليسرى واليد اليمنى؛ ٣) عبد الحكيم ماهر أبو زيد، ٢٣ عاماً، وأصيب بعيار ناري؛ و٤) سامي محمد نسمان، ٢٢ عاماً، وأصيب بشظية عيار ناري في الساق الأيسر.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٤، مقتل (٢٦) شخصاً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم (١٦) أشخاص سقطوا في قطاع غزة، و(١٠) أشخاص سقطوا في الضفة الغربية. ومن بين الضحايا، قتل (٣) أطفال، و(٣) نساء. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٠٨ يناير، اندلع شجار بين عائلتي أبو الخير وقاسم المتجاورتين في حي الزيتون، شرق مدينة غزة. تطور الشجار إلى حد استخدام الأسلحة النارية وإطلاق النار بشكل عشوائي من قبل أحد طرفي الشجار، مما أسفر عن مقتل **سهير فؤاد بدر/ أبو الخير، ٣٤ عاماً**، وأصيبت بعيار ناري في الكتف، بينما كانت متواجدة داخل منزلها؛ و**الطفل مصعب مازن عزام**، ١٠ أعوام، وأصيب بعيار ناري في الصدر، بينما كان يرافق والده، ويعمل بائعاً متجولاً. كما أصيب جراء إطلاق النار المواطن جواد ماجد أبو الخير، ١٨ عاماً، وأصيب بعيار ناري أسفل الظهر.

٢. بتاريخ ٠٨ يناير، قتل الطفل **سليم عبد الحي أبو عيطة**، ١٤ عاماً، من سكان مدينة الزهراء، جنوبي محافظة غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأي، خلال شجار اندلع بين عائلتي صافي وغريب المتجاورتين في بلدة جباليا، شمال قطاع غزة على خلفية الإزعاج الناتج عن لعب الأطفال أمام منازلهم. جدير بالذكر أن الطفل أبو عيطة كان في زيارة لمنزل جده الواقع في بلدة جباليا.

٣. بتاريخ ١٣ يناير، قتل المواطن **خالد حسن أبو حماد**، ٢٤ عاماً، من سكان بلدة العيزرية، شرقي مدينة القدس المحتلة، ويقيم في مدينة أريحا، إثر تعرضه لإطلاق نار من قبل مسلح على خلفية ثأر عائلي. وكان المواطن أبو حماد يقف بالقرب ميدان مدينة أريحا الرئيس عندما أطلق عليه مسلح النار فأصابه بخمسة أعيرة نارية في الصدر والرأس، توفي على إثرها على الفور.

٤. بتاريخ ١٣ فبراير، قُتل **المواطن رسلان حافظ حلبي**، ٢٥ عاماً، من سكان قرية روجيب، شرقي محافظة نابلس، شمال الضفة الغربية جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر أطلقها باتجاهه شخص مسلح كان يستقل سيارة مدينة، أثناء تواجده في بلدة بيت فوريك، شرقي المحافظة، وذلك على خلفية ثأر عائلي.

٥. بتاريخ ١٧ مارس، قتل المواطن **علاء الدين محمد العواودة**، ٤٥ عاماً، من سكان مخيم البريج، وسط قطاع غزة، إثر إصابته بعدة أعيرة نارية خلال شجار عائلي، كما أصيب في الحادث ذاته أحد أفراد العائلة بجراح خطرة جراء تعرضه للاعتداء بآلة حادة. وكان المواطن علاء الدين قد تدخل لحل خلاف عائلي نشب بين أبناء عمومته حول قطعة أرض، إلا أن الخلاف تطور إلى حد الشجار واستخدام الأسلحة النارية والأدوات الحادة، مما أسفر عن إصابته بعدة أعيرة نارية، أودت بحياته.

٦. بتاريخ ٢٥ أبريل، عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة المواطن فضل الأسطل، ٥٣ عاماً، ويعمل صرافاً بمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، في محل لبيع الكتب والقرطاسية، وسط المدينة، وكانت الجثة مقيدة ورأسها موضوع في كيس. ووفق مصادر الشرطة والنيابة العامة فإن المواطن الأسطل قُتل جراء تعرضه لعيار ناري في الرأس أطلقه باتجاهه أحد المواطنين على خلفية معاملات مالية.

٧. بتاريخ ٠٣ مايو، وصل المواطن بشير نصر سليمان أبو سنيمة، ٣٥ عاماً، من سكان بلدة النصر، شمال مدينة رفح، جثة هامدة إلى مستشفى غزة الأوروبي، في مدينة خان يونس، جراء إصابته بعيارين ناريين في الرأس، والصدر. وتشتبه الشرطة بأن الجريمة قد نفذت على خلفية ثأر عائلي قديم وقعت قبل حوالي عشرة أعوام.

٨. وبتاريخ ١٤ يونيو، نشب شجار عائلي بين أفراد من عائلة أبو حلحول في قرية الزوايدة، وسط قطاع غزة، تخلله إطلاق نار، مما أسفر عن مقتل الشاب شريف عبد الله أبو حلحول، ٣٢ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، فيما أصيب أربعة آخرين بجراح مختلفة.

٩. بتاريخ ٢٤ يوليو، وصل إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان، ببلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، المواطن فواز إسماعيل حسن كلاب، ٥٩ عاماً، من سكان مخيم جباليا، جثة هامدة جراء إصابته بعيار ناري في الرأس. وعلم المركز بأن هذه الجريمة وقعت على خلفية ثأر شخصي قديم.

ووثق المركز (١٦) إصابة، كان من أبرزها:

١. بتاريخ ٠١ مايو، اقتحم مسلح يرتدي خوذة محل خياطة (الأنيق)، والواقع في حي غياظة، بمدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، وأطلق النار من سلاح (مسدس)، على مالك المحل صدام إبراهيم أبو السعود، ٢٨ عاماً، فأصابه بعيارين ناريين في الخاصرة اليمنى والكوع الأيمن، ومن ثم لاذ المسلح بالفرار. ووفقاً للمصاب فإن الجريمة جاءت على خلفية خلاف شخصي سابق مع مرتكبها.

٢. بتاريخ ٠٢ مايو، أصيب مواطنان من عائلة جرغون بأعيرة نارية خلال شجار عائلي استخدمت فيه الأسلحة النارية بين أفراد من العائلة ذاتها، في صالة الأنوار، في حي المشروع، شرق مدينة رفح، وذلك أثناء حفل إشهار.

٣. بتاريخ ٠١ يوليو، نشب شجار عائلي بين أفراد من عائلة مهاني، وتقطن في شارع بغداد، بحي الشجاعية، شرق مدينة غزة، مع أفراد من عائلة أخرى تقطن في نفس الحي. تطور الشجار إلى حد استخدام الأسلحة النارية، مما أسفر عن إصابة ستة مواطنين من عائلة مهاني، ونُقلهم على إثرها إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، ووصفت المصادر الطبية جراح المصابين بالطفيفة. والمصابون هم كل من:١) خالد إبراهيم مهاني، ٤٨ عاماً؛ ٢) محمد إبراهيم مهاني، ٥١ عاماً؛ ٣) إبراهيم رضوان مهاني، ٣١ عاماً؛ (٤أسامة محمد مهاني، ٢٥ عاماً؛ ٥) بلال موسى مهاني، ٢٢ عاماً؛ و٦) محمد أسامة مهاني ٢٣ عاماً.

جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة»

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٤، مقتل (٣) نساء ضمن جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة»، **اثنتان في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة**. وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب مثل تلك الجرائم، فإنه يأمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها. كما يشير إلى أن العام ٢٠١١ شهد تطوراً واضحاً في آليات وضع حد للعنف الممارس من قبل المجتمع المحلي وبالأخص جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، فبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقوة القانون من شأنه إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا »شرف العائلة". ويأمل المركز في أن يكون هذا القرار خطوة في إطار مكافحة هذه الجرائم التي يستفيد مرتكبوها من الحصانة الممنوحة لهم من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحقهم، بحيث لا تتجاوز العقوبة القصوى لمثل تلك الجرائم ثلاث سنوات، وهو ما ساهم في تفشيها في المجتمع الفلسطيني على مدى العقود الماضية، وفتح الباب أمام أخذ القانون باليد وتقويض مبدأ سيادة القانون. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

١. بتاريخ ١٠ يناير، قتلت المواطنة (س. ع. د)، ٣٥ عاماً، من سكان بلدة كفر الديك، غربي مدينة سلفيت، شمال الضفة الغربية، جراء تعرضها لعدة طعنات بواسطة أداة حادة على أيدي أحد أقاربها من الدرجة الأولى. حضرت الشرطة الفلسطينية على الفور إلى مكان الجريمة واعتقلت المشتبه بارتكابه الجريمة.

٢. بتاريخ ٢٠ فبراير، وصلت الفتاة (إ. م. ش)، ١٨ عاما، من سكان بلدة بني سهيلا، شرق مدينة خان يونس، جنوب القطاع، جثة هامدة إلى مستشفى ناصر بالمدينة، جراء تعرضها للطعن بآلة حادة في الرقبة. توجهت الشرطة الفلسطينية على الفور إلى منزل ذويها في البلدة، وقامت باعتقال شقيقها للاشتباه بضلوعه بارتكاب جريمة القتل، وصادرت أداة الجريمة.

٣. بتاريخ ٠٣ يونيو، قُتلت المواطنة (أ. ي)، ٢١ عاماً، متزوجة وتقطن في قرية دير غسانة، شمال غرب محافظة رام الله، وسط الضفة الغربية، إثر تعرضها للضرب بآلة حادة في الصدر، وقام شقيقها (م. ي)، ٣٠ عاماً، من سكان بلدة بيت ريما، شمال مدينة رام الله، بنقل جثة شقيقته إلى مركز الشرطة في البلدة مدعياً بأنه ارتكب جريمة القتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة».

أعمال قتل خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع قوات الاحتلال

خلال العدوان على غزة، نفذ مسلحون يتبعون لتنظيمات فلسطينية أعمال إعدام ميدانية (قتل خارج إطار القانون) بحق أشخاص بادعاء التخابر مع قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد تمكن المركز من توثيق (٢٧) حالة على النحو التالي:

١. بتاريخ ٥ أغسطس، نفذ مسلحون يتبعون للمقاومة الفلسطينية أعمال إعدام بحق خمسة أشخاص ممن كانوا معتقلون في سجن غزة المركزي ويخضعون لإجراءات المحاكمة قبل الحرب على غزة بتهمة التخابر مع جهات معادية.

٢. بتاريخ ٢٢ أغسطس، نفذ مسلحون مقنعون عمليات إعدام بحق ١٨ شخصاً، تسعة منهم قتلوا رمياً بالرصاص، في ساحة الكتيبة، غربي مدينة غزة، والآخرين بالقرب من المسجد العمري وسط المدينة، ووزع المسلحون بياناً جاء فيه بأن هؤلاء الأشخاص قد خضعوا لمحاكمات ثورية على خلفية تعاونهم مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

٣. بتاريخ ٢٣ أغسطس، أقدم مسلحون على تنفيذ عمليات إعدام ميدانية بحق أربعة أشخاص على خلفية تعاونهم أو الاشتباه بتعاونهم مع قوات الاحتلال، وذلك بالقرب من مسجد الخلفاء ببلدة جباليا، شمال قطاع غزة.

كما وثق المركز خلال العام ٢٠١٤، عدد من الحالات المتعلقة بالاعتداء على السلامة البدنية والشخصية، اقترفت من قبل جهات رسمية وغير رسمية، كان من أبرزها:

١. بتاريخ ١٩ فبراير، تعرض وزير المعتقلين الأسبق، وصفي عزت قبها، ٥٤ عاماً، من سكان مدينة جنين، شمال الضفة الغربية، للضرب المبرح على أيدي ملثمين مقنعين بالقرب من بلدة برقين، غربي المدينة. وبعد الفحوصات الطبية والصور الشعاعية تبين إصابة الوزير قبها بكسر في اليد اليسرى، وكدمات في الوجه والرأس والجانب الأيسر من الجسم. كما تعرضت سيارة الوزير الأسبق قبها، للاعتداء من قبل الملثمين ذاتهم بالعصي والحجارة.

٢. بتاريخ ٢٦ فبراير، سُمع دوي انفجار كبير داخل ساحة كنيسة اللاتين ومدرسة البطريركية اللاتينية، الواقعتان في حي الزيتون، شرق مدينة غزة. حضرت الشرطة الفلسطينية إلى مكان الجريمة على الفور، حيث تبين أن الانفجار ناجم عن قنبلة محلية الصنع زرعها مجهولون أسفل الباص الخاص بالكنيسة، مما أدى إلى اشتعال النيران في أحد إطاراته. كما عثرت الشرطة على عبارة كُتبت على أحد جدران الكنيسة وتحمل عبارات مسيئة.

٣. بتاريخ ١٣ مايو، وصل إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، المهندس مهند جمعة القانوع، ٣٤ عاماً، من سكان حي الصفا، غرب بلدة جباليا، ويعمل مديراً لدائرة الهندسة في بلدية بيت حانون، مصاباً بكسور في كلتا الساقين واليد اليسرى، إضافة إلى رضوض في أنحاء متفرقة من الجسم. ووفقاً لما ذكره القانوع لباحث المركز، فإنه قد تعرض للاعتداء بساق حديدي من قبل مجهولين ترجلوا من سيارة من نوع (كيا) سوداء اللون، ولا تحمل لوحة تسجيل بالقرب من منزله.

٤. بتاريخ ١٥ يوليو، اعترض مجموعة من المواطنين سيارة وزير الصحة د. جواد ناجي، والوفد المرافق له، بالقرب من بوابة معبر رفح البري، جنوب قطاع غزة، وقامت بإلقاء الحجارة والأحذية تجاه السيارة. وقد حاول سائق السيارة الهرب من المكان إلى الخلف، غير أنها اصطدمت بشاحنة كانت خلف السيارة، ما حمل سائق سيارة الوزير على تحطيم الحاجز المقام على بوابة المعبر، والفرار من المكان. كما حاول طاقم من موظفي وزارة الصحة بغزة، وعلى رأسهم د. يوسف أبو الريش، وكيل وزارة الصحة، حماية الوزير ومنع الاعتداء عليه، غير أنهم تعرضوا للاعتداء أيضاً. وتكرر الاعتداء على سيارة الوزير مرة أخرى عند وصوله إلى مستشفى الشفاء، في مدينة غزة، من قبل العديد من المدنيين الذين كانوا يتجمهرون في ساحة المستشفى. وقد اضطر سائق سيارة الوزير إلى الهرب من المكان.

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

يغطي هذا الجزء الاعتقال غير القانوني، بما فيها الاستدعاءات المتكررة ضد نشطاء وأنصار الخصوم السياسين وغيرهم بإدعاءات أمنية في كثير من الأحيان، ولم تراع تلك الحملات في الغالب الإجراءات القانونية التي تنظم عملية الاعتقال أو حتى ظروف إعتقالهم بما يحفظ حقوقهم وكرامتهم وإنسانيتهم، وخصوصية بيوتهم ومتعلقاتهم الشخصية. كما يستعرض هذا الجزء ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون ومراكز توقيف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانت على خلفية جنائية أو سياسية.

واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين خلال العام ٢٠١٤، في رام الله وقطاع غزة اعتقال المواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بحقهم. وظل الطابع السياسي لتلك الإعتقالات والإستدعاءات هو الغالب لتلك الإنتهاكات، وهو ما يعتبر أحد نتائج حالة الإنقسام السياسي الداخلي بين حركتي (فتح) و(حماس). وعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت في الأراضي الفلسطينية عقب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية (اتفاق الشاطيء) بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٤، والذي ينهي حقبة سوداء امتدت لنحو سبع سنوات من الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وما نتج عنه من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ٢ يونيو، إلا أن الاعتقالات السياسية استمرت،ووثق المركز خلال الفترة الماضية حالات تعذيب وسوء معاملة تمت من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإلى جانب الإعتقالات السياسية، بقيت الإعتقالات ذات الطابع الجنائي هي السمة الأبرز لتلك الإنتهاكات، وما يرافقها من خلل في الإجراءات القانونية وممارسة التعذيب والإهانة في مراكز التحقيق والتوقيف سواء التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

الاعتقالات والإستدعاءات على خلفية سياسية

استمرت الاعتقالات على خلفيات سياسية خلال عام ٢٠١٤، حيث بلغت ذروتها في بداية العام وقلت تدريجياً بعد التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية. وكانت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في رام الله وغزة قد اعتقلت العديد من المواطنين على خلفية سياسية دون مراعاة لحقوقهم التي كفلتها لهم القوانين الوطنية و المعايير الدولية. ومن الجدير بالذكر، يواجه المحامون الفلسطينيون بشكل عام، صعوبات في زيارة موكليهم في السجون ومراكز التوقيف سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية .

قطاع غزة

تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح)، للاعتقال لفترات متفاوتة، وتلقى العديد من هؤلاء

النشطاء معاملة مهينة وعملوا معاملة قاسية، وتم الاعتداء عليهم بالضرب، ومن ثم إجبارهم على تكرار المثول أمام مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم. كما مارس أفراد الأمن في عدد من الحالات أعمال تفتيش وعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لتلك الأجهزة.

وكان من أبرز تلك الحملات، ما شهده أوائل شهر مارس من أعمال إعتداء بالضرب واعتقال لعشرات المشاركين في حفل تأبين لثلاثة شهداء نظمته حركة (فتح) وعائلة القصاص في ديوان العائلة بمدينة خان يونس. وفي السياق ذاته، ذكر أحد المعتقلين لباحث المركز، بأنه قد جرى نقله برفقة عشرات المواطنين الآخرين إلى مركز الشرطة، حيث إستمر احتجازه لمدة تقارب الساعة والنصف في نظارة المركز. وأضاف بأن أفراد الشرطة قد داهموا منزله المكون من ثلاث طبقات، ومنزل قريبه، وأجرت أعمال تفتيش في محتوياتهما.

الضفة الغربية

واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء بحق أنصار حركة(حماس)، وأنصار حزب التحرير الإسلامي. وتميزت تلك الإعتقالات بالمعاملة القاسية والمهينة واللانسانية، والإبقاء على المعتقلين لفترات طويلة دون محاكمة.

وكانت أبرز تلك الحملات ما كان في بداية فبراير، حيث شن جهاز الأمن الوقائي والمخابرات العامة في الضفة الغربية حملة إعتقالات، طالت العشرات من أنصار حزب التحرير الإسلامي في مختلف محافظات الضفة منذ ساعات مساء يوم الجمعة الموافق ٧ فبراير ٢٠١٤، والتي إستمرت لعدة أيام. وبحسب المعلومات المتوفرة لباحثي المركز الميدانيين فقد أحال الجهازان المذكوران غالبية المعتقلين للنيابة العامة ومن ثم للقضاء، وبدورها أصدرت المحاكم الفلسطينية لاحقاً قراراتها إما بالإفراج بكفالة عن عدد من المحتجزين و تمديد إحتجاز أخرين.

وفي يوم الإثنين الموافق ٩ يونيو ٢٠١٤ هاجمت عناصر الأجهزة الأمنية مسيرة سلمية إنطلقت من عدة أماكن في رام الله والبيرة تضامناً مع المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام، وقاموا بإعتقال عدد من المواطنين وإقتادوهم معهم. كما وإعتدى أفراد من أجهزة الأمن الفلسطينية في ذات التوقيت على مسيرة تضامن مع المعتقلين المضربين عن الطعام في نابلس، وأفاد أحد شهود العيان لباحث المركز بأن عدد كبير من أفراد الامن الوقائي والمخابرات العامة والأمن الوطني قد هجموا المشاركين في التجمع السلمي، بإدعاء البحث عن شخص أطلق النار في الهواء وقاموا بإعتقال أحد قيادات حركة حماس، نزيه أبو عون، ومسئول خيمة التضامن مع المعتقلين، عماد إشتيوي، قبل أن يعتدوا عليهما بالضرب بالهراوات .

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة :

يعتبر التعذيب هو أحد أهم المراحل التي يعيشها المعتقل في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال عام ٢٠١٤. وتشير تحقيقات المركز إلى أن أجهزة الأمن الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة لا تتورع عن استخدام التعذيب ضد المعتقلين في سجونها، وإن التعذيب يبدأ منذ لحظة الاعتقال الأولى التي تتم وسط جو من الإرهاب وإطلاق النار أحياناً، والاعتداء عليهم بالضرب والتهديد والشتم غالباً. وحين وصول المعتقلين إلى أحد مراكز التحقيق يتعرضوا إلى أشد أنواع التعذيب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة، سواء كانوا معتقلين على خلفية سياسية، أو جنائية. ومن أبرز أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة، الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة لأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب بإستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بإستخدام العصى او الأسلاك البلاستيكية المجدولة، والوقوف عند الحائط والأيدي للاعلى. وهذا بالإضافة إلى وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة.

قطاع غزة

شهد العام ٢٠١٤ استمراراً في ممارسة أفراد قوات الأمن للتعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الإعتقال والتوقيف. وقد وثق المركز العديد من الشهادات للضحايا أو ذويهم حول تعرضهم أو تعرض أبنائهم للتعذيب داخل مراكز الإعتقال والتوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة، ولقد طالت تلك الجرائم مواطنين إعتقلوا على خلفية سياسية ومواطنين إعتقلوا واحتجزوا على خلفيات جنائية مختلفة في الأجهزة الأمنية.

وفيما يلي أبرز حالات التعذيب التي رصدها المركز:

» ذكر أحد المواطنين (م.م.ح) ٢٢ عاماً، من مخيم النصيرات، بأن أفراد من شرطة المباحث اعتقلته من منزله بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٤، على خلفية التحقيق بتهمة سرقة مبلغ مالي من أقارب له، واقتادوه الى مركز شرطة أبو عريبان في النصيرات. وأكد المشتكي للمركز بأن أفراد الشرطة انهالوا عليه بالضرب بالأيدي والأرجل فور وصوله المركز لمدة عشر دقائق، ومن ثم شبحوه على كرسي صغير وربطوا يديه من الخلف في حبل مدلى من سقف الغرفة. وكرروا نفس الفعل معه مرة أخرى، لإرغامه على الاعتراف بالسرقة. كما قاموا بعد ذلك باجباره على الوقوف على قدم واحدة، وكلما حاول إنزال رجله على الأرض انهالوا عليه بالضرب المبرح. كما أكد المشتكي أنه تم الضغط عليه لإكراهه على الاعتراف حيث قام أفراد الشرطة بوضعه في غرفه وأمروه بخلع بنطاله ومن ثم حملوه يافطة مكتوب عليها اسمه وقاموا بتصويره، ومن ثم وضعوه في غرفة التحقيق وسكبوا المياه على الأرض حتى صباح اليوم التالي. وفي اليوم الرابع ادخل الى غرفة التحقيق ويداه مقيدتان للخلف وحاولوا شبحه وتعليقه بالسقف، وبعد رفضه انهالوا عليه بالضرب بواسطة بربيش وعلقوه بالغرفة رغما عنه. وأضاف المشتكي أنه من شدة الألم، اعترف على السرقة، غير أنه أخلى سبيله في مساء ذات اليوم بكفالة..

» بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ تعرض الطفل (إ.إ.ش)، ١٦ عاماً، من حي الصبرة، غزة، ويعمل مع عمه (سعد إسماعيل سعيد شحيبر) في محله للحجر القدسي والرخام، إلى العنف والترهيب. في حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر توجهت قوة من عناصر الشرطة العسكرية للمحل المذكور أعلاه حيث كان الصبي لوحده هناك، وقامت باستجوابه عن مكان والده المتواجد خارج البلاد، وقام عناصر الشرطة بإرهابه والإعتداء عليه بالضرب أثناء ذلك.

» بتاريخ ٢٠١٤/٨/٦ تعرض المواطن (ب.خ.ع)، ٤٨ عاماً، للتعذيب، وهو يسكن منطقة تل الهوا، جنوب غزة، يفيد المواطن بأنه قد تلقى استدعاء حضور من قبل مباحث الرمال، ووفق لإفادته انه تم التحقيق معه حول شهادته في واقعة سرقة، ومن ثم تم إطلاق سراحه في نفس اليوم، وطلبوا منه إحضار أولاده في اليوم التالي. وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٦، توجه المذكور أعلاه وهو وأولاده إلى المباحث وهناك تعرضوا للتعذيب والضرب والشتم، وتم الإفراج عنهم في اليوم التالي. ووفق لما أفاد المذكور أعلاه بأن أحد أفراد المباحث العامة قام بتهديده بقوة السلاح وتلفظ بألفاظ نابية وقام بتهديده بترحيله من منزله. ومن الجدير بذكر بأن المذكور أعلاه قام بتقديم العديد من الشكاوي للجهات المختصة ولكن دون جدوى.

» بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٤ توجه أفاد المواطن (ع.ج.م)، ٣١ عاماً، سكان النصيرات، إلى مقر المباحث العامة على إثر تلقيه بلاغ بضرورة الحضور هناك. ووفق لما أفاد به والد المذكور بأنه بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٤، زار إبنه وقد شاهد أثار تعذيب عليه وقد أبلغه إبنه أنه فور وصوله قام أفراد من المباحث العامة بالتحقيق معه حول واقعة سرقة، وأنه تعرض لشتى أنواع التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة. وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٥ تم عرض المذكور على الطبيب، وخلال الكشف الطبي الأولي تبين إصابة المذكور بشلل علوي بالأطراف والرقبة

بالإضافة إلى فقدان الإحساس بكلتا اليدين نتيجة تعرضه لشبح لفترة طويلة. ومن الجدير ذكره بأن والد المواطن المذكور أعلاه تقدم بشكوى الى مدير امن الشرطة في المنطقة الوسطى حول واقعة التعذيب التي تعرض لها ابنه، ولكنه لم يتلقى أي رد .

الضفة الغربية:

إستمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية خلال عام ٢٠١٤ بممارسة التعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الإعتقال و التوقيف في الضفة الغربية. ووثق المركز العديد من الحالات التي مورس فيها التعذيب بشكل لافت على أيدي قوات الامن الفلسطينية بحق معتقلين في مراكز الإعتقال والتوقيف التابعة للسلطة في الضفة لغربية، خاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. و لم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً.

» وذكر احد المشتكين للمركز (أ.ن.ش)، ٢٩ عاماً، من الخليل، أنه تعرض للتعذيب على أيدي أفراد الشرطة، على خلفية إنشائه صفحة على الفيسبوك. وأكد المشتكي أنه توجه إلى مقر المباحث الجنائية في الخليل يوم ٢٩ يناير، بناءً على اتصال هاتفي، حيث ادخل الى غرفة التحقيق وتعرض للضرب مباشرة والشتائم النابية ومن ثم نقل الى زنزانة فيها ٨ أشخاص. وفي الصباح اقتيدوا جميعا الى محكمة صلح دورا، وجرى اقتياده معهم وبقي في النظارة حتى الساعة ٣:٠٠ عصراً دون أن يعرض على المحكمة، وأعادوه الى مقر المباحث بالخليل، وادخل الى غرفة تحقيق فيها عدة أشخاص بدأ إثنان منهم بضربه لكمات على الصدر. استمر ذلك مدة ٤ ساعات، حتى فقد التوازن وسقط أرضاً. ورغم ذلك، استمروا في ضربه وركله على أنحاء مختلفة من جسمه لمدة عشر دقائق، ومن ثم ربطوا يداه برباط بلاستيكي من الخلف ومن ثم أعادوا ضربه وسقط أرضاً وانهالوا عليه بالضرب وقام احدهم بإطفاء السيجارة في يده. ومن ثم أجلسوه على كرسي ويداه مقيدتان للخلف وانهالوا عليه بالضرب المبرح. وقد اخلي سبيله بعد ٤ أيام، وتوجه الى المستشفى لإجراء الفحوصات الطبية، حيث تبين وجود كسرين في «عظام الصدر» ورضوض في اليد اليسرى وحرق في الجلد والكاحل الأيسر وكدمات في الرقبة.

» بتاريخ ٢٠١٤/٩/٨ اعتقل الأمن الوقائي ٦ طلبة وتم تعذيبهم على خلفية سياسية، أفاد احد الطلبة (م.ي.ك)، ١٩ عاماً، بيرزيت، وهو يدروس في جامعة بيرزيت سنة ثانية، أنه خرج هو وزملائه الخمسة من الجامعة واستأجروا مركبة من أجل الذهاب لزيارة صديق لهم من قرية شقبا غرب مدينة رام الله. وأفاد بأنهم وعند اقترابهم من مدخل البلدة وبالقرب من مقر جهاز الأمن الوقائي، كان هناك ٦ أشخاص منهم ٥ بزي العسكري وشخص من الشرطة قاموا باعتقالهم واقتيادهم إلى مقر الأمن الوقائي. وخلال عملية الاعتقال تم الاعتداء عليهم بالضرب والشتم بألفاظ نابية ومعاملتهم معاملة حاطه بالكرامة، وأثناء التحقيق معه تم الاعتداء عليه وتوجيه التهديدات له، وفي حوالي الساعة ١١مساءً اطلع سراحه هو وأخيه من المقر.

» بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢ جرى إعتقال المواطن (ع.م.ش)، ٢٤ عاماً، من بلدة بديا، سلفيت، طالب في جامعة القدس المفتوحة، من قبل عناصر الأمن الوقائي وهو متواجد في معصرة لعصر الزيتون، حيث قام شخصين يرتديان الزي المدني أمسكوا به أمام الناس، وحاولوا إقتياده معهم. وخلال عملية الإعتقال تعرض لضرب ولإطلاق النار نحوه، ومن ثم اقتادوه معهم الى السيارة تحت تهديد السلاح، وقام أحدهم برطمه بزجاجة مياه ثالجة على وجه أثناء نقله الى السيارة. وأكد المشتكي للمركز بأنه خلال نقله بالسيارة كان يتعرض لضرب على الرأس والوجه والشتم والتهديد، وعند وصوله الى مقر الأمن الوقائي استمر الضرب ومن ثم تم وضعه في زنانة حتى صباح اليوم التالي. وأفاد بأنه تم نقله الى النيابة العامة وبعد التحقيق معه تم تحويل ملفه إلى قاضي المحكمة، حيث قام القاضي بتمديد اعتقاله لخمسة عشرة يوماً على ذمة التحقيق، ومن ثم أفرج عنه بعدها بكفالة عدلية لحين حضور المحكمة، والجدير

بذكر أنه منع من زيارة المحامي وأهله خلال تلك الفترة .

» وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٢١ تعرض الطفل (م.ج.ح)، ١٧ عاما، من مخيم الفارعة، طوباس، طالب ثانوية عامة، للتعذيب، ووفق إفادته للمركز حول ظروف إعتقاله وتعرضه للتعذيب على أيدي أفراد من الشرطة الفلسطينية. أكد المشتكي بأن أفراد من الشرطة الفلسطينية وعناصر من الوحدات الخاصة الفلسطينية، يرتدون لباساً مدنيا، بسبب قيام بعض الأطفال برشق قوة الشرطة بالحجارة، بينما كان يقف هو على الطريق، تحت التهديد بالضرب، واقتادوه معهم بسيارة إلى مركز شرطة طوباس، دون أن يعرفوا عن أنفسهم. وخلال عملية الاعتقال، اعتدوا عليه بالضرب عدة مرات، بينها الضرب بالهروات والأيدي، وقيدوا يديه إلى الخلف لمدة خمس دقائق، والاعتداء عليه بالضرب على جميع انحاء جسمه ووجه، قبل أن ينقلوه الى مركز الشرطة في طوباس. وأكد المشتكي للمركز، انه خضع للتحقيق ، تخلله الضرب، ومطالبته بالاعتراف على أشياء لم يرتكبها، ومن ثم تم نقله الى الخدمات الطبية ومن ثم تم نقله الى مستشفى طوباس لتلقى العلاج .

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال العام ٢٠١٤ توفى ستة مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية أربعة منهم من قطاع غزة، وإثنين من الضفة الغربية. وتشير المعلومات إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين أو في توفير الحماية الشخصية لهم، وتعمد تجاهل الأمراض التي يعاني منها المعتقلين والتي من المفترض أن يتم اكتشافها في الكشف الأولي فور وصولهم إلى السجون. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ. يشار أنه خلال زيارة محامي المركز لأحد مراكز التوقيف في شهر أبريل الماضي، تبين عدم ملاءمة ظروف الاحتجاز للمعايير الدولية الدنيا، أو قانون مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث أكد المحامي أن مركز التوقيف هو عبارة عن شقة سكنية، بها ثلاث غرف ضيقة، داخل بناية، وسط حي سكني، يحتجز بداخلها ١٣٠ موقوف، ما يشكل ازدحاماً شديداً في غرف الحجز واختناقاً لدى المحتجزين، كما لا يسمح لهم بتاتاً بأخذ «الفسحة»، مما يتنافى مع أبسط الشروط الصحية اللازم توافرها في أماكن الاحتجاز.

حالات الوفيات في السجون هي :

» بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٤، توفى صالح مصلح عطية أبو حشيش، ٣٣ عاماً، الذي كان محتجزاً في مركز توقيف بيت لاهيا (أبو عبيدة). وذكرت عائلة المتوفى أبو حشيش لباحث المركز بأن ابنهم، وهو أحد أفراد جهاز الأمن الوطني «سابقا «، ومتزوج من سيدتين ولديه ٦ أطفال، كان قد ألقي القبض عليه من قبل الشرطة قبل ٢٧ يوماً، حيث أودع في مركز توقيف بيت لاهيا. وأضافت العائلة بأنها زارته مساء يوم أمس الثلاثاء داخل مركز التوقيف ببيت لاهيا، وكان يتمتع بصحة جيدة. وأكدت عائلة المتوفى بأنها استلمت جثمان ابنها من مستشفى الشفاء، دون أن تسمح للأطباء بالقيام بعملية التشريح. ورجحت مصادر في قسم الطب الشرعي لباحث المركز أن يكون المواطن أبو حشيش قد توفي جراء إصابته بنوبة قلبية، وبأنه من المعاينة الخارجية قد توفي قرابة الساعة ٢:٠٠ فجر نفس اليوم.

وفي بيان لها على موقعها الالكتروني، ذكرت وزارة الداخلية بغزة أن الموقوف "ص،ح" ٣٤ عام توفي فجر اليوم، وأنها فتحت تحقيقاً في الحادث وعرضت الجثة على الطبيب الشرعي. كما أكدت في بيانها على أن الوفاة حسب تقرير الطبيب الشرعي كانت طبيعية وأنها نتيجة "نوبة قلبية".

» وبتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٤ توفى (و.م.س)، ٢٨ عاماً، في مركز توقيف بيت لاهيا ووفقاً لتحقيقات المركز، في حوالي الساعة ٦:٠٠ مساء يوم الجمعة الموافق ١٦

مايو ٢٠١٤، تلقى والد المتوفى اتصالاً هاتفياً من قبل أحد أفراد الشرطة في مركز توقيف « أبو عبيدة «، ببيت لاهيا، أبلغه خلاله بأن نجله (و.م.س)، ٢٨ عاماً، قد نقل من مركز التوقيف إلى مستشفي الشهيد كمال عدوان ببلدة بيت لاهيا، وأن حالته الصحية صعبة للغاية. وأضاف والد المتوفى، أنه وعدد من أفراد العائلة توجهوا فوراً للمستشفى، غير أن المصادر الطبية أبلغتهم بأن نجلهم قد فارق الحياة قبل وصوله المستشفي، وبأن الأطباء أخبروه بأن الجثمان لم يتبين عليه أية علامات تعذيب وبأنه توفي نتيجة إصابته بنوبة قلبية. وتابع والد المتوفى، بأن جثمان ابنه قد تم تحويله لقسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وأنهم أكدوا له أن سبب الوفاة كان ناتج عن إصابة المواطن (و.س) بنوبة قلبية.وذكر والد المتوفى لباحث المركز بأن نجله قد تم اعتقاله من قبل الشرطة الفلسطينية بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٤، وأودع مركز توقيف بيت لاهيا، حيث تم تمديد فترة توقيفه في نفس مركز التوقيف دون أن تقدم بحقه لائحة اتهام، وأنه وكان يتمتع بصحة جيدة، ولا يعاني من أية أمراض مزمنة.

وفي بيان لها على موقعها الالكتروني بتاريخ ١٦ مايو، ذكرت وزارة الداخلية أن المتحدث الرسمي باسم الداخلية أ. اياد البزم، صرح:»إن النزيل «و،س» ٢٨ عام، توفي اليوم بعد توقف مفاجئ للقلب.» نقل البيان عن البزم قوله: «أنه تم تحويل جثة المتوفى للطب الشرعي الذي أكد أن سبب الوفاة هو هبوط حاد بالقلب.»

» وبتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٤ توفى المواطن محمد أبو عمرة، من دير البلح في سجن خان يونس ،ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من العائلة، ففي حوالي الساعة ٥:٣٠ مساء يوم أمس الأربعاء الموافق ١٢ مارس ٢٠١٤، تلقى شقيق المتوفى، أحمد، اتصالاً هاتفياً من قريب له يعمل في مستشفى ناصر بخان يونس ابلغه خلاله أن شقيقه الموقوف محمد عبد القادر أبو عمرة، ٤٥ عاماً، موجود في المستشفى لكنه فارق الحياة، حيث وصل من مقر احتجازه في السجن بخان يونس إلى المستشفى جثة هامدة. وذكر شقيق المتوفى أحمد، لباحث المركز بأن شقيقه محمد قد أوقف على أيدي أفراد الشرطة من منزله الواقع في منطقة المحطة، شرق دير البلح، على خلفية مالية بتاريخ ١ مارس ٢٠١٤، وأودع في سجن دير البلح. وأضاف أحمد، أنه وزوجة المتوفى كانا يزورانه في «نظارة» دير البلح خلال فترة توقيفه فيها، حيث كانوا يلاحظون علامات الإعياء والتعب عليه، خاصة وأنه يعاني من أمراض مزمنة مثل ضغط الدم، والتضخم في عضلة القلب وانسداد في الشريان التاجي، وسبق أن أجرى عمليتي «قسطرة» للقلب، وهو ما أكده مشرف برنامج الإصلاح والتأهيل في نظارة خان يونس لباحث المركز، بأن المتوفى كانت لديه تقارير طبية تفيد بأنه مريض بعدة أمراض من ضمنها مرض القلب. وأكد أحمد أنه وزوجة المتوفى طلبا من المسئولين في مركز الشرطة في دير البلح أكثر من مرة ضرورة عرض محمد على طبيب للاطلاع على أوضاعه الصحية، غير أنه لم يُستجب له من قبل إدارة السجن. وقد مكث محمد في سجن دير البلح حتى يوم ١٢ مارس، حيث جرى تحويله في الساعة ٢:٠٠ مساءً إلى سجن خان يونس، وزارته زوجته هناك، وأكدت أنه اشتكى لها من التعب الشديد، قبل أن يُعلن عن وفاته بساعات قليلة. وهو ما أكده مشرف برنامج الإصلاح والتأهيل لباحث المركز، بأن أبو عمرة وقع على الأرض في نظارة خان يونس، حيث كان يجري نقل المحتجزين إلى مكان آخر خشية من القصف الإسرائيلي، وأنه لحظة وقوعه كان يحمل «بخاخ» في يده، واستدعى على الفور سيارة إسعاف، لنقله لمستشفى ناصر، غير أنه توفي في الطريق للمستشفى. يشار إلى أن جثمان المعتقل أبو عمرة حول إلى الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وقد أكد الطبيب الشرعي لباحثة المركز بأن أبو عمرة كان يعاني من أمراض مزمنة وخطيرة أهمها تصلب الشرايين وتضخم في عضلة القلب بالإضافة إلى مرض الضغط ولا يوجد أية آثار تعذيب أو ضرب على جسده.

» بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٤، توفى المواطن خليل حسن أبو سيف، ٦٤ عاماً، الموقوف في مركز شرطة النصيرات، جراء تدهور حالته الصحية. ووفقاً لتحقيقات المركز فإنه وفي صباح نفس اليوم المذكور تم توقيف المواطن خليل حسن أبو سيف أثناء تواجده في مزرعة يملكها في منطقة المغراقة في محافظة غزة، من قبل المباحث العامة. وتم نقل المواطن أبو سيف إلى مركز النصيرات في محافظة الوسطى، وبعد فترة وجيزة تدهورت حالته الصحية وتم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، حيث أعلن هناك عن وفاته.

» بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٤، توفى المواطن صلاح جميل محمد سراديح، ٢٨ عاماً، في مركز إصلاح وتأهيل أريحا، جراء وعكة صحية أصيب بها أثناء وجوده في المركز، وقد جرى نقل المواطن المذكور الى مستشفى أريحا الحكومي بعد تعرضه للوعكة الصحية، حيث أعلن عن وفاته، وجرى نقل الجثة الى الطبيب الشرعي، وقد شرعت الشرطة بالتحقيق في الحادث .

» بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤، أعلن عن وفاة المواطن أسامة رفيق الشاعر، ٣٦ عاماً، من بلدة حبلة، جنوب مدينة قلقيلية، وذلك أثناء توقيفه داخل سجن قلقيلية، بعد إعتقاله في تاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤، بتهمة حيازة وتعاطي المخدرات.

وأفادت إدارة العلاقات العامة لشرطة قلقيلية، أنه: " توفى صبيحة اليوم الموقوف على ذمة المحكمة في قضية تعاطي وحيازة المخدرات، أسامة رفيق رضوان الشاعر، وتعتبر وفاته طبيعية مبدئياً، كون الجثة تم تحويلها للطبيب الشرعي لدواعي التشريح، ولم يصدر بعد تقرير الشرطة بشكل رسمي".

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي

شهد العام ٢٠١٤ إستمرار تعطيل المجلس التشريعي ليدخل عامه الثامن على التوالي، فقد أدت الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي ضد نواب المجلس، والآثار الخطيرة التي خلفها انقسام السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، إلى تغييب كامل للمجلس التشريعي. وهو ما يمثل تقويض لكل الجهود الرامية إلى إيجاد حكم رشيد في فلسطين، حيث أن المجلس التشريعي هو جهة التشريع والرقابة الأساسية في السلطة الفلسطينية، وبغيرهما لا يمكن تصور نظام ديمقراطي. وقد أنتهى العام ٢٠١٤ دون أن يلتئم المجلس التشريعي مرة أخرى، أو حتى الاتفاق على موعد لعقد الانتخابات التشريعية، والتي هي مستحقه منذ العام ٢٠١٠، وذلك رغم الاتفاق على الشروع في تنفيذ اتفاق المصالحة منذ إبريل في العام ٢٠١٤.

ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي

صعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في ٢٠١٤ من استهدافها الممنهج لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث اعتقلت العشرات من نواب كتلة التغيير والإصلاح ، وخاصة في اعقاب حادثة اختفاء ثلاث مستوطنين بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٤، حيث قامت قوات الاحتلال باعتقال أكثر من ٢٥ نائباً عن كتلة التغيير والاصلاح، ليرتفع بذلك عدد النواب الذين تم اعتقالهم إلى ٣٧ نائباً، منهم (٢٣) نائباً ما زالوا قيد الاعتقال حتى نهاية العام ٢٠١٤.

وقد استمر الاحتلال الاسرائيلي في سياسة اعتقال وحبس نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، جلهم من كتلة التغيير والإصلاح (الكتلة الممثلة لحركة حماس). وما تزال قوات الاحتلال الاسرائيلي تعتقل رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، مما يخضع كل من النائب مروان البرغوثي، من كتلة فتح البرلمانية، والنائب أحمد سعدات من كتلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني لتنفيذ حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة في السجون الاسرائيلية.

وكانت قوات الاحتلال قد اصدرت قراراً بإدراج كتلة التغيير والإصلاح على قائمة الإرهاب منذ تاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. كما أصدر قائد قوات جيش الاحتلال في يوليو ٢٠١٢ قراراً باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «اتحاد محظور»، استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥. وتأتي هذه القرارات لشرعنة حالة قائمة من القمع لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني، منذ رفض سلطات الاحتلال التعامل مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، والتي حققت فيها كتلة التغيير والإصلاح أغلبية برلمانية كبيرة.

وقد حاولت قوات الاحتلال ابعاد خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن كتلة أبو علي مصطفى، إلى أريحا، بادعاء أنها «تشكل خطراً على أمن المنطقة. حيث اقتحمت قوات الاحتلال منزلها في رام الله، بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٤، وقام ضابط القوة بتسليمها أمراً عسكرياً يقضي

بإبعادها عن منزلها في مدينة رام الله إلى مدينة أريحا حتى تاريخ ٢٠١٥/٢/١٩. وأفادت النائبة جرار لباحث المركز أن قرار الابعاد مكتوب باللغة العبرية، حيث قام الضابط بقراءته عليها باللغة العربية، وطالبها بالتوقيع عليه، إلا أنّها رفضت ذلك، فقام الضابط بتسليمها خارطة تحدد مكان تحركها داخل مدينة أريحا.

ما زالت المناكفات السياسية الداخلية تعطل عمل المجلس رغم الشروع بالمصالحة وتشكيل حكومة التوافق

استمر تعطيل عمل المجلس التشريعي ليدخل سنته الثامنة على التوالي، رغم الشروع في تطبيق اتفاق المصالحة الفلسطيني وتشكيل حكومة التوافق الوطني (الحكومة السابعة عشر)، وحلفها اليمين الدستوري أمام الرئيس بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٤. ولم تتضمن بنود اتفاق المصالحة أي إشارة إلى عودة المجلس التشريعي للعمل، أو إلزام الرئيس الفلسطيني بدعوته للانعقاد. ويذكر أن حكومة التوافق التي تم تشكيلها في يونيو ٢٠١٤ لم تحصل على الثقة من المجلس التشريعي. ويؤكد المركز على ضرورة انعقاد المجلس التشريعي فوراً، وتمكينه من ممارسة صلاحياته الكاملة للرقابة على حكومة التوافق، حتى إجراء الانتخابات وتسلم المجلس الجديد، في أقرب فرصة، حيث أن الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية مستحقة منذ العام ٢٠١٠.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي المنتخب في العام ٢٠٠٦ تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس. وقد تم تعطيل المجلس التشريعي بشكل كامل بعد حادثة الانقسام في السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٧، والتي أدت إلى قيام سلطتين متوازيتين، واحدة في الضفة الغربية بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والأخرى في قطاع غزة بقيادة حكومة تسيير الأعمال والتي كان يرأسها إسماعيل هنية. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح كانت تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة.

ورغم مطالبات المركز الفلسطيني المتكررة بوقف فوضى التشريع، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح والرئيس الفلسطيني اصدرا عشرات التشريعات خلال فترة الانقسام. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أي إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام.

ويلاحظ أن كتلة التغيير والاصلاح توقفت عن الانعقاد باسم المجلس التشريعي أو اصدار قوانين باسمه منذ توقيع اتفاق المصالحة، وهو ما يعتبره المركز تطوراً ايجابيا، ويطالب الرئيس الفلسطيني بعدم اصدار أية تشريعات إلا في حالة الضرورة القصوى، وفق ما نص عليه القانون الاساسي الفلسطيني. ويؤكد المركز ضرورة حسم مسألة تشريعات الانقسام في أقرب وقت ممكن، وأن يعطى القضاء الفلسطيني، والمحكمة الدستورية بالتحديد سلطة كافية لتحديد مصير هذه القوانين وما ترتب عليها.

وقد تابع المركز بقلق شديد محاولات عرض مشروع قانون عقوبات جديد يشرع العقوبات البدنية. فقد شهد شهر مارس ٢٠١٤ إعادة طرح مشروع قانون العقوبات الجديد لإقراره بالقراءة الثانية من قبل كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة. ويؤكد المركز أن مجرد محاولة طرح مثل هذا المشروع سيكون لها تبعات حقوقية وسياسية خطيرة. فبالإضافة إلى عدم شرعيته أو دستورية آلية مناقشة وطرح هذا المشروع، فقد تناول هذا المشروع عقوبات بدنية (مثل

الجلد) وتقييد صارخ للحقوق والحريات، تمثل انتهاك صارخ للقانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية الدنيا لحقوق الإنسان. وفور علم المركز بطرح المشروع للنقاش، بادر مع كل من وشبكة المنظمات الأهلية والمنظمات الحقوقية الأخرى بإجراء اتصالات وعقد لقاءات مع مسئولين في حركة حماس وحكومة غزة للتحذير من المضي قدماً في مناقشة هذا المشروع.

وقد أثمرت هذه الاتصالات واللقاءات عن تكرار التأكيدات والتطمينات من أعلى مستويات القرار في حكومة غزة وحركة حماس بعدم التعرض للحريات الشخصية وإنكار أي محاولة لفرض أيديولوجية الحركة على السكان. وقد أكد في حينه كل من المهندس عماد العلمي، القيادي في الحركة، وكذلك النائب الأستاذ محمد فرج الغول، رئيس كتلة الإصلاح والتغيير، باتصال هاتفي لممثلي منظمات المجتمع المدني أنه لا يوجد إقرار لهذا القانون بالقراءة الأولى أو الثانية. كما أكدوا أن أية قرارات يجب أن تتم بالتشاور مع منظمات المجتمع المدنية، وأن ما يحدث في المجلس ما هو إلا مشاورات ودراسات ولا نية لاعتماد هذا القانون.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه هي المرة الثانية التي تقوم فيها بعض الجهات من صناع القرار في قطاع غزة بطرح هذا المشروع، حيث سبق وأن أثير الموضوع. وقد تدخلت حينها المراكز الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى لوقف هذه المحاولات من خلال مذكرة أرسلت لصناع القرار في حكومة غزة، تبعها لقاءات مع أبرز المسؤولين في حكومة غزة وحركة حماس أعادوا التأكيد خلالها على تعهداتهم السابقة بعدم فرض أيديولوجية معينة على قطاع غزة واحترام التنوع الثقافي والإيديولوجي بين سكانه.

كما وبرزت مسألة ملء الشواغر في المجلس التشريعي مرة أخرى في اعقاب وفاة أحد اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وهو السيد/ أحمد هزاع شريم، النائب في كتلة فتح البرلمانية، وذلك بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤، مما أوجد شاغراً جديدا في المجلس. وقد اصبح شغور مقاعد المجلس التشريعي للوفاة ظاهرة في السلطة الفلسطينية، نظراً لاستمرار المجلس التشريعي لأكثر من ٨ سنوات دون عقد الانتخابات التي كانت مستحقة في العام ٢٠١٠، حيث توفي (٨) أعضاء منذ الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦. وتثار مشكلة قانونية حول ملء الشواغر في ظل غياب المجلس، وانتهاء ولايته، خاصة بالنسبة لنواب القوائم.

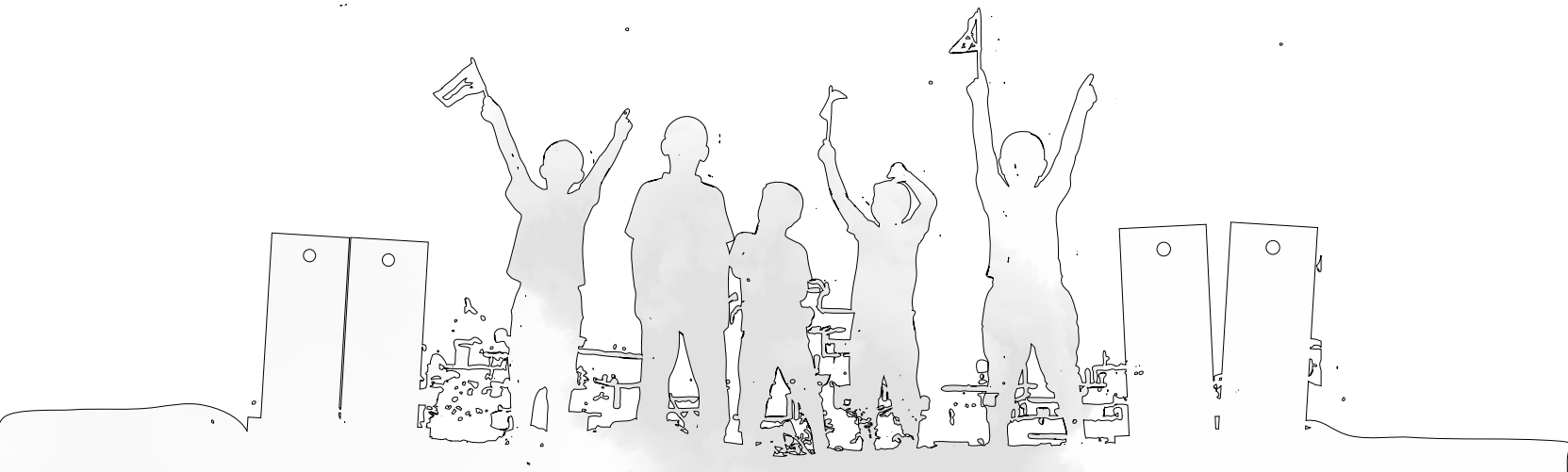

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

شهد العام ٢٠١٤ استمراراً في تدهور حالة السلطة القضائية والمس باستقلالها من قبل السلطة التنفيذية. وبالرغم من الشروع في انهاء الانقسام وتشكيل حكومة التوافق في يونيو ٢٠١٤، إلا أن حالة الانقسام في السلطة القضائية ما زالت قائمة. ويعتبر المركز الفلسطيني أن اهمال اعادة الوحدة للسلطة القضائية من قبل طرفي الانقسام، ستكون توابعه خطيرة على خطوات انهاء الانقسام، وذلك لعدم وجود سلطة قضائية مستقلة وموحدة يمكن اللجوء إليها لحسم أي خلاف. ويعتبر الواقع الحالي للقضاء الفلسطيني تعد خطير على القانون الأساسي الفلسطيني، وخاصة المادة (٩٧)، والتي أكدت على أن «السلطة القضائية مستقلة»، وكذلك المادة (٢) والتي أكدت على مبدأ الفصل بين

وتعاني السلطة القضائية منذ العام ٢٠٠٧ حالة انقسام وتعد على استقلاليتها وعملها من قبل طرفي الانقسام وخاصة في قطاع غزة. ويوجد في فلسطين حالياً جهازان قضائيان منفصلان تماماً، واحد في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتحييد الجهاز القضائي عن الصراع السياسي القائم، إلا أن غياب الإرادة السياسية السليمة وتغييب المصلحة العامة، أدى إلى امتداد الانقسام ليطال السلطة القضائية. فيما يلي تبيان لحالة القضاء الفلسطيني خلال العام ٢٠١٤ في كل من قطاع غزة والضفة الغربية:

ففي قطاع غزة، استمرت الاوضاع التي تكرس الانقسام في السلطة القضائية، وإجراء تعيينات غير دستورية في جهاز القضاء، واستمر عمل المجلس الأعلى للقضاء المشكل في غزة بالرغم من الشروع في تنفيذ اتفاق انهاء الانقسام منذ إبريل ٢٠١٤. وقد جاء هذا القرار في اعقاب سلسلة من الإجراءات والاعتداءات قامت بها الحكومة في غزة ضد جهاز السلطة القضائية في قطاع غزة. وكان الحدث الحاسم هو اقتحام مجمع المحاكم بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، والاستيلاء على مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى في غزة، من قبل «مجلس العدل الأعلى» الذي شكل في حينه من قبل مجلس الوزراء في غزة. وبعد تعليق مجلس القضاء الأعلى عمل القضاء والنيابة في القطاع، قامت الحكومة في قطاع غزة بتعيين قضاة وأعضاء نيابة جدد بدلاً عمن علقوا عملهم. ويذكر أن الحكومة في غزة، وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩، أصدرت قراراً لتغيير مسمى «مجلس العدل الأعلى» إلى «مجلس القضاء الأعلى»، ليصبح لدى السلطة مجلسين، كليهما يطلق عليه مجلس القضاء الأعلى، ولكنهما منفصلين إدارياً ومالياً.

وقد اتخذت منظمات حقوق الإنسان موقفاً واضحا في حينه ضد السيطرة على مرفق القضاء، وطالبت بتحييد القضاء من الصراع الحزبي بين طرفي الانقسام، والعمل على تدعيم استقلاله، إلا أن هذه المطالبات لم تجد صداً لدى طرفي الانقسام. وقد قاطعت مؤسسات حقوق الإنسان القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا إنها عادت للتعامل مع القضاء في العام ٢٠١١ تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع. وقد قدم المركز في إبريل ٢٠١٢ طعناً في التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء في غزة على اللائحة

التنفيذية لقانون الجمعيات، كما وقد طعنا في مايو ٢٠١٣ ضد قرار منع طاقم المركز من السفر عبر معبر بيت حانون (إيرز)، وكلا الطعنان رفضا من قبل المحكمة، مما عزز لدى المركز قناعة بضعف فاعلية واستقلال الجهاز القضائي القائم في قطاع غزة.

أما في الضفة الغربية، فقد استمر تعدي السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في الضفة الغربية. ويعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم أبرز صور هذا التعدي. وفي هذا السياق يؤكد المركز أن عدم تنفيذ أحكام القضاء يمثل جريمة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣، تستوجب عزل الشخص المعطل أو الممتنع عن تنفيذها قرار المحكمة من منصبه وحبسه، حيث نصت المادة (١٠٦) على:
«لأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له.»

وتفيد تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان[1] أنها تلقت ٢٣ شكوى حول تعطيل تنفيذ احكام قضائية خلال العام ٢٠١٤، جلها تتعلق باعتقالات تعسفية غير قانونية، هذا بالإضافة إلى ١٣ حكماً من سنوات سابقة لم يتم تنفيذها للأن. ورغم أن هذا الأمر يشكل خرقاً للدستور بل ويشكل جريمة بموجب قانون العقوبات، إلا أنه يمكن القول من خلال متابعة المركز بأن عدم تنفيذ الأحكام القضائية تمثل سياسة لدى الجهات التنفيذية في الضفة الغربية.

ويؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مطالبته لطرفي الانقسام بإعادة الاعتبار للسطلة القضائية في فلسطين، والعمل على ضمان استقلالها وتحييدها عن أي نزاع. ويطالب صناع القرار بالعمل دون تأخير على اتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة الوحدة للجهاز القضائي على اسس قانونية سليمة، وأن يتم الشروع فوراً في هذه الاجراءات، باعتبارها أولوية من اولويات انهاء الانقسام، وضمانة مهمة لعدم اللجوء للقوة لحسم النزاعات.

١. هيئة رسمية مشكلة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ظلت حالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، تشكل العقبة الأساسية أمام عملية التحول الديمقراطي. ورغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ٢ يونيو ٢٠١٤، وبروز بوادر ايجابية من شأنها إنهاء حالة الانقسام، وإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية بما فيها إجراء انتخابات عامة تشريعية، غير أن أنه مر العام ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وبقدوم العام الجديد يكون قد مرت خمسة أعوام على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة.

وانتهى العام ٢٠١٤، دون أن تجر الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، ودون أن يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

أما على مستوى الانتخابات المحلية، فلم يطرأ أي جديد خلال العام ٢٠١٤. فقد سبق وأن جرت انتخابات جزئية في بعض مدن وقرى الضفة الغربية في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، ولم تستكمل تلك الانتخابات في باقي الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات أو تلك التي فقدت نصابها القانوني باستقالة أكثرية من أعضائها، على الرغم من الدعوة لها وتحديد موعد بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٣. بينما لم تجر أية انتخابات بهذا الشأن في الهيئات المحلية بقطاع غزة، ولم تطرأ أية تطورات تذكر، حيث استمرت الحكومة في غزة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد انتقد المركز، في حينه، إجراء الانتخابات المحلية الجزئية في الضفة دون غزة في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، وأكد على موقفه من إجراء الانتخابات في ظل الانقسام. كما طالب المركز الحكومتين في رام الله وغزة بتوفير الشروط الموضوعية والأجواء اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مقدمة هذه الشروط إطلاق الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان المكفولة دستورياً، بما فيها احترام الحق في حرية العمل السياسي ورفع الحظر عن ممارسة النشاطات السياسية.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير خلال العام ٢٠١٤، رغم الأجواء الايجابية التي رافقت تشكيل حكومة الوفاق الوطني بتاريخ ٢ يونيو، في أعقاب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ووفد مكلف من الرئيس محمود عباس، في منزل رئيس الحكومة بغزة، إسماعيل هنية، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٤ «اتفاق الشاطئ». وبالرغم من أن اتفاق الشاطئ أثمر عن خطوات ايجابية فيما يتعلق بإعادة توزيع صحف القدس، الأيام الفلسطينية، والحياة الجديدة في قطاع غزة، وصحيفتي فلسطين والرسالة في الضفة الغربية في أوائل مايو، إلا أنه سرعان ما تدهورت الأوضاع فيما بعد، وتواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في الضفة وغزة من قبل الجهات الرسمية. وفيما يلي أبرز الانتهاكات:

في قطاع غزة:

واصلت الحكومة في غزة، وأجهزتها الأمنية، ارتكاب انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في القطاع، وكانت أبرز تلك الانتهاكات تندرج ضمن المحاور التالية: تعرض صحفيين للضرب والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل أفراد أمن؛ استدعاء و/ أو اعتقال صحفيين وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية؛ استدعاء و/ أو اعتقال كتاب رأي ومواطنين وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية، إغلاق مقرات إعلامية؛ مصادرة آلات ومعدات خاصة بالصحفيين خلال تأديتهم عملهم؛ منع الصحفيين من تغطية أحداث؛ ومنع سفر صحفيين. كما رصد المركز خلال الفترة ذاتها استمرار الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية (مجهولة أو معلومة) بحق صحفيين على خلفية عملهم المهني.

بتاريخ 25 مارس، توجه الصحفي أيمن غازي العالول، مراسل قناة الفرات الفضائية إلى مديرية مباحث غزة، الواقع في مقر قيادة الشرطة (الجوازات) غرب مدينة غزة، بناءً على استدعاء مسبق تسلمه من عناصر تتبع لمركز شرطة الرمال. خضع الصحفي العالول للتحقيق حول مقطع مصور، قدم فيه رأيه الشخصي خلال مهرجان نظمته حركة حماس، في ساحة السرايا، غرب المدينة بتاريخ 23 مارس 2014، ونشره على الصفحة الخاصة به على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، وتناقله عدد من المواطنين. وبعد احتجاز لعدة ساعات في المقر المذكور أخلي سبيل الصحفي العالول.

- بتاريخ ٠١ يونيو، اعترض الصحفي بسام المدهون، ويعمل مراسلاً لصالح قناة دبي الفضائية، شخصان مجهولان بينما كان يسير بالقرب من جامعة الأزهر، بحي الرمال، غرب مدينة غزة. وقد أجبر المجهولان الصحفي المدهون على تسليمهما جهاز الحاسوب المحمول الذي كان يحمله، ومن ثم لاذا بالفرار من المكان.
- بتاريخ ٠٥ مايو، تعرض الصحفي يوسف حماد، ويعمل مراسلاً لإذاعة وطن المحلية، للاعتداء بالضرب باستخدام الهراوات وأعقاب البنادق على أيدي عناصر تابعة للشرطة الفلسطينية،وذلك خلال عمله على تغطية أزمة الرواتب في قطاع غزة، وإجراء مقابلات صحفية مباشرة مع عدد من المواطنين بالقرب من فرع بنك فلسطين المحدود في بلدة جباليا، شمال قطاع غزة.

» بتاريخ ١٥ يونيو، اعتدى أفراد يتبعون لجهاز الأمن الوطني بالضرب باستخدام العصي والهراوات على أربعة صحفيين كانوا يعملون على تغطية المسيرة السلمية التي دعت لها مجموعة شبابية تُطلق على نفسها اسم "شباب ائتلاف الانتفاضة الفلسطيني"، وذلك بالقرب من الحدود الشرقية لمدينة غزة، في ذكرى مرور ٦٦ عاماً على النكبة الفلسطينية. والصحفيون هم كل من: ١) المصور الصحفي محمد جاد الله سالم، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية (رويترز)؛ ٢) المصور الصحفي وسام نصار، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الصينية (شنخوا)؛ ٣) مؤمن فايز قريقع؛ و٤) مجدي فتحي قريقع، وكل منهما يعمل مصور صحفي حر. وكان أفراد الأمن قد عملوا أيضاً على فض المشاركين في المسيرة باستخدام القوة.

في الضفة الغربية

استمرت الحكومة في رام الله وأجهزتها الأمنية في ارتكاب العديد من الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين لدى وسائل الإعلام المختلفة، ومواطنين آخرين. وكانت أبرز تلك الانتهاكات تندرج ضمن المحاور التالية: تعرض مواطنين وصحفيين للضرب والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل أفراد أمن؛ استدعاء و/ أو اعتقال صحفيين وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية؛ استدعاء و/ أو اعتقال مواطنين؛ وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية؛ ومنع الصحفيين من تغطية أحداث، ومصادرة أجهزة تصوير. كما تواصلت الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية (مجهولة أو معلومة) بحق مواطنين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم.

» بتاريخ ١٢ يناير، احتجزت عناصر تابعة لقوات الأمن الوطني المصوران الصحفيان سامر نزال، وشادي حاتم، وهما يعملان لصالح شبكة راية الإعلامية، لدى عملهما على تغطية الأحداث التي رافقت إعادة فتح تلك العناصر للطريق الرئيسي بالقرب من قرية سردا، شمالي مدينة رام الله، والذي كان قد أُغلق من قبل عدد من الشبان المحتجين على سوء الوضع بمخيم الجلزون القريب. صادرت عناصر الأمن البطاقات الشخصية والصحفية من الصحفيان والمذكوران وآلتي التصوير اللتان كانتا بحوزتهما. وبعد فترة وجيزة قامت تلك العناصر بحذف المادة الصحفية المخزنة في آلتي التصوير، وأعادتها للصحفيين ومن ثم أخلت سبيلهما.

» بتاريخ ٠٧ فبراير، شرعت الأجهزة الأمنية بشن حملة اعتقالات واسعة طالت العشرات من عناصر حزب التحرير الإسلامي في محافظات الضفة الغربية، على خلفية نشرهم لبيان سياسي صادر عن الحزب بعنوان: "رئيس السلطة عباس يمهد أمام غزو صليبي جديد". وقد استمرت حملة الاعتقالات خلال الأيام اللاحقة، وعملت أجهزة الأمن على إحالة غالبية المعتقلين للنيابة العامة ومن ثم للقضاء، حيث وُجهت لهم تهمتي إثارة النعرات الطائفية والنيل من هيبة السلطة الفلسطينية. وبدورها أصدرت المحاكم الفلسطينية خلال تلك الفترة قراراتها إما بالإفراج بكفالة عن عدد من المحتجزين أو تمديد احتجاز آخرين. ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها باحثو المركز من عدد من المعتقلين المفرج عنهم، فقد خضعوا للتحقيق حول البيان المذكور، فيما ذكر عدد آخر بأن الأجهزة الأمنية قد داهمت منازلهم وأجرت فيها أعمال تفتيش ومصادرة لأجهزة حاسوب وكتب متعلقة بالحزب.

» بتاريخ ٠٨ فبراير، اعتقل جهاز المباحث العامة في مدينة الخليل، ثلاثة مواطنين ينتمون إلى جماعة تُطلق على نفسها اسم "الجماعة الإسلامية الأحمدية" خلال زيارتهم لمقر المباحث للحصول على إذن مسبق لتوزيع منشورات خاصة بالجماعة. وفي اليوم التالي قام جهاز المباحث العامة بنقل المعتقلين الثلاثة للنيابة العامة للتحقيق معهم والتي وجهت لهم تهمة إثارة النعرات الطائفية، ومن ثم مثلوا في اليوم التالي الموافق ١٠ فبراير أمام المحكمة المختصة، وأصدرت قرارها بتمديد احتجازهم على ذمة التحقيق. وفي اليوم ذاته، اعتقلت الشرطة الفلسطينية في المدينة ثمانية مواطنين ينتمون إلى نفس الجماعة على خلفية توزيعهم لمنشورات تعريفية بقناة (MTA) الخاصة بالجماعة الإسلامية الأحمدية. وبتاريخ ١١ فبراير، مثُل المعتقلون أمام محكمة صلح

الخليل، والتي أصدرت قرارها بتمديد احتجاز المعتقلين مدة ١٥ يوماً.

» بتاريخ ٢٩ مارس، اعترضت عناصر الأجهزة الأمنية طاقم تلفزيون وطن المحلي، والمكون من المراسل الصحفي أحمد ملحم، والمصور الصحفي أحمد زكي، خلال عمله المهني في تغطية درس ديني لحزب التحرير في مسجد جمال عبد الناصر، بمدينة البيرة، وسط الضفة الغربية، وما رافقه من انتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية بحق المواطنين المتواجدين داخل المسجد. واقتادت عناصر الأمن الصحفيان المذكوران واقتادتهما إلى خارج المسجد، واعتدت بالضرب على المراسل ملحم. كما حاولت تلك العناصر اعتقال الصحفيان، واقتادتهما إلى إحدى سيارات الأمن حيث تدخل أحد الضباط وأخلى سبيلهما.

» بتاريخ ١٢ إبريل، اعتقل أفراد أمن بزي مدني ثلاثة شبان عبروا عن احتجاجهم بشكل سلمي داخل مسرح القصبة، بمدينة رام الله، على عرض فرقة فنية هندية خالفت معايير المقاطعة الأكاديمية والثقافية مع إسرائيل. وقد نُقل الشبان الثلاثة إلى مركز شرطة المدينة، حيث جرى توقيفهم وعرضهم في اليوم التالي أمام محكمة صلح رام الله، والتي قررت بدورها الإفراج عنهم بكفالة، بعد أن وجهت لهم تهمة الإخلال بالطمأنينة العامة. وفي تداعيات لهذا الحادث داخل مسرح القصبة، صادر أفراد أمن بزي مدني آلة التصوير من طاقم قناة فلسطين اليوم الفضائية، أثناء عملهم على تغطية احتجاز أفراد الأمن للشبان الثلاثة، وجرى إعادة آلة التصوير في ساعات مساء اليوم ذاته.

» بتاريخ ٩ يونيو، تعرض عدد من الصحفيين للضرب، منع التغطية، ومسح المواد الصحفية على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي كانت تعتدي بدورها على المشاركين في المسيرة السلمية بالقرب من بلدية البيرة، وسط الضفة الغربية. وكان الصحفي يوسف الشايب، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة، من بين الصحفيين الذين تعرضوا للضرب ومسح المواد الصحفية التي بحوزتهم.

» بتاريخ ١١ يونيو، تعرض الصحفيان هادي الدبس، ويعمل لصالح فضائية فلسطين اليوم، ومعاذ عمارنه، مراسل فضائية الأقصى، للضرب، ومصادرة آلات التصوير منهما على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلال تغطيتهما للاعتصام الذي دعت له نقابة الصحفيين بمدينة رام الله، احتجاجاً على تكرار تعرض الصحفيين للاعتداء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية. كما تعرض نقيب الصحفيين، عبد الناصر النجار، للسب والشتم من قبل عناصر الأمن. وكانت عناصر أمنية قد فرقت بالقوة واعتدت بالضرب على مجموعة من المواطنين والصحفيين ممن كانوا قد شاركوا في الاعتصام الذي دعت له النقابة.

» بتاريخ ٢٠ يونيو، منعت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية مجموعة من الصحفيين من تغطية اعتداءاتها بحق المشاركين في مسيرة سلمية تضامنية مع المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية والتي انطلقت من محيط مسجد الحسين بن علي الواقع في شارع عين سارة بمدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. كما حطمت تلك العناصر آلة التصوير الخاصة بمصور وكالة (CNN) الإخبارية ويدعى كريم سعد خضر، وعُرف من بين الصحفيين الذين حاول الأمن منعهم من التصوير، كل من: ١) إياد نمر مغربي، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأمريكية (AP)؛ ٢) يوسف عيسى شاهين، ويعمل لصالح وكالة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي؛ و٣) حازم بدر، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP).

» بتاريخ ١٦ يوليو، احتجز أفراد من الشرطة الفلسطينية، بلباس مدني، طاقم تلفزيون فلسطين المكون من المراسل الصحفي مراد أبو عمر، والمصور الصحفي مجاهد السعدي، إضافة إلى الصحفي ربيع منير، ويعمل لصالح شركة رامتان للإنتاج الإعلامي، خلال عملهم على تغطية المسيرة السلمية التي خرجت في مخيم جنين تنديداً للعدوان على قطاع غزة. وقام أفراد الشرطة بنقل الصحفيين الثلاثة إلى مديرية شرطة جنين، حيث صودرت منهم بطاقات التخزين الخاصة بآلات التصوير التي بحوزتهم، لحذف المادة الصحفية منها، ومن ثم أُخلي سبيلهم.

انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام ٢٠١٤ استمرار تراجع حالة الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية في ظل ممارسة الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية، وأجهزتهما الأمنية، للانتهاكات بحق التجمعات السلمية، بما في ذلك فرض الإجراءات الاحترازية لمنع أو تقييد تنظيم التجمعات السلمية كل في منطقة سيطرته. وبالرغم من الاجواء الإيجابية التي سادت الاراضي الفلسطينية في اعقاب توقيع اتفاق المصالحة في ابريل، وتشكيل حكومة الوفاق على اثر ذلك في ٢ يونيو، إلا أنه سرعان ما تدهورت الأوضاع. وقد تجاوزت القيود الرسمية لتطال التجمعات الخاصة التي لا تندرج تحت مظلة قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، والتي لا تتطلب إشعار الشرطة أو المحافظ، ورغم أن القانون الأساسي الفلسطيني قد كفل عقدها دون تدخل الشرطة.

وكانت أبرز تلك الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

شهد قطاع غزة، أعمال منع وفض اجتماعات سلمية من قبل الأجهزة الأمنية، وفرض إجراءات احترازية من شأنها تقييد حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، خاصة تلك التجمعات التي تختلف مع توجهاتها. وقد تعددت الإجراءات التي نفذتها تلك الأجهزة لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون والتي تعقد في أماكن مغلقة.

وكانت أبرز انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة، كما يلي:

- بتاريخ ٠٨ مارس، أنهت الشرطة الفلسطينية حفلاً لتأبين ثلاثة شهداء كان مقاماً في ديوان عائلة القصاص، الواقع في حي الشيخ ناصر، بمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، وفضت المشاركين فيه. فقد حضرت الشرطة الفلسطينية إلى ديوان العائلة حيث كان يقام حفل تأبين للشهداء رياض القصاص، اللواء أحمد مفرج، وعارف حرز الله، بالتنسيق مع حركة فتح، وطلبت من المتواجدين إنهاء الحفل وإخلاء المكان على الفور. وقد حدثت مشادات كلامية بين الحضور وأفراد الشرطة، حضرت على إثرها قوات إضافية كبيرة من الشرطة، وشرعت بفض الحفل باستخدام القوة، والاعتداء على المتواجدين في المكان بالضرب، وإطلاق الأعيرة النارية في الهواء، فيما رد عدد من المشاركين بإلقاء الحجارة باتجاه الشرطة. وقد اقتحم أفراد الشرطة ديوان عائلة القصاص، وأنهوا الحفل، واعتقلوا عدداً كبيراً من الحضور وقاموا بنقلهم إلى مركز شرطة خان يونس. وقد أُخلي سبيل المحتجزين لاحقاً.
- بتاريخ ١٦ مارس، تجمع عشرات المواطنين في ساحة الجندي المجهول بدعوة من حملة أطلقت على نفسها اسم «الحملة الشعبية للحفاظ على الثوابت»، دعماً للرئيس محمود عباس، خلال جولة المفاوضات التي أجراها في الولايات المتحدة ، إلا أن عناصر الأجهزة الأمنية قد حضرت إلى المكان وطلبت من المجتمعين إخلاء المكان لعدم حصولهم على ترخيص مسبق من الجهات الرسمية. كما اعتقلت العناصر الأمنية عدداً من المشاركين، أفرجت عنهم في وقت لاحق من اليوم ذاته بعد خضوعهم للتحقيق حول التجمع المذكور.

» بتاريخ ١٧ مارس منعت الأجهزة الأمنية عشرات المواطنين من السير باتجاه ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، بعد تجمعهم أمام مقر الهيئة الدولية للصليب الأحمر القريب، حيث تُعقد خيمة الاعتصام الأسبوعية للتضامن مع المعتقلين في سجون الاحتلال. كما عملت عناصر الأمن على فض تجمع المواطنين الذي جاء بدعوة من حملة أطلقت على نفسها اسم «الحملة الشعبية للحفاظ على الثوابت»، دعماً للرئيس محمود عباس، خلال جولة المفاوضات التي أجراها في الولايات المتحدة.

» بتاريخ ٠٨ يونيو، فرقت عناصر تابعة لجهاز الشرطة تجمعاً شارك فيه العشرات من انصار حركة فتح بالقرب من منزل المواطن عرفات عودة أبو شباب، وهوناشط في الحركة، والواقع في مخيم الشابورة، بمدينة رفح، جنوب قطاع غزة، احتجاجاً على اعتقاله من قبل جهاز الأمن الداخلي بتاريخ ٠٣ يونيو ٢٠١٤.

» بتاريخ ١٢ يونيو، عملت الشرطة الفلسطينية على تفريق تجمعاً لحوالي ٥٠ ناشطاً من التيار السلفي الإسلامي بالقرب من ميدان العودة، بمدينة رفح، جنوب الضفة الغربية. وكان العشرات من نشطاء التيار السلفي قد تجمعوا في ميدان العودة ووزعوا الحلويات ابتهاجاً لسيطرة مجموعات مسلحة إسلامية على مدن عراقية.

» بتاريخ ١٥ يونيو، فضت عناصر تابعة لجهاز الأمن الوطني باستخدام القوة مسيرة سلمية خرجت شرق مدينة غزة في ذكرى مرور ٦٦ عاماً على النكبة الفلسطينية. وكانت مسيرة دعت لها مجموعة شبابية تُطلق على نفسها اسم «شباب الائتلاف الانتفاضة الفلسطيني»، قد انطلقت من شارع بغداد في حي الشجاعية، شرق المدينة، باتجاه الحدود الشرقية تحت شعار «يوم العودة». واستخدمت عناصر الأمن العصي والهراوات في الاعتداء بالضرب على المشاركين من أجل تفريقهم وإجبارهم على مغادرة المكان، كما اعتدت العناصر ذاتها بالضرب على أربعة من الصحفيين ممن كانوا يعملون على التصوير في المكان.

فرض قيود على عقد الاجتماعات الخاصة في قطاع غزة:

» بتاريخ ١٣ إبريل، أجرت عناصر تابعة لجهاز المباحث العامة جولة شملت عدداً من المطاعم والفنادق في مدينة غزة، وطالبت إدارات تلك الأماكن بضرورة حصول المؤسسات والجمعيات على تصاريح مسبقة من قبل الإدارة العامة للشرطة قبل تنظيم أي ندوات أو ورشات عمل في قاعات تلك الأماكن. وفي هذا السياق يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على أن الحق في عقد التجمعات السلمية الخاصة، كالاحتفالات في الأماكن المغلقة والندوات وورش العمل، لا تندرج ضمن قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، وبالتالي لا تتطلب إشعار الشرطة الفلسطينية أو المحافظ وفقاً للقانون. كما كفل القانون الأساسي الفلسطيني عقد الاجتماعات الخاصة دون تدخل من الشرطة الفلسطينية وذلك وفق المادة (٢٦) بند (٥)، والتي نصت على: «عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.»

وفي الضفة الغربية كانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

واصلت الحكومة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية ارتكاب الانتهاكات لحق المواطنين في عقد التجمعات السلمية، وخاصة تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهاتها. وكانت تلك الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٩ مارس، عملت الأجهزة الأمنية على فض درس ديني نظمه حزب التحرير الإسلامي بعد صلاة المغرب في مسجد جمال عبد الناصر، بمدينة البيرة، وسط الضفة الغربية. فقد أغلقت عناصر الأمن بوابات المسجد باستثناء الباب الشرقي، وفضت الدرس الديني ومن ثم اعتقلت عشرات المواطنين ممكن كانوا يتواجدون داخل المسجد لحظة خروجهم.
- بتاريخ ٠٩ يونيو، هاجمت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية مسيرة سلمية شارك فيها عشرات المواطنين، من بينهم عناصر من حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، تضامناً مع المعتقلين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، بالقرب من بلدية البيرة، وسط الضفة الغربية. واعتدت تلك العناصر بالضرب على عدد من المواطنين، من بينهم النائب في المجلس التشريعي، حسن يوسف، كما تعرض أحد الصحفيين للضرب فيما منع آخرون من العمل وتغطية تلك الأحداث.
- وفي وقت متزامن، اعتدى أفراد من أجهزة الأمن الفلسطينية في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، على مسيرة التضامن مع المعتقلين المضربين عن الطعام، التي نظمت أمام خيمة التضامن على دوار الشهداء بمدينة نابلس، وعملوا على فض التجمع.
- بتاريخ ١١ يونيو، تجمع عدد من الصحفيين والمواطنين بالقرب من دوار المنارة، بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، تلبية لدعوة وجهتها نقابة الصحفيين احتجاجاً على تكرار تعرض الصحفيين للاعتداء من قبل العناصر الأمنية. حضر أفراد من الأجهزة الأمنية إلى المكان وشرعوا بالاعتداء على المشاركين بالضرب والشتم في محاولة منهم لفض التجمع، فقد تعرض الصحفيان هادي الدبس، ويعمل لصالح فضائية فلسطين اليوم، ومعاذ عمارنه، مراسل فضائية الأقصى، للضرب، ومصادرة آلات التصوير منهما. وفي السياق ذاته، تعرض نقيب الصحفيين، عبد الناصر النجار، للسب والشتم من قبل عناصر الأمن.
- بتاريخ ٢٠ يونيو، منعت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية المنتشرة في محيط مسجد الحسين بن علي الواقع في شارع عين سارة بمدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، المشاركين في المسيرة التضامنية مع المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية والمضربين عن الطعام، من السير في شارع عين سارة، وأجبرتهم على التوجه لشارع ابن رشد المجاور، حيث كانت قوات أُخرى من الأمن في انتظارهم. شرع أفراد الأمن بتفريق المشاركين في المسيرة بالقوة والاعتداء عليهم باستخدام العصي والهراوات، بمن فيهم النساء، مما أسفر عن إصابة عدد منهم برضوض وكدمات. وفي السياق ذاته، حاول أفراد الأمن منع عدد من الصحفيين من التصوير وتغطية الأحداث بالقرب من المسجد، فيما حطموا آلة التصوير الخاصة بمصور وكالة (CNN) الإخبارية ويدعى كريم سعد خضر.
- بتاريخ ١٦ يوليو، اعترضت عناصر تابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية مسيرة سلمية خرجت في مخيم جنين تنديداً بالعدوان على قطاع غزة. وكانت العناصر الأمنية بانتظار المسيرة في شارع الناصرة بالمدينة، والمؤدي لحاجز "الجلمة"، والمقام من قبل قوات الاحتلال على مدخل مدينة جنين. وقد أطلقت عناصر الأمن الأعيرة النارية في الهواء إضافة إلى القنابل الغازية باتجاه المشاركين في المسيرة، بهدف تفريقهم، كما احتجزت العناصر ذاتها ثلاثة صحفيين يعملون لصالح تلفزيون فلسطين وشركة رامتان للإنتاج الإعلامي.
- بتاريخ ٢٠ يوليو، تجمع مئات المواطنين على دوار المنارة، بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، احتجاجاً على العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، وتنديداً بالجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في حي الشجاعية، بمدينة غزة. جاب المتظاهرون شوارع مدينتي رام الله والبيرة وهم يرددون الشعارات الوطنية، ولدى وصول عشرات المواطنين إلى شارع نابلس، بمدينة

البيرة، تفاجئوا بإغلاق الشارع من قبل قوات كبيرة من الشرطة الفلسطينية والأمن الوطني. وعلى الفور، وبعد مشادات كلامية بين الطرفين، شرعت عناصر الأمن بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين والاعتداء على عدد منهم بالضرب باستخدام العصي والهراوات. وأفاد الزميل سميح محسن، مدير فرع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بأنه قد توجه إلى المكان بعد أن أنهى مقابلة تلفزيونية عبر قناة فلسطين الفضائية حول العدوان الحربي على قطاع غزة. وأضاف بأنه كان يقف برفقة عدد من المواطنين خلف عناصر الأمن، إلا أن عناصر أمنية شرعت، وبدون سابق إنذار، بدفعهم وعندما احتّج محسن على تصرفهم، وعرّفهم بنفسه، قام أحد عناصر الأمن بدفعه بقوة، ثمّ ركله بقدمه في أسفل بطنه مما تسبّب له بآلام حادة. كما أصيب عدد آخر من المواطنين برضوض وكدمات، فيما أصيب آخرون بحالة اختناق جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

» وفي السياق ذاته، تجمع مئات المواطنين في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من مساء اليوم ذاته، وسط مدينة نابلس، وانطلقوا في مسيرة منددة بالعدوان الحربي على غزة ومجزرة الشجاعية، ولدى وصول المسيرة مقابل المستشفى الوطني، اعترض طريقهم العشرات من أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية. اعتدى أفراد الأمن على المشاركين فيها، في محاولة منهم على فضها، فوقعت مشادات ومواجهات بين الطرفين، وحضرت تعزيزات أمنية إلى المكان، وشرعت بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء، والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين. وقد أسفرت تلك الاعتداءات عن إصابة ثمانية مواطنين، أحدهم أصيب بعيار ناري في البطن، والسبعة الآخرون بأعيرة معدنية وقنابل غازية في مناطق متفرقة من أجسامهم، كما أصيب عدد من أفراد الأمن جراء تعرضهم للرشق بالحجارة.

» بتاريخ ٣٠ أغسطس، تجمع المئات من مناصري عناصر وكوادر حركة حماس والقوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، وذلك في الساحة مقابل بلدية البيرة، وسط المدينة، لتنظيم مهرجان تحت شعار "البيعة والانتصار للمقاومة في قطاع غزة". وقد عملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعضهم باللباس المدني على إقامة حواجز على جميع مداخل محافظة رام الله والبيرة ومداخل منطقة المهرجان، وقامت بتفتيش السيارات وركابها. كما قام أفراد جهاز الأمن الوقائي باعتراض سيارة مكبر الصوت الخاصة بالمهرجان واقتادوها بمن فيها، حيث كان يستقلها أربعة شبان، إلى مقر الأمن الوقائي. وبعد انتهاء المهرجان مباشرة، اقتحم العشرات من أفراد الأجهزة الأمنية بعضهم بزي مدني ساحة المهرجان، وقاموا بمصادرة كافة الأدوات والمعدات التي استخدمت فيه.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شهد العام ٢٠١٤ استمراراً في انتهاك الحق في تشكيل الجمعيات في السلطة الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وبالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ابريل من العام ٢٠١٤، إلا أن التنظيم القانوني المشتت للجمعيات ما زال قائماً، فقد استمرت القوانين والقرارات التي صدرت في ظل الانقسام والمتعلقة بالجمعيات معمولا بها. ويضاف إلى ذلك الاعتداءات المادية والتعسفية ضد الجمعيات والنقابات في كل من الضفة وقطاع غزة، والتي شملت اعتقالات في الضفة الغربية على خلفية ممارسة العمل النقابي، وتفجيرات في قطاع غزة استهدفت جمعيات محلية وأجنبية، مما يؤكد أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد استمرت في إخفاقها في احترام وحماية الحق في تشكيل الجمعيات في العام ٢٠١٤. ويأتي ذلك في سياق سياسة قائمة من استهداف الجمعيات ومحاولات السيطرة على المجتمع المدني وتقويض دوره، بدأت منذ قيام السلطة الفلسطينية، وتصاعدت وتيرتها مع الانقسام في السلطة الفلسطينية، حيث أغلقت العديد من الجمعيات بشكل تعسفي وغير قانوني، وسنت العديد من القوانين والقرارات للتضييق على عمل الجمعيات.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني قد اصدر خلال فترة الانقسام قانونين تعلقا بالحق في تشكيل الجمعيات، بالإضافة إلي المرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠١٢م. وكان المرسوم المذكور قد اعاد إنشاء هيئة شؤون المنظمات الأهلية، وهو ما يعتبره المركز اعادة انتاج لهيئة قديمة أثبتت فشلها في الماضي، وهدفها هو السيطرة على المجتمع المدني ومصادر تمويله. كما واصدر مجلس الوزراء قراران لهما علاقة بالحق في تشكيل الجمعيات، وكان أبرزهما قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن نظام الشركات غير الربحية، والذي جاء مخيباً للآمال في مضمونه، من حيث عدم احترام تشكيل شركات غير ربحية كحق، واعطاء سلطات تعسفية لوزارة الاقتصاد، تتعلق بمتابعة وحل الشركات غير الربحية.

كما اصدرت كتلة التغيير والاصلاح قانونين يتعلقان بعمل الجمعيات، ينحصر تطبيقهما في قطاع غزة، أحدهما هو قانون الشركات رقم (٧) لسنة ٢٠١٢، والذي أغفل ذكر الحق في تشكيل شركات غير ربحية، وألغى قانون الشركات لسنة ١٩٢٩، والذي كانت تتيح المادة (٢٣) منه انشاء شركات غير ربحية، ليضع الشركات غير الربحية القائمة في قطاع غزة في حالة فراغ قانوني. وخلال فترة الانقسام اصدر مجلس الوزراء في غزة (٨) قرارات لها علاقة بالحق في تشكيل الجمعيات، جميعها جاءت لإحكام السيطرة على الجمعيات ومصادرة استقلالها، وقد جاءت جميعها بالمخالفة لقانون الجمعيات والمعايير الدولية ذات العلاقة. وقد كان أبرزها التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء السابق في غزة على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، والذي أعطى صلاحيات لم يقرها القانون لوزارة الداخلية، حيث ساوى التعديل بين الوزارة المختصة ووزارة الداخلية في الصلاحيات. وكان أخر هذه القرارات قراري وزير الداخلية رقم (٦١) و (٩٨) لسنة ٢٠١٣ بخصوص الشؤون المالية والانتخابات للجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية، واللذان جاءا بالمخالفةً للقانون الفلسطيني وللمعايير الدولية ذات العلاقة، حيث إنهما يمثلان تدخلاً سافراً في شؤون الجمعيات، وتعدي على استقلالها وحقها في الخصوصية.

وكان المركز الفلسطيني قد طالب في أكثر من موضع طرفي الانقسام بضرورة العمل سريعا على توحيد النظام القانوني خاصة المتعلق بالحريات لاسيما الحق في تشكيل الجمعيات. وطالب بإلغاء كافة القرارات الصادرة بحق الجمعيات في ظل الانقسام، وضرورة مراجعة كافة التشريعات المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات، لاسيما تلك الصادرة في ظل الانقسام. وها هو العام ٢٠١٤ ينتهي دون أن

يصدر قرار من حكومة التوافق بإلغاء كافة القرارات المتعلقة بالجمعيات والتي صدرت في ظل الانقسام، او حتى وجود أي مؤشر على أن طرفي الانقسام قد اتفقا على كيفية التعامل مع قوانين وقرارات الانقسام.

وكان من أبرز انتهاكات الحق في تشكيل الجمعيات خلال العام ٢٠١٤ ما قامت به السلطة التنفيذية في الضفة الغربية وبمعاونة من السلطة القضائية باستهداف نقابة الموظفين العموميين، واتهامها بانها جمعية غير مشروعة، بحجة ان النقابة غير مرخصة وفق الاصول. ويؤكد المركز أنه وحتى لو لم تكن النقابة غير مرخصة فهذا لا يعني أنها جمعية غير مشروعة، وأقصى ما تستطيع السلطة عمله أن تطلب منها أن تصوب اوضاعها القانونية، ويجب أن تعطيها فرصة مناسبة لذلك.

وقد جرى توقيف رئيس نقابة الموظفين العموميين ، بسام زكارنة، ونائبه، معين عنساوي، بتاريخ ٢٠١٤/١١/٦ بعد استدعائهما هاتفياً من قبل الشرطة وتم عرضه على النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٤/١١/٩ التي قررت توقيفهما ثم بتاريخ ٢٠١٤/١١/١١ عرضه على محكمة صلح رام الله والتي قررت بدورها توقيفه مدة ١٥ يوماً، وذلك بتهمة تأليف جمعية غير مشروعة، في إشارة منهم إلى نقابة الموظفين. هذا بالإضافة إلى توقيف الأمن الوقائي عدد أخر من اعضاء النقابة، بسبب ممارستهم لعملهم النقابي، ومنهم زاهي سوالمة ومحمد الأعرج، وحمدي عرفة، وأحمد توفيق، وأسامة نجار، وأشرف البرغوثي، وأمجد الأحمد، وعمر عودة ، ونقل آخرين من وظائفهم لنفس السبب، ومنهم عمر عبد الناصر أحمد عودة وبسمان محمد أحمد جيبات. ويؤكد المركز أن استهداف نقابة الموظفين يعتبر تعدي على الحق في تشكيل النقابات المكفول بموجب المادة (٢٦) من القانون الاساسي الفلسطيني.

وفي نفس السياق، وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٨ تم توقيف محمد حسين نقيب أسر الشهداء والجرحى بعد استدعائه هاتفياً من قبل الشرطة وتم عرضه على النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٤/١١/٩ التي قررت توقيفه وبتاريخ ٢٠١١/١١/١١ عُرض على محكمة صلح رام الله التي قررت بدورها توقيفه مدة ١٥ يوماً، وأفرج عنه لاحقاً.

كما وشهد قطاع غزة سلسلة من الاعتداءات على الجمعيات خلال العام ٢٠١٤، تضمنت تفجيرات استهدفت جمعيات محلية واجنبية، مما ينذر بخطر داهم على المجتمع المدني، وحريته في ممارسة نشاطاته، وخاصة إن المعلومات المتوفرة ترجح بأن خلفية الاعتداءات أيديولوجية. وتكشف هذه الاعتداءات عن إخفاق السلطات في قطاع غزة في حماية الحق في تشكيل الجمعيات وفق ما نصت عليه المعاير الدولية، التي تلزم السلطات بمنع أي اعتداء من طرف ثالث على الجمعيات. فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على الجمعيات التي رصدها المركز:

- بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٤، قام مجهولون بتفجير عبوة ناسفة في الجهة الجنوبية الشرقية من السور الخارجي للمركز الثقافي الفرنسي، الواقع بالقرب من مجمع انصار الأمني، غرب مدينة غزة. وأسفر الانفجار عن دمار جزئي للسور وسور آخر مجاور. وهذا هو الاعتداء الثاني من نوعه الذي يتعرض له المركز الثقافي الفرنسي بغزة في غضون نحو شهرين. فبتاريخ ٧ أكتوبر الماضي، زرعت عبوتان ناسفتان في الجهة الجنوبية الشرقية من مبنى المركز أيضاً، أسفر انفجارهما عن دمار جسيم في المبنى، وشب حريق هائل نجم عن انفجار خزان وقود في المكان. وبالرغم من أن الأجهزة الامنية في حينه فتحت تحقيق، ولكن لم يعلن عن نتائجه حتى الآن.
- وبتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٤، قام مجهولون بتفجير مدخل جمعية يبوس الخيرية بمدنية رفح، مما أدى إلى إصابة امرأة وطفلها، كانا بالقرب من المكان وقت حدوث التفجير. وقد تبنت جماعة أطلقت على نفسها أسم: «جماعة أنصار الدولة الإسلامية» التفجير، فب بيان صدر عنها بتاريخ ١١ ديسمبر٢٠١٤، وقالت أنها استهدفت الجمعية المذكورة لأنها تحاول نشر المذهب الشيعي في قطاع غزة، وحذر البيان من فتح الجمعية مرة أخرى، وإلا سيتم تصفية المسؤولين عنها جسديا.
- وبتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٤، تم الاعتداء على كنيسة دير اللاتين ومدرسة البطريركية الواقعتان بحي الزيتون بمدينة غزة، من قبل مجهولين، حيث وقع انفجار داخل ساحة الكنيسة والمدرسة، ناجم عن عبوة محلية الصنع تم وضعها أسفل الباص الخاص بالكنيسة، ما أدى إلى اشتعال النيران في الباص.

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

شهد العام ٢٠١٤ استمرار العمل بعقوبة الاعدام وتنفيذها، بالرغم من مساعي المركز والمجتمع المدني الحثيثة لوقف العمل بهذه العقوبة. فقد اصدرت المحاكم العاملة في قطاع غزة، خلال العام ٢٠١٤، (٨) أحكام بالإعدام، واحدة منها بتهمة التخابر مع الاحتلال، والـ (٧) الأخرى تتعلق بجرائم قتل. كما نفذت وزارة الداخلية في قطاع غزة حكمين بالإعدام رمياً بالرصاص، دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، وفق ما يتطلبه القانون، على محكومين بالإعدام بتهمة التخابر مع الاحتلال.

وتشير البيانات إلى انخفاض في عدد احكام الاعدام الصادرة لهذا العام بالمقارنة بالعام السابق، والذي صدر خلاله (١٤) حكماً بالإعدام، منها (١٣) في قطاع غزة. وتشير أيضاً إلى أن عدد أحكام الاعدام التي صدرت منذ قيام السلطة الفلسطينية قد ارتفع إلى (١٥٦) حكماً، (١٢٩) منها في قطاع غزة، و(٢٧) في الضفة الغربية، (٧١) منها منذ حدوث الانقسام في السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. كما ونفذت السلطة الفلسطينية (٣٢) حكماً بالإعدام منذ قيامها، (٣٠) منها في قطاع غزة، و(٢) في الضفة الغربية، (١٩) منها نفذت بعد حدوث الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧.

وقد تفاءل المركز بإمكانية توقف تنفيذ أحكام إعدام في قطاع غزة بعد تشكيل حكومة التوافق، كما هي السياسة المعمول بها من قبل الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية، والذي يمتنع عن المصادقة على أحكام الإعدام. ولكن هذا الحال لم يستمر طويلاً، فقد استغلت جهات مجهولة العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وقامت بتنفيذ إعدامات خارج إطار القانون بحق متهمين بالتخابر مع الاحتلال الاسرائيلي. ورصد المركز الفلسطيني ٢٧ حالة إعدام خارج إطار القانون لمتهين بالعمالة، بعضهم كان يقضي عقوبات بالسجن بتهم تخابر. وقد تبنت جهات تدعي أنها من المقاومة الفلسطينية هذه الاعدامات، مع العلم أن من نفذوا الاعدامات كانوا ملثمين ولا يحملون أي شارات تدل على انتمائهم، كما أن من نفذت ضدهم الاعدامات كانت رؤوسهم مغطاه، وتم تصوير وبث بعض هذه الاعدامات على وسائل الاعلام.

وقد أصدر المركز الفلسطيني بيان في حينه، طالب فيه بالوقف الفوري لهذه الاعدامات، كما وجه مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني رسائل عاجلة إلى عدد من القيادات الفلسطينية طالب فيها التدخل الفوري والحاسم لوقف هذه الإعدامات خارج إطار القانون، معتبراً أنها تشكل إساءه للجميع. اعتبر فيها أن ظروف الحرب يجب أن لا تمس بمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وخاصة الحق في المحاكة العادلة.

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٤					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة ونوع الحكم	محل الاتهام
١	٦ فبراير	أ.و.إ	غزة	محكمة عسكرية، حكم غيابي	التخابر مع الاحتلال
٢	١٣ فبراير	م.س.أ	الشمال	حكم درجة أولى صادر عن محكمة البداية المدنية	جريمة قتل
٣	٢٠ مارس	غ.ن.ن	رفح	حكم درجة أولى صادر عن محكمة البداية المدنية	الخطف والقتل
٤	٢٠ مارس	م.أ.أ	رفح	حكم درجة أولى صادر عن محكمة البداية المدنية	الخطف والقتل
٥	٢٩ أبريل	ب.إ.أ	خان يونس	حكم درجة أولى صادر عن محكمة البداية المدنية	جريمة قتل
٦	٨ مايو	ح.ع.ك	غزة	حكم درجة أولى صادر عن محكمة البداية المدنية	جريمة قتل
٧	١٥ مايو	إ.م.م	غزة	حكم درجة أولى صادر عن محكمة البداية المدنية	جريمة قتل
٨	١٥ مايو	أ.ح.ش	خان يونس	محكمة عسكرية، حكم درجة أولى	جريمة قتل

أحكام الاعدام التي نفذت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٤					
الرقم	تاريخ التنفيذ	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة ونوع الحكم	محل الاتهام
١	٧ مايو	ع.ح.ك	خان يونس	حكم نهائي صادر عن محكمة عسكرية	التخابر مع الاحتلال
٢	٧ مايو	ز.ا.ر	غزة	حكم نهائي صادر عن محكمة عسكرية	التخابر مع الاحتلال

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

بلغت حقوق سكان القطاع الاقتصادية والاجتماعية ذروة تدهورها خلال العام ٢٠١٤، بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، وللعام السابع على التوالي، وغياب الإرادة السياسية لطرفي الانقسام في إنهاء أسوأ حقبة في التاريخ الفلسطيني. وقد وصلت حالة التدهور إلى مستوى المنطقة المنكوبة بعد انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع في أواخر آب/ أغسطس من العام ٢٠١٤، والذي أحدث دماراً غير مسبوق في البنية الأساسية والمنشآت المدنية في مدن وقرى ومخيمات القطاع. وقد عبر سكان القطاع عن تفاؤلهم بعد إعلان طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني عن التوقيع عما عرف باتفاق الشاطئ، في ٢٣ نيسان/ أبريل خلال العام، والإعلان عن تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطيني، والتي أدت اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢ حزيران/ يونيه الماضي. غير أن كل الآمال والتفاؤل لدى سكان القطاع، وكافة الفلسطينيين، ذهبت أدراج الرياح جراء استمرار الصراع السياسي على الصلاحيات، والغياب شبه الكامل لحكومة التوافق الوطني، والتي توقع الجميع منها أن تبدأ بالتصدي لتحدي إعادة إعمار قطاع غزة الذي دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية خلال عدوانها الأخير على القطاع.

وفي بداية العام ٢٠١٤ استمرت الحكومتين في كل من رام الله وغزة باتخاذ العديد من الإجراءات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي كان لها بالغ الأثر في ارتفاع مستوى التدهور في حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتزامنت تلك الاجراءات مع تواصل الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع منذ أكثر من سبع سنوات، في حالة فريدة من حالات العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي أفرز حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية.

ومع نهاية العام ٢٠١٤، ورغم تسلم حكومة التوافق الوطني صلاحياتها، غير أن السمة الأساسية التي غلبت كانت استمرار تردي مستوى كافة الخدمات الصحية، التعليمية، خدمات الضمان الاجتماعي إضافة إلى استمرار حرمان الآلاف من موظفي القطاع الحكومي وأفراد أسرهم، والذين كانوا يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، بسبب استمرار قطع الحكومة في رام الله رواتبهم، وذلك منذ بدء الانقسام السياسي في منتصف العام ٢٠٠٧. في المقابل استمرت معاناة العشرات من موظفي القطاع الحكومي المدني والعسكري، والذين يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، وخاصة أولئك المحسوبين على حركة فتح، وذلك بسبب استمرار متابعتهم وملاحقتهم من قبل الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية.

أزمة الكهرباء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة

مثلت أزمة انقطاع الكهرباء المستدامة في قطاع غزة أبرز القضايا التي أرقت نحو ١,٨ مليون فلسطيني من سكان القطاع خلال العام ٢٠١٤، وشكلت سمة رئيسية زادت من تفاقم وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بسبب ارتباطها بكافة مناحي الحياة اليومية للسكان، وبكافة تفاصيل حياتهم وقدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية. وقد عانت المرافق الحيوية الصحية،

بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والمستشفيات والعديد من المرافق الحيوية الأخرى. وبات الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء. وقد عكست حالة الانقسام السياسي نفسها على أزمة الكهرباء، حيث تبادل طرفا الانقسام السياسي الاتهامات وتحميل المسؤولية عن هذه الأزمة. وقد زاد من حدة تلك الأزمة عملية التدمير واسع النطاق الذي أحدثته الهجمات الحربية للقوات الإسرائيلية المحتلة خلال عدوانها على القطاع في منتصف العام، حيث توقفت محطة التوليد عن العمل كلياً، وتعرضت الشبكات الرئيسية والفرعية إلى عمليات تدمير وتجريف شامل في العديد من مدن وأحياء القطاع.

وقد رصد المركز كافة النتائج الكارثية لإخفاق طرفي الانقسام السياسي في التخفيف من الانعكاسات الخطيرة على الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، رغم الاعلان عن تشكيل حكومة التوافق الوطني، والتي باتت أزمة مستدامة، وتمثلت في:

- عانى نحو ١,٨ مليون شخص من السكان تغيراً سلبياً خطيراً مس بكافة احتياجاتهم الأساسية والضرورية اليومية، وشمل ذلك خدمات الصحة، بما فيها الوصول إلى المياه إلى المنازل وخدمات الصحة البيئية، القدرة على متابعة متطلبات التعليم لطلبة المدارس والجامعات.
- تدهورت الخدمات الصحية في المرافق الصحية في القطاع بسبب عدم قدرة تلك المرافق على تعويض انقطاع الكهرباء لساعات طويلة من ناحية، وبسبب عدم القدرة على توفير الوقود اللازم لتشغيل المولدات البديلة في تلك المرافق وتعطل العديد من الأجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات والمرافق الصحية في مدن القطاع.
- استمرت معاناة مئات المرضى في مشافي القطاع من مخاطر صحية حقيقية على حياتهم بسبب عدم انتظام عمل الأجهزة والمعدات الطبية، خاصة في أقسام العناية الفائقة والأقسام الطبية الأخرى، كأقسام القلب والكلى في المستشفيات.
- عانت الهيئات المحلية، بما فيها البلديات والمجالس القروية من عدم قدرتها على توفير الوقود البديل لكفالة عمل وسير مرافقها الحيوية التي تخدم سكان القطاع، بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي. وقد بدأت تتعالى شكاوى المواطنين من عدم وصول المياه إلى منازلهم، خاصة في المباني السكنية العالية.
- أصيبت المرافق التعليمية في الجامعات والمؤسسات التعليمية باضطراب شديد أدى إلى تعطل العديد من المختبرات التعليمية وتأجيل بعض المخصصات الدراسية بسبب انقطاع الكهرباء فيها وعدم توفير مصادر طاقة بديلة فيها. وقد تزامن تفاقم أزمة الكهرباء مع بدء التحضير لامتحانات نهاية الفصل الأول في المدارس والجامعات في ظل انقطاع الكهرباء.
- تأثرت المئات من المؤسسات والجمعيات في قطاع غزة، واضطرت إلى تأجيل العديد من أنشطتها وبرامجها بسبب انقطاع الكهرباء طوال ساعات النهار، وعدم مقدرتها على توفير مصادر طاقة بديلة تمكنها من تشغيل معداتها وأجهزتها.
- تفاقمت معاناة السكان، وخاصة سكان المباني السكنية متعددة الطبقات، والتي تعتمد على المصاعد في الصعود والنزول من منازلها. وقد تأثر جراء ذلك عشرات الآلاف من السكان، وخاصة كبار والسن والمرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة.

وقد استمرت المناكفات السياسية بين طرفي الصراع، وتبادل الاتهامات عن المسؤولية لما آلت إليه أوضاع الكهرباء في قطاع غزة. وبات واضحاً أن المناكفات السياسية والانقسام الداخلي يفاقم الأوضاع الإنسانية التي يعانيها سكان القطاع في ظل النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية وخاصة الطاقة الكهربائية، وأن استمرار الانقسام السياسي يعني هدر مزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة، بما فيها حرمان السكان من الحصول على إمدادات كافية من الكهرباء، خاصة بعد إصلاح محطة توليد الكهرباء، وبدء الضخ الدوري لإمدادات الوقود الصناعي اللازم لتشغيلها. وقد عجزت سلطة الطاقة بغزة

وشركة توزيع الكهرباء عن إدارة قطاع الطاقة الكهربائية، وعلى امتداد السنوات الماضية، وساهمت في تفاقم الأزمة عوضاً عن تخفيفها. وقد دفع المواطنون ثمناً باهظاً للحصول على الكهرباء، واضطروا إلى تحمل نحو ثلاثة أضعاف تكلفة الفاتورة الشهرية، عبر محاولاتهم إيجاد بدائل للطاقة الكهربائية، كمولدات الكهرباء، البطاريات وأجهزة الشحن، الشواحن الكهربائية والشموع، إلا أنهم لم يحصلوا على الطاقة الكهربائية المناسبة لاستخداماتهم اليومية. وقد كابد المواطنون نتائج الاستخدام السيئ لبدائل الطاقة، ما أدى إلى وفاة عدد منهم، حيث توفيت طفلتين شقيقتين في مدينة رفح، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦، جراء اندلاع حريق بمنزلهما، نجم عن إضاءة شمعة أثناء استخدامها للإنارة خلال فترة انقطاع التيار الكهربائي، وأصيبت شقيقتاهما بحروق شديدة وجرى تحويلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج. وارتفع عدد ضحايا البحث عن مصادر طاقة بديلة في القطاع، منذ بداية العام ٢٠١٠ إلى ٢٤ شخصاً، من بينهم ١٩ طفلاً، وحتى نهاية العام ٢٠١٤، واستمر تدهور إمدادات الكهرباء للمواطنين ليلقى بظلاله على تدهور كافة الخدمات الحيوية للسكان.

ومع نهاية العام، وفي ظل أوضاع البرد القاسي، وتعطيل إعادة الإعمار في قطاع غزة، تدهورت إمدادات الكهرباء للسكان بشكل خطير، ووصلت إلى ١٢– ١٦ قطع للتيار الكهربائي مقابل ٤–٦ وصل للتيار يومياً. وقد تزامنت تلك الحالة مع موجة قاسية من المنخفضات الجوية التي ضربت القطاع، ما أدى إلى حالة غير مسبوقة من الحصول على موارد طاقة بديلة لدى السكان، وخاصة في ظل النقص الشديد في إمدادات القطاع من غاز الطهي، وتوفر بعض وسائل الطاقة البديلة كالبطاريات، وأجهزة شحن الطاقة الكهربائية باهظة التكاليف.

وقد أكد المركز تحذيره، والذي أطلقه عدة مرات في السابق، من أن أزمة الكهرباء التي يعاني منها سكان قطاع غزة ستخلف مزيد من التداعيات الكارثية على مجمل حياة السكان، بما في ذلك حقهم في الحياة والأمن والسلامة الشخصية. وذكر المركز أن المناكفات السياسية والانقسام الداخلي فاقم الأوضاع الإنسانية التي يعانيها سكان القطاع في ظل النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية وخاصة الطاقة الكهربائية، ويؤكد أن استمرار الانقسام السياسي يعني هدر مزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة علاوة على الحقوق المدنية والسياسية.

الأوضاع الصحية في قطاع غزة

ازداد تدهور معظم الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤، وذلك جراء الانقسام السياسي. وقد تدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع، وخاصة المرضى منهم، بسبب النقص الشديد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. خلف ذلك أزمة عميقة ومستدامة على مستوى النقص الكبير في الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية على مدار العام. وتزامن ذلك مع الأزمة المالية في موازنة السلطة الفلسطينية، ما فاقم من أوضاع المرضى الصحية، بمن فيهم أولئك الذين يعانون أمراضاً مزمنة، والذين عانوا نفسياً ومادياً، كونهم في معظمهم غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على مثل هذه العلاجات والأدوية. وقد رصد المركز اضطرار المئات من المرضى إلى الانتظار لعدة أشهر للحصول على مواعيد لإجراء العمليات الجراحية المقررة لهم من قبل الأطباء في تلك المستشفيات. وأعلنت وزارة الصحة في غزة عن تقليص العديد من الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك العمليات الجراحية في المستشفيات الرئيسية، فضلاً عن تقليص خدمات الصحة الأساسية، ومنها عيادات الأسنان، العيادات العامة والعيادات الخارجية.

وعانت المرافق الصحية، ومنذ شهر أكتوبر من العام، من نقص شديد في الوقود اللازم لتعويض الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. وتابع المركز بقلق بالغ معاناة المستشفيات، العيادات الصحية ومراكز الرعاية الأولية، أزمة حقيقية بسبب نفاذ مادة السولار اللازمة لتشغيل المولدات

الكهربائية، وخاصة مستشفى الهلال الإماراتي في محافظة رفح بسبب النفاذ التام لكميات الوقود اللازمة لتشغيل المولدات الكهربائية فيه، واستمرار انقطاع لتيار الكهربائي لساعات طويلة عنه. وكانت المرافق الصحية في القطاع قد بدأت تعاني أزمة حقيقية جراء توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل منذ أن تعرضت لقصف الطائرات الحربية الإسرائيلية بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٤، وحيث عانت تلك المرافق نقصاً حاداً في مخزونها من مادة السولار اللازمة لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات والعيادات الصحية ومراكز الرعاية الأولية في ظل انقطاع الكهرباء. وأفادت مصادر وزارة الصحة في غزة، في حينه، أن أزمة نفاذ الوقود في كافة مرافقها، هدد مجمل الخدمات الصحية المقدمة، خاصة مع انتهاء المنحة المالية المقدمة للوزارة في القطاع، والتي انتهت مع أوائل شهر أكتوبر، وباتت الوزارة غير قادرة على توفير التمويل لشراء الوقود اللازم للمشافي والمرافق الصحية في قطاع غزة. ووفقاً لمتابعة المركز، فقد بلغت حاجة المرافق الصحية في القطاع نحو (٧٠٠,٠٠٠ لتر) شهرياً، وبمعدل يومي ٢٣-٢٥ ألف لتر، في ظل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وقد أثرت تلك الأزمة وضع الخدمات الصحية بشكل كامل، وهددت صحة المئات من المرضى، بمن فيهم (١١٣) حاضنة في مستشفيات القطاع، وأكثر من (١٠٠) مريض في أسّرة العناية المكثفة، و(٥٠٠) مريض يعانون من الفشل الكلوي، يرتادون (٨٨) جهازاً لغسيل الكلى بواقع ثلاث مرات أسبوعياً، وأقسام الولادة، وأقسام الاستقبال والطوارئ، (٤٥) غرفة عمليات جراحية، من بينها (١١) غرفة عمليات جراحة قيصرية، و(٥) بنوك دم مركزية، تعتمد جميعها على الأجهزة الكهربائية».

ومع بداية شهر ديسمبر من العام، نفذ نحو (٧٥٠) عامل نظافة، يتبعون شركات نظافة خاصة متعاقدة مع الوزارة منذ عدة سنوات، ويعملون في المستشفيات والمرافق الصحية في القطاع إضراباً توقف خلاله عمالها وموظفيها عن تقديم خدماتها، وذلك بحجة عدم تلقيها لمستحقاتها المالية منذ ٦ أشهر. وقد قررت الوزارة إغلاق العيادات الخارجية، وتأجيل (١٨٠) عملية جراحية غير طارئة بسبب تراكم النفايات. وقد تراكمت، ولعدة أيام، كميات كبيرة من النفايات في داخل مباني وأقسام كافة المستشفيات الحكومية، ما خلف واقعاً صحياً خطيراً ومزرياً، حيث انتشرت الروائح الكريهة والمخلفات الطبية، وهددت صحة المرضى والطواقم الطبية على السواء. وجراء ذلك أعلنت وزارة الصحة عن تقليص العمل في العديد من العيادات والأقسام الأخرى في مشافي القطاع، بما في ذلك العمليات الجراحية في أقسام العمليات الجراحية، وقف العمليات المقررة مسبقاً، كعمليات جراحة الأطفال، العيون، قسطرة القلب، وقف جزء كبير من خدمات الفحوص المخبرية والتصوير الطبي وعمليات جراحة المناظير والمسالك والعظام والأعصاب. وأعلنت الوزارة أنها قلصت الخدمات الصحية في بعض أقسام الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، بما في ذلك خدمات مراقبة الأغذية والمياه، صحة الطفل، المرأة، البيئة والصحة المهنية.

أزمة الرواتب

تابع المركز خلال العام ٢٠١٤، وبقلق شديد قيام موظفي الحكومة السابقة في غزة إغلاق البنوك في قطاع غزة، وذلك لمنع موظفي السلطة الفلسطينية من استلام رواتبهم، وذلك احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم من قبل حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن المصالحة الفلسطينية. وقد رافق تلك الأحداث التي بدأت في شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠١٤، أعمال عنف ومنع موظفي السلطة الفلسطينية من الوصول إلى البنوك وماكينات الصرف الآلي، فيما تدخل أفراد من الشرطة واعتدوا بالضرب على عدد الموظفين الذين كانوا يحاولون الحصول على رواتبهم.

وقد حذر المركز، في حينه، من الآثار الكارثية التي خلفها إغلاق البنوك على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، والمتدهور أصلاً بفعل العقاب الجماعي وسياسة الحصار التي تفرضها قوات الاحتلال على القطاع منذ سبعة أعوام. وقد توقفت كافة المعاملات المالية عبر البنوك، ما خلف نتائج سلبية ومخاطر مستقبلية أصابت القطاعات الاقتصادية بحالة من الشلل على مدار محو أسبوع. كما تفاقمت معاناة المواطنين كافة، خاصة الشرائح الفقيرة، بمن فيهم الآلاف من أسر الشهداء والجرحى وحالات الشؤون الاجتماعية، وذلك لعدم قدرتهم على سحب مخصصاتهم المالية التي تصرف لهم بشكل شهري أو دوري. وظلت أزمة الرواتب الخاصة بموظفي الحكومة السابقة في غزة دون حل حتى نهاية العام، باستثناء التوافق على صرف سلف مالية لهم، دون إنهاء هذا الملف كلياً. وعلى خلفية استمرار هذه الأزمة دون أن يلوح أي حل ممكن في الأفق، فقد بات مستقبل المصالحة الفلسطينية بكامله مهدداً بالفشل. ورأي المركز:

١. أن أزمة الرواتب في قطاع غزة هي أزمة سياسية بامتياز، وأن حلها يجب أن يكون أحد الأولويات الأساسية لكل من الرئيس الفلسطيني وحركتي فتح وحماس والحكومة الفلسطينية الجديدة. وطالب المركز بتكريس الجهود من أجل ضمان دفع رواتب كافة موظفين العموميين، على قاعدة الإقرار بحق كل موظف حكومي في الحصول على راتبه بشكل دوري ومنتظم، دون مساس، ودونما تمييز يقوم على الانتماءات السياسية أو غير ذلك من أشكال التمييز. وناشد المركز الرئيس الفلسطيني ورئيس الحكومة إلى احتواء تلك الأزمة، وطمأنة موظفي السلطة الفلسطينية، بمن فيهم موظفي حكومة غزة السابقة، والذين جرى الاتفاق على حل مشكلتهم.

٢. أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو أمر مقلق بسبب توقف حركة المصارف والبنوك، وأنه ينبغي الحذر من أي تدهور إضافي لتلك الأوضاع القاسية أصلاً، خاصة بعد أن باتت آلاف الأسر في قطاع غزة بدون مصدر دخل يؤمن لها ولأفرادها حاجاتها من المأكل والملبس والاحتياجات الضرورية الأخرى، وهو ما يهدد مستقبل المصالحة الفلسطينية برمتها.

٣. ٣واستنكر المركز أعمال العنف التي رافقت الأحداث، وطالب بالتحقيق فيها، بما في ذلك الاعتداءات بالضرب من قبل أفراد شرطة على عدد من المواطنين بمن فيهم صحفيين ونساء، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من تجاوز صلاحياته بمخالفة القانون، وأكد أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون الهدف الأسمى لفرض سيادة القانون. وأكد المركز على دور قوات الشرطة وأفراد الأجهزة الأمنية، باعتبارهم الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، في فرض وتكريس سيادة القانون، وحفظ النظام العام وحماية أمن وسلامة المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، بما فيها البنوك والمصارف. وأن دور الأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون يقتضي العمل على فتح كافة بنوك القطاع بشكل فوري وتسهيل عملها وحماية المواطنين وتمكينهم من الوصول الآمن لها. واعتبر المركز أن استمرار إغلاق البنوك على هذا النحو يشكل سابقة خطيرة، ينبغي تداركها ووضع حد لها، والامتناع عن توظيفها في المشكلات المتصلة بملفات المصالحة، أو مخلفات الانقسام.

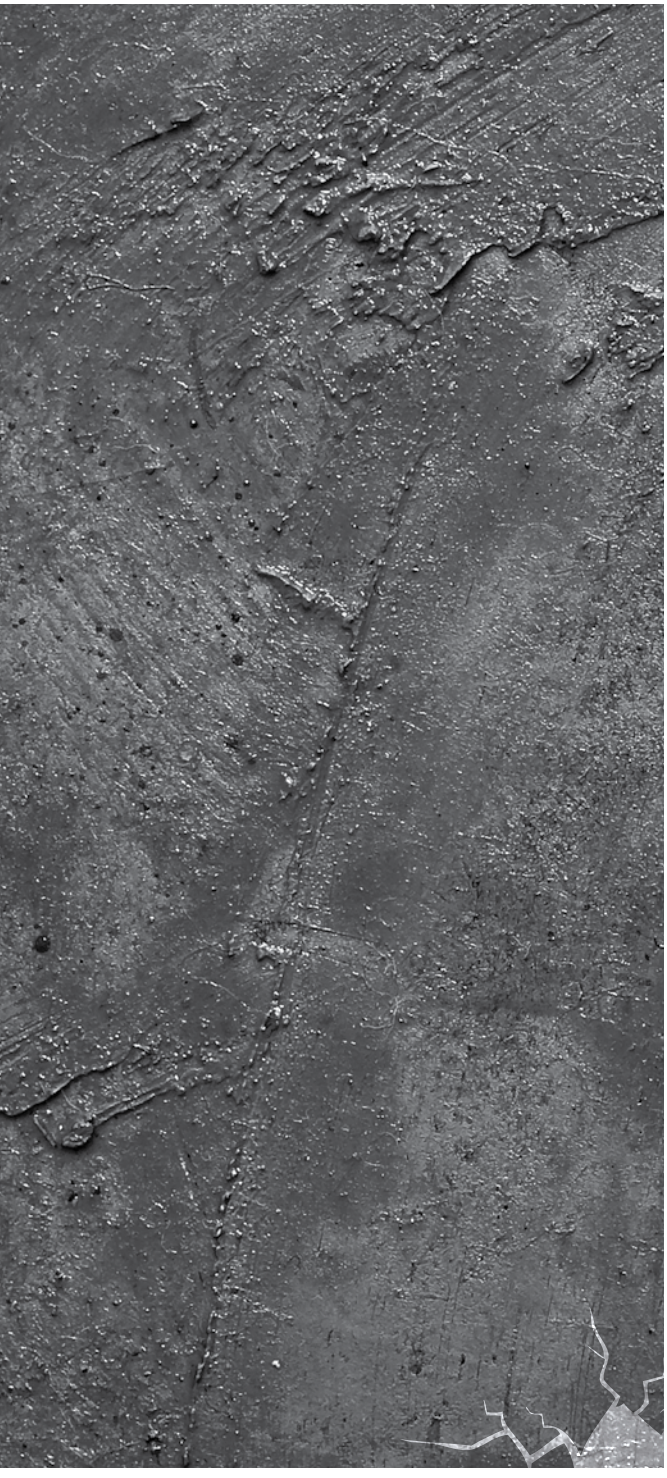

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

عانى الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤ نقصاً شديداً وتدهوراً خطيراً في مستوى تمتعهم بحقوقهم في ظل استمرار حالة الانقسام الداخلي، ووجود حكومتين في غزة ورام الله، وغياب إعمال وتطبيق نصوص قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩، الذي يمنحهم حقوقهم في مجال الخدمات الصحية وخدمات التأهيل والرعاية والتعليم والتشغيل، فضلاً عن حقوقهم في مجال الترفيه والرياضة والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. ورغم تشكيل حكومة التوافق الوطني في حزيران/ يونيو من العام، استمر تأخر وعدم انتظام صرف مخصصاتهم من وزارة الشؤون الاجتماعية الدورية، رغم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم. وبات هؤلاء الأشخاص وأفراد أسرهم يعانون فقراً شديداً، حرموا خلاله من خدمات التأهيل والرعاية، واستمرار نقص الأجهزة الطبية اللازمة للعديد منهم. وقد زاد الوضع تأزماً جراء زيادة أعداد الأشخاص الذين أصيبوا بإعاقات دائمة، جراء العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، حيث عانى العديد منهم توفر الخدمات الصحية والتأهيلية المناسبة. وعلى الرغم من انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الثاني من نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٤، ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تبادر إلى اتخاذ أي من الاجراءات والتدابير المختلفة لموائمة التشريعات الفلسطينية، أو لإعمال القانون الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن لحقوق ذوي الإعاقة، وخاصة إصدار بطاقة ذوي الإعاقة، والتي تحتوي على سلة الخدمات الرئيسية في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم، وذلك منذ أكثر من ١٥ عاماً. وقد طالب المركز بوضع حد فوري لحالة الانقسام في السلطة الفلسطينية، التي خلفت آثاراً كارثية على حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام، وعلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة. ودعا السلطة الفلسطينية إلى الإسراع في تطبيق نصوص القانون، والقيام بكافة الخطوات من أجل الإعمال الفوري لكافة الحقوق الواردة في القانون الفلسطيني. وطالب المركز كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى الالتزام بنصوص القانون من أجل كفالة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التأهيل والتشغيل، بما في ذلك تفعيل نسبة ٥٪ كحد أدنى من الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المؤسسات الحكومية، تمهيداً لتعميمها في المؤسسات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص.

القسم الثاني:
تقرير نشاطات
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٤

مقدمة

استعرض القسم الأول من هذا التقرير حالة حقوق الإنسان في الارض الفلسطينية، حيث تضمن تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في الارض الفلسطينية خلال العام ٢٠١٤. يتناول الجزء الثاني من التقرير عرض لنشاطات وجهود المركز خلال العام ٢٠١٤، موضحا الاليات التي استخدمها المركز والجهود التي بذلها خلال العام ٢٠١٤، وفق الخطة التي الثلاثية التي اعتمدها المركز للأعوام ٢٠١٢ –٢٠١٤، والتي التزم المركز بها بكل نجاح رغم العقبات الجسام التي واجهة عمل المركز جراء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وتصاعد وتيرة المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام. كما وجرى خلال العام ايضاً اعداد خطة استراتيجية للأعوام الثلاث القادمة ٢٠١٥– ٢٠١٧، والتي يسعى المركز من خلالها إلى تعزيز عمله على كافة المستويات. فيما يلي عرض لنشاطات وجهود المركز خلال العام ٢٠١٤، يسبقه عرض مقتضب لأبرز ملامح نشاطات وجهود المركز خلال العام.

أولاً: جهود المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبعده

عزز المركز من جهوده خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبعده من أجل وقف العدوان ورصد وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية، والمساهمة في انصاف الضحايا الفلسطينيين وتقديم مجرمي الحرب الاسرائيليين للعدالة، لضمان عدم تكرار العدوان. وقد وظف المركز خبراته وإمكانياته وعلاقاته الواسعة من أجل رصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية، وللتواصل مع دبلوماسيين وجهات إعلامية دولية ومحلية لإظهار الصورة الحقيقية لواقع الانتهاكات، والمطالبة بوضع حد لها ومحاسبة المسؤولين. كما عمل المركز على بناء ملفات قانونية للضحايا مدعمة بالدلائل اللازمة، مستعيناً بالخبرة المتراكمة لديه خلال العدوان السابق على القطاع. وعزز المركز وبشكل غير مسبوق العمل المشترك مع مؤسسات حقوق الإنسان، من أجل الوصول إلى أفضل وأدق النتائج، والوصول بشكل أقوى إلى الراي العالم العالمي والقضاء. فيما يلي أبرز ملامح جهود المركز خلال العدوان وبعده.

أ. راجي الصوراني خلال جولة تفقدية للاعتداءات الاسرائيلية خلال الحرب على غزة

١. جهود الرصد والتوثيق والنشر

عمل المركز على تعزيز جهوده المتواصلة على مدار العام في الرصد والتوثيق منذ اللحظة الأولى للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. وقد عمل الباحثون الميدانيون للمركز، والمنتشرون في كافة مناطق القطاع، على مدار الساعة خلال أيام العدوان الـ٥٠ على رصد الانتهاكات الاسرائيلية بشكل دقيق، وجمع الشهادات من المواطنين والإفادات من الضحايا وذويهم، وتصوير مسارح الاحداث، وجمع الادلة المادية الاخرى من الميدان. وقد قامت وحدة البحث الميداني بإصدار تقارير يومية عن جميع الانتهاكات التي رصدتها خلال العدوان، والتي ضخت باللغتين العربية والانجليزية على موقع المركز، وكانت مرجعاً هاماً للمتابعين على المستوى المحلي والدولي. وقد ساهمت هذه الجهود في كشف زيف الادعاءات الاسرائيلية أمام العالم، من إنها لا تستهدف المدنيين في قطاع غزة، من خلال المعلومات الموثقة التي قدمها المركز، وما له من مصداقية حول العالم.

الباحث الميداني في خان يونس، ياسر عبد الغفور، خلال أخذ إفادة من أحد الشهود

طاقم المركز خلال زيارة ميدانية لمستشفى الشفاء بمدينة غزة

٢. تكثيف التواصل مع وسائل الإعلام

عمل المركز خلال فترة العدوان على تعزيز التواصل مع وسائل الاعلام المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية. واستقبل المركز عشرات الصحفيين والمحطات الفضائية المحلية والعالمية، ومراسلي إذاعات ومواقع صحفية إلكترونية محلية، خلال العدوان وبعده، بهدف وضعهم في صورة الاحداث والتعليق عليها. وقد أجرى مدير المركز واعضاؤه العشرات من المقابلات الصحفية والتلفزيونية والاذاعية حول العدوان، وضح خلالها المركز حجم الجرائم الانتهاكات الاسرائيلية والمسؤولية الملقاة على الاحتلال الاسرائيلي تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة وواجب المجتمع الدولي في الوقف الفوري للعدوان. وتكشف متابعات المركز لنشاط وسائل الاعلام عن حجم التغطية الاعلامية الكبير لبيانات وتصريحات اعضاء المركز حول العدوان، من كبرى الوكالات والفضائيات المحلية والعربية والعالمية.

٣. بناء ملفات قانونية

عمل المركز ومنذ اللحظة الأولى للعدوان على جمع كافة المعلومات والادلة اللازمة من الميدان، مستندا إلى الخبرة المتراكمة في رصد وتوثيق الجرائم الاسرائيلية خلال السنوات الماضية لبناء ملفات قانونية كاملة لتمكين الضحايا من الحق في العدالة والانصاف. وقد تمكن المركز من إعداد مئات الملفات، قدم منها ٢٢٥ ملفاً للنيابة العسكرية الاسرائيلية مطالباً إياها بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبها جنود

محامي المركز أثناء جمع الأدلة في مسرح وقوع جريمة استهداف أطفال عائلة شحيبر

٤. العمل المشترك مع مؤسسات حقوق الإنسان لمجابهة العدوان

عمل المركز خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبعده على تعزيز العمل المشترك مع مؤسسات حقوق الإنسان. وقد وصل التعاون والتشبيك بين منظمات حقوق الإنسان إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل العمل المشترك إلى تكوين طواقم عمل مشتركة، للرصد والتوثيق والمتابعة. وقد تمخضت هذه الجهود عن نتائج غير مسبوقة على مستوى دقة المعلومات وشموليتها وعلى مستوى توظيف هذه المعلومات في فضح جرائم الاحتلال ومساعدة الضحايا في الوصول للعدالة.

» **الجهود المشتركة في الرصد والتوثيق:** منذ اليوم الأول للعدوان، شرعت منظمات حقوق الإنسان وهي مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في التنسيق فيما بينها لرصد وتوثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة.

وتحول التنسيق بعد انتهاء العدوان إلى عمل مشترك بين وحدات البحث الميداني لمؤسسات حقوق الإنسان الأربع الفاعلة في قطاع غزة،، مما ساهم بشكل كبير في تغطية واسعة وغير مسبوقة للجرائم والانتهاكات الاسرائيلية خلال العدوان. وقد جندت المؤسسات الأربع طاقماً مكوناً من ٧٦ متطوع للمسح الميداني بالإضافة إلى طاقم البحث الميداني الأساسي في تلك المؤسسات والمكون من ١٥ فردا ، فيما تم تجنيد ٧ أفراد كمدخلي بيانات لعمليات المسح الميداني. كان القسم الأكبر من المتطوعين يتبع للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان. وتم تقسيم هؤلاء الباحثين الميدانيين (المتطوعين مع الأساسين) بالتساوي على مناطق القطاع الخمسة. وجرى تدريب الفريق على منهجية العمل الموحدة بين المؤسسات، باستمارات خاصة لجمع بيانات وافية عن الضحايا وظروف قتلهم، أو عن المنازل والممتلكات المدنية الأخرى، حيث تم تجهيز عشرات الآلف من تلك الاستمارات. وقد قسم طاقم العمل إلى ثلاثة فرق أساسية: الفريق الأول يعمل على التوثيق الميداني جنوب ووسط قاطع غزة، والفريق الثاني لتوثيق جرائم الحرب في غزة وشمال قطاع غزة،

بينما أنيطت بالفريق الثالث مهمة إدخال البيانات على قواعد البيانات المحوسبة.

وتمخضت هذه الجهود عن بناء قاعدة بيانات شاملة عن الانتهاكات التي ارتكبها الاحتلال الاسرائيلي. وقد جرى تنفيذ هذا العمل بالتوازي مع عمليات التحقيق وجمع الإفادات من الضحايا وشهود العيان حول الظروف والطريقة التي ارتكبت فيها قوات الاحتلال جرائمها بحق السكان المدنيين وممتلكاتهم.

» **العمل القانوني المشترك**: وصل العمل المشترك إلى أرقى مستوياته من خلال تصنيف وتكييف المعلومات وجمع الأدلة اللازمة حول ما ارتكب من جرائم حرب خلال العدوان الاسرائيلي. وقد نسق المركز العمل مع مؤسسات حقوق الانسان الثلاث الاخرى من أجل توحيد الجهود أمام القضاء الاسرائيلي. وقد تكللت جهود التنسيق بين المراكز الاربعة بالوصول للقضاء الاسرائيلي بكافة الوثائق والادلة اللازمة في وقت قياسي، وبشكل احترافي، مما عزز موقف الضحايا أمام القضاء. كما عملت مؤسسات حقوق الإنسان على التحضير بشكل ممنهج وجدي لمد يد المساعدة للجنة التحقيق الدولية، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان.

» **العمل المشترك في مجال الحشد والمناصرة**: تظافرت جهود مراكز حقوق الإنسان خلال العدوان وبعده من أجل الحشد والمناصرة لوقف العدوان ومحاسبة مجرمي الحرب الاسرائيليين. وقد استخدمت وسائل مختلفة كان أبرزها، عقد مؤتمرات صحفية مشتركة، والتوحد في مخاطبة الاجسام الدولية والمنظمات الدولية، والاشتراك في اعداد تقرير شامل عن العدوان. فيما يلي أبز ملامح العمل المشترك خلال وبعد العدوان.

» **عقد مؤتمرات صحفية مشتركة**: عقد المركز ومؤسسات حقوق الإنسان مؤتمرات صحفية مشتركة خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على حجم الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية على قطاع غزة، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته. وقد لاقت هذه المؤتمرات اهتمام وتغطية إعلامية كبيرة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، مما ساهم بشكل كبير في تعريف العالم بما يحدث في قطاع غزة. وعقدت منظمات حقوق الإنسان أربعة مؤتمرات صحفية مشتركة خلال العدوان على قطاع غزة، والتي اتخذت من مستشفى الشفاء بغزة منطلقاً لها، نظراً لظروف الحرب وللتواجد الكثيف للإعلام داخل المستشفى خلال فترة العدوان.

» **عقد لقاءات مشتركة مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر والأنرواه**: وعقد المركز بالاشتراك مع منظمات حقوق الإنسان الاخرى لقاءات مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، من أجل التنسيق وتبادل المعلومات حول الاوضاع الانسانية خلال الحرب، وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان. وتنسيق العمل من أجل ضمان توفير رعاية لازمة للضحايا والنازحين، والالتزام بمعايير حقوق الانسان في تقديم الخدمات الاغاثية.

» **التواصل المشترك مع مجلس حقوق الإنسان**: كما وعقد المركز بالاشتراك مع مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى لقاء مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، عبر السكايب (Skype). وقد عرضوا خلاله معلومات موثقة بالأرقام عن الانتهاكات والجرائم الاسرائيلية خلال العدوان الاسرائيلي، والذي أبزت خلاله المؤسسات الاستهداف المتعمد والواسع النطاق للمدنيين الفلسطينيين والاعيان المدنية، مما يرجح بوجود جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب ارتكبت ضد المدنيين في قطاع غزة. وقد جرى هذا اللقاء قبل يوم واحد من خطابها أمام مجلس حقوق الإنسان، في جلسته الحادية والعشرين الخاصة الذي عقدت بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٤. والذي قررت فيه المجلس تشكيل لجنة من الأمم المتحدة لبحث الأوضاع في فلسطين،

و النظر في ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وخاصةً في ضوء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، والانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس، والتي تصاعدت منذ الثاني عشر من شهر يوليو.

» **اعداد تقرير مشترك وشامل مع العدوان:** عملت مراكز حقوق الإنسان في اعقاب العدوان على الاشتراك في إعداد تقرير شامل عن العدوان الاسرائيلي. ويهدف التقرير إلى عرض صورة كاملة عن العدوان وما تضمنه من جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ارتكبت ضد المدنيين الفلسطينيين، والدمار الذي خلفة العدوان وأثارة الاقتصادية والاجتماعية، ومعاناة السكان التي تفاقمت في بعد العدوان وفي ظل استمرار الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة من سنوات. وتعول مؤسسات حقوق الإنسان على هذا التقرير، كأحد أساسات وسائلها في المرحلة القادمة للضغط على المجتمع الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين واعادة اعمار قطاع غزة ورفع الحصار المفروض عليها.

ثانياً: جهود المركز في الضغط والمناصرة على المستوى الدولي:

عزز المركز خلال العام ٢٠١٤ من جهوده بالتشبيك مع حلفاء وشركاء دوليين ومحليين لحشد التأييد من أجل التأثير في مواقف المجتمع الدولي ةوحثه على اتخاذ اجراءات جدية لمواجهة ما تقترفه قوات الاحتلال من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، خصوصاً في ضوء العدوان الاخير على القطاع، واستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كافة انحاء الأرض المحتلة.

١. متابعة عمل لجنة التحقيق الدولية في العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة

عَملَ المركز الفلسطيني من منذ اعلان الامم المتحدة، بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٤، عن تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة (عدوان الجرف الصامد) على الاستعداد لتقديم المساعدة اللازمة وكافة المعلومات للجنة. وقد أجرى المركز الاتصالات اللازمة مع اللجنة للتنسيق لزيارتهم لقطاع غزة، لتمكينهم من الاطلاع على واقع الانتهاكات والجرائم الاسرائيلية خلال العدوان، إلا أن قوات الاحتلال منعت اللجنة من الحضور إلى قطاع غزة، واضطرت اللجنة إلى عقد اجتماعها في الاردن والاكتفاء بمتابعة التقارير الميدانية. وما زال المركز يتابع بقلق الاجراءات الاسرائيلية والتواطؤ من بعض الاطراف الدولية التي أدت إلى منع المحققين الدوليين التابعين للأمم المتحدة من دخول قطاع غزة. وها هو العام ٢٠١٤ ينتهي، ورغم مرور أكثر من خمسة شهور على انتهاء العدوان، لم تتمكن اللجنة من دخول قطاع غزة. وقد طالب المركز اللجنة في بيان مشترك مع مؤسسات حقوق الإنسان بإدانة المنع الاسرائيلي وتحميل الاحتلال المسؤولية بشكل واضح. ويؤكد المركز بأنه لا يمكن إجراء تحقيق موضوعي ومهني مستقل بدون تواجد اللجنة في مسرح الجريمة، أي في قطاع غزة، وبدون الوقوف المباشر على حجم الجرائم ضد المدنيين والأعيان المدنية.

وتقديراً لعدم قدرة اللجنة على الولوج لقطاع غزة، فقد بادر المركز بالاشتراك مع مؤسسات حقوق الإنسان بالتواصل مع اللجنة لتقديم يد العون، من خلال الاستعداد لتقديم كافة المعلومات والادلة والافادات والشهادات التي حصلت عليها مراكز حقوق الإنسان من خلال عملها المتواصل في الميدان خلال وبعد العدوان. وتهدف مراكز حقوق الإنسان من ذلك إلى تمكين اللجنة من الوصول إلى نتائج تحقيق دقيقة تنصف الضحايا. وقد رحبت اللجنة بالتعاون مع مراكز حقوق الإنسان من خلال رسالة بعث بها رئيس اللجنة السيد وليام شباس (William Schabas) إلى مدير المركز الفلسطيني المحامي راجي الصوراني.

كما وعمل المركز بالاشتراك مع منظمات حقوق الإنسان على تقديم المساعدة للجنة التي شكلتها الأمم المتحدة

للتحقيق في الاعتداءات على مقار الأمم المتحدة من قبل الاحتلال الاسرائيلي خلال العدوان. وقد عملت مؤسسات الحقوق الإنسان على تقديم العون اللازم لهذه اللجنة من خلال المعلومات الدقيقة التي تمتلكها المؤسسات والافادات والشهادات التي جمعتها من الميدان خلال وبعد العدوان.

اللقاء التشاوري التي عقدته منظمات حقوق الانسان بخصوص اللجنة الأممية للتحقيق في جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال خلال العدوان على غزة، بتاريخ ١٤ نوفمبر

٢. العمل مع آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان

يتمتع المركز بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وبهذه الصفة يتمكن المركز من التدخل مع آليات أممية بشكل مباشر، بما في ذلك اللجان التعاقدية وغيرها من الأجسام. وخلال العام ٢٠١٤، واصل المركز تعاونه وعمله بمستويات مختلفة، وتزويد هذه الأجسام بمعلومات تتصل بحالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة.

٣. استمرار جهود المركز في العمل على تدويل قضية المعتقلين

واصل المركز جهوده الهادفة لدعم قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك استمرار استخدام قضية المعتقلين في كافة نشاطات المناصرة الدولية. وفي هذا الإطار، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٤، وفداً دولياً من لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني في كل من أسبانيا، فنزويلا، وفرنسا. وقد هدفت الزيارة إلى الاطلاع على ظروف المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية خاصة المعتقلين المرضى، والمعتقلين الإداريين، حيث يعتزم أعضاء الوفد تنظيم حملة في دولهم، تستهدف البرلمانيين والسياسيين، بغرض حثهم وتشجيعهم على دعم قضية المعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

٤. تنفيذ زيارات واستقبال وفود دولية

بالرغم من الحصار المفروض على القطاع واستمرار القيود، واصل المركز جهوده خارجياً وداخلياً بهدف تعريف المجتمع الدولي بمعاناة الشعب الفلسطيني من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الحالات التي تمكن فيها مدير وأعضاء المركز من السفر، أجروا لقاءات ناجعة مع شخصيات ومؤسسات ذات علاقة لشرح حالة حقوق الانسان في الارض المحتلة. بالمقابل، واصل المركز استقبال وفود وشخصيات واطلاعهم على آخر التطورات المتعلقة بحقوق الانسان في الارض المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، بعد الاعدوان الاسرائيلي الأخير.

٥. توقيع فلسطين على نظام ميثاق المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية

رحب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتوقيع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على ميثاق روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية. ورأى المركز في هذا التطور الهام نقطة تحول مركزية في النضال القانوني لمكافحة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب ويفتح الباب أمام ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام محكمة الجنايات الدولية. وكان قد أعلن في رام الله بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ عن توقيع الرئيس محمود عباس ميثاق روما لعام ٢٠٠٢ إلى جانب ١٩ اتفاقية دولية أخرى.

وكان انضمام فلسطين إلى ميثاق روما مطلباً أساسياً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية طال استحقاقه منذ أن قُبلت فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة بقرار جمعيتها العمومية في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢. وكان المركز الفلسطيني قد شرع، بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، بحملة دولية للضغط على السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتمكين فلسطين من حقها في الانضمام وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين. ويؤكد المركز أن التوقيع انتصار لحركة حقوق الإنسان والضحايا في فلسطين.

ويعتبر المركز أن التوقيع على ميثاق روما تطور هام وجوهري في النضال القانوني لمواجهة ما تقترفه قوات الاحتلال من جرائم حرب مستمرة ومتواصلة ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مقدمتها جرائم الاستيطان ومصادرة الأراضي وبناء جدار ضم والاستيلاء على الأراضي بغرض الضم، وجرائم القتل العمد، والحصار غير الإنساني وغير القانوني لقطاع غزة وغير ذلك من اجراءات وسياسات العقاب الجماعي ضد المدنيين.

ويعكف المركز حالياً على تجهيز كافة المعلومات والوثائق والأدلة اللازمة لأي تحقيقات مستقبليه قد تجريها المحكمة في الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في الارض الفلسطينية، والتي قد يصل بعضها إلى جرائم ضد الانسانية. ويأمل المركز أن تعمل السلطة في أقرب وقت على إحالة جميع الملفات اللازمة للمحكمة، لتمكين الأخيرة من مباشرة التحقيقات في الجرائم الاسرائيلية بشكل فوري، ويعلن المركز استعداده الكامل للتعاون في ذلك، وتقديم كافة ما لدية من معلومات وخبرة في هذا المجال. كما سيعمل المركز على مراسلة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لحثه على البدئ في إجراء تحقيقات استقصائية وتحقيقات وفق ما له من سلطة بموجب المادة ١٥ من ميثاق روما.

ثالثا: اصدار تقرير مشترك مع مركز مراقبة النزوح الداخلي

أعلن في مدينة لندن، بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٤ عن إطلاق تقريراً بعنوان « تحت مرمى النيران» (Under Fire)، أصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC). وتناول التقرير الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق الحدودية المحظور الوصول إليها في قطاع غزة، سواء البرية والبحرية، مبيناً المعاناة الفادحة للسكان والفلاحين والصيادين في هذه المناطق من جراء تقييد حرية الحركة هناك والاستهداف المتكرر للمواطنين بالرصاص الحي وهدم المنازل، وتقييد المساحة المسموح بها للصيد. وقد جاء إطلاق التقرير في فعالية خاصة في العاصمة البريطانية، لندن، شارك فيها مدير المركز المحامي راجي الصوراني من غزة، عن طريق السكايب (Skype). و بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٤، تم إطلاق التقرير في مدينة غزة في فعالية شارك فيها جمع من الدبلوماسيين الأجانب، إضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الناشطة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقاء خاص لعرض التقرير المشترك للمركز ومركز مراقبة النزوح الداخلي بعنوان تحت مرمى النيران بتاريخ ١٤ ابريل

أ. راجي الصوراني خلال اللقاء الذي نظمته مؤسسة (NRC) للاعلان عن اصدار تقرير تحت مرمى النيران المشترك مع المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بتاريخ ٣ ابريل.

رابعاً: نشاطات التشبيك والمناصرة على المستوى المحلي

عمل المركز خلال العام ٢٠١٤ على تعزيز التشبيك والتعاون مع المجتمع المدني الفلسطيني، حيث يعتبر التشبيك مع المجتمع المدني ضمن الخطة الاستراتيجية الدائمة للمركز، والتي يهدف من خلالها إلى المساهمة في إيجاد مجتمع مدني قوي يعمل على تعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية. وقد وصل هذا التشبيك أرقى درجاته خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة لاسيما مع مؤسسات حقوق الإنسان، والذي أوضحناه في الجزئية السابقة. وعلى صعيد آخر، فقد نسق المركز مع مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية والعشرات من المؤسسات الأهلية الأخرى بهدف تعزيز حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال المستمرة وانتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. ويأتي ذلك في سياق عمل مستمر ومنهجي من أجل توحيد الجهود للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. ولهذا فقد عقد المركز لقاءات مستمرة مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث المستجدات وتنسيق العمل، واصدار بيانات وعقد مؤتمرات وورش عمل مشتركة، كان بعضها بمبادرة من المركز. وكان لهذه الجهود دور مهم في بلورة المواقف المشتركة والتي علمت على تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وساهمت في وقف بعضها. فيما يلي أبرز ملامح التشبيك خلال العام ٢٠١٤.

١. تفعيل العمل ضمن مجلس منظمات حقوق الإنسان

عمل المركز خلال العام ٢٠١٤ على تعزيز عمله ضمن مجلس منظمات حقوق الإنسان، والذي انضم المركز لعضويته في العام ٢٠١٣. والمجلس عن عبارة عن جسم تنسيقي من ١٢ مؤسسة يدخل نشاطها في مجال حقوق الإنسان، ويهف إلي توحيد الجهود وتنسيق العمل بين المؤسسات المختلفة للتصدي للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وقد عمل المجلس، خلال العام ٢٠١٤، على حشد الجهود في عدد من القضايا التي تناولت قضايا حساسة تتعلق بانتهاكات صارخة وممنهجة لحقوق الإنسان في فلسطين. وقد أصدر المجلس عددا من البيانات خلال العام ٢٠١٤ كان أبرزها: بيان مجلس منظمات حقوق الإنسان بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٤، والذي طالب فيه بالعمل الفوري على فتح معبر رفح، باعتباره المنفذ الاساسي لسكان قطاع غزة للتواصل مع العالم، والابعاد الانسانية والحقوقية لهذه القضية التي تمس كل سكان قطاع غزة. وبتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٤ اصدر مجلس منظمات حقوق الإنسان بيان أدان فيه الاعتداء على حرية التجمع السلمي لمسيرات خرجت في الضفة الغربية للتضامن مع المعتقلين.

٢. التشبيك مع المجتمع المدني وشبكة المنظمات الأهلية

عمل المركز على تعزيز التعاون والعمل مع المجتمع المدني وشبكة المنظمات الاهلية خلال العام ٢٠١٤، وذلك رغبة من المركز في الخروج بموقف قوي وموحد يعبر عن المجتمع المدني من بعض قضايا حقوق الإنسان الملحة. وكان من أبرز ملامح هذا التعاون خلال العام، إطلاق المركز وشبكة المنظمات الأهلية نداء بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ لإنهاء الانقسام بشكل فوري، في ظل تدهور تام للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الارض الفلسطينية، لاسيما في ظل ما تعرض له قطاع غزة من عدوان إسرائيلي غير مبسوق في حجم التدمير الذي خلفه. وبتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٤ أصدرت مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الاهلية بياناً مشترك طالبت فيه السيد بان كي مون بالعمل على إنهاء الحصار وليس شرعنته، وذلك في ضوء تصريحات الاخير في ظل العدوان، وتمريره لخطة إعادة إعمار تكرس الحصار، والمعروفة بـ»خطة سيري». وبتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٤ اصدرت شبكة المنظمات الاهلية بالاشتراك مع مؤسسات حقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بياناً أكدت فيه على رفضها القاطع لطرح مشروع قانون جديد للعقوبات في قطاع غزة يشرعن العقوبات البدينة، وينتهك أبسط حقوق الإنسان.

كما وتعاون المركز مع بعض مؤسسات حقوق الإنسان في عدد من القضايا المهمة، والتي اصدرت بيانات مشتركة في اعقابها، كان أبرزها الزيارة التي نظمها المركز ومركز

الميزان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان للاطلاع على أحوال مستشفى الشفاء في اعقاب إضراب موظفي النظافة هناك، واصدر بيان مشترك يطالب الجهات المختلفة بتحمل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية تجاه الازمة. كما وعمل المركز مع مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة والهيئة المستقلة على المشاركة في الفعاليات التضامنية مع المعتقلين، حيث أعلنت المراكز في بيان مشترك عن تعليق عملها بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٤، للانضمام إلى خيمة الاعتصام، والخروج للإعلام المحلي والدولي بشكل موحد.

الوقفة التضامنية لمنظمات حقوق الانسان في خيمة المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الاسرائيلي، بتاريخ ١٠ يونيو

وشارك المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في عدة فعاليات مشتركة مع شبكة المنظمات الأهلية ومراكز حقوق إنسان أخرى، خلال العام ٢٠١٤. وكان من أبرز هذه الفعاليات، مشاركة المركز بورقة بحثية حول آليات إدماج معايير حقوق الانسان في النظام القانوني للجمعيات في فلسطين. وكذلك مشاركة المركز في عدد من الحلقات الاذاعية التي نظمتها مؤسسة صوت المجتمع، وبرامج تلفزيونية أخرى.

اجتماع مجلس سكرتاريا حقوق الانسان في مقر المركز بغزة بتاريخ ٤ سبتمبر

٣. التشبيك مع المؤسسات القاعدية والحركات الشبابية

استمر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في العمل مع المؤسسات القاعدية والحركات الشبابية، من خلال التنسيق والتعاون معها لتنفيذ نشاطات مشتركة. وعقد المركز (١٥٠) فعالية، تشمل دورات تدريبة وورش عمل ولقاءات تثقيفيه تتعلق بموضوعات حول حقوق الانسان والديمقراطيه مع حوالي (١٤٥) مؤسسة ومجموعه شبابيه خلال العام ٢٠١٤. وقد استمر المركز في سياسة تشجيع العمل الشبابي، من خلال التواصل مع المجموعات الشبابية ذات النشاطات المختلفة، واستهدافهم بنشاطات التوعية. ويولي المركز اهتماماً كبيراً لحضور المؤسسات القاعدية وممثليها والمجموعات الشبابية جميع النشاطات التي يقوم بها، ويحتفظ لذلك بمعلومات اتصال يتم تحديثها بشكل سنوي للمؤسسات القاعدية الفاعلة. ويعمل المركز على تدعيم صمود هذه المراكز من خلال التنسيق معها لتنفيذ ورش عمل، يتم استغلال موارد هذه المؤسسة خلالها في مقابل مادي محدد يقدمه المركز، مما يساهم في تعزيز قدرة هذه المؤسسات على خدمه المجتمع.

رابعاً: استمرار الجهود لتعزيز العمل على قضايا النوع الاجتماعي

واصل المركز جهوده خلال العام ٢٠١٤ في تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه والتي عمل عليها خلال السنوات الماضية سواء من خلال ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج عبر القطاعي أو من خلال اتخاذ اجراءات تتمثل بزيادة تمثيل اوسع للنساء في مستوى صنع القرار وادارة البرامج وفي كافة النشاطات التي ينفذها . وقد انعكس ذلك خلال العام ٢٠١٤ في عدة مستويات اهمها:

١. إدماج المركز النوع الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية التي سيعمل عليها خلال السنوات القادمة والتي ارتكزت على وضع رؤية شاملة ومتكاملة لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج المركز، الى جانب التزامه بإجراءات وخطوات وتدابير على مستوى الانشطة والبرامج التي يعمل عليها من اجل دعم وتعزيز ادماج النوع الاجتماعي .
٢. اتبع المركز خلال العام ٢٠١٤ سياسة التوظيف المتوازنة داخل المركز سواء في التعيين او في التدريب الموجه للعاملين ، اما على صعيد البرامج التدريبية فقد استوعب مجموعة من المتدربين في صفوف العاملين كان اغلبهم من النساء
٣. تنظيم تدريب خاص بالرفاه والرعاية الذاتية لمدة يومين لجميع العاملات في المركز وقد جاء هذا التدريب مباشرة بعد الحرب الاخيرة على قطاع غزة ، وقد قامت العاملات بوضع استراتيجية لاستكمال العمل على الرفاه والرعاية الذاتية التي كان لها مردود ايجابي كبير على اداء العاملات في العمل.
٤. راعى المركز استهداف متوازن للنوع الاجتماعي في جميع الانشطة التي قام بها المركز خلال العام ٢٠١٤ عبر وحداته المختلفة، حيث ركزت استهداف قطاعات واسعة من النساء من كافة الخلفيات الاجتماعية والتعليمية والعمرية.
٥. عملت وحدات المركز على رصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة وتسليط الضوء على هذه الانتهاكات وبشكل خاص توثيق حالات قتل النساء ضمن سياقات مختلفة.

خامساً: حملات تشوية ضد المركز

واصلت منظمات يمينية مدعومة من قبل الحكومة الاسرائيلية محاولتها لتشوية دور وعمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من خلال بث الشائعات والاكاذيب حول عمل المركز، والتحريض ضده، ومطالبة المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بمقاطعة المركز. وقد وصلت هذه المحاولات إلى أحط مستوياتها حينما مارسها الوسط الرسمي في دولة الاحتلال، حيث هاجم سفير دولة الاحتلال في الأمم المتحدة مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، وخص بالذكر المركز الفلسطيني، واتهم مؤسسة أوتشا التابعة للأمم المتحدة بأنها تعدت واجبها الانساني في الارض الفلسطينية، وأصبحت تمول المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والذي يعمل على ملاحقة جنود الاحتلال، بهدف الاضرار بإسرائيل وفق زعمه. وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بالرقابة على أموال الامم المتحدة، لانه وفق ادعائه تستخدم للتحريض على اسرائيل.

ويأتي ذلك في سياق سياسة منهجية من حكومة الاحتلال لتغييب الصوت الفلسطيني من الساحة الدولية، من خلال محاولات يائسة لضرب مصداقية المركز. كما وتمارس الحكومة الاسرائيلية الدور المشبوه من خلال مؤسسات يمينية متطرفة، تعمل تحت عدة اسماء، ومن أكثرها تطرفا، مؤسسة تعرف باسم «مراقبة المؤسسات غير الحكومية» (NGO Monitoring) ، وهي تدعي بأنها مؤسسة مجتمع مدني، بالرغم من هدفها الواضح في تقويض أي مؤسسة مجتمع مدني تنتقد الممارسات الاسرائيلية التي تمثل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بل تتعدها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية. وكان أخر ما اصدرته هذه المؤسسة عن نشاط المركز الفلسطيني، بطاقة تعريفية عن المركز نشرتها بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٤، تحاول من خلالها تشوية بعض مواقف المركز، في محاولة منها للنيل من مصداقيته.

استمرار عملية المأسسة وبناء القدرات في المركز

واصل المركز جهوده خلال العام ٢٠١٤ في إطار عملية المأسسة وبناء القدرات، وذلك في عدة اتجاهات: ١) انتظام اجتماعات الهيئات القيادية الإدارية والبرامجية؛ ٢) صياغة خطة استراتيجية جديدة للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٧؛ و٣) بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية.

١. انتظام اجتماعات الهيئات القيادية في المركز اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ٦ اجتماعات خلال العام ٢٠١٤، ناقش خلالها قضايا متعددة ذات علاقة بالسياسات الادارية والمالية، فضلاً عن الانخراط في مناقشات خاصة بالخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٧.

اجتماع مجلس إدارة المركز شهر نوفمبر

اجتماعات الجمعية العمومية

بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤، وبحضور ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطني ومراقب الشركات في السلطة الوطنية الفلسطينية، عقدت الجمعية العمومية للمركز اجتماعين متصلين برئاسة د. رياض الزعنون، رئيس مجلس الإدارة، وبمشاركة أعضاء مجلس الإدارة ومدير المركز أ. راجي الصوراني وأعضاء الجمعية العمومية.

خصصت الجمعية الاجتماع الأول غير العادي لمناقشة رسالة وكيل الوزارة المكلف ومراقب الشركات حول تصويب وضع الشركة وفقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بنظام الشركات غير الربحية رقم (٤١٢) لسنة ٢٠١١. وقررت الجمعية زيادة رأسمال شركة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من ١٠ آلاف دولار إلى ٢٠ ألف دينار، وتعديل المادة (٦) من النظام الداخلي بما ينسجم مع قرار مجلس الوزراء. كما قررت الجمعية تعديل المادة (٢٢) من النظام الداخلي، وزيادة الحد الأدنى لأعضاء مجلس الإدارة من اثنين إلى خمسة أعضاء وكذلك زيادة الحد الأقصى من أربعة إلى أحد عشر عضواً.

أما الاجتماع الثاني فهو الاجتماع السنوي العادي لمناقشة التقرير الإداري لعام ٢٠١٣ والمصادقة عليه، وكذلك لمناقشة تقرير مدقق الحسابات لعام ٢٠١٣ والمصادقة عليه، ولاختيار مدقق حسابات للعام ٢٠١٤. وقد وافقت الجمعية العمومية على التقرير الإداري، كما صادقت على تقرير مدقق الحسابات المقدم من شركة تدقيق الحسابات. ووافقت الجمعية العمومية على ترشيح مجلس الإدارة باختيار شركة آرنست ويانغ مدقق حسابات للعام ٢٠١٤ .

اجتماع الجمعية العمومية للمركز بتاريخ ٢٣ ديسمبر

اجتماعات لجنة البرنامج

عقدت لجنة البرنامج، وهي الجهة التي تشرف على كافة نشاطات المركز وتضم مدراء الوحدات ويترأسها مدير المركز، وينوب عنه نائبه لشؤون البرامج، (١٩) اجتماعاً خلال العام ٢٠١٤. وقد خصصت سلسلة من الاجتماعات في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي للمرحلة القادمة، بما في ذلك وضع خطط عمل جديدة لوحدات المركز للثلاثة أعوام القادمة.

٢. صياغة خطة استراتيجية جديدة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧

مع نهاية العام ٢٠١٤، كان المركز قد انتهى من صياغة استراتيجة جديدة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، حيث انتهى العمل بالاستراتيجية وخطط العمل الماضية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤. استغرقت عملية اعداد الاستراتيجية بضعة أشهر، تخللها توقف طارئ خلال فترة العدوان، وشاركت فيها أجسام وطواقم المركز المختلفة، بما في ذلك عقد اجتماعات مشتركة لمجلس الإدارة ولجنة البرنامج. كما جرى عقد سلسلة من اللقاءات بين الطواقم القيادية في المركز وبين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام. كما عقدت لقاءات على مستوى الوحدات مع العديد من الشرائح والفئات المستفيدة التي يستهدفها المركز في عمله.

٣. بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية

ويشمل ذلك تطوير طواقم العمل من خلال التدريب والابتعاث وتبادل الخبرات. وقد تواصلت هذه العملية خلال العام ٢٠١٤، حيث شارك العديد من الموظفين في نشاطات مختلفة داخلية وخارجية، كان أهمها:

أ. تدريب للطاقم المالي حول اعداد التقارير والموازنات المالية وبناء المشاريع نفذه معهد التدريب والإدارة (تامي) ممول من مؤسسة كريستشن إيد، مايو ٢٠١٤.

عدد من المشاركين في دوره إدارة المشاريع

ب. تدريب حول تقييم الاحتياجات نظمته مؤسسة دان تشيرتش إيد، شاركت فيه روان أبو شهلا، قسم المالية، مايو ٢٠١٤. دورة تدرية عبر الانترنت حول التحشيد والمناصرة وبناء الحملات نفذتها (NOVACT) وجامعة برشلونة، وشارك فيها محمد أبو هاشم، وحدة تطوير الديمقراطية، يناير–ابريل ٢٠١٤. وتم اختياره للمشاركة في دورتين في مدينتي مدريد وبرشلونة نفذتهما (NOVACT) حول مهارات تدريب حملات الضغط والمناصرة، استمرت لثلاث اسابيع، استكملت بشهرين عبر الانترنت لتقديم المشاريع ومناقشتها.

ج. تدريب حول التخطيط الاستراتيجي نفذته مؤسسة أوكسفام، ضمن مشروع ممول من الاتحاد الاوروبي، شارك فيه مدراء الوحدات وعدد من الموظفين، وعقد في مقر المركز، نوفمبر ٢٠١٤.

د. المشاركة في برنامج "الزمالة والراحة والهدوء" الذي تنظمه منظمة الخط الامامي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في إيرلندا، وقد شارك فيه فضل المزيني، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلال الفترة من ٢٠ اكتوبر حتى ١٧ ديسمبر ٢٠١٤.

ه. ابتعاث هاني أبو نحلة، قسم الترجمة، لاستكمال دراسة الماجستير في حقوق الإنسان في إيرلندا، ضمن منحة مقدمة من الحكومة الإيرلندية.

و. في الفترة ما بين ٦ أكتوبر لغاية ١٠ ديسمبر ٢٠١٤ شارك محامي الوحدة في برنامج التبادل العالمي لتبادل الخبرات بين المركز والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان برلين (ألمانيا).

ز. شارك الباحث محمود الإفرنجي، في دورة تدريبية بعنوان "المساءلة بموجب القانون الدولي، تجارب وطنية"، عقدت في الأردن خلال الفترة بين ١ –٨ يونيو، ونظمتها مؤسسة الحق ومركز الحق التطبيقي للقانون الدولي.

ح. شارك عدد من الباحثين الميدانيين في دورة تدريبية حول آليات الرصد والتوثيق وكتابة التقارير والتي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان في القاهرة في شهر ديسمبر.

تقارير نشاطات الوحدات

وحدة البحث والتوثيق الميداني

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق خلال العام ٢٠١٤ بالقيام بنشاطاتها في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. وقد تميز هذا العام بمزيد من النشاط والضغط في العمل وتحديدا في النصف الثاني منه، حيث كان هناك تصعيد اسرائيلي عنيف في الضفة الغربية وتحديداً في مدينة الخليل، وذلك في شهر حزيران، فيما شنت إسرائيل في تموز من هذا العام عدوانا غير مسبوق على قطاع غزة وهذا العدوان وضع دائرة البحث الميداني بكافة طواقمها والمركز بشكل عام في حالة عمل على مدار ال٢٤ ساعة لمدة ٥٠ يوم بشكل متواصل وهي فترة العدوان. كما جند المركز عدد كبير من المتطوعين بالشراكة مع مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة، لتوثيق الانتهاكات والجرائم التي اقترفت خلال هذا العدوان. وقد عمل الفريق بمساندة كاملة من وحدة البحث الميداني على مدار شهرين متواصلين وكانت الوحدة بناءً عليه في حالة انعقاد وعمل دائم.

من جانب آخر تعتبر وحدة البحث الميداني والتوثيق الشريان الرئيس الذي يغذي المركز بالمعلومات والبيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وفضلاً عن قيام الوحدة في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان، تقوم الوحدة بزيارة الضحايا أو أسرهم وحثهم على التوجه للمركز لجبر الضرر عنهم ومساعدتهم قانونياً. إلى ذلك تقوم الوحدة بإعداد تقرير أسبوعي يرصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. كذلك تساهم الوحدة وبشكل أساسي في فضح الانتهاكات الإسرائيلية عبر إصدار العديد من البيانات الصحفية، فيما تقوم في بعض الأحيان بإصدار بيانات حول الشأن الفلسطيني. كما يشكل مرافقة الوفود في زيارة مواقع الانتهاكات وزيارة الضحايا أو أسرهم جزءً مهماً وأساسياً من عمل الوحدة في فضح الانتهاكات، وخصوصا الإسرائيلية منها، وشهد النصف الثاني من هذا العام وكما ذكرنا أعلاه حالة نشاط غير مسبوقة في الجولات الميدانية مع الوفود الزائرة بعد انتهاء العدوان على غزة وما خلفه من آثار كارثية ودمار كبير. كما وتقوم وحدة البحث الميداني برصد التطورات الميدانية المتعلقة بالانتهاكات الفلسطينية الداخلية سواءً في قطاع غزة أو الضفة الغربية، وخصوصا مع استمرار حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن، وتحويلها أولا بأول إلى الوحدات ذات العلاقة في المركز. هذا فضلاً عن مساهمة الوحدة بالتواصل مع المجتمع المحلي باعتبارها حلقة الوصل بينه وبين المركز، ومشاركة طاقم الوحدة في العديد من النشاطات المجتمعية ذات العلاقة.

على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية:

قطاع غزة

شهد العام ٢٠١٤، وفي النصف الثاني منه عدوانا إسرائيليا غير مسبوق على القطاع خلف آثاراً كارثية على جميع مكونات الحياة فضلاً عن سقوط الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين العزل، ودمار كبير في المنازل السكنية والمنشآت المدنية والتجارية والصناعية والبنى التحتية بشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلالها للقطاع في العام ١٩٦٧.

إلى ذلك استمرت حالة الحصار غير المسبوق منذ نحو ثماني سنوات، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانتهاكات المتعلقة بكافة الحقوق الأساسية للسكان المدنيين والمخالفة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن أعمال إطلاق النار والقصف البري والبحري والجوي للعديد من الممتلكات والأعيان المدنية.

أما في الضفة الغربية

فقد زادت وتيرة الانتهاكات الجسيمة من اعتداءات يومية سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الأصليين. إضافة إلى التضييق على السكان المدنيين من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة بين المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. كما شهد شهر حزيران منذ هذا العام عدوانا على مدينة الخليل وضواحيها غير مسبوق بعد مقتل ثلاثة مستوطنين، والعثور عليهم في إحدى قرى الخليل.

على صعيد الانتهاكات الفلسطينية

ما زالت حالة الانقسام السياسي تلقي بظلالها الثقيلة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وفي ضوء ذلك، واصلت الوحدة نشاطاتها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف على أيدي أفراد السلطة في شقي الوطن وأفراد الأجهزة الأمنية، وأحيانا بعض الخارجين عن القانون.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية للعام ٢٠١٤

مخرج رقم (١):

توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على مستويين:

أ) **توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.**

تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقا لحجم الانتهاكات، وكانت على النحو التالي:

النشاط الأول:

- **رصد وتوثيق انتهاكات «الحق في الحياة»، (القتل والإصابات بكافة أشكاله)**
- **رصد وتوثيق أعمال القصف وأعمال التوغل البري والبحري.**
- **رصد وتوثيق حالات الاعتقالات التي تتم أثناء التوغل والاقتحامات**
- **رصد وتوثيق جميع الجرائم التي اقترفت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة**

– رصدت الوحدة ووثقت على مدار العام (٢٢٨٠) حالة قتل منهم (١٥٩١ مدنيا)، من بينهم (٥٦٨أطفال) و(٢٩٤)نساء. قتل منهم خلال العدوان على قطاع غزة(٢٢١٦) فرداً، منهم (١٥٤٣) مدنيا ، منهم (٢٩٣) امرأة و(٥٥٦) طفلا

– تم رصد وتوثيق (١١٧٢٤) إصابة خلال العدوان وبعده، من بينهم (٣٤٤٣) طفل (٢١٣٦) امرأة، فيما رصدت الوحدة خلال العدوان نحو(١٠٨٩٥) جريح، من بينهم (٢١١٤) امرأة و(٣٣٠٦) طفل.

– رصد وتوثيق (٣٤٤٠)حالة اعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم (٤٦) صياد من القطاع تم اعتقالهم من داخل بحر غزة، و(٥٦) آخرين تم اعتقالهم خلال عمليات تسلل للحدود الإسرائيلية مع القطاع. ومن بين عدد المعتقلين الإجمالي (٤٥٩) طفل و(٤٩)امرأة.

- رصد وتوثيق (**٣٢١٥**) حالة مداهمة وتوغل واعتداءات مختلفة منها اعتقالات حيث وثقت الوحدة (**٣٠٣٥**) حالة اعتقال. كما رصدت الوحدة ووثقت نحو(**الآلاف من حالات** القصف البري والجوي والبحري معظمها نفذ خلال العدوان الأخير على قطاع غزة.

الباحث الميداني في الخليل عماد هواش، خلال توثيق جرائم قوات الاحتلال في منطقة الخليل

النشاط الثاني

- **رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على حرية الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك:**
- **حالة الحصار المشدد على قطاع غزة، وآثاره السلبية على مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**
- **الوفيات على المعابر والحواجز.**
- **الاعتقالات على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج، وأعمال التنكيلعلى الحواجز العسكرية.**
- **حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.**
- **رصد يومي لحركة المعابر سواءً التجارية أو المعابر المخصصة لحركة الأفراد في قطاع غزة.**
- **رصد يومي للحواجز العسكرية الدائمة والطيارة في الضفة الغربية، وعليه فقد:**
- **وثقت الوحدة وأعدت (١٩٢) تقريراً عن حركة البضائع والأفراد على المعابر الحدودية مع قطاع غزة، من بينهم المرضى.**
- **رصدت الوحدة ووثقت (١١٨٢) حاجزاً فجائيا أقامتها قوات الاحتلال على مداخل البلدات والمدن في الضفة الغربية، فضلاً عن وجود (٩٩) حاجزا ثابتا.**
- **رصدت الوحدة ووثقت (٢٩٢) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وحاجز ايرز في قطاع غزة من بينهم (٧٣) طفلاً و(٨) نساء، فيما تم رصد(٢)حالة وفاة بسبب الحصار**

النشاط الثالث:

» **رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية:**

- عمليات قصف المنازل السكنية وتفجيرها وتجريفها
- عمليات تجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها وتخريب الأشجار واقتلاعها
- عمليات قصف وتجريف المنشآت المدنية والحكومية والعسكرية.

في قطاع غزة :

» خلال العام وباستثناء العدوان تم رصد وتوثيق (١٣) حالة هدم ، تم تدمير (٧) منشآت مدنية

» خلال العدوان على قطاع غزة، رصدت الوحدة ووثقت بالشراكة مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان في قطاع غزة، تدمير(٨٣٤٧) منزلا دمرت بشكل كلي بالإضافة الى تدمير (٢٣٦٨٥) بشكل جزئي وبلغ تعداد سكان المنازل التي دمرت (٢٥١٦٧٥)فرداً من بينهم (١٢٥١١٧) طفلا و (٦٧٦٠٧) امرأة.

» رصدت الوحدة ووثقت بالشراكة مع المؤسسات الأخرى تجريف (١٠٨٩٤,٠١٧) متر مربع من الأراضي الزراعية.

» رصدت الوحدة ووثقت بالشراكة مع المؤسسات الأخرى تدمير (١٢٢) منشأة تعليمية ، (١٦٠٣)منشأة تجارية، (٢١٥) منشأة صناعية (١٦٢) مسجد.

في الضفة الغربية:

» رصدت الوحدة ووثقت تدمير (١٩٨) منزلاً، منها (٩٦) منزلاً تم هدمها في مدينة القدس المحتلة، فيما تم تفجير ثلاثة منازل سكنية في كل من محافظتي الخليل والقدس الشرقية.

» رصدت الوحدة ووثقت تدمير (١٤٩)منشأة مدنيةفي الضفة الغربية والقدس المحتلة.

» رصدت الوحدة ووثقت تجريف وتخريب مئات الأشجار .

الباحثة الميدانية في غزة، صابرين الطرطور خلال أخذ إفادة من إحدى الضحايا

النشاط الرابع

» **رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين، والاعتداءات الناجمة عن وجود جدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية.**

- رصد وتوثيق معاناة السكان جراء جدار الضم في الضفة الغربية، والتوسع الاستيطاني.
- حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
- أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.
- رصدت الوحدة ووثقت (٢٠٠) حالة اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين، فيما رصدت الوحدة ووثقت(٣٠٥) ا عتداءات من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار، وسجلت الوحدة نحو (٣٦٣) إصابة، و(٦٦) حالة اعتقال على الخلفية نفسها. كما رصدت الوحدة(١٢) حالة حرمان للمزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

النشاط الخامس:

» **رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.**

- أعمال إطلاق النار والاعتداءات على الصحافيين العرب والأجانب منهم.
- الاعتداء على وسائل الإعلام بشكل عام.
- إغلاق المقرات الإعلامية.
- منع النشاطات والتظاهرات السلمية والاعتداء أو إغلاق للمؤسسات.
- رصدت الوحدة ووثقت (١٢)حالة اعتداء على الصحافيين، ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها إغلاق مقرات إعلامية.
- رصدت الوحدة ووثقت أكثر من (٣٠٥) اعتداءات على نشطاء محليين أو أجانب ومنعتهم من القيام بنشاطات ضد جدار الضم.

النشاط السادس:

» **إعداد قاعدة بيانات خاصة بأعمال القتل والإصابة بكافة تصنيفاتها، أعمال الهدم والتجريف والقصف للممتلكات والأعيان المدنية.**

- أدخلت الوحدة (٤٧٠٠) بيانا على قاعدة المعلومات.
- أدخلت الوحدة بالشراكة مع مؤسسات حقوق الإنسان نحو ٤٩٤٢٦ بما يتعلق باحصائيات العدوان على قطاع غزة.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للاطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث زيارات للحدث الواحد.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـdata base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً على الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية،

صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

٦. **كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات**

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

٧. **تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ data base المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.**

أدخلت المواد وتحت إشراف دائرة البحث الميداني والتوثيق وتم تحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية في المركز.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الزيارات الميدانية **نحو ٥٠٠٠٠ زيارة**، وعدد التقارير **نحو ٦٠٠٠ تقرير**، وعد المقابلات **٤٠٠٠٠ مقابلة**، وعدد الافادات **١٠٠٠ إفادة**، ، **تم التقاط** مئات الصور، عدد البيانات الصحفية، **١١٤ بياناً صحفيا**، عدد الاستمارات **٤٦٩٣ استمارة بواقع استمارة لكل حدث، وتعبئة ٥١٥٣٧ استمارة بالتعاون مع المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان**، ، تم جمع **٨٠٠٠ وثيقة**.
- نشر على صفحة المركز عشرات الصور التي تم التقاطها من الباحثين الميدانيين، فيما استخدم العديد منها للغلاف الخاص بالتقرير الأسبوعي.
- تلقت الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- أعدت الوحدة (**٥١**) تقريرا أسبوعيا، وأصدرت (**١١٤**) بيانا صحفيا.
- صدر ونشر على صفحة المركز نحو (**٦**) **نشرات حول حالة المعابر في قطاع غزة**.
- صدر ونشر على صفحة المركز (**٧**) **نشرات حول الانتهاكات ضد الصيادين**.
- صدر ونشر على صفحة المركز (**١**) **تقرير حول انتهاكات حقوق الطفل في قطاع غزة**.
- صدر ونشر على صفحة المركز (**١٢**) **تقرير حول الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة العازلة بقطاع غزة**.
- صدر ونشر على صفحة المركز **تقرير حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة**.
- صدر ونشر على صفحة المركز (**٢**) **تقرير حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الأول للعام والربع الثاني**.

٨. صدر ونشر على صفحة المركز **تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية المحظور الوصول اليها وهو تنفيذ المركز ومركز مراقبة النزوح الداخلي** (IDMC).

- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل وقصف المنشآت وتجريف الأراضي والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات،وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- أجرى طاقم الوحدة (**١٦**) لقاءً إعلاميا حول الانتهاكات وطبيعتها.

وسائل التحقق

- رصد عدد الزيارات، عد التقارير، عد المقابلات، عدد الإفادات، عدد الصور، عدد البيانات الصحفية، عدد الاستمارات ، عدد مرات إدخال البيانات.
- رصد عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن المركز وعدد البيانات الصحفية.
- رصد ما تم توثيقه إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير سواءً الدورية أو السنوية، واللقاءات الصحفية والمجتمعية.
- رصد عدد القضايا المحولة للدوائر الأخرى العاملة في المركز والمتعلقة بارتكاب جرائم حرب مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية.

» رصد عدد المواد المتعلقة بالحصار على قطاع غزة والمحولة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.

» رصد عدد مرات استخدام المادة المتوفرة للإعداد للتقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.

» رصد لعدد التقارير الصادرة والمتعلقة بالانتهاكات بحق الصحافيين في تقرير إخراس الصحافة الذي تعده وحدة تطوير الديمقراطية.

» رصد لعدد مرات استخدام الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه. ورصد لعدد مرات استخدامها على الصفحة الرئيسية للتقرير الأسبوعي الصادر عن المركز.

» رصد لعدد مرات استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز وتحديدا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

» رصد عدد الاتصالات الهاتفية للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

» رصد عدد مرات استخدام المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها سواءً طاقم الوحدة أو الأفراد العاملون في المركز.

(ب) توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول:

» **رصد وتوثيق حالات الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي وسوء استخدام السلاح في المجتمع الفلسطيني، بما يشمل أعمال القتل بكافة أشكاله، أو الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة.**

- رصدت الوحدة ووثقت (١٣٢) منها (٣) نساء قتلن على خلفية ما يسمى بقضايا شرف العائلة ،(٦) قتلوا في الانفاق.
- كما وثقت الوحدة (١١٠) إصابات، منها (٢٦طفلا) و(٨نساء).

النشاط الثاني

» **رصد وتوثيق حالات الإهمال الطبي في داخل المؤسسات الطبية والتي قد ينجم عنها وفيات**

- رصدت الوحدة (٦)حالات تم الادعاء من قبل الأهالي بوجود إهمال طبي.

النشاط الثالث

» **رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي " الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الأمن في غزة، أو أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة:**

- رصدت الوحدة ووثقت (٧٠) حالة اعتقال سياسي في الضفة الغربية
- رصدت الوحدة ووثقت عشرات الاستدعاءات لعناصر من حركة فتح أو على خلفية الرأي والتعبير من قبل الأجهزة الأمنية العاملة في قطاع غزة

النشاط الرابع

» **رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة للحكومتين في رام الله وغزة وأجهزتهما الأمنية.**

- رصدت الوحدة ووثقت (٢٢)حالة تعذيب.

النشاط الخامس

» **رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.**

- رصدت الوحدة ووثقت (١٥)حالة حول الانتهاك المشار له أعلاه

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات
٣. .تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات
٤. تصوير فوتوغرافي
٥. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات
٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

مؤشرات القياس

» **بلغ عدد الزيارات الميدانية، ٦٣٠ زيارة، وعدد المقابلات ٣٥٠ مقابلة، وعدد التقارير ٥٣٧ تقرير، وعدد الاستمارات ٣١٢ استمارة، وعدد الوثائق ١٣٠ وثيقة، فيما تم التقاط عشرات الصور الفوتوغرافية.**

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- يوجد لدى الوحدة (٥٣٧) تقريرا ميدانيا عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة (١٥) اتصالا هاتفيا من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- صدر عن المركز تقارير تتحدث عن الانتهاكات المختلفة استخدم في صياغتها مواد البحث الميداني وإحصائيات قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة وهي كالتالي:

١. صدر ونشر على صفحة المركز تقرير حول حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية .
٢. صدر ونشر على صفحة المركز (٤٥)بيانا صحفيا عن انتهاكات في أراضي السلطة الفلسطينية،اعدتهم وحدة تطوير الديموقراطية.
٣. صدر ونشر على صفحة المركز (٢٢) بيان حول التطورات الميدانية لحالة الفلتان الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية.

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- يوجد لدى الوحدة (٥٣٧) تقريرا ميدانيا عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.

وسائل التحقق

» **رصد عدد الزيارات، المقابلات، الافادات ، التقارير الميدانية، الاستمارات ، المدخلات على قاعدة البيانات**
٧. رصد عدد مرات استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات المتوفر على برنامج الـdata base واستخدامه من قبل المعنيين.
» **رصد ما تم تجويله من مواد عن الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز، وعدد مرات استخدامها.**
» **رصد عدد حالات القتل على خلفية الشرف ونشرها في بيانات صحفية.**
» **رصد للتغطية الاعلامية لتلك المواد في وسائل الإعلام.**
» **رصد استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.**
» **رصد لعدد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز والتي تستمد معلوماتها من وحدة البحث الميداني.**
» **رصد عدد مرات استخدام الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.**
» **رصد عدد الحالات التي تم تحويلها والمتعلقة بالتعديات على الممتلكات الخاصة أو العامة، الاعتقال السياسي والتعذيب في السجون لوحدتي تطوير الديمقراطية والقانونية.**
» **رصد عدد مرات استخدام الإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.**

مخرج رقم (٢):

زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على النحو التالي:

النشاط الأول:

» **إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، بواقع نشرة كل أسبوع تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي**

يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث على أرض الواقع.

مؤشرات القياس

» **بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة(٥١) تقريرا أسبوعياً.**

» **هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعيا– يتم نشره أسبوعيا على صفحة المركز الالكترونية – تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.**

» **تلقت الوحدة اكثر من ٥٠ اتصال هاتفي من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.**

» **تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.**

وسائل التحقق

» **رصد لعدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن المركز**

» **رصد عدد مرات استخدام التقارير على المواقع الالكترونية واستخدامه من قبل المؤسسات المعنية**

» **رصد عدد الاتصالات التي تلقتها الوحدة للاستفسار عن ماورد في بعض التقارير**

» **رصد استخدام مواد التقرير في المداخلات ووسائل الاعلام**

النشاط الثاني:

» **إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية**

البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام (١١٤) بياناً صحفياً عن الانتهاكات الإسرائيلية و(٤٥)بيانا صحفيا عن الوضع الداخلي .

» التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية، وتتداوله بعد المواقع الالكترونية الصحفية.

وسائل التحقق

» رصد لعدد البيانات الصحفية الصادرة عن الوحدة.

» رصد للتغطية الاعلامية للبيان الصحفي.

النشاط الثالث:

» **إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند: تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته**

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

» **حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية**

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسئولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

» **المشاركة في النشاطات الإعلامية**

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز وخصوصا عندما يكون هناك جرائم وانتهاكات جسيمة من قبل قوات الاحتلال أو تدهور الأوضاع الداخلية.

مؤشرات القياس

» أجرت الوحدة (١٦) مقابلة اذاعية وتلفزيونية وصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية
» زار المركز العديد من الأفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
» تم توزيع آلاف النسخ من التقرير الأسبوعي في القطاع وفي محافظات الضفة الغربية.
» زار مئات الضحايا المركز لطلب العون القانوني.
» تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
» شارك اعضاء الوحدة بحوالي ٦٠ نشاط مجتمعي.

وسائل التحقق

» رصد لعدد المقابلات الاذاعية والتلفزيونية التي اجراها طاقم الوحدة.
» رصد عدد المواطنين القادمين للمركز لتقديم شكاوي.
» مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
» رصد عدد النسخ الموزعة من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
» رصد لعدد المرات التي تم فيها مساعدة الطلبة والدارسين في تلقي معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومدهم بالإحصائيات اللازمة.
» رصد لعدد المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل المؤسسات وأجهزة الأمن.

النشاط الرابع:

» **المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لاطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة**

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات،كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجانب أو وفود (٤٥) جولة ميدانية، شملت جولات مع وفود ومرافقة للزملاء في الوحدة الدولية لانجاز مهام خاصة بالعمل في كافة أنحاء قطاع غزة، ومرافقة بعض الزملاء في وحدات أخرى لانجاز تقارير .

وسائل التحقق

» **رصد عدد الجولات الميدانية مع الوفود.**

» **نشاطات تعكس حالة بناء القدرات داخل الوحدة والمشاركات المجتمعية باعتبار الوحدة هي حلقة الوصل بين المجتمع المحلي والمركز.**

- المشاركة في لقاء الحد من الجريمة في بلدية خان يونس.
- المشاركة في مؤتمر حول مناهضة قتل النساء على خلفية الشرف.
- المشاركة في الرقابة على انتخابات الغرفة التجارية كل باحث حسب منطقته.
- المشاركة في ادارة حلقتي نقاش حول الشباب و البطالة نظمها مركز الاعلام المجتمعي في جمعيتي المستقبل في خزاعة وجمعية الفجر الشابي في السطر الغربي.
- المشاركة في دورة التفريغ النفسي التي نظمها المركز للعاملين والعاملات عقب العدوان على غزة.
- المشاركة في العديد من الاعتصامات والمسيرات التضامنية مع المعتقلين المضربين عن الطعام سواء تلك التي نظمها المركز أو مؤسسات أخرى .
- عقدت الوحدة لقاء مع عدد من نشطاء مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة الخطة الاستراتيجية لوحدة البحث الميداني .
- المشاركة في الوقفة التضامنية التي نظمتها جمعية التضامن لحقوق الانسان بعد اعتقال طاقمها.
- المشاركة في دورة التعامل مع الصدمات النفسية
- المشاركة في دورة حول آليات الرصد والتوثيق وعرض تجربة المركز والتي نظمها مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة.
- المشاركة في دورة اعداد المدربين والتي نظمها المركز.
- المشاركة في دورة تدريبية في العاصمة المصرية في القاهرة الخاصة بالآليات الرصد والتوثيق وكتابة التقارير والتي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان في ديسمبر من هذا العام.
- المشاركة في تدريب حول توثيق الخروقات التي تقوم بها شركات الامن الإسرائيلية الخاصة على حواجز الضفة الغربية.

وحدة المساعدة القانونية

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٤، فالوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية. وسوف يشمل هذا التقرير عرضاً لكل نشاط من نشاطات الوحدة، وذلك وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً لكل من مؤشرات ووسائل القياس المذكورة فيها.

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

حاولت الوحدة إنجاز ما ورد في خطتها السنوية، وذلك عبر تقديم أنشطة متعددة خاصة بالمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانتزاع عدد من النتائج الإيجابية. وفيما يلي عرض لانجازات الوحدة ونشاطاتها.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

١. توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

٢. الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

٣. تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

٤. عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات

٥. إصدار بيانات

١. توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

عملت الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية على متابعة أوضاعهم الصحية، عبر توفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية، وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات تعنى بالأوضاع الصحية للمعتقلين، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب. وقد تابعت الوحدة خلال العام ٢٠١٤ أوضاع ١٣ معتقلاً مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٢. الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

تمكنت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٤ من مساعدة ٥ معتقلين فلسطينيين، وذلك من خلال التدخل القانوني مع جهات الاختصاص للإفراج عنهم من داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٣. تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية

- قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٤ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٥٩ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن

اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

- تابعت الدائرة القانونية أوضاع المعتقلين الفلسطينيين خلال العدوان الأخير على قطاع غزة والبالغ عددهم ٢٧ معتقلاً، حيث قامت بزيارة ١٢ منهم داخل سجن عسقلان.
- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١٠ زيارات للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني.

ب. تقديم الشكاوى

- تابعت الوحدة ١٣ شكوى قدمت إلى جهات متعددة ومختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة الإسرائيلية، وذلك من أجل الإفراج عن معتقلين لسوء وضعهم الصحي، أو نقلهم إلى مكان يتلاءم لتلقي العلاج اللازم.

ج. تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

- واصلت الوحدة خلال العام ٢٠١٤ استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم، وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في كل من جباليا، وخان يونس ، وقد بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم ١٣٢ استشارة.

٤. عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات

- خلال عام ٢٠١٤ عقد محامو الدائرة القانونية ٥ لقاءات تتعلق بأوضاع المعتقلين داخل سجون الاحتلال، كانت هذه اللقاءات تتمثل في لقاء مع مسؤلة دائرة الحماية ونائبة منسقه دائرة الحماية باللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة ، لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان،وسبل التعاون، وأوضاع المعتقلين؛ لقاء تلفزيوني مع قناة القدس وحوار في جريدة الحياة الجديدة حول اعتقال مرضى على حاجز ايرز ؛ ولقاء إذاعي مع إذاعة القدس حول اعتقال احد المصابين في العدوان على غزة؛ ولقاء صحفي مع التلفزيون الفرنسي الألماني ARTE.TV حول المساعدة القانونية للمعتقلين الصيادين والمساعدة القانونية المقدمة لهم.

٥. إصدار بيانات

أصدرت الوحدة القانونية ٣ بيانات صحفية تتعلق بالمعتقلين داخل سجون الاحتلال وهي على النحو التالي:-

- في ٢٣ نوفمبر٢٠١٤ حول اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي مريض على معبر بيت حانون.
- في ١٤ سبتمبر ٢٠١٤ حول رصد ويتابع الوحدة أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في العدوان الأخير على قطاع غزة.
- في ١١ سبتمبر ٢٠١٤ حول ادانة المركز لاعتقال أحد مصابي العدوان على قطاع غزة.

مؤشرات القياس

- تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ١٣ معتقلاً مريضاً، وذلك من أجل زيارتهم وتحسين ظروفهم الصحية.
- بلغ عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم ٥ معتقلين.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ٥٩ معتقلاً.
- بلغ عدد الزيارات التى نفذتها الوحدة ١٠ زيارات.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة لجهات إسرائيلية متعددة ١٣ شكوى.
- بلغ عدد الاستشارات المقدمة لأهالي المعتقلين ١٣٢ استشارة.
- بلغ عدد اللقاءات والدعوات ٥.
- بلغ عدد البيانات الصحفية ٣ بيانات.

وسائل القياس

- رصد عدد من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة لظروف الإنسانية التي يعيشونها داخل السجون.
- رصد الوحدة لعدد من حالات الإفراج عن المعتقلين دون توجيه لائحة اتهام بحقهم.
- ملاحظة الوحدة لحالة من الارتياح أثناء تقديم الاستشارة القانونية لذوي المعتقلين.
- رصد الوحدة زيادة حالات اعتقال صيادين قطاع غزة أثناء تواجدهم في المنطقة المسموح بها الصيد.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات وملاحقة مجرمي الحرب

١. الحصول على تعويضات للضحايا

٢. ملاحقة مجرمي الحرب

١. الحصول على تعويضات للضحايا

تم تنفيذ هذا المخرج الفرعي عبر العديد من النشاطات وهي:-

أ. **التوثيق القانوني**

ب. **تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات**

ج. **تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين**

د. **رفع قضايا ومحاكم**

ه. **لقاءات وندوات**

و. **إصدار بيانات صحفية**

أ. التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني اللازم لملاحقه قوات الاحتلال الإسرائيلي لاقترافهم جرائم وانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين، وخاصة خلال الحرب الأخيرة التي شنتها تلك القوات على قطاع غزة في الفترة من ٨ يوليو حتى ٢٦ أغسطس ٢٠١٤، والتي استمرت ٥٠ يوماً. وقد كثفت الوحدة وبشكل متواصل عملها على صعيد بناء الملفات القانونية وذلك لضمان حق الضحايا للوصول للعدالة والإنصاف القضائي، وذلك عبر بناء الملفات القانونية عبر العديد من الخطوات أبرزها:-

- إجراء الكشف والمعاينة على مكان الحادث.
- الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان.
- التقاط الصور وعمل رسم كروكي لمكان وقوع الجريمة.
- الحصول على المستندات والأوراق الثبوتية التي تتعلق بماهية الحدث.
- الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة.
- أخذ شظايا من مكان الحادث لتحديد السلاح المستخدم في الجريمة.
- الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم.
- الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنه. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها خلال العام ٢٠١٤، ٢٥٤ ملفاً تتعلق بـ ١٠٨٠ ضحية. الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي وثقتها الوحدة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى
قتل	٤٧٣
إصابة	٣٤٨
تدمير وسلب ممتلكات	٢٥٩
المجموع	١٠٨٠

ب. تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. خلال العام ٢٠١٤، قامت الوحدة القانونية بإرسال **٢٥٤** شكوى تتعلق بـ **١٠٨٠** ضحية انتهاكات إسرائيلية، إلى النيابة العسكرية لشؤون العمليات من أجل فتح ملفات تحقيق جنائي فيها. تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات. هذا بالإضافة إلى إرسال عدد من رسائل التذكير لكل من النيابة العسكرية لشؤون العمليات، وضابط ركن التعويضات عن شكاوى سابقة.

وطبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات "مسؤولية الدولة لعام ١٩٥٢" بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٢، تلزم دولة الاحتلال الضحايا بإرسال بلاغات خطية لوزارة الدفاع الإسرائيلية خلال ٦٠ يوماً من الحادث، حتى لا يتم إسقاط الحق في التقاضي أمام المحاكم المدنية الإسرائيلية خلال عامين من تاريخ الجريمة. وعليه، قامت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٤، بإرسال **١٠٨٠** بلاغاً خطياً إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية، منها ١٠٦٢ بلاغاً لضحايا العملية العسكرية على قطاع غزة «الجرف الصامد». وهي مبينة وفق الجدول التالي.

جدول رقم (٢): البلاغات الخطية بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكوى	عدد الضحايا
قتل	٤٧٣
إصابة	٣٤٨
تدمير وسلب ممتلكات	٢٥٩
المجموع	١٠٨٠

ج. تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٤، العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وبلغ عدد الشكاوى المتابعة (١٦) شكوى، من بينها شكاوى من سنوات سابقة. وقد أرسلت هذه الشكاوى للمستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلية. هذا بالإضافة لإرسال البلاغ الخطي خلال المدة المحددة وهي ٦٠ يوما لوزارة (الدفاع) الإسرائيلية – قسم التعويضات. الجدول التالي يوضح ذلك:–

جدول رقم (٣): شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
مصادرة قوارب صيد	١٤	١		١٣
تدمير قوارب صيد	١			١
إصابة صيادين	١			١
المجموع	١٦			١٥

د. رفع قضايا ومحاكم

- قامت الوحدة في العام ٢٠١٤ برفع (٢) قضايا تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية (الصحفيين في فضائيتي القدس والأقصى). وما يزال المركز يتابع العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن المئات من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير وسلب ممتلكات، وتدمير قوارب صيد.
- قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض للنيابة الإسرائيلية بخصوص تحديد المنطقة المسموح الصيد به.
- تقديم العشرات من الطلبات للمحاكم الإسرائيلية المختلفة بخصوص تمديد الفترة الزمنية لدفع الكفالة المالية. واستئناف قرارات الشطب المسندة إلى التعديل رقم ٢٠١٢/٨، وكذلك طلبات بخصوص الإجراءات المتعلقة بالتوكيل القانوني.
- بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢، قدمت الوحدة التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحقوقية، بخصوص منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم.

جدير ذكره بأن الوحدة واجهت وتواجه العديد من العراقيل، عبر إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تجعل التوصل إلى العدالة والإنصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين أمراً مستحيلاً، أبرزها إلزام كل مدع في بعض القضايا المرفوعة بدفع كفالة بنكية قدرها (٢٠٠٠) شيكل، في صندوق المحكمة، خلال ١٢٠ يوماً من صدور القرار، وفي حال عدم دفعها سوف يتم رفض الدعوى. يأتي هذا القرار ضمن سلسلة من القرارات والإجراءات التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات بهدف منع الفلسطينيين من التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية للمطالبة بحقهم بالتعويض جراء تعرضهم للانتهاكات على أيديها.

هذا ناهيك عن المعيقات المالية الأخرى التي تزيد من أعباء الضحايا الفلسطينيين في حال توجهم للقضاء الإسرائيلي، من بينها دفع رسوم تأمين للمحكمة قبل البدء بإجراءات القضية، وهي رسوم تقديرية تفرضها المحكمة على المدعين، كما أن قيمة هذه الرسوم غير ثابتة، ولكن يتم تحديدها من قبل المحكمة تبعاً للقضية المرفوعة. وكذلك المعيقات المادية التي يواجهها الضحايا، والتي تتمثل في منع قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ يونيو ٢٠٠٧ أي فرد من مغادرة قطاع غزة ليمثل أمام المحاكم الإسرائيلية، سواء كان بصفته ضحية أو شاهد عيان، وعليه قامت المحاكم الإسرائيلية بشطب العديد من القضايا بحجة عدم حضور الشهود.

هـ. لقاءات وندوات

- خلال عام ٢٠١٤ أجرى محامو الدائرة ٨ لقاءات تتعلق بالتطورات الخاصة بالانتهاكات الإسرائيلية و المساعدة القانونية لضحايا. هذه اللقاءات هي: لقاءان مع فضائية القدس حول الذكري السنوية لمجزرة الفاخورة، و التطورات القانونية الخاصة بقضية فضائية القدس أمام المحاكم الإسرائيلية؛ لقاء مع قناة الأقصى الفضائية بخصوص مرور ٦ سنوات على عملية الرصاص المصوب والعمل القانوني الذي قام بالمركز؛ ولقاءان بخصوص ملف الصحفيين الذين سقطوا خلال العملية الأخيرة على القطاع. يضاف إلى ذلك إعطاء ندوة في شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في كيفيه بناء الملفات القانونية.
- بناء على متطلبات العمل، عقد مدير الدائرة القانونياً. إياد العلمي، والمحامي بالدائرة أ. محمد العلمي اجتماعين وذلك بتاريخ ٢٥ و٣٠ ديسمبر ٢٠١٤، مع كل من نائب المدعي العام العسكري الإسرائيلي بحضور مساعده، ومدير معبر إيرز، بمكتب مدير المعبر بحاجز إيرز، و عضو من لجنة التحقيقات المشكلة من قبل هيئة الأركان الإسرائيلية وذلك حول بعض الشكاوى التي وجهها المركز بخصوص عملية الجرف الصامد والتي طالب المركز فيها بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين والأعيان المدنية الفلسطينية. وخلال اللقاء تم تقديم عرض حول عمل

المركز والدائرة القانونية، كما تم التطرق الى بعض القضايا الخاصة بحرية الحركة والتنقل، والانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين.

» بناء على المداخلات مع الشرطة العسكرية بخصوص الملفات التي تم فتح تحقيق فيها فقد أرسلت الوحدة القانونية مواداً تتعلق بالحادث تتمثل في تحديد مكان الحادث، تقارير طبية، وإفادات الشهود. وقد تم التنسيق للشهود لمقابلة الشرطة العسكرية برفقة محامو المركز وذلك في ملف سائق الإسعاف محمد العبادلة في خان يونس والمسعف أحمد البرعي بمحافظة شمال غزة. وبخصوص استهداف مدرسة بيت حانون المشتركة أ، د. فإن العمل جارٍ للتنسيق لشهود الحادث للإدلاء بشهاداتهم أمام الشرطة العسكرية.

المحامي في الوحدة القانونيه أثناء أخذ افادة من أحد ضحايا عملية الجرف الصامد

و: إصدار بيانات صحفية

» أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بخصوص حصول الوحدة على تعويض لإحدى الأسر من عائلة التلباني من المحاكم الإسرائيلية.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٢٥٤ ملفاً.

» بلغ عدد الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل وتدمير وسلب الممتلكات ٢٥٤ شكوى.

» بلغ عدد البلاغات المقدمة إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية ١٠٨٠ بلاغاً.

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة بخصوص عملية الجرف الصامد ١٠ ردود، ٤ سلبي، ٥ فتح تحقيق بالحادث، ١ عام يتعلق بـ ٢٢٥ شكوى أرسلها المركز يفيد استلام الشكوى وتحويلها للجهات المختصة.

» بلغ عدد الشكاوى المتابعة بخصوص اعتداءات على الصيادين ١٦ شكوى.

» بلغ عدد القوارب التي تم تسليمها للصيادين قارب واحد.

» تقديم اعتراض للنيابة الإسرائيلية بخصوص المنطقة المسموح الصيد بها في قطاع غزة.

» تلقت الوحدة ٩ ردود سلبية بخصوص الاعتراضات المقدمة للنيابة العسكرية حول إغلاق الشكاوى الجنائية الخاصة بجرائم "عامود السحاب".

» بلغ عدد القضايا التى تم شطبها من قبل المحاكم الإسرائيلية ٥ قضية.

» بلغ عدد القضايا التي تتابعها الوحدة ٢٧ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا.

» إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تعسفية، بحق الضحايا، تحول بموجبها الوصول للعدالة والإنصاف، وذلك بإلزام كل مدعي بدفع كفالة مالية تصل إلى ٢٠٠٠٠ شيكل.

» بلغ عدد اللقاءات التى أجراها محامو الوحدة ٨ لقاءات.

» إصدار الوحدة بيان صحفي ذات علاقة.

قصص نجاح

الحصول على تعويض

بعد سنوات من العمل القانوني والمتابعة الحثيثة، نجح محامو الوحدة القانونية في جبر الضرر عن ذوي المرحوم إسماعيل أحمد التلباني، من سكان المغازي، الذي قتلته قوات الاحتلال قبل أكثر من ١٣ عاماً، وذلك عبر تسوية عقدت مؤخراً مع ممثلي النيابة العسكرية الإسرائيلية تقضي بدفع مبلغ قيمته ١٧٥ ألف شيكل لورثة المواطن المذكور مقابل إنهاء الملف.

تعود خلفيه القضية إلى تاريخ ٣١ يناير ٢٠٠١، وهو اليوم الذي أقدمت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على مفترق الشهداء، "نتساريم" سابقًا، جنوب مدينة غزة، على إطلاق النار تجاه سيارة الأجرة الخاصة بالمواطن التلباني، ومن على بعد أمتار قليلة، فيما كان يهم بالمرور عبر المفترق ما أدى إلى إصابته ومقتله.

محامو الوحدة القانونية يسلمون عائلة التلباني إحدى ضحايا قوات الاحتلال الاسرائيلي مبلغ التعويض

مساعدة ١٥ عائلة من المدنيين خلال فترة العملية العسكرية على قطاع غزة والتي استمرت ٥٠ يوماً.

تمكن محامو الدائرة القانونية وخلال العدوان الأخير الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزةمن مساعدة ١٥ عائلة من المدنيين الذين ناشدوا المركز من أجل إخراجهم من مناطق سكناهم المحاصرين فيها إلى مناطق أكثر أمناً على حياتهم. وعليه عمل محامو الوحدة ليل نهار من أجل عمل التنسيق المباشر مع محطة الإسعاف والطوارئ، والصليب الأحمر لتأمين سيارات إسعاف لنقلهم، لمناطق أكثر أمناً.

وسائل القياس

- رصد لعدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ٢٤١ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.
- تلقت الوحدة القانونية ٣٩ رداً من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:

جدول رقم (٤): الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال العام ٢٠١٤

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات (وزارة الدفاع)	–	١	٧	٨
النيابة العسكرية الإسرائيلية	–	١٣	١٨	٣١
المجموع		**١٤**	**٢٥**	**٣٩**

- تلقي الوحدة رد من النيابة العسكرية يفيد استلام جميع الشكاوى التي أرسلتها الوحدة بخصوص العملية العسكرية الأخيرة على قطاع غزة، والبالغ عددها ٢٢٥ شكوى، وأنها قيد المتابعة لدي الجهات المختصة.
- رصد الوحدة استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاستخفاف بحقوق الضحايا الفلسطينيين وبالقانون الدولي من خلال إغلاق ٤ شكوى لضحايا العملية الأخيرة على القطاع.
- رصد وتوثيق الوحدة لحاله من الاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين الفلسطينيين.
- رصد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات مالية عالية جداً تتجاوز المقدرة المالية للضحايا، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.
- رصد الوحدة لحالة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالتهم بشطبها وإضاعة حق الضحايا من التعويض.
- رصد الوحدة لاهتمام كبير بين أوساط المهتمين بانتهاكات حقوق الإنسان، بعد بث اللقاءات التلفزيونية التى أجراها محامو الوحدة.
- رصدت الوحدة العديد من القرارات التعسفية الصادرة من المحاكم الإسرائيلية، وذلك بشطب ٥ قضية لعدم تمكن الضحايا من دفع الكفالات المالية العالية، ولأسباب أخرى.

٢. ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من أهم الملفات التي تعمل عليها الوحدة القانونية وذلك لتقديم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحاكم المختصة، سيما وأن السلطات الإسرائيلية وبخاصة النائب العام الإسرائيلي، يعملان من أجل عدم التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة، والعمل على إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة وحماية مرتكبيها من العدالة. وعليه، باشرت الوحدة بالعمل بشكل قانوني ومهني فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، حيث تم إعداد وتجهيز ملفات خاصة بمئات الضحايا بالتعاون مع محامين دوليين من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية وتحديدا في بريطانيا وإسبانيا ودول أخرى، هذا بالإضافة لمتابعة القضايا التي تم رفعها في الفترة السابقة. أبرز نشاطات هذا المخرج تمثلت في التالي:

أ.التوثيق القانوني وبناء الملفات
ب.توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين
ج.تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية

أ.التوثيق القانوني وبناء الملفات

عمل محامو الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٤ على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكان أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة **٢٥٤** ملفاً.

المحامي في الوحده القانونيه خليل الوزير اثناء اخذ افادة من أحد ضحايا التعذيب

ب. توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

تواصلاً للجهود الحثيثة والمستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحاميين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في إطار مسؤوليتهم عما يقترفونه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين. فبعد انتهاء العملية العسكرية على قطاع غزة، عقد محامو المركز مجموعة من اللقاءات مع لجنة من الخبراء القانونين الدوليين بهدف التعاون في التحقيقات في جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حربها الأخيرة وذلك عبر الفيديو كونفرنس. وقد ضمت اللجنة سبعة من الخبراء رفيعي المستوى من مجالات مختلفة بينهم خبراء عسكريون وقانونيون ومحامون من ايطاليا وبريطانيا وايرلندا.

تأتي هذه الخطوة لتعزيز الخبرة الطويلة النظرية والعملية التي يتمتع بها محامو المركز في مجال العمل القانوني المتصل ببناء الملفات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. فقد ناقش الخبراء القانونيون الدوليون مع محامي المركز عدداً من الملفات القانونية المتعلقة بالضحايا من أجل تجهيزها وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها لضمان صلاحيتها للاستخدام أمام القضاء المحلي لدول التي تعمل بمبدأ الولاية القضائية الدولية، وكذلك في إطار تقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما واصل المركز نشاطه عبر التالي:-

١. تجهيز وإعداد القضايا نيابة عن الضحايا من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية.

٢. نسج علاقات وطيدة مع عدد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، و مؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة، واللتين تعنيان في عملهما بملاحقة مجرمي الحرب.

٣. الاستمرار في متابعة القضايا المرفوعة ضد مجرمين الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا في السنوات السابقة.

ج. تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية:

لم تتمكن الوحدة من تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات حول موضوع الولاية القضائية بسبب إغلاق المعبر.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٢٥٤ ملفاً.
- تجهيز العشرات من القضايا لرفعها في الدول التي تعترف بمبدأ الولاية القضائية الدولية كبريطانيا وأسبانيا ودول أخرى.
- بلغ عدد الدعاوى القضائية المتابعة ضد مجرمي حرب إسرائيليين ٣ قضايا، حيث رفعت أمام القضاء الإسباني والقضاء البريطاني، في خلال الأعوام المنصرمة.
- الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.
- تقييد حركة عدد من المسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضدهم.
- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج، والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمين بهذا الموضوع.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.
- رصدت الوحدة حالة من الخوف بين قادة الاحتلال الإسرائيلي وتقيد حرية الحركة لديهم، على أثر القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة.

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء لغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، والتواصل الإنساني. وقد تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

١. تقديم شكاوى واعتراضات

٢. توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

١. تقديم شكاوى واعتراضات

خلال العام ٢٠١٤، قدمت الوحدة ٢٩١ شكوى تتعلق بحرية الحركة، وقد تم توجيه هذه الشكاوى لمركز الحالات الإنساني بمعبر إيرز (بيت حانون). الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول رقم (٥) يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول إسرائيل للعلاج	٤٧	٢٣	١٤	١٠
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول الضفة الغربية والأردن للعلاج	١١٨	٤٤	٤١	٣٣
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	٩	٤	٢	٣
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	٤٣	٨	١٨	١٧
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم	١١	–	١١	–
منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة و تمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	٩	٧	٢	–
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات	٢	١	١	–
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	٥	١	٤	–
منع من السفر للخارج للدراسة وأسباب أخري	٤٧	٢٧	١٥	٥
المجموع	**٢٩١**	**١١٥**	**١٠٨**	**٦٨**

هذا بالإضافة لإرسال العشرات من رسائل التذكير بخصوص شكاوى حرية الحركة.

٢. توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين من أجل نقل العلاج، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وكذلك دائرة العلاج بالخارج بغزة.

وخلال العام ٢٠١٤ وجهت الوحدة (١٠٢) خطاباً لكل من دائرة العلاج بالخارج بغزة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تحديد الحصول على تغطية مالية وكذلك موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لعدد من مرضى قطاع غزة.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ٢٩١ شكوى.
- عدد الردود الايجابية التي تلقتها الوحدة ١١٥ رداً ايجابياً حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة.
- بلغ عدد الخطابات الموجهة من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج ١٠٢ خطاباً.
- بلغ عدد الردود الإيجابية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجه من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج ١٠٠ رد ايجابي.

قصة نجاح

١. «لم أكن أعي مدى خطورة حرماني من بطاقة الهوية كما أعيه اليوم، نعم فهي في لحظة ما تساوي الحياة»

بهذه الكلمات بدأت المواطنة (ع.ع) البالغة من العمر ٣٤ عاماً كلماتها لمحامي الوحدة القانونية بالمركز في محاولة لمساعدتها في إنقاذ حياتها. بدأت مشكلة المواطنة في شهر فبراير ٢٠١٤، حيث أصيبت بنزيف في الدماغ نتيجة لارتفاع ضغط الدم، ونتج عنه شلل في اليد والقدم اليمنى، وحينها قرر الأطباء تركيب فلترة بشكل عاجل في الساق لمنع سريان الجلطات لمناطق حساسة في الجسم، ونظراً لعدم توفر العلاج داخل مستشفيات القطاع تم تحويلها بصورة عاجلة إلى مستشفى الميزان التخصصي في الخليل.

تقدم ذوو المواطنة بطلب للشؤون المدنية من أجل سفرها للعلاج بصورة عاجلة، ولكنها لم تتلق أي رد بسبب أن المريضة لا تحمل بطاقة هوية. وبتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٤ حضر زوج المريضة للمركز من أجل مساعدته في الموضوع لخطورة الحالة، سيما وأن بعض المواطنين نصحوه بالتوجه إلى المركز.

على الفور، بدأ محامو الوحدة إجراءاتهم الحثيثة عبر العديد من الجهات المختصة، أهمها المركز الإنساني للطلبات اليومية بحاجز ايرز، كما تم التواصل مع مكتب التنسيق بوزارة الصحة الفلسطينية من اجل سفر المريضة عبر إسعاف مجهز للحالة.

وبتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٤، تكللت جهود محامي الوحدة بالنجاح، وسافرت المريضة بواسطة إسعاف إلى مستشفى الميزان بالخليل وأجري لها العلاج اللازم وعادت إلى غزة بعد حوالي أسبوع معافاة.

٢. الوحدة تتمكن من مساعدة مريضة سرطان بالسفر بعد رفضها من قبل قوات الاحتلال

بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤ سافرت المريضة (ن.ج) إلى مركز الرعاية العربية لإجراء المسح الذري والطب النووي لها. وكان ذلك بعد تدخل الوحدة القانونية لدي الجهات المختصة.

المريضة (ن.ج) تعاني من مرض خبيث «سرطان بالثدي»، وقد قرر الأطباء بأنه لا يوجد لها علاج داخل مستشفيات القطاع،

وعليه تم عمل الإجراءات الطبية اللازمة لتحويلها للعلاج داخل إحدى مستشفيات الضفة الغربية. وبتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٤، تفاجأت المريضة برفض قوات الاحتلال طلبها بالسفر للعلاج عبر معبر بيت حانون «حاجز ايرز».

بعد أن ضاقت بها السبل لجأت المريضة إلي المركز من أجل مساعدتها في السفر، وعلى الفور بدا محامو الدائرة القانونية بعمل اللازم من اجل السماح للمريضة ومرافقها بالسفر للعلاج. وقد تكللت جهود المركز بالنجاح وذلك بسفر المريضة ومرافقتها عبر حاجز ايرز.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الاستمرار في تقيد حرية المواطنين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- رصد محامو الوحدة اهتماما كبيرا بين أوساط المهتمين بحرية الحركة، من خلال المشاركات المتنوعة التى أجروها.
- رصدت الوحدة حالة من التجاوب المهني بينها وبين العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

مخرج رقم (٤)

حشد التأييد والمساهمة في جهود المركز الهادفة لفضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوى الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها

وقد تم تنفيذ هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

٢. تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

١. المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

قامت الوحدة القانونية بتنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع الوحدة الدولية بالمركز، وذلك عبر تزويدها بالعديد من الحالات التى تم بموجبها تقديم مداخلات أمام الأجسام الدولية.

٢. تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

خلال العام ٢٠١٤ لم تقدم الوحدة القانونية أي مساعدة لأي لجان تحقيق، بسبب عدم حضور أي لجنة للقطاع. ولكن مدير الدائرة قام بإجراء ٦ لقاءات مع جهات دولية مختلفة أبدت رغبتها بالاطلاع على تطورات أوضاع حقوق الإنسان، حيث قدم لهم شرحاً وافياً حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة،وسبل التعاون المشترك بينهم.

مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية وخلال العام ٢٠١٤ ، بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى التى تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، وذلك عبر النشاطات التالية:

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال

٢. رفع قضايا

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال

تابعت الوحدة القانونية عدداً من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغ عدد الشكاوى التى قامت الوحدة بإرسالها ٢ شكوى، بالإضافة لمتابعتها **١٤** ملفاً. وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

٢. رفع قضايا

نتيجة لتعنت السلطات الإسرائيلية والمماطلة في الرد على الرسائل المرسلة لهم بخصوص تسليم جثث الشهداء المحتجزة لديهم، قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الاعتراضات التي تابعها الوحدة والمقدمة إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضا واحدا يشمل احتجاز ١٦ جثمانا لشهداء فلسطينيين.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة اهتماماً كبيراً من قبل المختصين بما تم نشره عن الموضوع.

المعيقات

» رصدت الوحدة استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامين الشهداء.

» رصدت الوحدة حالة من الابتزاز السياسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لملف الجثامين المحتجزة، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

مخرج رقم (٦)

ضمان وتعزيز الحق في الصحة

لتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة القانونية بالعديد من النشاطات خلال العام ٢٠١٤، وهي:

١. توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى

١. توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية من أجل تسهيل تحديد مواعيد وتغطية مالية لمرضى القطاع داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم. فقد قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم **٥٥٤** مريضاً خلال العام ٢٠١٤.

٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى

استمراراً لجهود الوحدة في مساعدة مرضى سكان قطاع غزة بالسفر للعلاج عبر معبري بيت حانون، ورفح الحدودي للتوجه إلى المستشفيات المختلفة، فقد قامت الوحدة بالتنسيق لهم مع الجهات المعنية والمختصة بذلك، حيث ساعدت **٤٨١** مريضاً بالتنسيق لهم بالسفر لتلقي العلاج المناسب.

جدير ذكره بأن كل حالة من حالات العلاج تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى التوصل بالنهاية إلى نتيجة مرضية بقدر الإمكان، حيث يتم مخاطبة جهات فلسطينية وإسرائيلية ومؤسسات ذات علاقة من أجل مساعدة المرضى، لضمان حقهم في الصحة.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد المرضى الذين حصلوا على تغطيات مالية ومواعيد للمستشفيات ٥٥٤ مريضا.
- بلغ عدد المرضى المسافرين ٤٨١ مريضاً.

قصص نجاح

١. المركز ينجح في مساعدة ١٤٩ مريضاً بالسفر عبر معبر بيت حانون للعلاج خلال العملية العسكرية على قطاع غزة.

تمكنت الوحدة القانونية وخلال العدوان الأخير على قطاع غزة من المساعدة في تسهيل إجراءات تحويل وضمان سفر ١٤٩ مريضاً عبر معبر بيت حانون "ايرز"، حيث تم العمل على تأمين موعد مستشفى بشكل مباشر مع المستشفيات في الداخل، والتواصل مع دائرة العلاج بالخارج لتصديق وتوقيع الأوراق الطبية حسب الأصول، و التنسيق لضمان خروج الحالات المريضة عبر المعبر للعلاج.

٢. المركز ينجح في الحصول على تغطية مالية لمريضة سرطان (زراعة نخاع) بمبلغ ٣٥٧٧١٣ شيكل.

"ضاقت بي السبل لإنقاذ حياة شقيقتي، وانتم الملاذ الأخير لي ولها." هذه الكلمات التي رددها احد المواطنين لمحامي الوحدة من اجل إنقاذ حياه شقيقته.

فبتاريخ ٠٦/٠١/٢٠١٤، تفاجأ محامو الوحدة القانونية بمواطن يطلب المساعدة منهم لإنقاذ حياة شقيقته (أ. م) والتي تعاني من سرطان بالدم وبحاجة لزراعة نخاع شوكي بشكل عاجل، وأن المستشفي تطلب مبلغاً مالياً كبيراً لاستقبال الحالة وعمل العملية الجراحية لها، وأن وزارة الصحة قامت بتغطية جزء فقط وهو لا يقدر على إكمال باقي المبلغ.

على الفور بدا محامو الوحدة بالتدخل مع جهات الاختصاص بوزارة الصحة من اجل إنقاذ حياة المريضة وتغطية نفقات علاجها. قد حولت وزارة الصحة المريضة إلى مستشفى رابين بلنسيوم وكان الحد الأقصى لمساهمة الوزارة ٢٤٥٠٠٠ شيكل، في حين أن المبلغ المطلوب هو ٣٥٧٧١٣ شيكل. وبعد تدخلات حثيثة، تكللت جهود الوحدة بتاريخ ١٦,٠١,٢٠١٤ بالحصول على تغطية مالية بالمبلغ المطلوب لإجراء عملية الزراعة وذلك في مستشفي هداسا عين كارم.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الارتياح من قبل المراجعين المقدمة لهم المساعدة.
- رصدت الوحدة حالة من التعاون مع المؤسسات الطبية ووزارة الصحة في رام الله، ومكتب دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج) في قطاع غزة.

ثانياً: الأجندة الفلسطينية

ما تزال الساحة الفلسطينية تشهد العديد من الانتكاسات، التي كان له الأثر السلبي الواضح على نشاط الوحدة على الأجندة الفلسطينية. وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

١. وقف الاعتقالات غير القانونية

٢. الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.

٣. وقف التعذيب والاحتجاز غير المشروع.

٤. توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

١. وقف الاعتقالات غير القانونية

عملت الوحدة القانونية وفي إطار برنامج المساعدة القانونية على تحديد مكان اعتقال المحتجزين، وإبلاغ ذويهم، وإجراء لقاءات مع جهات الاختصاص لحثهم على وقف الاعتقال غير المشروع وقد تلقت الوحدة ٢٣ بلاغاً من ذوى المحتجزين داخل مراكز التوقيف المختلفة، ومواقع جهاز الأمن الداخلي، بعض منهم لم يكن معروفا مكان اعتقاله.

٢. الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

تمثلت نشاطات هذا المخرج الفرعي في:-

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين

ب. لقاءات ومراسلات

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين

واصلت الوحدة القانونية تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محامي الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقالهم. ويمكن تفصيل هذا النشاط عبر التالي:-

- قامت الوحدة القانونية بإجراء ١٠زيارات لمراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
- زيارة ١٠ معتقلين للاطمئنان على وضعهم القانوني والصحي.

ب. لقاءات ومراسلات

بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، لوحظ بشكل واضح إشكالات ملف المعتقلين والجهاز القضائي بشكل عام. وعليه اقتصر عمل محامو الوحدة على إجراء عدد من اللقاءات والمراسلات مع ذوي الاختصاص:-

- بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٤، تم إجراء لقاء مع مدير عام جهاز الأمن الداخلي لمناقشة سبل التعاون وأوضاع المحتجزين.
- بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٤، تم اللقاء مع مسؤلة دائرة الحماية ونائبة منسقة دائرة الحماية باللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة، لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان وسبل التعاون أوضاع المحتجزين.

٣. وقف التعذيب والاحتجاز غير المشروع

نفذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

أ. تقديم شكاوى

» تقدمت الوحدة بـ ١٣ شكوى لكل من وزير العدل، و النائب العام، و ومراقب عام الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية والأمن الوطني بخصوص احتجاز مواطنين خلافاً للأصول القانونية، وتعرضهم للضرب والمعاملة اللانسانية الحاطه بالكرامة خلال الاحتجاز.

محامو الوحدة القانونية والمتدربين أثناء تنفيذ مشروع تدريبي للمحامين (NRC)

٤. توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

نفذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

أ. رقابة المحاكم ونشر التقارير

لا يزال العمل في المحاكم غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي، وما أفرزته الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في غزة. وهذا يحد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان وباحترام مبدأ الفصل بين السلطات. ولقد وثقت الوحدة ٨ أحكام إعدام بحق مواطنين من قطاع غزة، صدرت عن المحاكم العسكرية المدنية بغزة. كما وثقت الوحدة أحكام الإعدام التي تم تنفيذها خارج إطار القانون خلال العدوان الأخير على القطاع.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد المعتقلين الذين بلغت فيهم الوحدة ٢٣ معتقلاً.
» بلغ عدد الزيارات ١٠ زيارات لمراكز التوقيف.
» بلغ عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم ١٠ معتقلاً.
» بلغ عدد الشكاوى المقدمة من قبل الوحدة ١٣ شكوى.
» لم تتلق الوحدة أي رد خلال العام على الشكاوى المقدمة.
» بلغ عدد اللقاءات ٢ لقاءات.
» بلغ عدد أحكام الإعدام ٨ حكم.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة استمرار سياسة الاعتقال غير المشروع وتعذيب عدد من المواطنين داخل مراكز التوقيف المختلفة.
» تلقى محامو الوحدة تجاوبا من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.
» رصد الوحدة عدم التجاوب من قبل ومراقب عام الأجهزة بوزارة الداخلية والأمن الوطني في الشكاوي المقدمة لهم.
» رصدت الوحدة زيادة في أحكام الإعدام من قبل المحاكم العسكرية والمدنية بغزة.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

١. ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

٢. ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

١. ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

بسبب ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة بعد حالة الانقسام الحاصلة منذ يونيو ٢٠٠٧ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حاولت الوحدة القانونية العمل على تنفيذ هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

أ. تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٤ بإرسال شكاوى وإجراء عدد من اللقاءات مع جهات مختلفة نيابة عن ضحايا التعسف باستخدام السلطة، وهي على النحو التالي:-

أ. الشكاوى

جدول يوضح الشكاوى

جهة الاختصاص المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى
وزارة العدل	١
وزارة المواصلات والنقل	١
النائب العام في رام الله وغزة	٣
وزارة الداخلية في غزة ورام الله	٥
وزارة الصحة الفلسطينية	٢
وزارة المالية	**١**
المجموع	**١٣**

ب. اللقاءات ومداخلات

خلال عام ٢٠١٤ أجرى محامو الوحدة ٥ لقاءات كانت مع مدير عام العلاقات العامة بوزارة الداخلية ومدير عام جهاز الأمن الداخلي لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان و سبل التعاون بينهم، ولقاء مع نقيب صيادي القطاع حول شكاوى الصيادين، ولقاء مدير وحدة المشاريع في سلطة مصلحة المياه حول شكوى مجموعة من سكان المنطقة الشرقية مفادها تضرر مياه آبار الشرب الخاصة بهم نتيجة تجمع مياه الصرف الصحي، ولقاء مدير عام الرعاية الاجتماعية والتأهيل الطبي بخصوص ضمان توفير التأمين الصحي للمعاقين.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تمت قدمتها الوحدة ١٣ شكوى.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة ٥ رد، ٤ ايجابي، ١ سلبي.
- بلغ عدد اللقاءات والمداخلات التي أجرتها الوحدة ٥ لقاء ومداخلة.

قصة نجاح

«لساني يعجز عن شكري لكم جميعا.»..... بدأت المواطنة (ز.د) عباراتها لمحامين المركز لحظة تسلمها جواز السفر

المواطنة (ز.د) تبلغ من العمر ٧٦ عاماً، تعاني من مشاكل صحية بالقلب، ونظراً لعدم إمكانية علاجها في مستشفيات القطاع، قرر الأطباء تحويلها للعلاج في الخارج. وقد حاولت المريضة السفر أكثر من مرة ولكن دون جدوى حيث لا تملك جواز سفر فلسطيني. فهي دخلت القطاع بموجب وثيقة سفر مصرية وذلك عام ٢٠٠٨ ، ولم تتمكن من الخروج منه منذ ذلك الوقت. وعندما ضاقت السبل بالمريضة المذكورة نصحها بعض المواطنين بالتوجه للمركز على أمل أن تجد حلاً لمشكلتها.

فور وصول المواطنة (ز.د) للمركز، تم التعامل مع حالتها بشكل عاجل حيث تم توجيه رسالة لوزير الداخلية من اجل إصدار جواز سفر فلسطيني للاستعمال الخارجي لدواع إنسانية. وقد استمر العمل بشكل حثيث سيما وان المواطنة حالتها الصحية صعبة وبحاجة لإجراء عملية جراحية بالقلب. وبتاريخ ١٤/٠٩/٢٠١٥، تكللت جهود المركز بالنجاح وقد صدر للمذكورة جواز سفر فلسطيني للاستعمال الخارجي.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة استمرار السلطات المختلفة في التعسف باستخدام سلطتها.
- رصدت الوحدة عدداً من الردود على الشكاوى المقدمة منها للجهات المختلفة.
- رصد محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

٢. ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

حاولت الوحدة القانونية تنفيذ هذا النشاط قدر الإمكان، ولكنها واجهت مشاكل في تنفيذه بسبب رفض الضحايا تقديم شكاوى حول الموضوع .

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية خلال عملية الانتخابات

لم تنفذ الوحدة هذا المخرج حسب النشاطات المرصودة له في الخطة السنوية، بسبب عدم إجراء الانتخابات.

مخرج رقم (٤)

المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة المسؤولين وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

استمرت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٤، في تقديم المساعدة القانونية لمن تعرضوا للإهمال الطبي سواء داخل مستشفيات القطاع أو خارجها. وقد نفذت الوحدة هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. تقديم الشكاوى ولقاءات

- تقديم ٣ شكاوى بخصوص الإهمال الطبي.
- متابعة الوحدة شكاوى سابقة بخصوص الإهمال الطبي.
- بتاريخ ١٦ يانير ٢٠١٤ نشر تحقيق في جريدة الرسالة حول دور الوحدة في المساعدة القانونية المقدمة لضحايا الإهمال الطبي.
- إجراء ٢ لقاء تلفزيوني (قناة فلسطين- هنا القدس) حول دور الوحدة في المساعدة القانونية المقدمة لضحايا الإهمال الطبي.

٢. قضايا وطلبات تعويض

بسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة لا تزال قضية التعويض، والتي تم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦، مؤجلة إدارياً.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة ٣ شكوى.
- لم تتلق الوحدة أي رد بخصوص الشكاوى المقدمة خلال العام.
- بلغ عدد اللقاءات ٣ لقاء.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة عدداً من شكاوى الإهمال والخطأ الطبي.
- أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.
- رصد الوحدة لحالة من التفاعل مع المهتمين بالموضوع.

مخرج رقم (٥)

بناء قدرات طاقم الوحدة القانونية في اللغة والخبرة في مجال التشريع الدولي

قام محامو الوحدة خلال العام ٢٠١٤ بالمشاركة في عدد من الدورات التدريبية وذلك من أجل بناء قدرات طاقمها القانونية، ويمكن تفصيل هذا النشاط من خلال التالي:-

- في الفترة ما بين ٦ أكتوبر لغاية ١٠ ديسمبر ٢٠١٤ شارك محامي الوحدة في برنامج التبادل العالمي لتبادل الخبرات بين المركز والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان برلين (ألمانيا).
- في الفترة ٢٠ حتى ٢٢ يناير ٢٠١٤ ، شارك مدير الدائرة وأحد محامي الوحدة في مؤتمر دولي بمدينة أريحا نظمته نقابة المحامين حول فلسطين والقانون الدولي.
- بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤ حضور مؤتمر حول أثر الانقسام على مبدأ سيادة القانون ومعالجته ،نظمه معهد بيريت للقانون.
- بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٤ شارك محامي الوحدة في لقاء حول بطء إجراءات التقاضي بمقر قاعة مطعم الدار بغزة نظمه المركز الفلسطيني لحل النزاعات .
- بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٤ شارك محامي الوحدة ورشة عمل نظمها مركز الميزان لحقوق الانسان حول موضوع التشريعات في ظل الانقسام والرؤية المستقبلية.

المحامية في الوحدة القانونية اثناء إلقاء محاضرة حول المشاركة السياسية للمرأة

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الدورات التي شارك فيها محامو الوحدة ٥ دورات تدريبية.
- بلغ عدد المحامين المشاركين في الدورة ٥ محامين.

وسائل القياس

- ملاحظة رفع القدرات القانونية لدى المحامين المشاركين في الدورات التدريبية.
- رصدت الوحدة عدداً من الدعوات للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة.

مخرج رقم (٦)

المساهمة في التوعية القانونية

نفذت الوحدة القانونية هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية **٥٨٥٠** مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي قدمها لهم محامو الوحدة ٤٢٣٠ استشارة.

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

شارك محامو الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز، ويمكن توضيح هذا النشاط من خلال التالي:-

المشاركة في الدورات داخلية

بلغ عدد الجلسات التدريبية التى شارك فيها محامو الوحدة في الدورات التدريبية التى نفذتها وحدة التدريب ٢٠ جلسة تدريبية، وقد تمحورت حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، وسبل الإنصاف القانوني للضحايا.

مؤشرات القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٥٨٥٠ مراجعاً.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ٤٢٣٠ استشارة متنوعة.
- بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ٢٠ جلسة.
- بلغ عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية الداخلية التي شارك فيها محامو الوحدة ٤٢٩ متدرباً ومتدربة.

وسائل القياس

- ملاحظة محامي الوحدة لحالة من الارتياح التي أبداها المراجعون عن الخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.
- لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.
- رصدت الوحدة لزيارة بعض المتدربين إليها بين فترة وأخرى.
- رصدت الوحدة صدىً واسعاً للقاءات التي أجراها محامو الوحدة.

نشاطات خارج الخطة

١. وجهت الوحدة رسالة إلي سفارة الأردن في رام الله، وذلك من أجل مساعدة مريضة تحمل الجنسية الأردنية تقيم في قطاع غزة، للسفر عبر معبر بيت حانون «ايرز» إلى الأردن للعلاج.

٢. تنفيذ برنامج تدريبي لستة خريجين من كليات الحقوق بقطاع غزة

انطلاقاً من حرص المركز على بناء قدرات محامين جدد لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، مسلحين بأدوات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، قامت الدائرة القانونية بالمركز بتدريب ٦ خريجين جدد. وسوف يستمر التدريب لمدة عامين بدأت في الأول من أكتوبر ٢٠١٣ . المتدربون هم من سبق وأن شاركوا في مسابقة المحكمة الصورية.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد المساعدات خارج نطاق الخطة ١ مساعدات .
- بلغ عدد المتدرب في الوحدة ٦ متدربين.

وسائل القياس

- تطوير قدرات الطلاب المشاركين في مجال تطبيق مبادئ القانون الجنائي الدولي.
- رصد اهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام، و الأكاديميين والقانونين المهتمين بالمحكمة الصورية.

وحدة تطوير الديمقراطية

ألنجزت وحدة تطوير الديمقراطية النشاطات المقرة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٤، مع إجراء بعض التعديلات التي فرضتها الأحداث، خصوصاً العدوان على قطاع غزة، حيث كلفت الوحدة بالإشراف على إعداد تقرير شامل عن العدوان، اتفق فيما بعد على أن يكون تقريراً مشتركاً يصدر عن منظمات حقوق الإنسان الأربع الشركاء في العمل: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان؛ ومؤسسة الحق.

مخرج رقم (١):

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

النشاطات

١. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٣

- استحوذ التقرير السنوي على جهد كبير من الوحدة خلال الثلث الأول من العام ٢٠١٤.
- صدر التقرير في ٢٥ مارس ٢٠١٤، حيث تم إطلاقه في في فعالية خاصة نظمها المركز في ذلك اليوم في فندق الروتس بمدينة غزة، شارك فيها نحو ١٥٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية وأعضاء المجلس التشريعي وممثلين حكوميين وشخصيات اعتبارية ورجال قانون. كما حضر إطلاق التقرير ممثلو وسائل أعلام مختلفة. وقد تم توزيع نسخ الكترونية عن التقرير إلى جانب ملخص عنه. إلى جانب ذلك، تم توزيع التقرير على نطاق واسع محلياً ودولياً.

الاعلان عن التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٣، ٢٧ مارس

٢. إعداد تقريرين فصليين حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

- صدر التقرير الأول في أبريل ٢٠١٤ ويغطي الربع الأول من العام، فيما صدر التقرير الثاني في يوليو ٢٠١٤ ويغطي الربع الثاني من العام.
- تم توزيع التقريرين على نطاق واسع، مع خبرين لوسائل الإعلام.

٣. بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

» أعدت الوحدة (٥٨) بياناً صحفياً صدرت عن المركز خلال العام ٢٠١٤، تسلط الضوء على انتهاكات فلسطينية لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، وعقوبة الإعدام وغيرها من الانتهاكات. كما تناول عدد من البيانات انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك جرائم القتل العمد، التعذيب وغيرها.

٤. مقابلات مع وسائل الإعلام

» أجرى طاقم الوحدة أكثر من (٧٠) مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية.

٥. المشاركة في لقاءات وندوات

شارك مدير وأعضاء الوحدة في عدد من النشاطات والفعاليات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني أو مؤسسات رسمية على مدار العام ٢٠١٤. نورد فيما يلي المشاركات التي تم فيها تقديم أوراق عمل أو إدارة جلسات:

» بتاريخ ٨ يونيو، قدم مدير الوحدة، حمدي شقورة مداخلة حول الحقوق المدنية والسياسية في مركز الدراسات السياسية والتنموية بغزة.

» بتاريخ ٢٦ يونيو، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في مؤتمر بعنوان «الاعتقال الإداري والتغذية القسرية... انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان»، الذي نظمه كلا من برنامج غزة للصحة النفسية، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، وذلك في مطعم الروتس بغزة. وقد أدار شقورة احدى جلسات المؤتمر، وكانت بعنوان «التعذيب والاعتقال الاداري والاضراب عن الطعام».

» بتاريخ ٢٧ سبتمبر،شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في ندون بعنوان «محاكمة قادة الاحتلال.. الفرص والتحديات»، نظمها مركز الدراسات السياسية والتنموية. وقدم شقورة مداخلة بعنوان «الدور المطلوب (فلسطينياً ودولياً) لمحاكمة قادة الاحتلال في المحاكم الدولية والمعيقات التي نواجهها.

» بتاريخ ١ أكتوبر، شارك الباحث محمد أبو هاشم في ندوة، عقدت في مدينة مدريد باسبانيا لنشطاء محليين (أسبان) ودوليين، حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وتناول أبو هاشم في مداخلته العدوان على القطاع والموقف الأوروبي الرسمي الذي ساهم في استمرار العدوان، وجهود المركز الفلسطيني في ملاحقة مجرمي الحرب، والدور المنوط بنشطاء حقوق الإنسان والسلام في العالم لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

» بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٤، شارك الباحث محمد أبو هاشم في ندوة عقدت في مدينة برشلونة الإسبانية، لنشطاء محليين (أسبان)، حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

مؤشرات القياس

» التغطية الإعلامية واهتمام الصحافة بالتقرير: تمت تغطية التقرير وفعالية إطلاقه على نطاق واسع في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

» استخدام التقرير السنوي في تقارير وإصدارات مؤسسات دولية ومحلية: تم استخدام مواد المركز من العديد من المؤسسات الدولية.

وسائل التحقق

» الرصد والتوثيق لما يصدر عن مؤسسات دولية أو محلية يتم فيها الإشارة إلى التقرير السنوي

» توثيق ما يصدر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٢)

المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

النشاطات

١. إعداد بيانات صحفية

أعدت الوحدة (١٢) بياناً صحفياً صدرت عن المركز حول انتهاكات تتصل بظاهرة الانفلات الأمني وغيرها من الاعتداءات على سيادة القانون، بما في ذلك الاعتداءات على النساء المتصلة بجرائم القتل على خلفية الشرف.

٢. نشر الانتهاكات ضمن سلسلة «تطورات ميدانية»

تعد هذه السلسلة واحدة من آليات فضح الانتهاكات المتصلة بظاهرة الفلتان الأمني. وقد لوحظ هذا العام زيادة في هذا النوع من الانتهاكات، خصوصاً في قطاع غزة. وقد أعدت الوحدة خلال العام (٣٨) نشرة صدرت عن المركز، محذرة من عواقب العودة الصاخبة لحالة الفلتان الأمني التي استشرت في القطاع قبل سنوات.

مؤشرات القياس

- عدد البيانات والنشرات: صدر عن المركز ١٢ بياناً و٣٨ نشرة.
- التغطية الإعلامية: كان هناك تغطية واسعة للبيانات والنشرات في وسائل الإعلام.

وسائل التحقق

- رصد وتوثيق البيانات الصحفية والنشرات. – رصد استخدام هذه المواد من قبل مؤسسات دولية ومحلية: تحتفظ الوحدة بتوثيق لما صدر في وسائل الإعلام في هذا الشأن.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير من خلال نشر الانتهاكات، وبخاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة

١. إعداد تقرير حول الحق في حرية التعبير في السلطة الوطنية الفلسطينية

- ما يزال قيد الإعداد حيث أعطيت الأولوية لمتابعات تتصل بالعدوان.

٢. إعداد تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة

- وهو التقرير رقم ١٦ في السلسلة ويغطي الفترة من ١ يناير ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤، وقد صدر عن المركز ي ٣ مايو ٢٠١٤.
- كما أعدت الوحدة خبراً صحفيا تم توزيعه مع التقرير على نطاق واسع محلياً ودولياً.

٣. ورقة حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين والمنشآت الإعلامية خلال العدوان

- أعدت الوحدة هذه الورقة لتسليط الضوء على اعتداءات

قوات الاحتلال على الصحفيين والمنشآت الإعلامية خلال العدوان الأخير على القطاع، حيث تضمنت توثيقاً شاملاً لتلك الاعتداءات، وقد صدرت عن المركز بتاريخ ٣ أغسطس.

٤. تحديث مطوية خاصة بالحق في حرية الرأي والتعبير

» وهي مطوية تتضمن معلومات للتوعية بالحق في حرية التعبير، يتم توزيعها محلياً، خصوصاً في اللقاءات والفعاليات التي تنظمها الوحدة أو المركز.

٥. بيانات صحفية

» صدر عن المركز (٣) بيانات صحفية أعدتها الوحدة تتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير.

٦. نشاطات حشد ومناصرة (اتصالات، لقاءات، ندوات)

» نظمت الوحدة عدداً من اللقاءات والفعاليات للمساهمة في حماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فيما شارك أعضاؤها بفعالية في عدد من النشاطات مع منظمات محلية مختلفة.

الوحدة تنظم فعاليات خاصة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

بتاريخ ٥ مايو، نظمت الوحدة فعاليات «الحريات الإعلامية في فلسطين،» وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من مايو من كل عام. وقد شارك في تلك الفعاليات التي عقدت في قاعة" اللايت هاوس" بمدينة غزة، جمع كبير من الإعلاميين والصحفيين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني وسياسيين وأعضاء مجلس تشريعي ومكتب الإعلام الحكومي وشخصيات اعتبارية. تضمنت الفعاليات محورين متتاليين. خصص المحول الاول للإعلان عن التقرير الخاص بالاعتداءات على الصحفيين ضمن سلسلة إخراس الصحافة، والإعلان عن التقرير الفصلي الأول، المشار لهما أعلاه، حيث تم عرض التقريرين وتوزيعهما. أما المحور الثاني فتضمن ٣ لقاءات حوارية تسلط الضوء على مواضيع تتصل بحرية التعبير، وقد أجرى كل منها واحد من ألمع الصحفيين في القطاع. الحوار الاول كانت ضيفته الصحفية لانا شاهين، مراسلة قناة الميادين، وحاورها الصحفي ناصر أبو عون، المذيع في راديو القدس، وقد سلط الضوء على واقع الحريات الإعلامية في فلسطين. واستضاف الحوار الثاني أ. راجي الصوراني، مدير المركز، وحاورته الصحفية سامية الزبيدي، من مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت، وكان موضوعه الدفاع عن الحريات الإعلامية. أما الحوار الثالث فكان ضيفه المهندس إيهاب الغصين، مدير مكتب الإعلام الحكومي في غزة، وحاوره الصحفي فتحي صباح، مدير المعهد الفلسطيني للتصال والتنمية ومراسل صحيفة الحياة اللندنية، وكان موضوعه السياسات الحكومية تجاه الحريات الإعلامية.

وعلى هامش الفعاليات، أجرى أعضاء الوحدة عدداً من المقابلات مع وسائل الإعلام.

اللقاءات الحوارية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان الحريات الاعلامية في فلسطين بتاريخ ٥ مايو

تنظيم لقاءات توعوية حول الحق في حرية الرأي والتعبير

» خصصت ٣ لقاءات من ضمن اللقاءات الواردة في مخرج رقم (٩) لمناقشة قضايا تتصل بالحق في حرية الرأي والتعبير.

المشاركة في لقاءات أخرى

» بتاريخ ٥ يناير، شارك حمدي شقورة، مدير الوحدة، في ندوة حول الحريات الاعلامية في ظل التغيرات الاقليمية، نظمها التجمع الاعلامي الديمقراطي في مطعم لاتيرنا بمدينة غزة، حيث قدم ورقة عمل حول الحريات الاعلامية في ظل الانقسام.

» بتاريخ ٨ ديسمبر، شارك الباحث محمد أبو هاشم في برنامج على فضائية هنا القدس حول حرية الفكر والتعبير، وضح خلاله الحقوق والقيود المشروعة وفق القانون والمعايير الدولية.

مؤشرات القياس

» تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الانقسام السياسي والصراع الداخلي قد ساهم في استمرار الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير .

» تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات: جرت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام المحلية بشكل واسع.

وسائل التحقق

» رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.

» توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٤)

المساهمة في حماية الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك العمل من أجل إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٩٨، والتي تقوض القانون وتشكل قيداً على ممارسة الحق

النشاطات

١. إعداد تقرير حول الحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية

» مع نهاية العام، كان التقرير ما يزال قيد الإعداد، حيث أعطيت الأولوية لمتابعات ما بعد العدوان

٢. إعداد بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في التجمع السلمي

» صدر عن المركز (٦) بيانات صحفية تتصل بانتهاكات الحق في التجمع السلمي.

٣. إعداد مطوية تتعلق بالحق في التجمع السلمي

» تم تحديث وإصدار مطوية للتوعية بالحق في التجمع السلمي، ويجري توزيعها خصوصاً خلال لقاءات التوعية التي تنظمها الوحدة.

مؤشرات القياس

» تراجع في الاعتداءات: لم يسجل تراجع في الاعتداءات على الحق في التجمع السلمي على المستوى الفلسطيني.
» تغطية إعلامية للبيانات: تمت تغطية البيانات في وسائل الإعلام.

وسائل القياس

» رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
» توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٥)

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

النشاطات

١. إعداد تقرير حول حالة الحق في تكوين الجمعيات

» لم يصدر التقرير بسبب ظروف العدوان على غزة، وانخراط طاقم الوحدة في العمل على إعداد تقرير شامل عن العدوان على غزة.

٢. إعداد بيانات صحفية حول الانتهاكات

» صدر بيان واحد حول انتهاك الحق في تكوين الجمعيات.

نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات)، بما في ذلك لقاءات للتوعية بالتقارير المذكور أعلاه.

» انخرطت الوحدة في العديد من النشاطات والفعاليات لحماية الحق في تكوين الجمعيات، بما في ذلك بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية. وبتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٤، أعدت الوحدة رسالة وجهها المركز لقيادات سياسية في غزة تضمنت أهم القرارات والقوانين الخاصة بالحق في تكوين الجمعيات التي صدرت في ظل الانقسام بالمخالفة للقانون الفلسطيني والمعايير الدولية. وقد أرفق بالرسالة تقرير "تأثير الانقسام على دور الجمعيات وتنظيمها القانوني"، والجزء الخاص بالجمعيات من التقرير السنوي ٢٠١٣، والتقرير الربعي الأول ٢٠١٤.

» بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، شارك الباحث محمد أبو هاشم بورقة بحثية في المؤتمر الذي عقدته مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في غزة حول الحق في تكوين الجمعيات، وحملت الورقة عنوان «آليات إدماج المعايير الدولية الخاصة بالجمعيات في التشريعات الفلسطينية»

مؤشر القياس

» التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية.
» تراجع الاعتداءات على المؤسسات: ما تزال الاعتداءات قائمة و لم يطرأ تحسن على الوضع في ظل حالة الانقسام القائمة وتداعياتها.

وسائل القياس

» يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.
» توثيق الانتهاكات

مخرج رقم (٦)

المساهمة في حماية الحق في عدم التعرض للاحتجاز غير القانوني والحماية من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة

١. إعداد تقرير حول الاعتقال والتعذيب في السلطة الوطنية الفلسطينية

» أعدت الوحدة هذا التقرير وقد صدر عن المركز في يوليو ٢٠١٤. يغطي التقرير الفترة من مايو ٢٠١٣ وحتى يونيو ٢٠١٤، ويسلط الضوء على حالات تعذيب في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

٢. إعداد بيانات صحفية حول الانتهاكات

» أعدت الوحدة (٦) بيانات صحفية صدرت عن المركز.

٣. نشاطات حشد ومناصرة

» بتاريخ ٢٦ يونيو، أدار مدير الوحدة، حمدي شقورة، جلسة في مؤتمر "الاعتقال الإداري والتغذية القسرية...انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والكرامة"، وكانت بعنوان "التعذيب والاعتقال الإداري والإضراب عن الطعام". نظم المؤتمر بالتعاون بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الانسان، وبرنامج غزة للصحة النفسية، بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. وعقد المؤتمر في مطعم روتس بمدينة غزة.

مؤشرات القياس

» تراجع في عمليات الاعتقال غير القانوني ووقف أو تراجع استخدام التعذيب: ما تزال تمارس عمليات تعذيب واعتقال غير قانوني.

» التغطية الإعلامية: تمت تغطية التقرير والبيانات في وسائل الاعلام.

وسائل القياس

» رصد وملاحظة التراجع في الانتهاكات

» توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام نقلاً عن المركز

مخرج رقم (٧)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

١. بيانات صحفية

» أصدرت الوحدة (٦) بيانات صحفية تتصل بعقوبة الإعدام.

٢. عقد ورش عمل وندوات ولقاءات

» **تنظيم حلقة نقاش حول الاعدامات خارج إطار القانون**

وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤، نظمت الوحدة حلقة نقاش موسعة حول ظاهرة الاعدامات خارج إطار القانون لمشتبهين بالتخابر مع الاحتلال، بمشاركة فاعلة من القوى السياسية وأعضاء من المجلس التشريعي ومنظمات مجتمع المدني وممثلين عن الشرطة الأجهزة الأمنية و شخصيات اعتبارية، وأكاديميين وإعلاميين، وذلك في قاعة لاتيرنا بمدينة غزة.

وتأتي هذه الورشة في ضوء جرائم القتل خارج إطار القانون التي جرى تنفيذها خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، والتي يرى المركز خطورتها على مبدأ سيادة القانون والأمن والسكينة في المجتمع، ويسعى للتعاون مع الجهات المختلفة لوضع حد لهذه الظاهرة وضمان عدم تكرارها، والتشديد على ضرورة ملاحقة العملاء في إطار سيادة القانون وضمانات المحاكمة العادلة. وتهدف الجلسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة ملاحقة المشتبهين بالتخابر مع الاحتلال وتنفيذ إعدامات بحقهم خارج إطار القانون، وموقف منظمات حقوق الإنسان من هذه الظاهرة.

حلقة نقاش حول ملاحقة المشتبهين بتهم التخابر مع قوات الاحتلال بتاريخ ٢٧ أكتوبر

» **جلسة خاصة بمشاركة ٣٣ ألف شخص**

وفي سابقة نوعية لنشر الوعي بحقوق الإنسان، نسقت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز مع نادي الإعلام الاجتماعي لنقل ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الاعدام عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كتويتر والفيس بوك، والسماح للمتابعين بالمشاركة في الورشة بآرائهم واسئلتهم، ومتابعة شرائح العرض "الباوربوينت" الخاصة بالمادة التدريبية. وقد تابع الورشة عبر توتير (٣٣ ألف) شخصا، باللغتين العربية والانجليزية، حيث قاموا خلالها بالتداخل في النقاش وطرح اسئلتهم وآرائهم من خلال المدونين الحاضرين. وناقش

الحضور في القاعة وعبر تويتر خلالها آراءهم وتصوراتهم حول عقوبة الإعدام ومدى الحاجة لإلغائها. وعقدت الورشة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤، وحضرها (٢٤) شخصاً، منهم (١٢) من الإناث، وذلك في قاعة اللايت هاوس بغزة.

وقد تناولت الورشة عدة محاور كان أبرزها: عقوبة الإعدام في القانون الدولي والمحلي، ضمانات تنفيذ عقوبة الإعدام في المعايير الدولية والمحلية، الجدل حول إلغاء عقوبة الإعدام، وتوضيح المبررات القانونية والموضوعية لرفض المركز لوجود عقوبة الإعدام في فلسطين. كما تناولت الورشة تنفيذ إعدامات خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع الاحتلال، وخطورتها على السكينة والأمن وسيادة القانون في المجتمع.

» **علاوة على ذلك، تم عقد لقاءين يحثان على إلغاء عقوبة الإعدام ضمن لقاءات التوعية الواردة أدناه في مخرج رقم (١٠).**

٣. اعداد ورقة موقف ومطوية

» تحديث وإعادة اصدار ورقة الموقف المتعلقة بالقتل خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع الاحتلال الاسرائيلي.

» تحديث وإعادة اصدار المطوية الخاصة بالتوعية بضرورة إلغاء عقوبة الاعدام في السلطة الفلسطينية.

مؤشرات القياس

» تنفيذ / عدم تنفيذ أحكام إعدام جديدة: لم ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤، ينظر المركز بارتياح لعدم مصادقة الرئيس خلال العام على أي حكم إعدام للعام السابع على التوالي، وهو بحد ذاته مؤشر إيجابي. لكن للأسف الشديد فقد نفذت الحكومة في غزة (٢) أحكام إعدام جديدة خلال العام ٢٠١٤.

» عدم إصدار أحكام إعدام جديدة: أصدر القضاء في غزة (٨) أحكام إعدام جديدة، فيما لم يصدر أي حكم في الضفة الغربية.

» تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمةوالتي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام.

» تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات الصادرة عن المركز في وسائل الإعلام.

» المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول تطبيق عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية: كانت حلقة النقاش حول ظاهرة الاعدام مميزة على نحو خاص، حيث شارك فيها ممثلون عن القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ورجال قانون وشخصيات اعتبارية، وقد أدانوا جميعاً الاعدام خارج غطار القانون. بعض القوى أيضاً أعربت عن معارضتها الواضحة لعقوبة الاعدام.

وسائل التحقق

» الرصد والتوثيق

الباحث القانوني، محمد ابو هاشم، خلال لقاء مع ناشطي مجتمع مدني حول عقوبة الإعدام

مخرج رقم (٨)

تفعيل المجلس التشريعي وعودته للقيام بدوره كسلطة تشريعية موحدة تمارس مهام التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.

١. مراقبة عمل كتلة التغيير والإصلاح في غزة وجمع المعلومات حول ما تصدره من تشريعات باسم المجلس التشريعي

» يقوم أعضاء الوحدة بمتابعة وجمع وتوثيق كل ما يصدر من تشريعات عن كتلة التغيير والإصلاح.

٢. مراقبة ما يصدر عن الرئيس من قرارات بقوة القانون بدعوى غياب المجلس التشريعي

» يقوم أعضاء الوحدة بتوثيق كل ما يصدر عن الرئيس من قرارات بقوة القانون.

» بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤ أجرى الباحث محمد أبو هاشم مقابلة تلفزيونية عبر الهاتف، في برنامج المستشار الذي تقدمه قنا الكتاب الفضائية، تحدث خلالها عن العملية التشريعية في ظل الانقسام الفلسطيني، ومصير التشريعات وما ترتب عليها في حال تمت المصالحة الفلسطينية.

مؤشرات القياس

» معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه.

وسائل القياس

» تحتفظ الوحدة بتوثيق تغطية النشاطات في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٩)

المساهمة في دعم الجهود من أجل إجراء الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الوطنية الفلسطينية

لم يطرأ تغيير على الوضع القائم، وانتهى العام دون إجراء انتخابات عامة أو محلية. على مدار العام، كان موضوع الانتخابات جزءاً من قضايا الحشد والمناصرة التي يعمل عليها المركز ووحدة تطوير الديمقراطية، بما في ذلك دعم المصالحة الوطنية وتوفير بيئة مواتية لاجراء انتخابات.

اعداد مطوية حول المشاركة السياسية

» تحديث واصدار مطوية للتوعية بالحق في المشاركة السياسية، يتم استخدامها وتوزيعها في جلسات التوعية التي تنفذها الوحدة.

مخرج رقم (١٠)

توعية ٦٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

نفذت الوحدة (٢٦) ورشة عمل للتوعية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، شارك فيها ٥٤٩ شخصاً بينهم، ٢٨٠ شابة، و٢٦٩ شاباً. وقد عقدت تلك اللقاءات بالتعاون مع ١٢ مؤسسة ومجموعة. يبين الجدول التالي تفاصيل هذه النشاطات:

جدول ورش العمل

الرقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١	المشاركة السياسية	فريق تنمية وتطوير القدرات الشبابية	المركز الفلسطيني – غزة	١٤	٥	١٩	٢٠١٤/١/٢٣
٢	الديمقراطية والنظم السياسية	فريق تنمية وتطوير القدرات الشبابية	المركز الفلسطيني– غزة	١٨	٥	٢٣	٢٠١٤/١/٢٦
٣	المشاركة السياسية	فريق شباب مدافعون عن حقوق الإنسان	المركز الفلسطيني– غزة	٥	١٢	١٧	٢٠١٤/١/٢٨
٤	القيود المشروعة على حرية الرأي والتعبير	فريق تنمية وتطوير القدرات الشبابية	المركز الفلسطيني– غزة	١٧	٩	٢٦	٢٠١٤/١/٣٠
٥	الديمقراطية والنظم السياسية	فريق شباب مدافعون عن حقوق الإنسان	المركز الفلسطيني– غزة	٧	١٠	١٧	٢٠١٤/٢/٣
٦	إلغاء عقوبة الإعدام	فريق تنمية وتطوير القدرات الشبابية	المركز الفلسطيني– غزة	١٣	٨	٢١	٢٠١٤/٢/٦
٧	القيود المشروعة على حرية الرأي والتعبير	فريق تنمية وتطوير القدرات الشبابية	المركز الفلسطيني– غزة	٧	٩	١٦	٢٠١٣/٢/١١
٨	عقوبة الإعدام	فريق فلسطينيون مدافعون عن حقوق الإنسان	المركز الفلسطيني– غزة	٧	١٠	١٧	٢٠١٤/٢/١٨
٩	المشاركة السياسية	مركز أضواء للتدريب	مركز أضواء للتدريب	٣	١١	١٤	٢٠١٤/٢/٢٣
١٠	حرية الرأي والتعبير	مركز أضواء للتدريب	مركز أضواء للتدريب	٣	٨	١١	٢٠١٤/٢/٢٤
١١	العملية التشريعية والرقابة البرلمانية	فريق فلسطينيون مدافعون عن حقوق الإنسان	المركز الفلسطيني– غزة	١١	١٤	٢٥	٢٠١٤/٢/٢٥

الرقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١٣	المشاركة السياسية	ملتقى إعلاميات الجنوب	ملتقى إعلاميات الجنوب – رفح	١٠	١٥	٢٥	٢٠١٤/٥/٢٢
١٤	القيود المشروعة على حرية العمل الصحفي	ملتقى إعلاميات الجنوب	ملتقى إعلاميات الجنوب – رفح	١١	١٥	٢٦	٢٠١٤/٥/٢٩
١٥	العدالة الانتقالية	ملتقى إعلاميات الجنوب	ملتقى إعلاميات الجنوب – رفح	١٠	١٢	٢٢	٢٠١٤/٦/٥
١٦	المشاركة السياسية	هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية	هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية– جباليا	٠	٢٥	٢٥	٢٠١٤/٦/٢٥
١٧	إلغاء عقوبة الإعدام	ملتقى اعلاميات الجنوب	ملتقى اعلاميات الجنوب – رفح	٨	١٣	٢١	٢٠١٤/٩/١٨
١٨	إلغاء عقوبة الإعدام	هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية	هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية– جباليا	٠	٢٧	٢٧	٢٠١٤/٩/٢٢
١٩	إلغاء عقوبة الإعدام	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون– رفح	٧	٧	١٤	٢٠١٤/٩/٢٤
٢٠	إلغاء عقوبة الإعدام	٢٦٥يوم للشباب	٢٦٥يوم للشباب– غزة	١٦	٨	٢٤	٢٠١٤/١١/١٠
٢١	إلغاء عقوبة الإعدام	مجموعة سمو الشبابية	مطعم اللايت هاوس	١٤	٩	٢٣	٢٠١٤/١١/١٧
٢٢	إلغاء عقوبة الإعدام	نادي الاعلام الاجتماعي	مطعم اللايت هاوس	١٤	١٠	٢٤	٢٠١٤/١١/٢٧
٢٣	إلغاء عقوبة الإعدام	جمعية الايد الرحيمة	جمعية الايد الرحيمة – غزة	١٦	٦	٢٢	٢٠١٤/١٢/٢
٢٤	إلغاء عقوبة الإعدام	اتحاد المدربين الفلسطينيين	اتحاد المدربين الفلسطينيين– غزة	١٣	٦	١٩	٢٠١٤/١٢/١٠
٢٥	إلغاء عقوبة الإعدام	ديوان غزة الثقافي	فندق المتحف	١٨	٦	٢٤	٢٠١٤/١٢/١١
٢٦	إلغاء عقوبة الإعدام	مركز بحوث ودراسات الارض والانسان	مركز بحوث ودراسات الارض والانسان– غزة	١٩	٦	٢٥	٢٠١٤/١٢/١٧
				٢٦٩	٢٨٠	٥٤٩	

مؤشرات القياس

- تغذية استرجاعية من المشاركين: كانت الردود إيجابية من قبل المشاركين.
- عدد المؤسسات الشريكة: تم تنفيذ اللقاءات بالتعاون مع (١٢) مؤسسة ومجموعة.
- التغطية الاعلامية للنشاطات: تمت تغطية اخبار النشاطات في الاعلام المحلي

وسائل التحقق

- توثيق أسماء المشاركين والمؤسسات المضيفة أو المشاركة
- توثيق ردود الأفعال الصادرة عن المؤسسات الشريكة والمشاركين
- توثيق ما نشر في وسائل الإعلام عن تلك النشاطات.

مخرج رقم (١١)

تحسين قدرات طاقم الوحدة

- شارك الباحث محمود الإفرنجي، في دورة تدريبية بعنوان «المساءلة بموجب القانون الدولي، تجارب وطنية»، عقدت في الأردن خلال الفترة بين ١ –٨ يونيو، ونظمتها مؤسسة الحق ومركز الحق التطبيقي للقانون الدولي.
- شارك الباحث محمد أبو هاشم في دورة تدريبية عبر الانترنت حول التحشيد والمناصرة وبناء الحملات نفذتها مؤسسة(NOVACT) وجامعة برشلونة، من يناير– ابريل ٢٠١٤. وتم اختيار أبو هاشم للمشاركة في دورتين في مدينتي مدريد وبرشلونة نفذتهما (NOVACT) حول مهارات تدريب حملات الضغط والمناصرة، استمرت لثلاث اسابيع، واستكملت بشهرين عبر الانترنت لتقديم المشاريع ومناقشتها.

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة نشاطاتها خلال العام ٢٠١٤ وفق الخطة السنوية التي وضعتها الا انها لم تتمكن من تنفيذ عدد من النشاطات ويرجع ذلك الى الحرب الاخيرة التي شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة لمدة ٥٠ يوما في الفترة ما بين ٨/ ٧ – ٢٠١٤/٨/٢٦ الأمر الذي أثر بشكل كبير على مجمل النشاطات وبشكل خاص برنامج التوعية القانونية وبرنامج المناصرة وبالمقابل لاحظت الوحدة ازدياد عدد الحالات الواردة الى وحدة المرأة طلبا للمساعدة القانونية بعد الحرب الاخيرة ، كما قامت الوحدة بعمل العديد من اللقاءات بعد الحرب الاخيرة مع المؤسسات المجتمعية الناشطة وقد تم تخصيصها حول حقوق النساء الارامل وذلك وفق احتياجات النساء بعد الحرب.

١. المساعدة القانونية للنساء والاطفال

١,١) مساعدة ٦٠٠ امرأة واطفالهن في المحاكم الشرعية :-

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٤(١٢٤٩) قضية بينها (١١٨٠) قضية وردت الى الوحدة خلال العام ٢٠١٤ ، بالإضافة الى ( )٦٩ قضية شرعية حولت من العام ٢٠١٣، وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام :-

جدول رقم (١)

تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام

نفقة	عفش بيت	حضانة	استضافة	رؤية أبناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	اثبات زوجية	أجرة حضانة ورضاعة	قضايا منوعة	اجرة مسكن	المجموع
٦٩١	٢١٤	٤٩	٣٩	٤٤	٤٠	٤٠	٦٥	٢	١٧	١	٣٠	١٤	٣	١٢٤٩

جدول رقم (٢)

نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا اسقطت بسبب التصالح	قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٨١٢	٩٠	٢٩٣	٥٤	١٢٤٩

ملاحظة:واجه العمل فى المحاكم الشرعية عدة معيقات أثرت بشكل ملحوظ على سرعة فصل القضايا المرفوعة ويتضح ذلك من عدد القضايا التي حولت للعام ٢٠١٥ وعددها (٩٠) قضية مرفوعة أمام المحاكم الشرعية و لم تفصل خلال العام ٢٠١٤، ومن اهم هذه المعيقات كان التأخير في التبليغات التي تقوم بها الشرطة القضائية حيث نفذت الشرطة القضائية عدة إضرابات عن العمل اثر بشكل كبير على عدد الجلسات التي كانت فيها التبليغات غير مكتملة.

جدول يوضح عدد القضايا الواردة الى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٥١٣	٣٣٨	٣٢٩	١١٨٠

التنسيق مع المحاكم الشرعية

- خلال العام ٢٠١٤ واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، وذلك من خلال قيام المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن الى المساعدة للوحدة ليتولى محامو الوحدة الترافع عنهن مجانا وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة لهن، هذا بالإضافة الى قيام المحاكم الشرعية بتسهيل عمل المحامين العاملين في الوحدة في المحاكم الشرعية.

التنسيق مع المؤسسات النسوية:

- تابعت الوحدة خلال العام ٢٠١٤ التعاون والتنسيق مع العديد من المؤسسات النسوية والمجتمعية والحقوقية وذلك من خلال متابعة العديد من القضايا المحولة من هذه المؤسسات،وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة–جباليا، البريج، المركز الفلسطيني لحل النزاعات، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مركز صحة المرأة البريج.

مؤشرات القياس :–

- بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٤(١١٢١) قضية
- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (٧٠٠) حكم.
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (٥٧٦) قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (٩٠) قضية.
- بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية (٥٧٤) امرأة.
- بلغ عدد الاطفال المستفيدين من المساعدة القانونية (٣٧٠) طفل

وسائل القياس:

- تم رصد عدد القضايا الواردة الى الوحدة من خلال توثيق القضايا
- تم رصد عدد القضايا التي تم تحويلها من المحاكم الشرعية
- تم رصد ارتفاع عدد القضايا المحولة من المرسسات النسوية والمجتمعية وبشكل خاص بعد الحرب الاخيرة.
- تم رصد عدد القضايا المحولة من قبل مستفيدات سابقات وهذا يشير الى ثقة النساء بالخدمة التي يقدمها المركز
- تم رصد ارتفاع عدد النساء اللواتي قمن بطلب المساعدة القانونية بعد الحرب
- تم رصد العديد من قصص النجاح من بينها :–

قضية (١)

قضية اثبات نسب

(ن .د) امرأة متزوجة الا انه وبسبب ضغوط عائلية من عائلة الزوج اضطر زوجها الى طلاقها أمام المحكمة الشرعية، وبعد فترة قرر ارجاعها بدون معرفة من أهله وبالفعل قام بارجاعها و اسكنها في منزل في مدينة غزة لكن بدون تسجيل هذا الزواج لدى المحكمة الشرعية ، واستمر زواجهما وأنجبت منه ولدا بلغ من العمر سبع سنوات دون ان يقوما باستخراج شهادة ميلاد رسمية له من وزارة الداخلية. عندما بلغ الطفل ست سنوات أرادت إلحاقه بالمدرسة حسب الأصول الا ان المدرسة رفضت تسجيله بسبب عدم وجود شهادة ميلاد وتوجهت الى وزارة الداخلية لاستخراج هذه الشهادة الا ان الوزارة رفضت بدعوى ان الزوجة مطلقة حسب ما هو موثق في سجلاتها وإنها أنجبته بعد طلاقها بأكثر من سنة .

توجهت السيدة الى المحكمة الشرعية للبحث عن حل لمشكلتها فوجهتها المحكمة الى وحدة المرأة بالمركز حيث استمع محامو الوحدة الى المشكلة ومن ثم قاموا برفع دعوى إثبات زوجية ونسب وحصولوا لها على حكم من المحكمة الشرعية بشرعية زواجها ونسب ابنها الصغير لزوجها ومن ثم استطاعت السيدة استخراج شهادة ميلاد لابنها من وزارة الداخلية بناء على الحكم الشرعي ومن ثم تم إلحاق الصغير بالمدرسة.

قضية رقم (٢)

قضية تفريق

(ف،غ) امرأة في الاربعين من العمر تزوجت من رجل وانتقلت للعيش معه في دولة الامارات وهناك عانت من العنف الممارس ضدها من قبل الزوج الى جانب عدم الانفاق عليها ثم قام بتركها وسافر الى ماليزيا ، فقررت العودة الى قطاع غزة للعيش مع اهلها.

توجهت (ف،غ) الى الوحدة لطلب الاستشارة القانونية وللتعرف على حقوقها الشرعية وكيفية تحصيلها فقامت محامية الوحدة بتعريفها بحقوقها ومن ثم طلبت من المحامية ان تقوم برفع قضية نفقة لها. وبعد ٦ اشهر من تنفيذ حكم النفقة قامت المحامية برفع قضية تفريق لعدم الانفاق وقد حصلت على حكم تفريق وتم تصديقه من محكمة الاستئناف الشرعية

حصول ٥٠٠ امرأة على استشارة قانونية

- قامت الوحدة بتقديم) ٦١٨(استشارة قانونية خلال فترة العام ٢٠١٤، وذلك للنساء اللواتي قدمن لطلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف، وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (١٦٤) استشارة ، أما في فرع خان يونس تم تقديم (١٦٧) استشارة ، وفي مقر المركز بمدينة غزة (٢٨٧) استشارة.

مؤشرات القياس :

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة (٦١٨) استشارة

وسائل القياس :

» تم رصد عدد الاستشارات القانونية التي تم تقديمها للنساء سواء اللواتي قدمن للاستشارة، او اللواتي تم تقديم الاستشارة لهن عن طريق الهاتف او الايميل .

١,٢) تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية

خلال العام قامت الوحدة بتنفيذ (٤١) حكم صادر عن المحاكم الشرعية لدى دوائر التنفيذ في المحاكم الشرعية .

مؤشرات القياس :

- بلغ عدد النساء اللواتي استفدن من تنفيذ الاحكام (٤١) امرأة
- بلغ عدد الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية وتم تنفيذها (٤١) حكما

وسائل القياس:

- تم رصد ارتياح النساء من تنفيذ احكامهن

١,٣) تقديم الاستشارة القانونية للنساء السجينات

خلال العام ٢٠١٤ قامت محاميات الوحدة بعمل ثلاث زيارات لسجن النساء ، كما التقت مع السجينات وعددهن (٣٠) سجينة

- الى جانب ذلك التقت المحامت بمديرة السجن والشرطيات العاملات في السجن ، وبحثت معهن تحسين الظروف المعيشية للسجينات وقد تدخلت الوحدة بالتنسيق مع شبكة حماية الطفولة التابعة لوزارة الشوون الاجتماعية لايداع عدد من اطفال السجينات الذين ليس لديهم مأوى لدى قرية SOS بمدينة رفح.

الى جانب ذلك قامت محاميات الوحدة بتقديم (١٥) استشارة قانونية للسجينات . كما قامت المحاميات بعمل تقريرين عن زيارات السجن.

مؤشرات القياس:-

بلغ عدد الزيارات للسجن (٣) زيارة

- بلغ عدد السجينات اللواتي تم زيارتهن من قبل محامية الوحدة (٣٠) سجينة
- بلغ عدد الاستشارات القانونية التي تم تقديمها للسجينات (١٥) استشارة

وسائل القياس:

تم رصد اوضاع السجينات وظروف احتيازهن.

مخرج رقم (٢)

التوعية القانونية للمرأة في الحقوق التي كفلتها القوانين المحلية واتفاقيات حقوق الانسان

١. توعية ٢٠٠٠ امرأة بحقوقهن القانونية المكفولة في القانون الدولي والمحلي

١,١) تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٤ (٨٢) محاضرة توعية قانونية ، فقد نفذت الوحدة (١٨) محاضرة في مجال الأحوال الشخصية ، كما نفذت (٤٣) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة بالإضافة الى تنفيذ(٢) محاضرة خاصة بحقوق الطفل (٦) في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .الى جانب تنفيذ (٤) محاضرات في موضوع المشاركة السياسية ، الى جانب ذلك نفذت الوحدة (١٨) لقاءا مع النساء بعد الحرب تركزت في حقوق النساء الارامل والعنف الممارس ضد النساء اثناء الحرب.

الباحثة في وحدة المرأة، ماجدة شحادة، خلال احدى اللقاءات

وخلال العام ٢٠١٤ تلقت الوحدة عدد من المراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة الى وزارة الشؤون الاجتماعية مدارس اعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية، وقد بلغ عدد الجمعيات التي تم التعاون معها (٣٣) جمعية الى جانب ١٢ مدرسة.

جدول يوضح المحاضرات التي قامت بها الوحدة خلال العام ٢٠١٤

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد
١	١/١٢	مركز النشاط النسائي	دير البلح	اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة	٢٧
٢	١/١٥	اتحاد لجان العمل الاجتماعي	خانيونس	اتفاقية القضاء التمييز ضد المرأة	٢٥
٣	١/٢٣	جمعية آفاق الخيرية	النصيرات	قانون الأحوال الشخصية	٢٠
٤	١/٢٦	مدرسة عكا الثانوية للبنات	خانيونس	العنف ضد المرأة	٤٠
٥	٢/٥	مركز التدريب المهني	خانيونس	قانون الأحوال الشخصية	٣٥
٦	٢/١٠	المركز الوطني للتنمية الريفية	خانيونس	المشاركة السياسية للمرأة	١٧
٧	٢/١٢	مركز التدريب المهني	رفح	قانون الأحوال الشخصية	٣٣
٨	٢/١٣	كتلة نضال المرأة	رفح	العنف ضد المرأة والقتل على خلفية الشرف	١٥
٩	٢/١٦	مركز أمان التابع للشئون الاجتماعية	غزة	حق المرأة في الميراث	٣٠
١٠	٢/١٨	مدرسة البريج الابتدائية المشتركة	البريج	قانون الاحوال الشخصية	٢٢
١١	٢/٢٥	جمعية «لو بطلنا نحلم»	خانيونس	حول القرار ١٣٢٥	٢٧
١٢	٢/٢٦	لجنة حي قاع القرين	قاع القرين	المشاركة السياسية للمرأة	٤٠
١٣	٢/٢٧	طلبة كلية الحقوق جامعة الأزهر	غزة	العنف ضد المرأة	٢٢
١٤	٣/١٠	دائرة المرأة ببلدية خانيونس	خانيونس	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	٢٢
١٥	٣/١١	مدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة	خانيونس	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	١٩
١٦	٣/١٣	اتحاد لجان العمل الزراعي	خزاعة	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	٣٥
١٧	٣/١٦	مدرسة خانيونس الابتدائية للبنات	خانيونس	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	٣٢
١٨	٣/١٧	كتلة نضال المرأة	جباليا	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	٢٤
١٩	٣/٢٠	مدرسة الشوكة الإعدادية	رفح	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	٢٢
٢٠	٣/٢٦	مركز النشاط النسائي	المغازي	حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية	٢٧
٢١	٤/١٥	مدرسة أبو طعيمة الابتدائية المشتركة	بني سهيلا	اتفاقية حقوق الطفل	١٢
٢٢	٤/١٦	جمعية تأهيل المعاقين	جباليا	اتفاقية سيداو	٢٠
٢٣	٤/٢١	لجنة حي قيزان أبو رشوان	قيزان أبو رشوان	اتفاقية سيداو	٤٥
٢٤	٤/٢٢	مدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة ب	خانيونس	حقوق الطفل	١٧
٢٥	٤/٢٤	مركز النشاط النسائي	المغازي	قانون الأحوال الشخصية	٢٤
٢٦	٥/٨	مقر اتحاد الكنائس	غزة	العنف ضد المرأة	٢٢
٢٧	٥/١٤	جمعية تطوير المرأة والطفل	رفح	اتفاقية سيداو	٢٠

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد
٢٨	٥/١٩	دائرة العمل النسائي	جباليا	اتفاقية سيداو	١٨
٢٩	٥/٢٠	جمعية صفا الخيرية	خانيونس	العنف ضد المرأة	٢٢
٣٠	٥/٢٢	جمعية المواطنة	خانيونس	قانون الأحوال الشخصية	٢٠
٣١	٥/٢٧	جبهة التحرير الفلسطينية	خانيونس	المشاركة السياسية للمرأة	١٢
٣٢	٦/١١	جمعية تطوير المرأة الفلسطينية	البريج	العنف ضد المرأة	١٨
٣٣	٦/١٨	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	عبسان	العنف ضد المرأة	٢٠
٣٤	٦/٢٥	لجنة حي قيزان ابو رشوان	خان يونس	العنف ضد المرأة	١٨
٣٥	٦/٢٦	جمعية وفاق الخيرية	رفح	العنف ضد المرأة	٢٠
٣٦	١٠/٢٨	مركز نوار التربوي	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٣٧	١٠/٣٠	جمعية تطوير قاع القرين	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٣٨	١٠/٣٠	اتحاد الكنائس	غزة	قانون الاحوال الشخصية	٣٥
٣٩	١١/٢	جمعية ريادة الخيرية	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٤٠	١١/٣	جمعية الحنين	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٤١	١١/٤	جمعية الحق والعدالة	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٤٢	١١/٤	اتحاد الكنائس	غزة	قانون الاحوال شخصية	٣٥
٤٣	١١/٤	اتحاد الكنائس	غزة	احوال شخصية	٣٥
٤٤	١١/٥	جمعية تطوير المرأة الفلسطينية	البريج	العنف ضد المرأة	٣٥
٤٥	١١/٦	مركز النشاط النسائي	دير البلح	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٤٦	١١/٩	جمعية براعم خزاعة	خزاعة	العنف ضد المرأة	٣٥
٤٧	١١/١٠	مركز المعلومات	عبسان	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٤٨	١١/١١	مركز امان	غزة	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٤٩	١١/١٢	اتحاد الكنائس	غزة	ميراث احوال شخصية	٣٥
٥٠	١١/١٣	جمعية النجدة	عبسان الكبيرة	العنف ضد المرأة	٣٥
٥١	١١/١٣	اتحاد الكنائس	غزة	العنف ضد المرأة	٣٥
٥٢	١١/١٤	جمعية افاق	النصيرات	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٥٣	١١/١٧	دائرة العمل النسائي	بلدة بيت لاهيا	العنف ضد المرأة	٣٥
٥٤	١١/١٨	كتلة نضال المرأة	غزة	العنف ضد المرأة	٣٥
٥٥	١١/١٩	جمعية الصفا	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٥٦	١١/٢٠	مدرسة بيت المقدس	النصيرات	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥

الرقم	التاريخ	مكان عقد المحاضرة	المنطقة	عنوان المحاضرة	عدد
٥٧	١١/٢٣	كتلة نضال المرأة	النصيرات	العنف ضد المرأة	٣٥
٥٨	١١/٢٤	جمعية الانسان التنموية	القرارة	العنف ضد المرأة	٣٥
٥٩	١١/٢٥	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٦٠	١١/٢٧	مركز تنمية القرارة	القرارة	العنف ضد المرأة	٣٥
٦١	١٢/٣	مؤسسة سمايلي كيدز	القرارة	العنف ضد المرأة	٣٥
٦٢	١٢/٤	جمعية القدس	القرارة	العنف ضد المرأة	٢٢
٦٣	١٢/٧	مدرسة عكا	خان يونس	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٦٤	١٢/٨	جمعية الصفا	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٦٥	١٢/٩	جمعية تطوير المرأة الفلسطينية	البريج	العنف ضد المرأة	٣٥
٦٦	١٢/١٠	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين	رفح	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٦٧	١٢/١١	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٠
٦٨	١٢/١٤	الشئون الاجتماعية	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٦٩	١٢/١٥	جمعية ريادة قاع القرين	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٠	١٢/١٦	جمعية لارا	القرارة	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٧١	١٢/١٧	مركز أمان	غزة	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٢	١٢/١٨	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية ج	عبسان الكبيرة	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٧٣	١٢/٢١	مدرسة بنات خان يونس أ+ب	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٤	١٢/٢١	مدرسة بنات خان يونس أ+ب البرلمان	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٥	١٢/٢٢	الشئون الاجتماعية	خان يونس	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٦	١٢/٢٣	جمعية تنمية القرارة	القرارة	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
٧٧	١٢/٢٤	دائرة العمل النسائي	بيت لاهيا	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٨	١٢/٢٥	مركز النشاط النسائي	دير البلح	العنف ضد المرأة	٣٥
٧٩	١٢/٢٨	كتلة نضال المرأة	رفح	العنف ضد المرأة	٣٣
٨٠	١٢/٢٩	جمعية الصفا	خان يونس	لقاء حول الحرب	٣٥
٨١	١٢/٣٠	جمعية الانسان التنموية	العنف ضد المرأة	العنف ضد المرأة	٣٥
٨٢	١٢/٣١	مركز أمان	غزة	لقاء مفتوح حول الحرب	٣٥
				اجمالي الحضور	٢٤٦٧

أ. سمير حسنية، المحامي في وحدة المرأة خلال احدى اللقاءات التدريبية

مؤشرات القياس :-

- نظمت الوحدة خلال العام (٨٢) محاضرة توعية قانونية.
- (٣٤) محاضرة في موضوع العنف ضد المرأة
- (١٨) محاضرة في قانون الأحوال الشخصية
- (٢) محاضرة في اتفاقية حقوق الطفل
- (٦) محاضرات في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- (٤) محاضرات في موضوع المشاركة السياسية
- بلغ عدد المشاركين في المحاضرات (٢٣٤٧) مشارك ومشاركة
- بلغ عدد المشاركين من الرجال (١١٢) رجل
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن الى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على اثر مشاركتهن في المحاضرات (١٢٠) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء اثناء المحاضرات (٣٢٠) استشارة
- تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٣٣) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة الى (١٢) مدرسة.
- الوصول الى مناطق نائية ومهمشة في قطاع غزة تفتقر الى المؤسسات المجتمعية والنسوية .

وسائل القياس:

- تم رصد عدد النساء اللواتي توجهن طلبا للمساعدة القانونية بعد محاضرات التوعية القانونية (١٢٠) امرأة
- تم رصد عدد الاستشارات التي تم تقديمها اثناء محاضرات التوعية القانونية
- تم رصد عدد النساء والرجال المشاركين في محاضرات التوعية
- تم رصد عدد المؤسسات المجتمعية والنسوية التي تم التنسيق معها
- تم رصد اهتمام النساء في التعرف على حقوق الارامل وبالاخص بعد الحرب الاخيرة
- تلقت الوحدة العديد من المراسلات التي تطلب من الوحدة تنفيذ محاضرات توعية قانونية وكان من ضمن هذه المراسلات كتاب من وزارة الشؤون الاجتماعية لطلب تنفيذ محاضرات خاصة بحقوق النساء الارامل وبشكل خاص بعد الحرب الاخيرة على قطاع غزة

١,٢) إصدار بيان بمناسبة يوم المراة العالمي :-

اصدرت الوحدة بيانا بمناسبة يوم المرأة العالمي بعنوان «في يوم المرأة العالمي فلتتوحد الجهود لوضع حد لجرائم قتل النساء الفلسطينيات».

وقد تزامن الاحتفال بيوم المرأة العالمي لهذا العام مع ازدياد حالات قتل النساء بدوافع مختلفة.

مؤشرات القياس :

- تم اصدار البيان ووضعه على الصفحة الالكترونية للمركز
- تم وضع البيان على صفحة المركز على Facebook

وسائل القياس:

- تم رصد ردود افعال ايجابية على البيان.

١,٣) التعاون مع وسائل الاعلام من خلال الصحف والاذاعات المحلية وذلك على النحو التالي:

تعاونت الوحدة خلال فترة التقرير مع العديد من وسائل الاعلام سواء المسموعة او المرئية.

١,٤) لقاءات تلفزيونية واذاعية

أجرت الوحدة عدد من اللقاءات الاذاعية والتلفزيونية مع وسائل اعلام محلية.

٢. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في الدورات التدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وذلك لاعطاء الجلسات التدريبية الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، اتفاقية حقوق الطفل ، الجندر، الاعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

المحامية في وحدة المرأة خلال احدى اللقاءات إ.حنان مطر

منى الشواء، مديرة وحدة المرأة خلال احدى اللقاءات التدريبية

مخرج (٣)

المساهمة في الحد من مظاهر العنف ضد النساء بما فيها جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف

تنظيم محاضرات توعية قانونية خاصة بالعنف

خلال العام ٢٠١٤ نظمت وحدة المرأة (٣٤) محاضرة توعية قانونية خاصة بالعنف، والى جانب ذلك تم التركيز خلال حملة ١٦ يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الممتدة في الفترة ما بين ٢٥ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر على معاناة النساء والعنف الواقع عليهن بعد الحرب الاخيرة على قطاع غزة، وذلك من خلال تنظيم لقاءات مفتوحة مع النساء وبشكل خاص في المناطق الاكثر تضررا خلال الحرب ، اذ نظمت الوحدة (١٨) لقاءا تركز حول تأثير الحرب على النساء العنف الواقع عليهن اثناء وبعد الحرب

مؤشرات القياس:

- تم تنفيذ (٣٤) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة
- تم تنفيذ (١٨) لقاء حول العنف الممارس ضد المرأة اثناء الحرب وبعدها
- شارك في المحاضرات (١٦٩٤) امرأة

وسائل القياس :

- تم رصد اهتمام النساء بمعرفة حقوق الارامل بعد الحرب الاخيرة
- تلقت الوحدة مراسلة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم محاضرات حول حقوق زوجات الشهداء

١. تنظيم زيارات دورية لبيت الامان التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وتقديم المساعدة والتوعية القانونية للنزيلات والعاملات

٢. قامت الوحدة بعمل (٤) زيارات لبيت الأمان التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك لمتابعة أوضاع النزيلات الى جانب تقديم الاستشارات القانونية لهن.

٣. كما قامت بإعطاء (٣) محاضرات توعية قانونية للنزيلات والعاملات في البيت الآمن.

مؤشرات القياس:

- بلغ عدد الزيارات لبيت الامان (٤) زيارات
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة (١٤) استشارة
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها الوحدة في بيت الامان (٣) محاضرات
- بلغ عدد المشاركين في المحاضرات (٤٥) امرأة

وسائل القياس :

- رصدت الوحدة العديد من الحالات التي تم متابعتها مع بيت الامان.

اصدار بيان باليوم الخاص لمناهضة العنف:

اصدرت الوحدة بيانا خاصا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة بعنوان دعوة مفتوحة للمجتمع الدولي لتوفير حماية للنساء الفلسطينيات

اصدار بوستر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء ٢٥ نوفمبر

اصدرت الوحدة بوسترا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة وقد قامت بتوزيع ٥٠٠ نسخة منه .

مؤشرات القياس:

- تم نشر البيان والبوستر على الصفحة الالكترونية للمركز
- تم طباعة (٥٠٠) نسخة من البوستر

وسائل القياس:

- تم رصد ردود افعال ايجابية على البوستر والبيان

التعاون مع وحدة البحث الميداني في توثيق حالات قتل النساء

خلال العام ٢٠١٤ تم التنسيق مع وحدة البحث الميداني لعمل استمارات خاصة بالنساء ضحايا العنف وذلك على ضوء ازدياد حالات قتل النساء على خلفيات مختلفة ، واهتمام المركز بتوثيق ورصد كل حالات قتل النساء. إلى جانب ذلك، وثق المركز (١٦) حالة قتل للنساء على خلفيات مختلفة خلال العام ٢٠١٤ منها (٣) حالة قتل على خلفية ما يسمى بالشرف.

كما اصدر المركز خلال العام ٢٠١٤ بيانين استنكر فيها جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف، وقد اكد المركز على ضرورة فتح تحقيق جدي في جرائم القتل كما طالب بملاحقة مقترفي جرائم القتل على خلفية الشرف والتعامل معها كأي جريمة قتل عمد

مؤشرات القياس :

- تم توثيق المركز ل(١٦) حالة قتل للنساء على خلفيات مختلفة
- تم توثيق (٣) حالات قتل على خلفية ما يسمى الشرف

وسائل القياس:

- اصدر المركز بيانين استنكر فيهما جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف

التعاون مع تحالف امل لمناهضة العنف ضد المرأة :-

شاركت مديرة الوحدة في اجتماعات تحالف امل خلال العام ٢٠١٤

كما شاركت الوحدة في العديد من الفعاليات التي نظمها التحالف واهمها:

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣ شاركت الوحدة في الوقفة الاحتجاجية التي نظمها التحالف امام مقر النائب العام بمدينة غزة احتجاجا على تزايد حالات قتل النساء بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية .

وقد اصدر التحالف والمؤسسات المشاركة بيانا صحفيا تم توزيعه في الوقفة الاحتجاجية أكد فيه على الادانة الكاملة والاستنكار الشديد إلى ما وصلت إليه أوضاع حقوق النساء في المجتمع الفلسطيني. قد طالب التحالف في البيان بـ متابعة محاكمة مرتكبي جرائم قتل النساء بشكل جدي وفتح تحقيق في كل القضايا التي تعرضت فيها النساء لِلقتل، وتقديم الجناة للعدالة.

كما شاركت الوحدة في فعاليات حملة ال ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة التي نظمها التحالف واهمها:

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠ شاركت الوحدة في المسيرة التي نظمها التحالف تحت شعار الحماية الحرية الكرامة للنساء الفلسطينيات والتي انطلقت من امام المجلس التشريعي باتجاه مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان حيث تم تسليم عريضة موقعة من النساء المشاركات في المسيرة واللواتي بلغ عددهن حوالي ٤٥٠ امرأة ليتم ايصالها الى مجلس حقوق الانسان في جنيف.

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٨ شاركت الوحدة في مؤتمر تحالف امل بالشراكة مع منتدى مناهضة العنف بعنوان «اصوات النساء خلال العدوان –غزة ٢٠١٤

التنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية

قامت الوحدة بتنظيم زيارة لوزارة الشئون الاجتماعية وذلك للتنسيق لعمل محاضرات توعية للمراكز التابعة للوزارة والخاصة بتدريب الشباب والفتيات على تعلم عدد من المهن .

قصص نجاح

تم متابعة حالة سيدة تعرضت لعنف أسري هي وبناتها تم تحويلها من قبل طاقم شؤون المرأة

السيدة ع.ش تعرضت لعنف جسدي من قبل الزوج بالاضافة الى تعرض بناتها الى عنف جنسي وجسدي من قبل الاب وقد طلبت المساعدة في وضع حد للعنف الممارس ضدها وضد بناتها السبع في الوقت الذي تجد فيه صعوبة في تقديم شكوى رسمية في الشرطة خوفا من أن يتم إجبارها على التنازل عنها من قبل عائلة الزوج.

وتبعا لذلك قامت الوحدة بالاتصال مع مدير العلاقات العامة للشرطة وإبلاغه بتفاصيل القضية وطلب التدخل لحماية المرأة وبناتها من العنف الممارس ضدهن وبناء عليه حضر الى المركز واستمع الى شكوى السيدة . في نفس اليوم تم استدعاء الرجل واستجوابه ومن ثم تم كتابة تعهد عليه بعدم المساس بزوجته أو بناته

مخرج رقم (٥)

تأهيل محاميين ومحاميات لمزاولة المحاماة الشرعية

نظمت وحدة التدريب ووحدة المرأة دورة تدريب خاصة في مجال الترافع أمام المحاكم الشرعية ، والمخصصة للمحامين والمحاميات الشبان .

وقد عقدت الدورة في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مدينة خانيونس ، في الفترة بين ٢٩ ابريل وحتى ٧ مايو ٢٠١٤ ، لمدة ٦ أيام متواصلة، بواقع ١٨ ساعة تدريبية، وشارك في أعمالها ٢٢ محامي ومحامية. وتأتي هذه الدورات لمساعدة المحامين والمحاميات الراغبين بمزاولة المحاماة الشرعية في التقدم للامتحان الشرعي اذ يتزامن عقدها مع اقتراب موعد الامتحان الشرعي.

تدريب محاميات شابات حديثات التخرج :

شرعت الوحدة بتدريب عدد (٢) محاميات حديثات التخرج منذ بداية مارس في كل من الفرع الرئيسي للمركز في مدينة غزة وفرع المركز في مخيم جباليا ويهدف التدريب الى تأهيل محاميات حديثات التخرج للدفاع عن حقوق المرأة في المحاكم الشرعية ومساعدة النساء في الوصول للعدالة .

مؤشرات القياس :

- بلغ عدد المشاركين في التدريب (٢٢) محامي ومحامية
- بلغ عدد المتدربات في وحدة المراة (٢) محامية

وسائل القياس:

- تم رصد ردود افعال ابجابية من خلال استمارات التقييم التي تم توزيعها على المشاركين في نهاية التدريب.
- تم رصد اجتياز اغلب المحامين المشاركين في الدورة لامتحان مزاولة المحاماة الشرعية

مخرج (٦)

العمل على بناء قدرات العاملين في وحدة المرأة

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢١ شاركت مديرة الوحدة في تدريب حول النوع الاجتماعي نظمته القنصلية السويدية وذلك بمقر الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بمدينة غزة.

التدريب الخاص بالسلامة والرعاية الذاتية لجميع العاملين في المركز :

نظمت وحدة المرأة وبالتعاون مع مؤسسة نساء من اجل النساء السويدية Kvinna Till Kvvinna تدريبا خاصا بالسلامة والرعاية الذاتية لموظفي المركز في الفترة ما بين ٢٢–٢٥ سبتمبر ٢٠١٤ اشتمل على :

- تدريب خاص بالعاملات لمدة يومين بواقع ٧ ساعات يوميا
- يوم ترفيهي للعاملين في المركز
- يوم ترفيهي خاص بالعاملات –
- لقاء جمع كل العاملين في المركز

و اكتسب هذا التدريب اهمية خاصة كونه جاء بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب على قطاع غزة مما جعل تأثيره واضح جدا على المشاركين.

مؤشرات القياس :

بلغ عدد العاملات المشاركات في التدريب (٢٥)

بلغ عدد المشاركين في النشاطات الترفيهية للمركز (٦٠) مشارك ومشاركة

وسائل القياس :

رصدت الوحدة ردود افعال ايجابية من قبل المشاركات في التدريب ومن اهمها وضع استراتيجية دائمة للرعاية الذاتية

رصدت الوحدة ردود افعال ايجابية من قبل جميع العاملين الذين شاركوا في اليوم الترفيهي واللقاء الجماعي

مشاركة الوحدة في ورش العمل والمؤتمرات االتي تنظم من قبل مؤسسات المجتمع المدني

- بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠شاركت الباحثة ماجدة شحادة بورقة عمل حول حق المرأة في العمل والملكية في مؤتمر حول لا للعنف ضد النساء الذي نظمته جمعية بنيان للتدريب.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ قامت الاستاذة حنان مطر بتقديم ورقة عمل حول الميراث في المؤتمر الذي نظمته جمعية زاخر بعنوان «حقي ان ارث»
- بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ قدم المحامي سمير حسنية ورقة عمل في ورشة عمل حول المرأة والميراث بدعوة من جمعية القدس للبحوث والدراسات الإسلامية بغزة
- بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٧ شاركت الباحثة ماجدة شحادة بورقة عمل حول مفهوم التمكين في المؤتمر الي عقدته مؤسسة صوت المجتمع بعنوان "المرأة افاق وتطلعات".
- بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ قدمت المحامية حنان مطر ورقة عمل بعنوان الخلع بين القانون والواقع الفلسطيني في الجامعة الاسلامية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦ قدمت منى الشوا ورقة عمل بعنوان "العنف ضد المرأة من ناحية حقوقية " وذلك في مؤتمؤ دعم واسناد الشباب للمرأة (كن بجانبي) الذي قام بتنظيمه جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، على تنفيذ الأنشطة المقرة في خطتها السنوية، وفقاً لمخرجات هذه الخطة. غير أن تداعيات العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع أدى إلى تغيير في بعض النتائج والنشاطات التي أعيد تكييفها وفقاً لنتائج العدوان الحربي على مستوى تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع. فقد انشغلت الوحدة خلال تلك الفترة، وبعدها، في التركيز على أنشاطات المناصرة والتعبئة لفضح ونشر آثار العدوان على مجمل تلك الحقوق. وركزت الوحدة في عملها خلال العام على جملة من النشاطات، وكانت على ثلاثة مستويات: الأول رصد تداعيات الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان القطاع، والحظر الإسرائيلي المفروض على المناطق العازلة البرية والبحرية، وعدم تمكين المزارعين والصيادين من الوصول إلى أماكن عملهم، فضلاً عن الاعتداءات الإسرائيلية ضدهم على مدار العام. والثاني، متابعة آثار العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع، بما في ذلك حجم الدمار واسع النطاق الذي طال المنشآت والممتلكات المدنية، بما فيها المنازل السكنية والثالث، متابعة التداعيات التي خلفها، وما يزال، الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين. وقد ساهمت الوحدة في مختلف النشاطات التي قام بها المركز والخاصة بمتابعة آثار سياسات السلطات الإسرائيلية المحتلة على السكان الفلسطينيين، وتدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تركز عمل الباحثين في الوحدة على متابعة كافة التطورات الميدانية الخاصة بأوضاع السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستمرار معاناتهم الناجمة عن استمرار الحصار الإسرائيلي للعام السابع على التوالي، والعدوان الحربي الأخير على القطاع.

وعملت الوحدة في هذا السياق على مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، ونظمت اللقاءات و ورشات العمل، وساهمت في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. وعززت الوحدة حضورها المميز على صعيد تعزيز الشراكة والتنسيق والتشبيك مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية، حيث نظمت وشاركت في العديد من النشاطات والفعاليات معها. وشاركت الوحدة، خلال العام، في العديد من النشاطات التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة. وسجلت الوحدة توسعاً مميزاً على الصعيد الإعلامي، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. وفيما يلي عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها خلال العام:

مخرج رقم ١

المساهمة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

١,١) رفع الوعي بآثار الحصار الإسرائيلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين على المستوى الوطني والدولي

النشاطات

١. متابعة قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢. لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية – مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة– أجسام الأمم المتحدة المختلفة.
٣. تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٤. تقارير دورية خاصة حول حالة المعابر في قطاع غزة.
٥. عقد ورشة عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.
٦. تقارير موجزة (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.
٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

تركز عمل الوحدة ضمن هذا المخرج في تعزيز الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة. كما تركز عملها في مجال رصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتداعيات وآثار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع، والعدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على القطاع. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرضاً لتلك النشاطات:

١. **متابعة قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.**
استمرت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، في تحديث قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد ركزت الوحدة خلال العام على بناء قاعدة معلومات أساسية حول أثر الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما وثقت الوحدة الاعتداءات الإسرائيلية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على القطاع، وانعكاساتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة، خصوصاً الحق في السكن الملائم، بما فيها هدم وتدمير المنازل والأعيان المدنية، الحق في العمل، الاعتداءات على الصيادين، الاعتداءات على الأطفال، الإغلاق، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، انتهاكات الحق في التعليم، الفقر والبطالة.

٢. **لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية – مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة– أجسام الأمم المتحدة المختلفة.**
عقد باحثو الوحدة خلال العام العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات ممثلين

عن المؤسسات الحكومية، المؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الحصار الإسرائيلي الشامل المفروض على قطاع غزة، وآثارها على استمرار انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات الاجتماع بوفود تضامن دولية ومراسلين وكالات إعلام دولية. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

- اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، وفود حركات التضامن الدولية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأنروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بعثة منظمة العمل الدولية وممثلي المنظمات الدولية الإنسانية. وكانت أبرز اللقاءات كما يلي:
- بتاريخ ٢٠١٤/١/١٩، رافق الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، وفد منظمة تروكير الأيرلندية في جولة ميدانية شملت ميناء غزة، والتقى الوفد عدد من الصيادين ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/٦، رافق الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، وفداً يابانياً في جولة ميدانية يزور قطاع غزة. شملت الجولة ميناء الصيادين بمدينة غزة، والمناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة، ومعبر المنطار.
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في اجتماع مع مارتين أولز، من منظمة العمل الدولية، ودار الاجتماع حول أوضاع العمالة في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٧.

مداخلة مدير الوحدة أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٠، قدم خليل شاهين شاهين، مدير الوحدة، مداخلة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك خلال جلسة استماع أمام أعضاء لجنة حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، وذلك عبر نظام الربط الالكتروني، الفيديو كونفرنس. جاءت المداخلة في إطار مراجعة اللجنة الأممية الدورية لإسرائيل، وعقد اللقاء في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة، وشارك فيه مندوبة المجلس النرويجي للاجئين في قطاع غزة. تناول شاهين في مداخلته أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة بعد انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، وسياسة مأسسة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة وأثره على تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة إعادة اعمار القطاع.

٣. تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كان من المفترض إصدار هذا التقرير في النصف الثاني من العام، غير أن تم تأجيل ونظراً لانشغال الوحدة في متابعة آثار العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد تقرر إعداد تقرير بعنوان: « الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة». وقد صدر التقرير بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٥، وغطى تدهور الأوضاع الإنسانية خلال فترة العدوانالحربي على قطاع غزة، بما في ذلك أثر الحصار المفروض خلال فترة العدوان الحربي على حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤. إصدار تقارير دورية خاصة حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة.

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية لتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لأوضاع المعابر الحدودية.

٥. عقد ورشة عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤، نظمت الوحدة لقاءً خاصاً لعرض التقرير المشترك الذي أصدره المركز ومركز مراقبة النزوح الداخلي بعنوان: "تحت مرمى النار". عقد اللقاء في المقر الرئيس للمركز بمدينة غزة، وشارك فيه ممثلو مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، ومندوبي وسائل الإعلام. افتتح اللقاء خليل شاهين، مدير الوحدة، وأوضح أنه يأتي في إطار حرص المركز على رصد ومتابعة الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين في قطاع غزة، لا سيما في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في المناطق المقيدة الوصول إليها في المنطقة البرية والبحرية.

وعرض المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، مشيراً إلى أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة هو إجراء غير إنساني وغير قانوني، وعقاب جماعي للسكان المدنيين في قطاع غزة، أعاق فرص التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية، وقطاع غزة والعالم الخارجي من ناحية أخرى. وأضاف الصوراني أن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة بحق السكان المدنيين في المناطق المقيدة الوصول إليها ما هي إلا عينة إختبارية ومحددة لحالة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، مشيراً إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية وإجراء تقييد الوصول إلى مصادر الرزق، تمثل المعاناة اليومية لمزارعي وصيادي القطاع، فهي من ناحية تقتطع ٣٥٪ من أجود المناطق الزراعية، ومن ناحية أخرى تمنع وصول الصيادين الفلسطينيين إلى ٨٥٪ من مصادر الرزق. واختتم الصوراني مداخلته بالإشارة إلى أن تقرير "تحت مرمى النار" قد تم إطلاقه في فبراير الماضي في لندن وبحضور نحو ٤٠ من أعضاء البرلمان الأوروبي ورجال السياسة والإعلام، وأنه ألقى كلمة حول أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وذلك عبر نظام الربط الإلكتروني.

٦. تقارير موجزة (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار نشرات شهرية دورية تتناول انتهاكات حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة. واعتمدت هذه النشرات في توثيق انتهاكات حقوق الأطفال على الآلية الدولية للرصد والتبليغ التي صممت وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي (١٦١٢) لسنة ٢٠٠٥. وقد غطت النشرة الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وتلك التي تعرض لها الأطفال جراء مظاهر الفلتان الأمني وسوء استخدام السلاح في قطاع غزة خلال الفترة من مطلع العام وحتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

» **البيانات الصحفية**

أصدرت الوحدة (٣٤) بياناً صحفياً خلال العام، تناولت فيها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شملت إدانة استمرار الحصار غير القانوني للقطاع وآثاره الخطيرة على مجمل تلك الحقوق، والاعتداءات التي تعرض لها المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير، وتضمنت البيانات مناشدات المجتمع الدولي بالتدخل لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدعوة لوقف تلك الانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. كما شملت البيانات الدعوة لإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

» **الأخبار الصحفية**

أصدرت الوحدة مجموعة من الأخبار الصحفية خلال العام والتي تغطي العديد من الفعاليات والنشاطات المختلفة التي نفذتها الوحدة ضمن أنشطتها السنوية المدرجة في الخطة. نشرت الأخبار الصحفية باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني للمركز، كما نشرت في العديد من المواقع الالكترونية الإعلامية والصحف المحلية.

» **المقابلات الصحفية والنشاطات الإعلامية**
نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات والمقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وقد بلغ عدد تلك النشاطات أكثر من (١٠٠) نشاط.

١,٢) تعزيز الحق في التعليم، بما في ذلك التعليم المدرسي والجامعي.

النشاطات

١. رصد واقع التربية والتعليم المدرسي والجامعي في القطاع.
٢. مقابلات– لقاءات مع وزارة التربية والتعليم– المجلس التشريعي.
٣. تقرير حول واقع الحق في التعليم في قطاع غزة.
٤. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١. رصد واقع التربية والتعليم المدرسي والجامعي في القطاع.
رصدت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، أثر الحصار الذي تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، على قطاعي التربية والتعليم والتعليم العالي، بما في ذلك حق طلبة القطاع في الحصول على فرص استكمال مراحل تعليمهم العالي. كما رصدت الوحدة أثر إغلاق المعابر الحدودية مع قطاع غزة على قدرة الوزارة على توريد احتياجات قطاع التربية والتعليم لإعادة بناء وترميم المؤسسات التعليمية، والمستلزمات التعليمية إلى قطاع غزة. كما وثقت الوحدة الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع غزة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير. وتابعت الوحدة واقع التعليم الأساسي والجامعي في قطاع غزة والسياسات الوطنية الخاصة بتطوير ذلك القطاع.

٢. مقابلات– لقاءات مع وزارة التربية والتعليم.
التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة التعليم بوكالة الغوث الدولية، قطاع التعليم الخاص لمناقشة واقع التعليم في قطاع غزة وآليات عمل الدوائر المختلفة للتربية والتعليم والتعليم العالي. هدفت اللقاءات إلى مناقشة أوضاع التربية والتعليم في قطاع غزة، بما في ذلك التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية لتعزيز التعليم في قطاع غزة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية التي يتعرض لها قطاع التربية والتعليم والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

٣. تقرير حول واقع الحق في التعليم في قطاع غزة.
كان من المقرر أن تقوم الوحدة بإعداد تقرير حول واقع الحق في التعليم في قطاع غزة، إلا أنه في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة اكتفت الوحدة بتوثيق كافة الانتهاكات التي تعرضت المؤسسات التربوية والتعليمية في القطاع، وإعداد تقرير خاص حول هذه الانتهاكات كجزء من تقرير موسع اعده المركز حول العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

٤. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.
نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي تتعرض لها المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع غزة، خصوصاً جراء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع والعدوان الإسرائيلي ضده. وقد شملت تلك النشاطات والمقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

١,٣) تعزيز الحق في الصحة.

النشاطات

١. رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.
٢. لقاءات مع وزارة الصحة– دائرة الصحة في الأنروا– مؤسسات صحية أهلية– أطباء– شركات الأدوية.
٣. أنشطة ضغط وتعبئة لتعزيز خدمات الصحة.
٤. ورقة حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة.
٥. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١. رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة

عملت الوحدة خلال العام على رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، من خلال تحديث البيانات المتوفرة لدى الوحدة حول الأوضاع الصحية في قطاع غزة، بما فيها متابعة إجراءات حصول مرضى القطاع على التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، الضفة الغربية أو المستشفيات المصرية. كما رصدت الوحدة أثر حصار القطاع على حرية تنقل وسفر المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، وحالات منع أو اعتقال المرضى أو مرافقيهم. كما تابعت الوحدة أوضاع القطاع الصحي جراء العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على القطاع، واستهداف المنشآت والمرافق الصحية، العاملين في القطاع الصحي وسيارات الإسعاف والدفاع المدني أثناء قيامهم بمهمة إنقاذ المصابين. كما تابعت الوحدة تداعيات الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة على القطاع الصحي، خصوصاً توريد الأدوية والمستهلكات الطبية لوزارة الصحة في غزة، والوفاء بدفع مستحقات العاملين والنفقات التشغيلية في دوائر الصحة بغزة.

٢. لقاءات مع وزارة الصحة– دائرة الصحة في الأنروا– مؤسسات صحية أهلية– أطباء– شركات الأدوية.

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، بتوثيق علاقاتها مع كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية. وقد نظمت الوحدة العديد من اللقاءات من وزارتي الصحة في كل من رام الله وقطاع غزة، ومنظمة الصحة العالمية، شملت تلك اللقاءات تزويد المؤسسات بمعلومات وإحصاءات شاملة عن واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، خاصة في ظل استمرار النقص في إمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، وفي ظل عرقلة سفر المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة لتلقي العلاج خارج قطاع غزة. كما اشتملت اللقاءات مقابلة العديد من المرضى ضحايا انتهاك الحق في الصحة.

» بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٥، أجرى الباحث في الوحدة عزام شعث، مقابلة مع د. أشرف أبو مهادي، مدير عام الصيدلة بوزارة الصحة في غزة، حول أوضاع المرضى الفلسطينيين في قطاع غزة في ظل استمرار النقص في إمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية.

٣. أنشطة ضغط وتعبئة لتعزيز خدمات الصحة.

نفذت الوحدة العديد من أنشطة الضغط والتعبئة لتعزيز الخدمات الصحية في قطاع غزة، وشملت تلك الأنشطة متابعة أوضاع دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، ومسألة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الصحية الحكومية. وبادرت الوحدة للتواصل مع كل من وزارتي الصحة في رام الله وغزة، وذلك للتوصل إلى حلول للأزمة ولضمان التوريد المنتظم للأدوية والمستلزمات الصحية إلى المرافق الصحية في القطاع. كما ساهمت الأنشطة الإعلامية التي نفذها باحثو الوحدة حول الوضع الصحي في القطاع في تسليط الضوء على تدهور الخدمات الصحية في القطاع.

٤. ورقة حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة.

أصدرت الوحدة ورقة حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة، تناولت الاعتداءات الإسرائيلية على أفراد المهمات الطبية وتدمير المنشآت ووسائل النقل الطبية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والأزمة المستدامة لنقص الأدوية والمستلزمات الطبية، والحصار

الشامل المفروض على قطاع غزة منذ ٨ سنوات، والذي أعاق تنقل العديد من المرضى لتلقي العلاج، بما في ذلك اعتقال بعض المرضى و/ أو منع وتأخير العشرات منهم من الوصول إلى المشافي الفلسطينية في الضفة الغربية أو المشافي الإسرائيلية في مشافي الضفة الغربية أو إسرائيل أو الخارج، واعاقة الحصار لتطوير وإعادة إعمار البينية التحتية للخدمات الصحية. وسلطت ورقة الحقائق الضوء على تدهور الأوضاع الصحية وتعطل العديد من المرافق بسبب أزمة الكهرباء المستدامة في قطاع غزة.

٥. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

أصدرت الوحدة عدداً من البيانات الصحفية الخاصة بتطورات الأوضاع الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية لمرضى القطاع، ووقف العمليات الجراحية في مشافي قطاع غزة جراء إعلان شركات النظافة تجميد عملها لعدم وفاء وزارة الصحة بدفع مستحقاتها المالية، والأخطاء الطبية التي أدت إلى وفاة عدد من المرضى أثناء خضوعهم لإجراء العمليات الجراحية. كما أصدرت الوحدة بيانات صحفية حول عرقلة تنقل المرضى ومرافقيهم عبر معبر بيت حانون "إيريز" لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية وإسرائيل، أو عبر معبر رفح الحدودي لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية. كما سلطت الوحدة الضوء على أثر انقطاع التيار الكهربائي على عمل المرافق الصحية.

- بتاريخ ٢٠١٤/١/٧، أصدرت الوحدة بياناً حول قيام السلطات الإسرائيلية المحتلة باعتقال مريض على بيت حانون "إيريز" أثناء توجهه لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤، أصدرت الوحدة بياناً حول وفاة فتاة بمدينة رفح أثناء الادعاء بعلاجها بالقرآن.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩، أصدرت الوحدة بياناً حول وفاة طفلة من مدينة رفح بعد إجرائها عملية جراحية.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٢، أصدرت الوحدة بياناً حول منع السلطات الإسرائيلية مرور مرضى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيريز" بحجة شعار دولة فلسطين.
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧، أصدرت الوحدة بياناً دعت فيه إلى فتح تحقيق فوري في وفاة مواطن في مستشفى ناصر الطبي بخان يونس.
- بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩، أصدرت الوحدة بياناً حول قيام القوات الإسرائيلية المحتلة باعتقال مريض على حاجز بيت حانون"إيريز"، أثناء توجهه لتلقي العلاج في المستشفيات الأردنية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١، أصدرت الوحدة بياناً حذرت فيه من نقص الوقود في مشافي غزة وناشدت الرئيس والحكومة الفلسطينية التدخل العاجل لضمان توريد الوقود للقطاع الصحي.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٤، أصدرت الوحدة بياناً حذرت فيه من تداعيات إعلان شركات النظافة الخاصة وقف عملها في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية بغزة على الأوضاع الصحية للمرضى الفلسطينيين.

ونفذت الوحدة العديد من النشاطات الإعلامية التي تناولت واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، وخاصة اعتقال المرضى ومرافقيهم، أثناء توجههم إلى مستشفيات الضفة الغربية أو إسرائيل عبر معبر بيت حانون "إيريز"، والأخطاء الطبية التي أدت إلى وفاة عدد من المرضى أثناء خضوعهم لإجراء العمليات الجراحية.

١,٤) تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

النشاطات

١. رصد واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية.
٣. حلقة إذاعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٤. ورقة حقائق حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.
٥. محاضرات توعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٦. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١. رصد واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠١٤، الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وشمل ذلك رصد انتهاك حقوقهم في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع العاملين في المؤسسات التي تعنى بتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أجرت الوحدة تحديثاً للمسح الخاص بالمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها. ووثقت الوحدة الاعتداءات الإسرائيلية التي تعرضت لها مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، فضلاً عن توثيق استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة نفسها.

٢. أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية.

نفذت باحثو الوحدة عدد من اللقاءات الخاصة بمناقشة السياسات الحكومية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك لقاءات مع مدير دائرة التأهيل في وزارة الشؤون الاجتماعية، اجتماع مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية. وتركزت اللقاءات على مسألة إعمال قانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩، ومناقشة الجهود الخاصة بإصدار بطاقة الشخص ذوي الإعاقة، والتي تحتوي سلة الخدمات الأساسية. وشارك باحثو الوحدة في عدة اجتماعات، بالاشتراك مع مؤسسات تقديم الخدمات التأهيلية والتعليمية والتشغيلية لذوي الإعاقة مع ممثلين عن الوزارات المختلفة، بما فيها وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل من أجل الضغط على تلك الوزارات لإعمال قانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩، بما في ذلك نسبة التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة، إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم من رسوم الأدوية في المرافق الصحية الحكومية.

٣. ورقة حقائق حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

قامت الوحدة بإعداد تقرير موجز عن الاعتداءات الإسرائيلية على الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة، وشمل تغطية الأضرار الناجمة عن تدمير مؤسسات خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة ايضاً، على أن ينشر ضمن التقرير الشامل عن أثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال بداية العام الجديد.

٤. محاضرات توعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

نظمت الوحدة عدداً من محاضرات التوعية وورشات العمل حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى تمتعهم بحقوقهم وفقاً للقانونين الدولي والمحلي. كما شارك باحثو الوحدة في العديد من الفعاليات التي نظمتها مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة خلال العام. وفيما يلي أبرز تلك النشاطات:

» بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧، نظمت الوحدة ورشة عمل بالتعاون مع المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانونين الدولي والمحلي. قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، محاضرة حول مدى تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

بحقوقهم وفقاً للقانونين الدولي والمحلي، ومعوقات تطبيق قانون المعاقين رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، الصادر عن السلطة الفلسطينية. عقدت الورشة في مقر المؤسسة السويدية شمال قطاع غزة، وشارك فيها موظفي المؤسسة وأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة شمال غزة.

» بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٤، عقدت الوحدة محاضرة حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة لطالبات مدرسة عبسان الجديدة الأساسية الإعدادية، شرق مدينة خان يونس. قدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة بعنوان: "الحق في الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة". عقدت المحاضرة في مدرسة عبسان الجديدة، وشاركت فيها ٣٠ طالبة.

» بتاريخ ٢٠١٤/١١/٩، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل بعنوان:" حقوق وواجبات الاشخاص ذوي الإعاقة قانونيا"، نظمتها جمعية المستقبل للصم الكبار.

» بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٧، شاركت الوحدة في مؤتمر رصد الانتهاكات لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي نظمته جمعية أطفالنا للصم، وقد قدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مداخلة بعنوان: "الرؤية الحقوقية لانتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".

٥. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية حول حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. وشمل ذلك تسليط الضوء على معوقات تطبيق القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، الناجمة عن استمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم التئام المجلس التشريعي الفلسطيني. كما تناولت النشاطات الإعلامية الانتهاكات الإسرائيلية التي تعرضت لها مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة. شملت تلك النشاطات المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

١,٥) المساهمة في حماية الحق في السكن الملائم والأرض وفقاً للمعايير الدولية للحق في السكن الملائم.

النشاطات

١. رصد واقع الحق في السكن الملائم في قطاع غزة.
٢. مقابلات مع وزارة الإسكان والأشغال العامة- الأونروا-المجلس الفلسطيني للإسكان- جمعيات الإسكان- شركات المقاولات – المواطنين المستفيدين.
٣. ورقة حقائق حول واقع الحق في السكن في قطاع غزة.
٤. يوم دراسي حول الحق في السكن الملائم في قطاع غزة.
٥. (٤) محاضرات توعية حول الحق في السكن.
٦. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١. رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم.

تابعت الوحدة خلال العام عملية رصد وتوثيق المشاريع الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم، وشمل ذلك رصد وتوثيق أعداد المنازل التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة. كما شمل ذلك توثيق الأراضي الزراعية التي استهدفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عملياتها الحربية في قطاع غزة، بما في ذلك الممتلكات الزراعية كالبيوت البلاستيكية، شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه.

٢. مقابلات مع وزارة الاسكان والأشغال العامة- الأنروا- المجلس الفلسطيني للإسكان- جمعيات الإسكان- شركات المقاولات – المواطنين المستفيدين.

التقى باحثو الوحدة، خلال العام، مع ممثلي وزارة الأشغال العامة والإسكان، المجلس الفلسطيني للإسكان، لمناقشة

واقع الإسكان في قطاع غزة والآليات التي ينبغي العمل عبرها للارتقاء بواقع الإسكان. كما بحث طاقم الوحدة الجهود المبذولة من تلك الأطراف لإعادة إعمار المنازل التي تعرضت للهدم في قطاع غزة، والسبل الكفيلة بحصول أصحاب المنازل المدمرة على المأوى الملائم.

٣. ورقة حقائق حول واقع الحق في السكن الملائم في قطاع غزة.

أصدرت الوحدة ورقة بعنوان: "السياسات الحكومية تجاه قضايا السكن: رؤية نقدية من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، دعت فيها إلى ضرورة تبني السلطة الفلسطينية لسياسات وخطط تعزز الحق في السكن الملائم، وتراعي الاحتياجات الطارئة لآلاف السكان الذين فقدوا منازلهم في قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية والاستهداف المباشر للوحدات السكنية في القطاع. وطالب المركز بإعادة تقييم الالتزامات الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية في مجال الحق في السكن، ومراعاة حماية السكان من إخلاء منازلهم بالإكراه مقابل تأمين بدائل ملائمة تكفل احترام سكان القطاع وكرامتهم. ودعا إلى إتاحة المعلومات الخاصة بسياسة تخصيص الأراضي الحكومية وتقييم تلك السياسات من أجل الاستثمار الأمثل لمساحات الأراضي الحكومية المتاحة.

٤. يوم دراسي حول الحق في السكن الملائم في قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "مستقبل السياسات الإسكانية في قطاع غزة". عقدت الورشة في فندق الكومودور بمدينة غزة، وشارك فيها متخصصون يمثلون وزارة الأشغال العامة والإسكان، المجلس الفلسطيني للإسكان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. قدم المهندس ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان، مداخلة بعنوان: "واقع الإسكان في قطاع غزة" وقدم د. فضل المزيني، الباحث في الوحدة مداخلة بعنوان: " أثر الحصار الإسرائيلي على المشاريع الإسكانية والعمرانية في قطاع غزة"، كما قدم صابر النيرب، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مداخلة بعنوان: "خطة التنمية الفلسطينية من منظور الحق في السكن الملائم"، وقدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مداخلة بعنوان: "السياسات الحكومية تجاه قضايا السكن: رؤية نقدية من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

ورشة عمل مستقبل السياسات الاسكانية في قطاع غزة بتاريخ ٥ يونيو

٥. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية حول الحق في السكن الملائم. وشمل ذلك تسليط الضوء على الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والذي تعيق من خلاله السلطات الإسرائيلية المحتلة توريد المواد اللازمة لقطاع الإنشاءات من أجل إعادة إعمار الوحدات السكنية التي تعرضت لأعمال التدمير من قبل القوات الحربية الإسرائيلية. كما تناولت النشاطات الإعلامية الاعتداءات الإسرائيلية التي طالت الوحدات السكنية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الاخير على قطاع غزة. شملت تلك النشاطات المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

مخرج رقم ٢

المساهمة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المناطق العازلة.

النشاطات

١. رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادين.
٢. لقاءات ومقابلات مع سكان المناطق الحدودية لتحديد احتياجاتهم.
٣. لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية– مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة.
٤. أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشاكل السكان في المناطق الحدودية.
٥. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
٦. (٦) نشرات أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين في قطاع غزة.
٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

عملت الوحدة على تنفيذ الأنشطة المدرجة في هذا المخرج خلال العام ٢٠١٤، وقد تركزت النشاطات على رصد ومتابعة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، بما في ذلك المزارعين والصيادين، وأثر الحصار الشامل المفروض عليهم ومنعهم من الوصول إلى ممتلكاتهم أو لمصادر رزقهم. وعملت الوحدة على تسليط الضوء على أثر الاعتداءات الإسرائيلية والاستهداف المباشر خلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المناطق العازلة والعاملين فيها "القطاعين الزراعي والصيد البحري". وفيما يلي عرضاً لتلك النشاطات:

١. رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادين.

واصلت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، متابعة، رصد وتوثيق واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك المناطق، بما في ذلك الصيادين في القطاع. وقد ركزت الوحدة في عملها على متابعة منع الوصول الحر والآمن للمزارعين والصيادين في المناطق الحدودية، وفي مياه بحر قطاع غزة. ووثقت الوحدة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين والصيادين التي حدثت خلال العام. ووفرت الوحدة مصدراً هاماً لقاعدة معلومات موسعة حول تلك المناطق، بما في ذلك الاعتداءات اليومية لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في المناطق الحدودية ومياه قطاع غزة، وعمليات تجريف وتدمير الممتلكات الخاصة بالمزارعين في تلك المناطق.

٢. لقاءات ومقابلات مع سكان المناطق الحدودية لتحديد احتياجاتهم.

التقى باحثو الوحدة بسكان المناطق الحدودية والعاملين في قطاع الصيد البحري، بما في ذلك ممثلي الجمعيات العاملة في تلك المناطق ونقابة الصيادين في القطاع، وذلك بشكل دوري طيلة العام. وقد تركزت معظم اللقاءات على البحث في تطوير جهود التنسيق من أجل دعم سكان هذه المناطق، والتركيز على احتياجاتهم الأساسية، وآليات رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي يتعرضون لها على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال العام عززت الوحدة علاقاتها مع المزارعين في المناطق الحدودية، والصيادين عبر التواصل شبه اليومي لمتابعة كافة التطورات المتعلقة بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك انتهاك حقهم في العمل الحر ومنعهم من الوصول إلى مصادر رزقهم.

٣. لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية– مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة.

عقد مدير الوحدة العديد من الاجتماعات واللقاءات مع المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بهدف تسليط الضوء على معاناة سكان المناطق الحدودية في القطاع، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضدهم. كما رافق مدير الوحدة العديد من الوفود الدولية ومندوبي المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة في جولات ميدانية إلى المناطق الحدودية وميناء غزة، حيث التقوا خلالها العديد من المزارعين وأعضاء الجمعيات الزراعية في المنطقة ونقابة الصيادين ولجان الصيادين في محافظات القطاع. وقد هدفت تلك اللقاءات إلى معاينة أوضاع السكان والاستماع إلى ضحايا الانتهاكات في تلك المناطق.

» بتاريخ ٢٠١٤/٣/٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في جولة ميدانية لوفد ياباني يزور قطاع غزة. شملت الجولة ميناء الصيادين بمدينة غزة، والمناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة، ومعبر المنطار.

» بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في اجتماع مع مارتين أولز، من منظمة العمل الدولية، ودار الاجتماع حول أوضاع العمالة في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٧.

٤. أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشاكل السكان في المناطق الحدودية.

» نفذت الوحدة العديد من أنشطة الضغط والمناصرة التي هدفت إلى وقف الانتهاكات المستمرة ضد سكان المناطق الحدودية والصيادين في قطاع غزة. وقد شملت تلك الأنشطة التنسيق والتشبيك مع العديد من المؤسسات الأهلية المحلية والدولية، بالإضافة إلى حشد الجهود الدولية وحثها للتدخل لدى السلطات المحتلة من أجل وقف كافة انتهاكاتها ضد سكان المناطق الحدودية والصيادين في القطاع وحماية حقوقهم في الوصول الآمن لممتلكاتهم وحماية حقهم في العمل والصيد بحرية. وقد شملت تلك الأنشطة عقد الاجتماعات المختلفة وتنظيم الجولات الميدانية، مقابلة الضحايا من المزارعين والصيادين وتقديم كافة المعلومات والبيانات حول الانتهاكات ضدهم.

» نظمت الوحدة بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤، لقاءً خاصاً لعرض التقرير المشترك الذي أصدره المركز ومركز مراقبة النزوح الداخلي بعنوان"، في مقر المركز بمدينة غزة. شارك في اللقاء ممثلو مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، ومندوبي وسائل الإعلام. وافتتح اللقاء خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، وأوضح أنه يأتي في إطار حرص المركز الفلسطيني على رصد ومتابعة الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين في قطاع غزة، لا سيما في ضوء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن سبع سنوات، والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد السكان المدنيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني. وأضاف شاهين أن التقرير يهدف إلى تسليط الضوء على الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق المقيدة الوصول إليها في قطاع غزة في المنطقة البرية والبحرية، وتحديد دوافع وآثار الاعتداءات في المناطق المقيدة الوصول إليها، بما في ذلك الآثار بالنسبة للنزوح، والصحة، والأوضاع المالية، ومصادر الرزق. وعرض المحامي راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، مشيراً إلى أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة هو إجراء غير إنساني وغير قانوني، وعقاب جماعي للسكان المدنيين في قطاع غزة، أعاق فرص التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية، وقطاع غزة والعالم الخارجي من ناحية أخرى. وأضاف الصوراني أن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة بحق السكان المدنيين في المناطق المقيدة الوصول إليها ما هي إلا عينة إختبارية ومحددة لحالة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، مشيراً إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية وإجراء تقييد الوصول إلى مصادر الرزق، تمثل المعاناة اليومية لمزارعي وصيادي القطاع، فهي من ناحية تقتطع ٣٥٪ من أجود المناطق الزراعية، ومن

ناحية أخرى تمنع وصول الصيادين الفلسطينيين إلى ٨٥٪ من مصادر الرزق. واختتم الصوراني مداخلته بالإشارة إلى أن تقرير "تحت مرمى النار" قد تم إطلاقه في فبراير الماضي في لندن وبحضور نحو ٤٠ من أعضاء البرلمان الأوروبي ورجال السياسة والإعلام، وأنه ألقى كلمة حول أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وذلك عبر نظام الربط الإلكتروني.

٥. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

أصدرت الوحدة تقريراً يوثق الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، خلال الفترة من ٢٠١٣/٩/١ وحتى ٢٠١٤/١٠/٣١، يتناول التقرير حوادث إطلاق النار التي تعرض لها الصيادون الفلسطينيون أثناء مزاولتهم مهنة الصيد في مياه غزة، وما نتج عنها من قتل أو إصابة الصيادين، وإتلاف أدوات ومعدات الصيد التي بحوزتهم. كما يتناول التقرير حوادث الملاحقة التي تعرض لها الصيادون في مياه بحر غزة ونتج عنها اعتقال أو مصادرة أدوات ومعدات الصيد. وقد عرض التقرير لإحصاءات خاصة حول استهداف قطاع الصيد البحري خلال فترة العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وكشف التقرير أن جميع حوادث ملاحقة واستهداف الصيادين وقعت في حدود ألـ ٦ أميال بحرية، وهي المسافة البحرية المسموح الصيد فيها.

٦. ٦ أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين في قطاع غزة.

أصدرت الوحدة، خلال العام ٢٠١٤، (٦) نشرات أوراق حقائق تناولت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة، وبشكل دوري، تناولت خلالها عملية حصر وتوثيق كافة الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد صيادي القطاع في بحر قطاع غزة، بما في ذلك عمليات إطلاق النيران ضد الصيادين في عرض البحر، احتجاز وتدمير قواربهم ومعدات الصيد الخاصة بهم واعتقالهم أثناء ممارستهم مهنة الصيد.

٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٤، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية حول تطورات المنطقة العازلة. وشمل ذلك تسليط الضوء على الحصار الإسرائيلي المفروض على المناطق العازلة «البرية والبحرية»، والاعتداءات الإسرائيلية في تلك المناطق. شملت تلك النشاطات المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

- بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٠، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في اجتماع مجموعة الحماية في مقر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مدينة غزة، وبحضور ممثلي المؤسسات الدولية والمحلية الأعضاء في المجموعة. وقدم شاهين عرضاً لتقرير : «تحت النيران»، والذي أصدره المركز بالتعاون مع مركز مراقبة النزوح الداخلي. واستعرض شاهين التقرير الذي يغطي الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق البرية والبحرية المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، وأبرز التوصيات التي احتواها التقرير.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في اجتماع المجموعة الخاصة بالمناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، وذلك في مقر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مدينة غزة، وبحضور ممثلي المؤسسات الدولية والمحلية الأعضاء في المجموعة. وقد دار النقاش حول دراسة مسحية حول الأوضاع المعيشية لسكان المناطق الحدودية، حيث جرى مناقشة منهجية.
- كما أجرى طاقم الوحدة ٨ لقاءات اعلامية مع وسائل اعلامية محلية ودولية.

- **المشاركة في الدورات التي نظمتها وحدة التدريب**

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٤. وقد ساهم باحثو الوحدة في تقديم جلسات تدريب في (٨) دورات تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز. وقد شملت تلك المشاركة

جلسات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في التعليم، الحق في الصحة، القانون الإنساني الدولي والحق في التنمية.

- **المساهمة في إعداد التقرير السنوي للمركز**

قامت الوحدة بإعداد عدد من التقارير الموجزة التي يتناولها التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٣. وقد أعدت الوحدة تقاريرها حول المواضيع التالية:

١. أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤.
٢. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال العام ٢٠١٤.
٣. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤.

- **نشاطات أخرى**

١. انخرط باحثو الوحدة، ونظراً للظروف التي طرأت في بداية النصف الثاني من العام ٢٠١٤، والمتمثلة في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع، في نشاطات المركز الخاصة بنشر الانتهاكات واسعة النطاق، بما فيها جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبتها ضد المدنيين وممتلكاتهم. وقد قام طاقم الوحدة خلال تلك الفترة وبعدها بإعداد البيانات الصحفية والتقارير الخاصة، والتي ركزت على تدهور الأوضاع الإنسانية، وتعرض أبرز الانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الانتهاكات ضد طواقم العمل الإنساني وأفراد المهمات الطبية. كما ساهم باحثو الوحدة في العديد من النشاطات الإعلامية لفضح جرائم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي.
٢. انخرط باحثو الوحدة في إعداد التقرير الخاص بأثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك خلال الفترة التي تلت انتهاء العدوان مباشرة. وقد أعدت الوحدة العديد من الأجزاء الخاصة بالتقرير الشامل، خاصة ما يتعلق بهدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية خلال فترة العدوان الحربي، وكذلك استهداف رجال المهمات الطبية، طواقم العمل الإنساني، الأوضاع الإنسانية في القطاع خلال تلك الفترة وأثر الحصار على القطاع خلال فترة العدوان.
٣. بتاريخ ٢٠١٤/٣/٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في جولة ميدانية لوفد ياباني يزور قطاع غزة. شملت الجولة ميناء الصيادين بمدينة غزة، والمناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة، ومعبر المنطار.
٤. بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٣، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلة عبر سكايب مع كارول بالف من مؤسسة كريستيان أيد، حول الاستيلاء على الأراضي في قطاع غزة، وأوضاع المناطق الحدودية في القطاع.
٥. بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في اجتماع مع مارتين أولز، من منظمة العمل الدولية، ودار الاجتماع حول أوضاع العمالة في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٧.

الأستاذ خليل شاهين مدير الوحده مع وزير العدل اليمني والسفير البولندي في تونس

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب جل خطتها السنوية خلال العام ٢٠١٤، وفقاً لما ورد فيها. فرغم المتغيرات والظروف المعقدة والصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن وحدة التدريب واصلت تنفيذ نشاطاتها مع الفئات الجديدة التي بدأت في استهدافها،إضافة إلى الفئات التي دأبت على العمل معها. لم تزل عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية تتأثر سلباً بحالة الإحباط التي يمر بها المواطنون الفلسطينيون، بسبب الانتهاكات المستمرة والممنهجة التي تقترفها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي ارتقت إلى درجة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك، استمرارها في فرض الإغلاق الخانق والمشدد على الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع غزة الذي طال الحصار فيه البشر والحجر، ولم يترك حقاً من حقوق الإنسان إلا وانتهكه. مر قطاع غزة هذا العام بتجربة هي الأقسى والأعنف في شراستها، حيث شنت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حرباً على قطاع غزة أفقدت المواطنين الفلسطينيين أمنهم وأمانهم وشلت حياتهم على مدار ما يقرب من شهرين، ظلوا فيها حبيسي بيوتهم لا يغادروها إلا هرباً من قذائف قوات الاحتلال. صاحب ذلك تهرب المجتمع الدولي من مسؤولياته الأخلاقية والقانونية في محاسبة دولة الاحتلال على جرائمها، وإفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من المحاسبة والعقاب على جرائمهم، وسياسة الكيل بمكيالين، وازدواجية المعايير التي تتبعها الحكومات الأوروبية.

فيما لم تزل حالة الانقسام والصراع السياسي المدمر التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمس حياة الفلسطينيين في أدق تفاصيلها، وينتج عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني داخلياً وتدهور أوضاعة وعرقلة عملية التحول الديمقراطي، الأمر الذي يعمق الشرخ في مكونات النظام السياسي الفلسطيني، ورغم تشكل حكومة فلسطينيو واحدة، إلا أن الحال بقي كما هو و لم يطرأ عليه أية تحسن، بل تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، لا سيما مع عدم وضوح وبطأ إن لم يكن انعدام عملية الإعمار والتأهيل لكل ما دمرته الحرب في قطاع غزة. في الوقت ذاته إغلاق أفق المصالحة الفلسطينية وتضاءل أمل المواطنين الفلسطينيين في نجاحها، الأمر الذي قاد إلى حالة من الإحباط غير المسبوقة في أوساط الفلسطينيين

قادت الأوضاع سابقة الذكر إلى حالة إحباط غير مسبوقة في أوساط المواطنين الفلسطينيين، أدت إلى إفقاد فكرة حقوق الإنسان قوتها الأخلاقية وشوشت صورتها وعرقلت عملية التربية عليها، وأضافت أعباءً جديدةً على المدافعين عن حقوق الإنسان لإحياء ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين الفلسطينيين وتقبلها.

مخرج رقم (١)

امتلاك ٤٠٠ شاب وشابة المعارف والمفاهيم الأساسية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، المحامين والمحاميات، الصحافيين والصحافيات، النساء، نشطاء المجتمع المدني.

تم توزيع هذا المخرج على ١٨ نشاطاً، داخل قطاع غزة وخارجه، حسب ما هو مخطط له. بسبب الظروف التي مر بها قطاع غزة، لم تستطع وحدة التدريب تنفيذ نشاطات هذا المخرج بشكل كامل، فعلى مدار ٥٠ يوماً ألقت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قذائفها على رؤوس مواطني القطاع، وأبقت المواطنين حبيسوا بيوتهم لا يغادروا إلا بحثاً عن مكان أكثر أمناً يحفظ لهم حياتهم وكرامتهم التي سحقها الاحتلال. الحرب والحصار المشدد المفروض على قطاع غزة وعدم القدرة على الحركة وحالة الإحباط الشديد التي أصابت المواطنين في قطاع غزة، شكلت على وحدة التدريب قيوداً يستحيل تخطيها، وأجبرتها على تقليص نشاطاتها المرصودة في هذا المخرج، خصوصاً في النصف الثاني من العام. رغم ذلك نفذت وحدة التدريبجل نشاطاتها الواردة في الخطة، فنظمت ١٠دورات تدريبية، شارك في أعمالها ٢٦٧ شخصاً، مثلوا أكثر من من ٢٠مؤسسة وجمعية ومجموعة شبابية، تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته. نفذت الوحدة نشاطاتها بالشراكة مع مؤسسات محلية فلسطينية أهمها: جمعية تطوير المرأة الفلسطينية، جمعية بناء للتنمية والتمكين، جمعية تواصل للثقافة والفنون، إضافة إلى مجموعات شبابية تنشط في وسط طلاب الجامعات، ونشطاء ينشطون في مجال الدفاع عن حقوق المعتقلين.

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٤، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، ساعات التدريب ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	٤ دورات لطلبة الجامعات (مجموعات شبابية)	١١٥	٨٠	٪٤٨,٥
٢	٥ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	١٣٠	١٠٠	٪٥٣
٣	١دورة خاصة بالمحامين الشبان (تحت التمرين)	٢٢	٢٠	٪٣٢

بشكل إجمالي، نفذت الوحدة ١٠ دورة تدريبية، شارك فيها ٢٦٧ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج. بلغ عدد المشاركات ١٣٢ من أصل ٢٦٧ شخصاً أي أن نسبة مشاركة النساء في الدورات بلغت ٤٩,٥٪، مقابل ٥٠,٥٪ ذكور، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٩٣٪، واشتملت على ٢٠٠ ساعة تدريبية.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

لقاء مع برلمان طلابي لمدرسة تابعة لوكالة الغوث بمقر المركز مارس ٢٠١٤

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٤

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	طلاب كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٨	٢٠	٢١/٤ – ٢٠١٤/٥/٤	٥٧٪
٢	أعضاء مجموعة سمو الشبابية	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٣٠	٢٠	٢٢/٤ – ٢٠١٤/٥/٦	٦٣٪
٣	محامون ومحاميات (شبان) في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة خان يونس	٢٧	١٨	٢٩/٤ – ٢٠١٤\٥\٧	٣٢٪
٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة جمعية تواصل في مدينة رفح	٣١	٢٠	١١ – ٢٠١٤/٥/١٥	٦١٪
٥	عضوات في جمعية تطوير المرأة الفلسطينية في محافظة الوسطى	قاعة جمعية تطوير المرأة الفلسطينية في البريج	٢٢	٢٠	١ – ٢٠١٤/٦/٥	١٠٠٪
٦	أعضاء وعضوات في جمعية بناء للتنمية والتمكين في محافظة شمال غزة	قاعة جمعية بناء للتنمية والتمكين في جباليا البلد	٢٦	٢٠	٨ – ٢٠١٤/٦/١٢	٤٦٪
٧	أعضاء وعضوات في التجمع القانوني الشبابي (مجموعة شبابية في الجامعة الإسلامية)	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٦	٢٠	١٦ – ٢٠١٤/٦/٢٢	٦١,٥٪
٨	أعضاء وعضوات في التجمع الإعلامي الشبابي	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة خان يونس	٢٣	٢٠	٢٢ – ٢٠١٤/٦/٢٦	٦٩,٥٪
٩	أعضاء وعضوات في التجمع القانوني الشبابي (مجموعة شبابية في جامعة الأزهر)	قاعة مطعم الدار في مدينة غزة	٣١	٢٠	٤\٣٠ – ٢٠١٤/١٢/٤	٤٨٪
١٠	نشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الأسرى	قاعة مطعم الدار في مدينة غزة	٢٨	٢٠	١٦ – ٢٠١٤/١٢/٢٠	٠٪

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول التالي يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	**لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية:** ١)أن حالة من الالتباس تجاه مفاهيم حقوق الإنسان كانت تسود في الأيام الأولى في التدريب، تتراجع مع نهاية الدورات؛ ٢)أن تطوراً إيجابياً كان يطرأ في نهاية الدورات على مشاركة المشاركين والمشاركات واستجابتهم للنقاش والتفاعل مع محتوى الدورات والانخراط في التعبير عن آرائهم وإن كانت سلبية في أحيان قليلة؛ و٣)أن نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية كانت ممتازة.
٢	عقد لقاءات مباشرة أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على الصعيد المعرفي والسلوكي	**استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بالجلسات التدريبية وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة.** **وقد بين المشاركون في اللقاءات القبلية حاجتهم إلى:** ١)التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز الفلسطيني؛ ٢)اكتساب أصدقاء جدد والتعرف على المؤسسات التي يعملون بها؛ ٣) الحصول على شهادة مشاركة في الدورة لإغناء السيرة الذاتية لهم؛ ٤)اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. تجدر الملاحظة أن التفاصيل اختلفت من فئة لأخرى حسب مستواها وحاجتها، حيث ركزت فئة المتطوعين والعاملين في المؤسسات على حقوق الإنسان بشكل عام، وركز المحامون الشبان على القانون الشرعي رغبة منهم في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الشرعية، وركزت أعضاء المجموعات الشبابية على مفاهيم حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما، حقوق المرأة، فيما ركز المهتمون بالدفاع عن المعتقلين على موقع المعتقلين في القانون الإنساني الدولي، وحقوقهم المنصوص عليها فيه. **وعند انتهاء الدورات التدريبية وضح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم:** ١) تعرفوا على دور المؤسسات، لاسيما دور المركز الفلسطيني في ملاحقة مجرمي الحرب ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛ ٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات؛ ٣)اكتسبوا أصدقاء جددا،وتعرفوا على المؤسسات التي يعملون فيها؛ ٤) اكتسبوا معلومات ومعارف نظرية وعملية جديدة، وطوروا معارفهم ومهاراتهم القديمة حسب حاجة الفئات كما ورد أعلاه. **فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في اللقاءات البعدية (الموثقة لدى الوحدة) في:** ١) الاستمرار في عقد هذه الدورات التي تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وبخاصة مع التعدي المستمر على حقوق المواطن الفلسطيني والعربي وغياب قيم التسامح؛ ٢) عقد دورات للشبان حول حقوق المرأة؛ و٣) سلسلة محاضرات حول حقوق المعتقلين في القانون الإنساني الدولي. **وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي:** ١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ ٢) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ ٣) تنوع طرق التدريب والميل نحو استخدام الوسائل العملية؛ ٤) مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين أنفسهم والمحتوى التدريبي جيد جداً، ٥) نسبة الالتزام بالحضور ممتازة؛ ٦) الالتزام بقواعد المناقشة جيدة؛ ٧) مناسبة قاعات التدريب؛ و٨) الاستفادة من المطبوعات التي توزع، وبخاصة دليل التدريب.

جلسة تدريبية لمجموعة شبابية نوفمبر ٢٠١٤

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
٣	رصد حالات تأثرت بمحتوى التدريب على المستوى الشخصي والمهني	تواجه الوحدة صعوبة في رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، لكنها تابعت ذلك بطرق مختلفة على مدار العام، وسجلت التالي: ١) زيادة الاهتمام بتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين الفلسطينيين؛ ٢) انخراط ٥ أشخاص من المتدربين في مشاريع تطوعية تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٣) تطوع ٢٥ شخصاً للعمل في المركز لمساعدته في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة؛ ٤)تصريح عدد من المتدربينبرغبتهم الشديدة بالتطوع في العمل؛ ٦) زار المركز على مدار العام أكثر من ٧٠ شخصا شاركوا في التدريب؛ ٧) مشاركة عدد من المتدربين في نشاطات المركز بعد التدريب؛ ٨) رتب أكثر من ٤٥ معلماً ومعلمة يعملون في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز، وضمت الوفود الزائرة أكثر من٩٨٨طالباً وطالبةً؛ ٩) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة، أو للعاملين في المركز، بأن أغلب من يشاركون في الدورات تتطور معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة، وعادة ما يلح مدراء المؤسسات على مشاركة الموظفين والمتطوعين في الدورات؛ و١٠) تنظيم ٤ دورات تدريبية في مدينة غزة بمبادرة وترتيب من عدد منالطلاب الذين شاركوا في دورات المركز كمتدربين.
٤	رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز	تواجه الوحدة صعوبة في رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا إلى المركز، ورغم ذلك رصدت الوحدة أكثر من ٥٤ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة عبر الاتصال بمدير الوحدة أو غيره من الزملاء في المركز. وقد حضر ١٠ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها هم أو أفراد عائلاتهم أو وقعت في محيطهم، فيما حضر ١٧ آخرون بصحبة ضحايا.
٥	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز المتنوعة، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: ١)حضور أغلب ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز؛ ٢)انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا أو وحدهم؛ ٣) ساهم عدد من المتدربين في الترتيب لأربعدورات تدريبية عقدت في مقر المركز في مدينة غزة؛ و٤)ساهم عدد من المتدربين في دعوة مدير الوحدة أو زملائه العاملين في المركز لإلقاء محاضرات أو لقاءات في المؤسسات التي ينشطون فيها.
٦	رصد مبادرات المشاركين	رصدت الوحدة عدداً من مبادرات المتدربين على مدار العام، تمثل أبرزها فيما يلي: ١)تنظيم ٣٦ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية إلى مقرات المركز؛ ٢)دعوة واستضافة عدد كبير من طاقم المركز كمتحدثين رئيسيين في ورش العمل والمحاضرات التي تنظمها المؤسسات التي ينشطون فيها؛ ٣) التبليغ عن الانتهاكات واصطحاب عدد من الضحايا إلى المركز؛ ٤)تصريح عدد كبير منهم برغبتهم الشديدة في التطوع في المركز ؛ ٥) تطوع عدد منهم في مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان.
٧	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية	تلقت الوحدة في النصف الأول من العام، ١٢ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة، وقد عقد مدير الوحدة أكثر من ١٠ لقاءات مع مدراء هذه المؤسسات.

دورة تدريبية للمدافعين عن حقوق الاسرى نوفمبر ٢٠١٤

إصدار أخبار صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

غطت الوحدة نشاطاتها عبر إصدار أخبار صحافية ومد النشرة الإعلامية للمركز (المنظار) بمعلومات كافية حول نشاطات الوحدة لتضمينها في تقارير النشرة، حيث أصدرت الوحدة ١٣ خبراً صحافياً تغطي نشاطاتها، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية والمواقع الإلكترونية وفقاً لهذه الأخبار في كل مرة.

مخرج رقم (٢)

امتلاك ٤٦ شابا و شابة مهارات وطرق التدريب في مجال حقوق الإنسان.

لتنفيذ هذا النشاط خططت الوحدة نشاطين لتنفيذهما خلال العام، عبارة عن تنظيم دورتان تدريبيتان لتدريب المدربين. استطاعت الوحدة تنفيذ نشاط واحد منهما، وأجلت الآخر إلى العام المقبل، ولظروف عدم القدرة على السفر فقد نفذت النشاط داخل قطاع غزة، بدلاً من خارجه. شارك في الدورة ٢٣ مشاركاً بينهم ١١ مشاركة، بنسبة (٤٨٪)، يمثلون ١١ مؤسسة مجتمعية تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة الخمس، استغرقت الدورة خمسة أيام بواقع ٣٥ ساعة تدريبية.

الجدول التالي يوضح تفاصيل الدورة

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية	قاعة فندق المتحف في مدينة غزة	٢٣	٣٥	٢٤ – ٢٠١٤/١٢/٣٠	٪

مخرج رقم (٣)

رفع وعي ٣٣٠ صياداً ومزارعاً ومزارعةً بالحق في الملكية وطرق الوصول للمساعدة القانونية

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى الوصول إلى الفئات المهمشة (الصيادين– المزارعين – المزارعات)في المجتمع الفلسطيني، ومدها بالطرق القانونية للحصول على حقوقها في حال انتهاكها، إضافة إلى تعريفهم بحقوق الإنسان، وحقهم في الملكية، والسندات المطلوبة لإثبات ملكيتهم.

نفذت الوحدة خلال العام١٣ دورة تدريبية من دورات اليوم الواحد. علماً بأن هذه الدورات التدريبية، دورات مكثفة، خاصة بشريحتي الصيادين والمزارعين والمزارعات وتستغرق يوماً واحداً لمدة يوم واحد، يستغرق بين ٤ و ٥ ساعات. وقد صممت وحدة التدريب برنامجاً تدريبياً يحاكي احتياج الفئتين، بحيث يتناسب مع ظروفهم القاسية ومستواهم العلمي. شارك فيأعمالالدوراتالتدريبيةالثلاث عشرة دورة تدريبية ٣٣٩مشاركاًومشاركةً،بينهم ١٤٥ صياداً و١٠٢ مزارعاً و ٩٢ مزارعةً، بواقع٥٢ساعةتدريبية.

الجدول التالي يوضح تفاصيل الدورات التي نفذتها الوحدة خلال الشهور الستة الأولى من العام ٢٠١٤

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عددالمتدربين	عددالساعات	الفترةالزمنية
١	صيادون يعملون على شواطئ محافظة دير البلح	قاعة مركز المغازي الثقافي في المغازي	١٦	٤	٢٠١٤/١/١٥
٢	مزارعون يعملون في الأراضي الزراعية شرق المصدر والمغازي	قاعة مركز المغازي الثقافي في المغازي	١٩	٤	٢٠١٤/١/١٦
٣	مزارعون يعملون في الأراضي الزراعية في منطقة الفخاري في محافظة خان يونس	قاعة جمعية الفخاري لتنمية المرأة الريفية	١٧	٤	٢٠١٤/٢/١٠
٤	صيادون يعملون على شاطئ بحر خان يونس	جمعية القدس لتطوير المواصي	٣١	٤	٢٠١٤/٢/١٣
٥	مزارعون يعملون في بيت حانون شرق محافظة شمال غزة	حقل المزارع رمضان أبو غزال في بيت حانون	٢٦	٤	٢٠١٤/٢/١٥
٦	مزارعات يعملن في الأراضي الزراعية الواقعة شرق مخيم البريج وجحر الديك	قاعة جمعية تطوير المرأة في مخيم البريج	٢٣	٤	٢٠١٤/٢/١٧
٧	مزارعون يعملون في الأراضي الزراعية في قرية أم النصر محافظة شمال غزة	قاعة الجمعية الزراعية في قرية أم النصر	٢٦	٤	٢٠١٤/٢/١٨
٨	مزارعون يعملن في الأراضي الزراعية الواقعة شرق مخيم البريج	قاعة جمعية تطوير المرأة في مخيم البريج	١٤	٤	٢٠١٤/٢/١٩

الرقم	الفئةالمستهدفة	المكان	عددالمتدربين	عددالساعات	الفترةالزمنية
٩	مزارعات يعملن في الأراضي الزراعية في القرارة شرق محافظة خان يونس	قاعة جمعية الإنسان التنموية في القرارة	٢٥	٤	٢٠١٤/٢/٢٠
١٠	مزارعات يعملن في الأراضي شرق محافظة خان يونس (خزاعة، عبسان الكبيرة، أبو طعيمة)	قاعة جمعية بيت المستقبل في خزاعة	٤٤	٤	٢٠١٤/٣/٢
١١	صيادون يعملون على شاطئ بحر محافظة رفح	مقر نقابة الصيادين في محافظة رفح	٢٣	٤	٢٠١٤/٣/١٧
١٢	صيادون يعملون على شاطئ بحر محافظة غزة	مقر نقابة الصيادين في محافظة غزة	٣٥	٤	٢٠١٤/٣/٢٠
١٣	صيادون يعملون على شاطئ بحر محافظة شمال غزة	كافتيريا تل الربيع على شاطئ بحر شمال غزة	٤٠	٤	٢٠١٤/٣/٣١

مخرج رقم (٤)

امتلاك ٢٥٠ شخصاً معرفة ببعض الحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

نفذت وحدة التدريب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١١ نشاطاً، تمثلت في أيام تدريبية وجلسات تدريبية ولقاءات ومحاضرات توعية، واشتملت على عناوين، أهمها: مدخل إلى حقوق الإنسان،الديمقراطية، المجتمع المدني، المواطنة، بناء الملفات القانونية، حقوق الطفل وحقوق المرأة، مدخل إلى حقوق الإنسان. بلغ عدد الذين شاركوا في هذه النشاطات ٢٨٧ مشاركاً ومشاركة، مثلوا شرائح مختلفة من المجتمع، أعضاء وعضوات في مؤسسات. وكان على رأس المؤسسات التي عملت معها الوحدة:الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،جمعية المرأة المبدعة،جمعية الأدهم للتنمية والتطوير، التجمع الإعلامي الشبابي.

مجموعة عمل خلال دورة تدريب المدربين

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	نظمت الوحدة ١١ يوماً تدريبياً ولقاءً توعوياً، تناولت عدداً من حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من مناطق قطاع غزة. (الجدول أدناه يوضح التفاصيل)	١)تصريح المشاركين في الأيام التدريبية واللقاءات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢)الإقبال على المشاركة في المحاضرات. ٣) تزايد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم والمشاركة في اللقاءات.	١) صرح المشاركون في الأيام التدريبية واللقاءات بأنهم استفادوا من المعلومات والمعارف التي قدمت لهم، وأفاد المشاركون في الأيام التدريبية الخاصة بالمزارعين والصيادين بأن اكتسبوا معلومات كانوا يجهلونها حول آليات الوصول للعدالة. ٢) شارك في اللقاءات ٢٨٧ شخصاً. (التفاصيل في الجدول أدناه) ٣)تلقت الوحدة ١٣ طلباً.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات خلال العام ٢٠١٤

الرقم	المؤسسةالشريكة	الفئةالمستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	جمعية المرأة المبدعة	خريجين وخريجات	الديمقراطية	فندق المتحف	١٨	٢٠١٤/١/١٨	يوم تدريبي لمدة ٦ ساعات
٢	جمعية المرأة المبدعة	خريجين وخريجات	المواطنة	فندق المتحف	١٨	٢٠١٤/١/١٩	يوم تدريبي لمدة ٦ ساعات
٣	جمعية المرأة المبدعة	خريجين وخريجات	المجتمع المدني	فندق المتحف	١٨	٢٠١٤/١/٢٠	يوم تدريبي لمدة ٦ ساعات
٤	تجمع فلسطين القانوني	طلاب جامعيين	مدخل إلى حقوق الإنسان	قاعة في جامعة فلسطين	٢٦	٢٠١٤/٤/١٤	ساعتان
٥	شبكة المدافعين عم حقوق الإنسان	طلاب قانون في جامعات غزة	بناء الملفات القانونية	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٣٨	٢٠١٤/٦/٢٤	ساعتان
٦	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	عاملون في مؤسسات أهلية	منهجية ومعايير البحث الميداني	قاعة الهيئة	٣٣	٢٠١٤/١٠/١٦	ساعتان
٧	المركز الفلسطيني	باحثون ميدانيون في مؤسسات حقوق الإنسان	جمع الأدلة دون تأزيم الضحايا نفسياً	قاعة مطعم الدار	٢٠	٢٠١٤/١٢/٤	يوم تدريبي لمدة ٤ ساعات
٨	مدرسة بنات الزيتون الإعدادية أ	أولياء أمور	حقوق المرأة وحقوق الطفل	قاعة المدرسة	٥١	٢٠١٤/١٢/١٤	ساعة ونصف

الرقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
٩	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير	أعضاء وعضوات في الجمعية	مفاهيم عامة في حقوق الإنسان	قاعة الجمعية	٣٠	٢٠١٤/١٢/١٧	ساعة ونصف
١٠	المركز الفلسطيني	مدونون	حقوق الإنسان	قاعة المركز	١٦	٢٠١٤/١٢/٢١	ساعة ونصف
١١	التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني	أعضاء في التجمع	مدخل إلى حقوق الإنسان	قاعة التجمع	١٩	٢٠١٤/١٢/٢٢	ساعة ونصف

مخرج رقم (٥)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٢١٣ ملفاً خلال العام. تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:

١. تطوع٢٥ شخص من الذين تلقوا تدريباً في المركز للعمل في المركز لمساعدته في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، بواقع ٥ متطوعين في كل محافظة من محافظات غزة الخمس.
٢. المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه، حيث تم إضافة ما يقرب من ١٣٠ بريدا إلكترونيا للمتدربين إلى قائمة المركز البريدية، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.
٣. الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.
٤. زيادة الاهتمام بتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الحدودية والبحر (المزارعين الصيادين)، حيث تم إنشاء صفحة على الفيس بوك لرصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بالصيادين ويقوم أحد الذين تلقوا تدريب في المركز بتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين والمزارعين في المنطقة الحدودية على صفحته الشخصية.
٥. انخراط ٥ من الأشخاص الذين تلقوا تدريب في

المركز خلال هذا العام في العمل في مشروع يتعلق بانتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.

٦. استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.
٧. حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.
٨. المساعدة في تنظيم ٤ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام في أوساط طلبة الجامعات، وكانت في مقر المركز في مدينة غزة.
٩. التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.
١٠. تطوع ١٥ شخصاً لمساعدة المركز في عمل مسح للمؤسسات في قطاع غزة.
١١. تنظيم ٣٦ زيارة ميدانية لوفود طلابية تمثل أعضاء وعضوات في البرلمانات الطلابية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز. بلغ عدد الطلاب الذين شملتهم الوفود ٩٨٨ طالبا وطالبة. وتستغرق الزيارة الواحدة عادة بين ساعة وساعة ونصف حيث يتم استعراض نبذه عن المركز وعمله، ويتم الرد على استفسارات التلاميذ. الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١	مدرسة بنات خان يونس الاعدادية «ب»	مقر المركز خان يونس	٢٢	٢٠١٤/١/١٩
٢	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «ب»	مقر المركز جباليا	٣٥	٢٠١٤/٢/١٠
٣	مدرسة ذكور رفح الابتدائية	مقر المركز خان يونس	٢٥	٢٠١٤/٢/١٢
٤	مدرسة قليبو الإعدادية	مقر المركز جباليا	١٧	٢٠١٤/٢/١٧
٥	مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة «ج»	مقر المركز خان يونس	٤٠	٢٠١٤/٢/٢٦
٦	مدرسة ذكور الشجاعية الابتدائية «ج» للاجئين	مقر المركز غزة	٢٥	٢٠١٤/٢/٢٤
٧	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «أ»	مقر المركز جباليا	٢٣	٢٠١٤/٢/٢٧
٨	مدرسة بنات تل السلطان الاعدادية	مقر المركز خان يونس	٤٠	٢٠١٤/٢/٢٧
٩	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «أ»	مقر المركز خان يونس	١٤	٢٠١٤/٣/١٠
١٠	مدرسة ذكور رفح الإعدادية «أ» للاجئين	مقر المركز غزة	٤٠	٢٠١٤/٣/١٢
١١	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية «ب»	مقر المركز خان يونس	١٢	٢٠١٤/٣/١٢
١٢	مدرسة ذكور خان يونس الاعدادية	مقر المركز خان يونس	٢٥	٢٠١٤/٣/١٣
١٣	مدرسة ذكور الفخاري	مقر المركز خان يونس	٢٥	٢٠١٤/٣/١٦
١٤	البرلمان المركزي لمدارس وكالة الغوث	مقر المركز خان يونس	٣٠	٢٠١٤/٣/١٧
١٥	مدرسة الفخاري المشتركة	مقر المركز خان يونس	١٥	٢٠١٤/٣/٢٠

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١٦	مدرسة بنات دير البلح الابتدائية	مقر المركز غزة	٢٥	٢٠١٤/٣/٢٠
١٧	مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة «ب»	مقر المركز غزة	٣١	٢٠١٤/٣/٢٠
١٨	مدرسة ذكور معن الإعدادية	مقر المركز خان يونس	٢١	٢٠١٤/٣/٢٤
١٩	مدرسة ذكور بني سهيلا الإعدادية	مقر المركز خان يونس	٣٣	٢٠١٤/٣/٢٥
٢٠	مدرسة المأمونية الابتدائية المشتركة	مقر المركز غزة	٢٩	٢٠١٤/٣/٢٥
٢١	ذكور »ب» المغازي الابتدائية «ب»	مقر المركز غزة	٥٢	٢٠١٤/٣/٢٦
٢٢	مدرسة ذكور دير البلح الابتدائية «ب»	مقر المركز غزة	١٥	٢٠١٤/٣/٣١
٢٣	مدرسة أبو طعيمة الإعدادية للبنات	مقر المركز خان يونس	٥	٢٠١٤/٤/٢
٢٤	مدرسة ذكور رفح الابتدائية «أ» للاجئين	مقر المركز غزة	٦١	٢٠١٤/٤/٣
٢٥	مدرسة جنينة الاعدادية المشتركة «رفح»	مقر المركز غزة	٢٥	٢٠١٤/٤/٨
٢٦	مدرسة ذكور بيت لاهيا الابتدائية «أ»	مقر المركز جباليا	٢٤	٢٠١٤/٤/١٥
٢٧	مدرسة «د» الابتدائية المشتركة للاجئين رفح	مقر المركز غزة	٢٥	٢٠١٤/٤/٢٦
٢٨	مدرسة بنات جباليا الابتدائية «أ»	مقر المركز جباليا	٢٢	٢٠١٤/١١/٣
٢٩	مدرسة بنات جباليا الابتدائية «ب»	مقر المركز جباليا	٣٠	٢٠١٤/٤/٢٦
٣٠	مدرسة القرارة الابتدائية المشتركة	مقر المركز خان يونس	٢٠	٢٠١٤/١١/٣٠
٣١	مدرسة بنات خان يونس الاعدادية	مقر المركز خان يونس	٣٠	٢٠١٤/١٢/١
٣٢	اتحاد برلمانات طلاب رفح	مقر المركز خان يونس	٢٩	٢٠١٤/١٢/١٦
٣٣	مدرسة بنات الزيتون الإعدادية (أ)	مقر المركز غزة	٤٥	٢٠١٤/١١/١٧
٣٤	مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية (أ)	مقر المركز غزة	٢٦	٢٠١٤/١٢/١١
٣٥	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (أ)	مقر المركز جباليا	٢٢	٢٠١٤/١١/٣
٣٦	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (ب)	مقر المركز جباليا	٣٠	٢٠١٤/١١/١٢

مخرج رقم (٦)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

لبت الوحدة الطلبات التي تلقتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير من المؤسسات المجتمعية لإلقاء محاضرات أو لإدارة جلسات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. وقد نفذت الوحدة٣ نشاطات. شارك في هذه اللقاءات ٥٩ مشاركاً ومشاركةً.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	جمعية المرأة المبدعة	خريجين وخريجات	الديمقراطية	فندق المتحف	١٩	٢٠١٤/١/٢٢	يوم تدريبي لمدة ٦ ساعات
٢	جمعية المرأة المبدعة	خريجين وخريجات	المواطنة	فندق المتحف	٢٠	٢٠١٤/١/٢٣	يوم تدريبي لمدة ٦ ساعات
٣	جمعية المرأة المبدعة	خريجين وخريجات	المجتمع المدني	فندق المتحف	٢٠	٢٠١٤/١/٢٥	يوم تدريبي لمدة ٦ ساعات

مخرج رقم (٧)

إصدار أدلة تدريبية في مجال حقوق الإنسان

تضمنت خطة العام ٢٠١٤، إصدار ٣ أنواع من الأدلة التدريبية، أعدت الوحدة إثنين منهما، الأول تحت الطباعة فيم الثاني يجري مراجعته، ورحلت الثالث إلى العام المقبل.

الجدول التالي يوضح التفاصيل

الرقم	النشاط	التنفيذ
١	إعادة طباعة دليل حقوق الإنسان المستخدم في التدريب.	تم تحديث الدليل – قيد الطباعة–
٢	إصدار دليل خاص بتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان.	تم إعداد المسودة – قيد المراجعة–
٣	إصدار ٢ كتيبات تدريبية، مكتوبة بلغة بسيطة، تعتمد طريقة الأسئلة والأجوبة، وتستخدم من قبل المدربين والمشاركين على حد سواء. تشتمل على معلومات أساسية حول عدداً من اتفاقات حقوق الإنسان والحقوق الواردة فيها.	تم ترحيلة إلى العام المقبل وسيصدر منه ٣ كتيبات بدل اثنين.

نشاطات خارج الخطة

نفذت الوحدة نشاطات لم تكن مقررة في خطتها للعام ٢٠١٤، وأهمها:

١. تصميم استمارة خاصة بالمؤسسات، بهدف فحص ما تقوم به في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
٢. تعبئة ٨٥ استمارة لمؤسسات تعمل في محافظات قطاع غزة الخمس.
٣. تصميم استمارة خاصة بالأفراد،تهدف لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتغيرات المفاهيمية والسلوكية في مجال التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.
٤. إجراء أكثر من ٣٠٠ مقابلة من الأشخاص الذين تلقوا تدريب في المركز أو سيتلقوا تدريب في المركز خلال العام ٢٠١٥، وتعبئة استمارات تهدف لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان.
٥. عقد دورة تدريبية في مجال المتابعة والمساءلة والتعليم (MEAL)، خلال يومي ١و٣ ديسمبر ٢٠١٤، في قاعة المركز بمدينة غزة، شارك فيها ١٥ من العامين بالمركز وعقدت عبر طريق الربط التلفزيوني (فيديو كونفرانس). ادار الدورة المدرب ابراهيم التميمي من مؤسسة اوكسفام نوفب.

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

تعتبر نشاطات الحشد والمناصرة من الأهداف التي يسعى المركز إلى توظيفها لتحقيق أهدافه المتصلة بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. خلال العام ٢٠١٤، استمرت مساعي المركز في نشاطات الحشد والمناصرة من أجل خلق حراك عالمي مؤمن بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وتدويل القضايا التي تجسد معاناته الناجمة عن ممارسات وانتهاكات الاحتلال، إضافة إلى كسب تأييد المجتمع الدولي وصناع القرار لإحداث تغير حقيقي في الواقع الفلسطيني، والعمل على مناهضة الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين وممتلكاتهم .

وفي ذات الإطار، شهد العام ٢٠١٤، مساع حثيثة قام بها المركز لاستثمار شبكة علاقاته مع المنظمات الدولية الشريكة والوفود الرسمية الزائرة، بما يدفع تجاه العمل على تحقيق العدالة، وإنفاذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

زيارة إلى إسبانيا

- شارك المركز في عدة اجتماعات خلال الفترة ٧ ـ ١٣/ يناير ٢٠١٤، كان أهمها حضور اجتماع للفريق القانوني الدولي، ومثل المركز في الإجتماع مدير المركز الفلسطيني الأستاذ راجي الصوراني .
- كما شارك مدير المركز أ. راجي الصوراني خلال نفس الفترة في ندوة حاشدة في مقر مركز المؤتمرات الثقافي في مدريد نظمتها مجلى ولوث ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات التضامن مع الشعب الفلسطيني وحملة المقاطعة BDS
- كما شارك أيضا أ. راجي الصوراني في لقاء مع رئيس البلدية ونائبه ومسئولة التعاون الدولي والمشاريع وتشافي وخمسة من لجان التضامن في الباسك

مؤتمر دولي حول جدار الضم ألمانيا

- شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لشئون البرامج الأستاذ حمدي شقورة في المؤتمر الدولي الذي عقد في العاصمة الآلمانية برلين الذي انقعد في ٨ يوليو ٢٠١٤، تحت عنوان « الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولي: نحو التطبيق الفعال» بمناسبة الذكرى العاشرة للرأي الإستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية. ونظم المؤتمر كل من منظمتا ميزيريور و بروت، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان في جامعة بوتسدام .

- كما شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لشئون البرامج الأستاذ حمدي شقورة في عدة إجتماعات مع أعضاء برلمانين على مدى ٣ أيام خلال نفس الفترة السابقة في مقر البوندستاغ.

» فقد تم الاجتماع مع سيبيلي فايفر (Sibylle Pfeiffer)، عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)، رئيسة الحزب في مجموعة العمل البرلمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

» وعقد اجتماع ثانٍ مع انيتي غروث، عضو البرلمان عن حزب اليسار (Die Linke). وعقد اجتماع ثالث مع النائبتين البرلمانيتين، د. سيمون راتس (Dr. Simone Raatz) و غابرييلي شميدت (Gabriele Schmidt)، من المجموعة البرلمانية للبلدان العربية. كما جرى اجتماع مع اوميد نوريبور(Omid Nouripour)، عضو البرلمان عن حزب الخضر والمتحدث في الشؤون الخارجية لكتلة الحزب البرلمانية.

» كما تم الاجتماع مع أخيم بوست (Achim Post)، عضو البرلمان عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وعضو لجنة الشؤون الخارجية. وعقد اجتماع آخر مع د. كارامبا دايبي (Karamba Daiby)، عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وعضو لجنة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

» وعقد لقاء خاص مع مسؤولة وأعضاء طاقم قسم الشرق الأوسط في مؤسسة بروت (Brot fur die Welt)، وهي واحدة من كبرى المؤسسات التنموية الألمانية وتغطي في عملها الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تم خلال اللقاء الذي عقد في مقر المؤسسة التعريف بعمل المركز، وجرى نقاش معمق للأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تأثير التغيرات الإقليمية والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية على الوضع الفلسطيني.

» عقد لقاء مع مفوض حقوق الإنسان في الحكومة الألمانية كريستوف شتريسر (Christoph Strasser) في مقر وزارة الخارجية.

» كما عقد اجتمعا آخر مع ممثلين عن وحدة الشرق الأوسط في الوزارة وكذلك مع نظرائهم في مكتب المستشارة ميركل.

» كما جرى اجتماع مع د. مارتن دوتسمان (Dr. Martin Dutzmann)، سفير مجلس الكنيسة البروتستانتية في ألمانيا لدى المانيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي.

» ونظمت حلقة نقاش في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان لأعضاء في طاقم المركز إلى جانب مجموعة من المحامين المتدربين من بلدان عدة، ضمن برنامج التدريب الخاص بالمركز. تم خلال اللقاء استعراض حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وآليات التدخل القانوني لحماية حقوق الإنسان، مع شرح مفصل حول التطورات الأخيرة في القضاء الإسرائيلي وحرمان المدنيين الفلسطينيين من الوصول إلى العدالة. كما تم عقد لقاء آخر مع مدير المركز فولفغان كاليك، لبحث سبل التعاون في ملفات القضاء الدولي.

» ونظم لقاء مع المحاميين روبرت غرابوش (Robert Grabosch) وكاثرينا هينزمان (Katharina Heinzmann)، حول فرص استخدام القضاء في ألمانيا لملاحقة أعمال تجارية تشارك في انتهاك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مؤتمر حول الحماية للمدنيين والمساءلة لمرتكبي جرائم الحرب

بدعوة من الجامعة الأمريكية معهد عصام فرس للأبحاث والسياسات الدولية برئاسة الدكتور رامي خوري، في بيروت شارك مدير المركز الفلسطيني الأستاذ راجي الصوراني في مؤتمر حول الحرب الأخيرة على قطاع غزة خلال الفترة ٢٦ـ ٣٠/ ٩/ ٢٠١٤. كان المؤتمر يدور حول الحماية للمدنيين والمساءلة لمرتكبي جرائم الحرب وضرورة رفع الحصار لإعادة إعمار غزة. وألقى الصوراني الكلمة الإفتتاحية للمؤتمر التي شكلت الأرضية للنقاش على مدار اليوم من المتحدثين والمشاركين. وقد شارك في المؤتمر مفوض عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الحالي السيد بيير، وكذلك السابق فيليبو جراندي، وأكاديميين وقانونيين من أمريكا وأوروبا وفلسطين.

كما التقى الصوراني في بيروت د. كامل مهنا، رئيس شبكه مؤسسات عامل؛ وأ. زياد عبد الصمد، رئيس الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية؛ ود. سلمان أبو ستة،؛ وإصلاح صلاح؛ ود. غسان أبو ستة، وجميعهم من المدافعين البارزين عن القضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

مدير المركز يجري زيارة لليابان

» بدعوة مشتركة من قبل بروفسور إيجي ناجاساوا، من جامعة طوكيو، والمخرج كاماكورا، من تلفزيون (NHK)والمخرج الوثائقي المختص بالقضية الفلسطينية، دوي تشيكينوا، شارك مدير المركز الأستاذ راجي الصوراني خلال الفترة ما بين ٨ إلى ٢١ أكتوبر ٢٠١٤، في سلسلة من اللقاءات والمحاضرات في طوكيو وكيوتو وهيروشيما، وفوكوشيما. ألقى خلالها الصوراني محاضرتين في يومين متتاليين في جامعة طوكيو بحضور نوعي وحاشد، ضم أكاديميين وخبراء مختصين وطلبة دراسات عليا ومحامين ومتضامنين وإعلامين.

الأستاذ راجي الصوراني خلال إلقاء محاضرة.

» وفي كيوتو استضافت الأكاديمية والأدبية والمستشرقة المختصة باللغة العربية وآدابها البرفسور، ماري اوكه اللقاء وادارته في جامعه كيوتو بحضور حشد كبير من اليابانيين وأبناء الجالية العربية، جدير بالذكر ان البروفسور اوكه هي من ترجمت الأعمال الكاملة لغسان كنفاني الي اللغة اليابانية.

» زار مدير المركز أ. راجي الصوراني خلال زيارته لليابان مدينة هيروشيما، وزار النصب التذكاري لضحايا جريمة هيروشيما في حديقة السلام حيث ألقيت القنبلة الذرية والتقي أربعه من الناجين واستمع إلي تجربتهم ومعاناتهم. من جهتهم، أبدى الناجون تعاطفا كبيرا مع أهالي غزة وفلسطين وأدانوا ما يتعرض له من عدوان. كما زار الصوراني في جولته جامعة هيروشيما والتقي رئيسها وعميد الكلية وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط، من ثم ألقي محاضرة حضرها العديد من الأساتذة والأكاديميين والطلبة.

» ولدى عوته الى طوكيو، التقى الصوراني ومدير عام دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية اليابانية بحضور البرفسور ناجاساوا، والسيد دَوي، حيث أطلعه على آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبالذات بما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان علي ضوء العدوان الإسرائيلي الأخير وضمان عدم تكراره لان الدول المانحة ليست هي بوليصة التأمين لجرائم الاحتلال.

» وأجرى الصوراني خلال تواجده في اليابان، مقابلة تلفزيونية مع شبكه تليفزيون NHK اليابانيّة وسجلت مناظره بينه[٢] وبين المفكر الآسيوي الكوري الأصل البرفسور سو Suh، وأدار المقابلة المخرج الياباني الشهير السيد كاماكورا Kamakura. تركزت حول العدوان الإسرائيلي الأخير علي قطاع غزة، شرح فيها كيف بدا المشهد من الداخل، وموقف الغرب المتآمر والمرخص بالقتل والعدوان علي الشعب الفلسطيني، موقف القانون الدولي، موقف شعوب العالم التي تظاهرت تضامنا مع الشعب الفلسطيني، موقف شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية وتميزه سياسياً وأخلاقياً. كما أشار خلال اللقاء إلى الصلابة والقوه والتفاؤل من قبل الشعب الفلسطيني رغم اختلال موازين القوة مع إسرائيل.

مؤتمراً صحفياً في النادي الصحفي الوطني الياباني

عقد الأستاذ راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الإثنين الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤، مؤتمراً صحفياً في النادي الصحفي الوطني الياباني (نقابة الصحفيين)، وأداره السكرتير العام للنادي السيد ياسوشي، وذلك بحضور حوالي أربعين صحفياً يابانياً يمثلون اهم محطات التلفزة والصحف والإعلام اليابانية، وبحضور نخبة من الصحفيين المختصين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا الشرق الأوسط.

ا. راجي الصوراني خلال محاضرة امام المركز الصحفي الياباني

قدم الصوراني في بداية المؤتمر عرضاً لمده أربعين دقيقة عن العدوان الإسرائيلي الأخير علي قطاع غزة، وما مارسته قوات الاحتلال من جرائم غير مسبوقة، بما فيها التدمير الكامل لأحياء ومناطق سكنية على رؤوس ساكنيها، من بينها حي الشجاعية، وبلدة خزاعة وبلدة بيت حانون، وتدمير أبراج ومنازل سكنية وإبادة عائلات بأكملها كعائلات النجار، وكوارع والبطش وحمد والحلو،، وقصف واستهداف مراكز الإيواء التي لجأ إليها المواطنون هرباً من القصف الذي استهدف منازلهم ومناطق سكناهم، كالمدارس وغيرها، واستهداف المستشفيات وطواقم الإسعاف، وتدمير محطات الصرف الصحي ومحطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة وغيرها من جرائم الحرب ضد المدنيين.

أ. راجي الصوراني مع السيد فوميو ايواي بوريو، نائب المدير العام في شؤون الشرق الاوسط وافريقيا بوزارة الخارجية في اليابان

وواصل المركز جهود الحشد والمناصرة على الصعيد الدولي في إطار عمله الهادف إلى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، إلا انه واجه العديد من المعوقات في أعقاب إقدام سلطات الإحتلال الإسرائيلي على إغلاق المعابر والحصار المشدد الذي تفرضه على قطاع غزة. ونتيجة لعدم تمكن المركز تلبية الدعوات والنشاطات بالحضور خارج البلاد، اكتفى بالاستعاضة عن كثير من النشاطات عبر الفيديو كونفرانس.

وكان من أبرز النشاطات التي شارك بها المركز عبر الفيديو كونفرنس هي :

- **المركز يدلي بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي:**

أدلى حمدي شقورة، نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشئون البرامج، بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٤، بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في ممارسات الاحتلال الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد قدمت الشهادة من غزة عبر السكايب، بسبب منع قوات الاحتلال أعضاء اللجنة الدخول إلى الأرض المحتلة، وبسبب الحصار الذي تفرضه تلك القوات على القطاع. وترفض سلطات الاحتلال استقبال اللجنة رسمياً، وتمنعها من الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تم استعراض انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث جرى تسليط الضوء على قضيتين أساسيتين: الأولى، وهي استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة وبشكل غير متناسب ودون تمييز ضد المدنيين الفلسطينيين. والثانية، الحصار والعقوبات الجماعية المفروضة على قطاع غزة منذ سبع سنوات.

- **مداخلة في جلسة استماع للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة:**

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٠، قدم الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، مداخلة حول أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وذلك في جلسة استماع رقم ١١٢ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك عبر نظام الربط الالكتروني، الفيديو كونفرس، في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة. جاءت المداخلة في ضوء مراجعة اللجنة الأممية الدورية لإسرائيل، وتعذر حضور المركز للمشاركة في أعمالها في جنيف في سويسرا، بسبب الحصار الشامل المفروض على القطاع. وتناول شاهين في مداخلته أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. واستعرض شاهين خلالها الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان خلال فترة العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، استمرار فرض ومأسسة الحصار الشامل على القطاع وعرقلة جهود إعادة اعماره.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يسعى المركز دائماً إلى الترحيب بالشخصيات والوفود الدولية والشعبية التي تزور قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك من ضمن أهدافه التي يسعها من خلالها إلى وضع الوفود والشخصيات الزائرة في صورة تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشمل مساعيه إلى وضع الرأي العام الدولي في صورة ما تقترفه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين. ويوفر المركز لزواره كل ما يحتاجونه من معلومات وشهادات وإفادات وأرقام وإحصائيات، كما يقدم عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلطسنية المحتلة.

وخلال العام ٢٠١٤، وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المفروضة لتقييد إمكانية مرور الوفود الزائرة إلى قطاع غزة، تمكنت شخصيات دولية كثيرة، إلى جانب عدد من الوفود الرسمية وغير الرسمية من الوصول إلى القطاع، حيث زارت هذه الوفود المركز وإطلعت عن كثب على تطورات أوضاع حقوق الإنسان والتدهور الحاصل فيها.

ومن أبرز الوفود والشخصيات التي زارت المركز :

مستشارة برامج مكتب تمثيل النرويج

بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٤ إستقبل المركز مستشارة برامج مكتب تمثيل النرويج السلطة الوطنية الفلسطينية مارتتي هلوم. التقت الزائرة في مقر المركز في غزة مع نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح، ونائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة. وقد تناول اللقاء التدهور الحاصل على صعيد أوضاع حقوق الإنسان جراء تواصل الانتهاكات الإسرائيلية.

ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

إستقبل المركز في ١٤ يناير ٢٠١٤، ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ملونجيسي وماكليما يرافقه المستشار السياسي جودمان موليت. وإستقبل الزائران في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة نائب مدير المركز لشؤوون الفروع جبر وشاح. تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية االمحتلة حيث إستعرض وشاح أبرز الانتهاكات الاسرائيلية المقترفة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وعلى نحو خاص أشار وشاح الى تداعيات الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، التي تحول دون تمتع المدنيين الفلسطينيين بالعديد من حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، مشدداً على ضرورة العمل من أجل وضع حد للحصار بإعتباره شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية.

المسئول السياسي في مكتب الإتحاد الأوربي ونائب ممثل الإتحاد في القدس:

بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٤، إستقبل المركز المسئول السياسي في الإتحاد الأوروبي يوريس فان ونكل، ونائب ممثل الإتحاد في القدس ديفيد جير. التقى الزائران في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة مع نائب مدير المركز لشئون البرامج حمدي شقورة الذي استعرض أمامهما تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفد من منظمة فريديرش إيبرت

إستقبل المركز في ١٥ يناير ٢٠١٤، وفد من منظمة فريديرش إيبرت وهي واحدة من أبرز المؤسسات الألمانية الناشطة في مجال التنمية وتحقيق الديمقراطية . ضم وفد المنظمة الألمانية كلاً من: مديرة المنظمة في فلسطين إينجريد روس، مسؤول مكتب فلسطين في برلين فيلكس إيكينبيرغ، وممثل المنظمة في قطاع غزة د. أسامة عنتر.

تناول اللقاء مع الوفد الزائر نشاطات المركز وبرامج عمله على ضوء حالة حقوق الإنسان الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتم خلال اللقاء التطرق إلى تبعات الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ سنوات والذي يخلف أوضاعاً كارثية تحول دون تمتع المدنيين الفلسطينيين بالعديد من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ. راجي الصوراني خلال استقبال سفير جنوب افريقيا لدى السلطة بتاريخ ١١ يونيو

وفد ياباني رفيع

التقى راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٣ مارس ٢٠١٤، وفداً يابانياً رفيع المستوى، ضم كلاً من البروفسور ماري يوكا أستاذة الأدب العربي والإستشراق من جامعة يوكوهاما ومنسقة المركز الياباني للمتطوعين الدوليين، ومترجمة أعمال غسان كنفاني إلى اليابانية، كذلك البروفسور اوهاش مساكي من جامعة كيسن، ورئيس المنظمات غير الحكومية في اليابان، والدكتورة ريكا فوجايا من جامعة كيو، ومساعديهم.

وقدم الصوراني عرضاً حول الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالذات في قطاع غزة، وأجاب على العديد من الأسئلة التي وجهت له من قبلهم.

أ. راجي الصوراني خلال استقباله القنص العام السويدي في السلطة، بمكتبه بمدينة غزة بتاريخ ١٦ نوفمبر.

وفد دولي من لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان صباح اليوم الموافق ١٢ يونيو ٢٠١٤، وفداً دولياً من لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني في كل من أسبانيا، فنزويلا، وفرنسا. ضم الوفد كلاً من: مانو بيندا، فاليريا كورتس، بريجيت شالاندي، آرليت تشارلوت، وأوليفيلوندم. هدفت الزيارة الى الإطلاع على ظروف المعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية خاصة المعتقلين المرضى، والمعتقلين الإدارين. وقد إلتقى الوفد في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة نائب المدير لشئوون الفروع جبر وشاح الذي تحدث مستعرضاً الأوضاع داخل سجون الإحتلال الإسرائيلي وإلى شروط الإحتجاز غير الإنسانية والمهينة. وقد أبدى وشاح إستعداد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التام للتعاون مع أعضاء الوفد الدولي و مد يد العون لهم لضمان تنفيذ الحملات التي يعتزمون تنفيذها في بلدانهم دعماً لقضية المعتقلين الفلسطينيين العادلة .

ممثلة ألمانيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية والوفد المرافق لها

بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤، إستقبل المركز في مقره في مدينة غزة السيدة باربارا فولف، ممثلة ألمانيا الإتحادية لدى السلطة الفلسطينية، والسيد ريمت فون هولتس، مدير الشئون القنصلية والقانونية . وكان في إستقبال الوفد الألماني نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة والذي رحب بالزيارة، وقد إستعرض شقورة حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والأوضاع الراهنة، مشدداً على أهمية التحرك الدولي في قضيتين أساسيتين: الأولى هى المساءلة، حيث أكد شقورة على أن جرائم الحرب يجب ألا تمر بلا عقاب، وينبغي مكافحة ثقافة الحصانة. أما القضية الثانية فهي الحصار المفروض على قطاع غزة للعام السابع على التوالي، وما خلفه من آثار مدمرة على كافة مناحي الحياة للمدنيين.

وفد من القنصليتين السويدية والسويسرية

استضاف المركز خلال يومي ٢٤، و٢٥ اكتوبر، وفدا من القنصليتين السويدية والسويسرية في اطار جولة لبعثة تقصى الحقائق من قبل الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. وقد أعد المركز للوفد جولة ميدانية خلال يومين للاطلاع على الوضاع الكارثية التي خلفتها آلة الحرب الاسرائيلية من دمار وقتل، خاصة في المناطق المنكوبة.

وفد مؤسسة جائزة « رايت ليفيلهود» السويدية

إستضاف المركز بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ الى تاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤، وفد مؤسسة جائزة « رايت ليفيلهود» السويدية. وترأس الوفد الزائر مؤسس الجائزة والرئيس المشارك لمجس أمناء المؤسسة، السيد جاكوب فون يوكسكل، ويضم في عضويته كل من: السيد اندريز فيرود، رئيس الأساقفة الفخري والرئيس الأوروبي لمجلس الكنائس العالمي، والسيدة أغنيتا يوهانسون، نائب رئيس ائتلاف المساعدة القانونية الدولية(ILAC) ، و السيدة بيتي هامارجرين، الصحفية السويدية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، والسيدة هيلين ماك تشانغ، المدافعة عن حقوق الإنسان في غواتيمالا والحائزة على جائزة لايفيلهود عام ١٩٩٢. وقد كان المركز قد أعد لهذه الزيارة برنامجاً مكثفاً شمل جولات ميدانية للإطلاع على ما خلفه العدوان الأخير على قطاع غزة من دمار، ولقاءات مع ضحايا العدوان. كما اشتمل البرنامج على لقاءات مع وزراء وقوى سياسية ومنظمات المجتمع المدني ورجال إقتصاد وأعمال وغيرهم.

وفد من مؤسسة (Grassroots International) الأمريكية

إستقبل سميح محسن منسق أعمال المركز في الضفة الغربية وفد من مؤسسة (Grassroots International) الأمريكية، الذي هدف من زيارته الإطلاع على الدور الذي يقوم به المركز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال اللقاء الذي امتد لثلاث ساعات، قدّم محسن شرحاً وافياً حول أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين. وركّز في حديثه على السياسات الإسرائيلية في مدينة القدس الشرقية المحتلة التي تعزلها بجدار الضم (الفاصل) والحواجز العسكرية عن محيطها الفلسطيني، وتمنع الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إليها إلا بتصاريح خاصة تُمْنَح لهم لأغراض محدودة جداً، وعبر منظومة من الإجراءات المعقدة. وتطرق للحديث عن الاستيطان المحموم في المدينة وهدم منازل الفلسطينيين واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وآخرها استهداف المسجد الأقصى والتلويح بتقسيمه على غرار تقسيم المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

الاستاذ راجي الصوراني مع مجموعه من مواطنين من قرية إلتيت في اليابان

وفد مؤسسة رايت ليفيلهود خلال زيارته لغزة

وفد مؤسسة رايت ليفيلهود خلال زيارته لغزة

القنصل العام الإسباني

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أمس الثلاثاء الموافق ١١ نوفمبر ٢٠١٤، القنصل العام الاسباني، السيد خوان اسكوفار، والسيدة ايفا سواريز، مديرة البرامج في التعاون الإسباني. كان في استقبال الوفد لدى وصوله الى غزة، عبر معبر ايرز «بيت حانون، الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث قام باصطحابهم في جولة ميدانية شملت عدد من المناطق التي تعرضت للعدوان، ووقعت بها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، من بينها منطقة أبراج الندا، وبلدة بيت حانون، ومنطقة الشجاعية. وقد التقى الوفد الزائر أثناء الجولة الميدانية عدداً من الضحايا وذويهم وعدداً من أصحاب المنازل والمصانع والممتلكات المدمرة، بالإضافة الى بعض الناجين من الأسر والعائلات التي فقدت ذويها. كما التقى الوفد الزائر مع عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين، حيث استمع منهم إلى الوضع الاقتصادي المتدهور في القطاع، وحول خطة الاعمار التي لم ينفذ منها شيء حتى الآن، وأكد رجال الأعمال على نقدهم الشديد لما يسمى بخطة روبرت سري ممثل الأمين العام للأمم المتحدة. وفي نهاية الزيارة، التقى الوفد الزائر مع ممثلين للقوى والفصائل الفلسطينية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني في مقر المركز بمدينة غزة.

وفد سويدي

إستضاف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفد سويدي مكون من مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة خارجية السويد، روبرت رايد بيرك، القنصل العام السويدي، آنا صوفيا نيلسون، ونائبة القنصل السويدي، جوهانا شترومكويست، بصحبة ممثل سكرتارية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وضع المشاركون في الاجتماع الوفد بصورة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديداً في قطاع غزة وبالذات بعد العدوان الإسرائيلي الأخير وناقش قضايا الحصار ومأسسته وقضايا المسألة والمحاسبة للاحتلال الإسرائيلي على ما تم من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وعدم حضور لجنة التحقيق إلى قطاع غزة وكذلك عدم البدء في قضايا الاعمار لما تم من دمار وخراب أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة.

وفد من مؤسسة تروكير

قام وفد من مؤسسة تروكير يضم كلا من جاري ولش، ونيال أوكيفي بزيارة المركز الفلسطيني والتقيا بمدير المركز أ. راجي الصوراني وطاقم العاملين، وهذه هي الزيارة الأولى التي قاموا بها بعد العدوان الأخير الصيف الماضي حيث قدموا لهم شرحاً وافياً عن حقوق الإنسان.

السكرتير العام للمجلس النرويجي للاجئين (NRC)

» بتاريخ ١٤ أكتوبر، التقى حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، ومدير مركز الميزان، عصام يونس، بالسيد جان ايغلاند، السكرتير العام للمجلس النرويجي للاجئين (NRC). عقد اللقاء في مقر المجلس بغزة، وتم خلاله التشديد على ضرورة التحرك الدولي لمكافحة ثقافة الحصانة التي تحظى بها دولة الاحتلال الاسرائيلي.

حفل استقبال نظمته شبكة المنظمات الأهلية بمناسبة حصول راجي الصوراني على جائزة نوبل البديلة، في يناير.

زيارة وفد منظمة المؤتمر الإسلامي للمركز بتاريخ ٢ سبتمبر

أ. راجي الصوراني خلال استقباله القنصل الإيطالي في السلطة الفلسطينية بمكتبه في مدينة غزة، بتاريخ ٢٢ سبتمبر

استاذ راجي الصوراني، خلال استقبال وفد من الصليب الاحمر الدولي بمكتبه بتاريخ ١٠ مارس

نقابة المحامين الفلسطينيين تكرم أ. راجي الصوراني بمناسبة الحصول على جائزة نوبل البديلة

أ. راجي الصوراني والقنصل الاسباني في السلطة الفلسطينية خلال جولة ميدانية لتفقد آثار الدمار الذي خلفه الحرب على غزة، بتاريخ ١١ نوفمبر

قائمة بأسماء الزوار و الشخصيات الدولية التي التقى بها أعضاء المركز في العام ٢٠١٤

٦ يناير ٢٠١٤	» اجتماع مع رامي مراد – سكرتاريا حقوق الإنسان هبة الزيان مديرة UN Women Gaza
٩ يناير ٢٠١٤	» اجتماع مع وفاء الكفارنة NRC
١٢ يناير ٢٠١٤	» اجتماع مع سكرتاريا حقوق الإنسان
١٤ يناير ٢٠١٤	» لقاء مع ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ملونجيسيوماكليما يرافقه المستشار السياسي السيد جودمانموليت. » لقاء مع مارت تي هلوم، مستشار برامج، مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الوطنية
١٥ يناير ٢٠١٤	» لقاء مع نائب ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس السيد ديفيد جير، والمسؤول السياسي في مكتب الاتحاد الأوروبي السيديوريس فان ونكل. » لقاء مع كل من: Ingrid Ross, Head of Friedrich Ebert StiftungPalestine. Felix Eikengerg, Palestine Desk Officer inBerline.
١٩ يناير ٢٠١٤	» لقاء مع مؤسسة تروكير وهم: semmargorp lanoitanretni fo daeh s'eriacórT ,arraB eD ehmioaC learsI dna yrotirreT nainitselaP deipuccO ,recffiO emmargorP ,hslaW yrraG dnalerI ,eriacórT
٢٣ يناير ٢٠١٤	» لقاء مع وبراديب واجلي مدير مكتب المفوض في قطاع غزة، وصابر النيرب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. » لقاء مع كل من: » Martine Van de Velde, Consultant . » هاجر من المكتب البريطاني للمساعدات
٢٨ يناير ٢٠١٤	» اجتماع مع وزيرة فرنسية في المعهد الفرنسي الثقافي والقنصل في غزة مجدي شقورة.
٣ فبراير ٢٠١٤	» اجتماع مع سفير من مكتب تمثيل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية و السكرتير الأول مكتب تمثيل جنوب أفريقيا. » اجتماع مع مكتب طوني بلير.
٤ فبرير ٢٠١٤	» اجتماع مع سكرتارية حقوق الإنسان. » لقاء مع مدير عمليات الأونروا و نائب المفوض العام للأونروا.
١٠ فبراير ٢٠١٤	» لقاء مع السيد طوني بلير، اللجنة الرباعية والسيد هادي أبو شهلا. » لقاء مع جيمس راولي نائب روبرت سيري ورئيس منسقين OCHA، والسيد حمادة البياري

١٢ فبراير ٢٠١٤	» لقاء مع وفد استرالي والأستاذة سهيلة ترزي المستشفى الأهلي. » لقاء مع نائب سفير جنوب أفريقيا.
١٣ فبراير ٢٠١٤	Mr. Fredrik Westerholm – Swedish Consulate
١٦ فبراير ٢٠١٤	Ms. Yoshiko Tanaka, Director of the Japanese Organization » لقاء مع وفد أمريكي
١٧ فبراير ٢٠١٤	» اجتماع مع نائبة باني كي مون ومؤسسات المجتمع المدني » لقاء مع ليونارد مول ممثل الوكالة النمساوية للتنمية » كريستوف ستيرنات، مسؤول الشؤون السياسية، الممثلية النمساوية
١٨ فبراير ٢٠١٤	» اجتماع مع كاثي بيرجن » جمانة من Oxfame
١٩ فبراير ٢٠١٤	» اجتماع مع السكرتير الأول – القسم السياسي، السيد شيشاني من مكتب تمثيل جنوب أفريقيا.

المقابلات مع وسائل الإعلام

يحرص المركز دائما على الاهتمام بالإعلام، إيماناً منه بأنه وسيلة من وسائل النضال من آجل الدفاع عن حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق المدنين الفلسطينيين. فالمركز على قناعة تامة بالدور الفاعل لوسائل الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام الأجنبية في نقل صورة وحالة أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني في سبيل التأثير على الرأي العام على صعيد المجتمع الدولي. وقد عمل المركز على مدار العام على فتح المجال لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية لإستقاء المعلومات الهامة والضرورية لحمل الرسالة الحقيقية حول كافة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. قدم المركز كافة التسهيلات اللازمة لعمل الصحفيين، تحديداً الصحفيين الأجانب، ويمكن كل المهتمين بالإطلاع على الأحداث ومواكبتها أولاً بأول من خلال المعلومات التي يقدمها باللغتين العربية والإنجليزية.

وخلال العام ٢٠١٤، إلتقى مدير وأعضاء المركز مع العديد من الصحفيين المحلين والأجانب. وقد نالت أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص إبان الحرب الأخيرة على قطاع غزة، جل اهتمام الصحفيين. وكان من أبرز وسائل الإعلام التي أجرت مقابلات مع أعضاء المركز: صحيفة دايلي تيليغراف البريطانية، صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، تلفزيون سي ان ان، صحيفة فاينانشال تايمز، صحيفة الغارديان البريطانية، صحيفة الاندبندنت البريطانية، الدايلي ميرور البريطانية، صحيفة دير شبيغل الالمانية، صحيفة الغارديان البريطانية، تلفزيون الغد العربي، تلفزيون آر تي أس السويسرية؛ الجزيرة التلفزيون الإرلندي، التلفزيون المصري، صحيفة لوموند الفرنسية، صحيفة لوفيجارو الفرنسية، قناة الجزيرة، قناة بي بي سي، صحيفة نيوزويك، التلفزيون البرتغالي.

٢٦ يناير ٢٠١٤	**الصحفي حمادة حمادة**
٢٨ يناير ٢٠١٤	**مقابلة مع صحيفة فلسطين**
٨ فبراير ٢٠١٤	**مقابلةمع قناة الكتاب** **مقابلة مع عبد الناصر أبو عون، إذاعة القدس**
٢٦ مارس ٢٠١٤	**مقابلةمع فضائية الكتاب**
١٤ مايو ٢٠١٤	**مقابلة مع صحفي ايطالي**
١٢ يونيو ٢٠١٤	**مقابلةمع هنا القدس** **مقابلةمع قناة القدس**
١٥ يونيو ٢٠١٤	**مقابلةصحيفة الرسالة**
١٧ يونيو ٢٠١٤	**مقابلة مع اذاعة صوت الشعب** **مقابلة مع اذاعة الأقصى** **مقابلةمع تلفزيون الأقصى**
١٨ يونيو ٢٠١٤	**مقابلةمع تلفزيون القدس** **مقابلة مع صوت فلسطين** **مقابلة مع مصعب بشير من قناة ايران بالغة الفرنسية**
١٣ يوليو ٢٠١٤	John Reed, Jerusalem Bureau Chief, Financial Times Pierre Barbancey, Senior Correspondent, french newspaper
١٥ يوليو ٢٠١٤	Janis Mackey Frayer is CTV›s Beijing Bureau Chief
١٠ سبتمبر ٢٠١٤	لقاء مع مجموعة من نقابة الصحافيين العرب
١٤ سبتمبر ٢٠١٤	Cyrille Louis, Jerusalem Bureau Chief – LE FIGARO
١٥ سبتمبر ٢٠١٤	صحفي أسباني
١٦ سبتمبر ٢٠١٤	وليام صحفي
٢٢ سبتمبر ٢٠١٤	مقابلةمع التلفزيون الفرنسي
٢ نوفمبر ٢٠١٤	مقابلة مع هدى بارود صحيفة فلسطين
٢٤ نوفمبر ٢٠١٤	د. أيمن النمر، التلفزيون البرتغالي
٢٧ نوفمبر ٢٠١٤	مقابلة مع راديو فلسطين
٣٠ نوفمبر ٢٠١٤	Sarah Heum, Journalist, Newsweek – Independent
٣ ديسمبر ٢٠١٤	لقاء مع مركز الدوحة للإعلام

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٤

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالإغلاق، سلسلة تقارير «ما بعد العدوان»، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

١. البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠١٤ أصدر المركز (١٦٨) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بينها (٤٤) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (١١٤) بياناً انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (١٠) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الفلسطينية ٢٠١٤

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١	٩ يناير ٢٠١٤	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل امرأة وطفلين في جريمتي إطلاق نار خلال شجارات عائلية
٢	٤ فبراير ٢٠١٤	المركز يدعو إلى التحقيق في وفاة فتاة أثناء الإدعاء بعلاجها بالقرآن
٣	٩ فبراير ٢٠١٤	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن
٤	٩ فبراير ٢٠١٤	المركز يدعو إلى فتح تحقيق فوري في وفاة طفلة بعد عملية جراحية
٥	١٣ فبراير ٢٠١٤	محكمة بداية خان يونس تصدر حكماً جديداً بالإعدام
٦	١٣ فبراير ٢٠١٤	المركز ينظر بقلق إلى اعتقال عشرات المواطنين على خلفية الحق في حرية الرأي والتعبير والمعتقد في الضفة الغربية
٧	٢٠ فبراير ٢٠١٤	تعرض الوزير السابق وصفي قبها للاعتداء على أيدي مجهولين في محافظة جنين
٨	٢٢ فبراير ٢٠١٤	في ازدياد لظاهرة العنف ضد النساء مقتل فتاتين في جباليا وخان يونس على أيدي أقاربهما
٩	٢٧ فبراير ٢٠١٤	المركز يدين بشدة جريمة الاعتداء على كنيسة اللاتين في غزة
١٠	٩ مارس ٢٠١٤	المركز يستهجن فض تجمع خاص بالقوة واعتقال عدد من المشاركين فيه في مدينة خان يونس
١١	١٢مارس ٢٠١٤	مقتل ثلاثة مواطنين، وإصابة ١٢ آخرين، بينهم نساء وأطفال، جراء العبث بأجسام متفجرة داخل منازل سكنية
١٢	١٣ مارس ٢٠١٤	المركز يطالب بالتحقيق في وفاة موقوف في سجن خان يونس
١٣	١٦ مارس ٢٠١٤	مقتل مواطنة وإصابة خمسة آخرين، بينهم ثلثة أطفال وامرأة، جراء سقوط صاروخ محلي الصنع على منزلهم في بيت حانون

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١٤	١٧ مارس ٢٠١٤	المركز يدعو إلى فتح تحقيق فوري في وفاة مواطن في مستشفى ناصر الطبي بخان يونس
١٥	١٧ مارس ٢٠١٤	المركز يدين فض تجمعين سلميين في غزة واعتقال عدد من المشاركين فيهما
١٦	٢٠ مارس ٢٠١٤	محكمة بداية خان يونس تصدر حكمين جديدين بالإعدام اليوم
١٧	٢٧ مارس ٢٠١٤	وفاة طفلتين وإصابة أخريتين جراء حريق اشتعل بمنزلهم أثناء انقطاع الكهرباء
١٨	٢٩ مارس ٢٠١٤	بيان صادر عن شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان بشأن مسودة قانون العقوبات
١٩	٣٠ مارس ٢٠١٤	المركز يستهجن فض تجمع خاص لحزب التحرير والاعتداء على طاقم صحفي في البيرة
٢٠	١ ابريل ٢٠١٤	المركز يعبر عن قلقه إزاء إصابة ١١ مواطناً، بينهم ٧ أطفال جراء انفجار جسمين مشبوهين في رفح وخان يونس
٢١	١٦ ابريل ٢٠١٤	المركز يستهجن فرض تراخيص مسبقة لعقد التجمعات الخاصة في غزة
٢٢	١٧ ابريل ٢٠١٤	المركز يتابع بقلق بالغ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بغزة بإدانة ١٢ مواطناً بتهمة «النيل من الوحدة الثورية»
٢٣	٣٠ ابريل ٢٠١٤	محكمة بداية خان يونس تصدر حكماً جديداً بالإعدام
٢٤	٧ مايو ٢٠١٤	المركز يطالب بالتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة يطا يوم أمس الأول
٢٥	٨ مايو ٢٠١٤	المركز يدين تنفيذ حكمين بالإعدام في غزة
٢٦	١٤ مايو ٢٠١٤	المركز يدعو للتحقيق في ظروف وملابسات وفاة موقوف داخل مركز توقيف بيت لاهيا
٢٧	١٥ مايو ٢٠١٤	المركز يخشى من عدم توافر إجراءات المحاكمة العادلة المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مدان بجريمة قتل وقعت قبل أقل من شهر
٢٨	١٨ مايو ٢٠١٤	المركز ينظر بارتياح للتحقيقات والإجراءات العقابية التي اتخذتها وزارة الداخلية بغزة إزاء فض مسيرة سلمية وتعرض عدد من الصحفيين للضرب من قبل رجال الأمن
٢٩	١٨ مايو ٢٠١٤	محكمة بداية غزة تصدر حكماً جديداً بالإعدام بحق مواطن على خلفية جنائية
٣٠	١٨ مايو ٢٠١٤	وفاة موقوف آخر في مركز توقيف بيت لاهيا المركز يطالب بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لفحص ظروف الاحتجاز في مركز التوقيف
٣١	٥ يونيو ٢٠١٤	المركز يدين جريمة مقتل مواطنة على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة» في رام الله
٣٢	١٠ يونيو ٢٠١٤	في ظل استمرار أزمة الرواتب في قطاع غزة المركز يدعو إلى فتح بنوك القطاع بشكل فوري ويناشد أطراف الأزمة إلى احتواء تداعياتها
٣٣	١١ يونيو ٢٠١٤	المركز يدين فض تجمعات سلمية نظمت تضامناً مع المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام بالقوة والاعتداء على النواب والصحفيين
٣٤	٢١ يونيو ٢٠١٤	المركز يستهجن بشدة تفريق مسيرة تضامنية مع المعتقلين والاعتداء على عدد من الصحفيين على أيدي الأمن في الخليل

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٣٥	٢٥ يونيو ٢٠١٤	المركز ينظر بقلق إزاء مقتل طفل، وإصابة ٥ آخرين، بينهم أربعة أطفال جراء سقوط صواريخ محلية الصنع في مناطق سكنية
٣٦	١٥ يوليو ٢٠١٤	المركز يدين الاعتداء على وزير الصحة الفلسطيني
٣٧	٢٢ يوليو ٢٠١٤	المركز يستهجن فض مسيرات تضامنية مع غزة من قبل الأجهزة الأمنية في مدينتي نابلس والبيرة
٣٨	٢٢ أغسطس ٢٠١٤	المركز يطالب بوقف عمليات الإعدام خارج إطار القانون في القطاع
٣٩	٤ سبتمبر ٢٠١٤	المركز يدين تعرض النائب د. حسن خريشة لإطلاق نار من قبل مجهولين
٤٠	٢١ أكتوبر ٢٠١٤	مناشدة عاجلة للرئيس والحكومة الفلسطينية المركز يحذر من نقص الوقود في مشافي غزة وتوقف مشفى الإمارات عن العمل
٤١	٧ نوفمبر ٢٠١٤	المركز يدين تفجيرات غزة ويحذر من العودة لمربع الفلتان الأمني
٤٢	١٠ نوفمبر ٢٠١٤	المركز يدين إطلاق النار أمام منزل عضو المجلس الثوري لحركة فتح «محمد النحال» وإرسال تهديدات لقيادات وكوادر حركة فتح في محافظتي غزة وشمال غزة
٤٣	١٣ نوفمبر ٢٠١٤	المركز يعبر عن قلقه من اعتقال رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية ونائبه، وعدد من أعضاء النقابة
٤٤	١٣ ديسمبر ٢٠١٤	المركز يدين التفجير في محيط المركز الفرنسي بغزة

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠١٤

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١	٧ يناير ٢٠١٤	استمرار سياسة اعتقال مرضى القطاع على معبر بيت حانون(إيرز)
٢	٩ يناير ٢٠١٤	القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها وتعتقل صياداً وتصيب قارباً بعدة طلقات نارية
٣	٢١ يناير ٢٠١٤	القوات البحرية الإسرائيلية تعتقل صيادين في مياه بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة وتحتجز معدات الصيد
٤	٢٢ يناير ٢٠١٤	في جريمة أخرى من جرائم القتل خارج إطار القانون» الاغتيال» قوات الاحتلال تقتل بطائراتها الحربية احد أفراد المقاومة وابن عمه في بلدة بيت حانون، شمال القطاع
٥	٢٥ يناير ٢٠١٤	في حادثين منفصلين للاستخدام المفرط للقوة المسلحة،قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً ، وتصيب خمسة آخرين، شمال قطاع غزة
٦	٣٠ يناير ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً بشكل عمد شمالي رام الله
٧	١١ فبراير ٢٠١٤	القوات البحرية الإسرائيلية تعتقل ثلاثة صيادين وتحتجز قاربا صيد

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٨	١٢ فبراير ٢٠١٤	للمرة الأولى فيما يتعلق بضحايا «عملية عامود السحاب» لجنة إسرائيلية برئاسة الجنرال دورن ألموج تباشر التحقيق في إحدى القضايا التى يتابعها المركز
٩	١٢ فبراير ٢٠١٤	المركز يدين منع مرضى قطاع غزة من التوجه للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية وإسرائيل
١٠	١٥ فبراير ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً في قطاع غزة، وتصيب (١٧) آخرين، بينهم (٤)أطفال في جريمتي إطلاق نار متفرقين
١١	٢٧ فبراير ٢٠١٤	في جريمة إعدام خارج إطار القانون قوات الإحتلال تقتل ناشطاً فلسطينياً في بلدة بيرزيت، شمالي رام الله
١٢	٢٢ فبراير ٢٠١٤	في استخدام جديد مفرط للقوة قوات الاحتلال تصيب (١٢) مواطناً فلسطينياً بجراح، بينهم طفلان وصحفي، شمال قطاع غزة
١٣	٢٦ فبراير ٢٠١٤	إصابة فلسطينيّيْن، بينهما صحفي برصاص قوات الاحتلال شرق مدينة غزة
١٤	١ مارس ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مريضة نفسية جنوب قطاع غزة، وتصيب مواطناً آخر في شماله
١٥	٤ مارس ٢٠١٤	إصابة طفلين فلسطينيين، بجراح، احدهما في حالة خطرة أثناء استهداف قوات الاحتلال لناشطين فلسطينيين في بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة
١٦	١١ مارس ٢٠١٤	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل قاضٍ بدم بارد على معبر الكرامة الحدودي مع الأردن
١٧	١١ مارس ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً شمال شرقي مدينة رام الله
١٨	١٣ مارس ٢٠١٤	القوات البحرية الإسرائيلية تعتقل صيادين اثنين وتصيب صيادين آخرين وتصادر قارب صيد في مياه غزة
١٩	١٩ مارس ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً جنوب غربي محافظة الخليل، وتعتقل طفلينِ آخريْن
٢٠	٢٤ ابريل ٢٠١٤	إصابة ١٣ مدنياً فلسطينياً، بينهم ٥ أطفال بجراح، أثناء استهداف الاحتلال اثنين من أفراد المقاومة في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة
٢١	٨ مايو ٢٠١٤	المركز يعبر عن قلقه الشديد على حياة المعتقلين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال
٢٢	١٦ مايو ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل طفلينِ فلسطينيينِ، وتصيب (٨) مدنيين، بينهم طفل، غربي رام الله
٢٣	٢١ مايو ٢٠١٤	اعتقال صيادين واحتجاز قاربي صيد وإصابة صياد بجراح القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
٢٤	٢٥ مايو ٢٠١٤	إضراب المعتقلين الإداريين يدخل شهره الثاني المركز يعبر عن قلقه الشديد على حياة المعتقلين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال
٢٥	٣ يونيو ٢٠١٤	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل مواطن فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٢٦	١١ يونيو ٢٠١٤	بعد أكثر من ١٣ عاماً من المتابعة القانونية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينجح في جبر الضرر عن عائلة مواطن قتلته قوات الاحتلال بدم بارد
٢٧	١٢ يونيو ٢٠١٤	إصابة ثلاثة مدنيين فلسطينيين بجراح، من بينهم طفل في حالة الخطر الشديد، أثناء استهداف قوات الاحتلال لناشط فلسطيني، شمال قطاع غزة
٢٨	١٥ يونيو ٢٠١٤	قوات الاحتلال تعتقل العشرات من أعضاء ومناصري (حماس) في الضفة الغربية وتشن غارات جوية على قطاع غزة، وتفرض المزيد من إجراءات العقاب الجماعي
٢٩	١٦ يونيو ٢٠١٤	قوات الاحتلال تصعد من جرائم حربها في الأرض الفلسطينية المحتلة مقتل مدنياً فلسطينياً وإصابة أربعة آخرين في مخيم الجلزون شمالي رام الله و تشن (٥) غارات جوية على مواقع في قطاع غزة
٣٠	١٩ يونيو ٢٠١٤	لليوم السابع على التوالي قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل استباحة الضفة الغربية المحتلة اعتقال (٢٤٥) مدنيا فلسطينياً من بينهم رئيس المجلس التشريعي و(٦) من أعضائه
٣١	١٩ يونيو ٢٠١٤	المركز يخشى من تعرضه للتعذيب قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل مريض أثناء توجهه لتلقي العلاج في المستشفيات الأردنية
٣٢	٩ يونيو ٢٠١٤	اعتقال صيادين واحتجاز قارب صيد القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
٣٣	٢١ يونيو ٢٠١٤	لليوم التاسع على التوالي قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل استباحة الضفة الغربية المحتلة، وتشن غارات جوية على قطاع غزة
٣٤	٢٩ يونيو ٢٠١٤	التغذية القسرية جريمة تعذيب: المركز يحذر من مغبة المساعي الإسرائيلية لتشريع التغذية القسرية ضد المعتقلين الفلسطنين ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري
٣٥	٢٢ يونيو ٢٠١٤	في استخدام جديد للقوة المسلحة المميتة قوات الاحتلال تقتل مدنيا فلسطينيا، يعاني من اضطرابات نفسية في مخيم عين بيت الماء في محافظة نابلس
٣٦	١ يوليو ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً في مخيم جنين وتفجّر منزلين في الخليل، وتشن سلسلة غارات جوية ضد أهداف في قطاع غزة
٣٧	٣ يوليو ٢٠١٤	في جريمة بشعة من جرائم المستوطنين الناجمة عن الأعمال الانتقامية خطف طفل فلسطيني وقتله بعد تعذيبه، ومن ثم التمثيل بجثته في مدينة القدس المحتلة
٣٨	٦ يوليو ٢٠١٤	تصاعد الأعمال الانتقامية في الأرض الفلسطينية المحتلة المستوطنون ووحدات الجيش الخاصة يواصلون اعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة وطائرات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تواصل قصف العديد من الأهداف في قطاع غزة
٣٩	٨ يوليو ٢٠١٤	تصعيد إسرائيلي خطير طائرات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تشن عشرات الغارات على قطاع غزة قصف منازل سكنية، وإصابة ٢٧ مدنياً فلسطينياً بجراح من بينهم ١٠ نساء و٥ أطفال

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٤٠	٩ يوليو ٢٠١٤	في أحدث أشكال إرهاب الدولة سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تدك المنازل فوق رؤوس قاطنيها، وتصعد من عدوانها على قطاع غزة لليوم الثاني على التوالي
٤١	١٠ يوليو ٢٠١٤	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بعمليات تدمير للمنازل في قطاع غزة كإجراء عقابي
٤٢	١٠ يوليو ٢٠١٤	منذ بداية العدوان: – ارتفاع عدد الضحايا إلى ٦٩ شخصاً، بينهم ٦٠ مدنياً،
٤٣	١١ يوليو ٢٠١٤	عائلة جديدة تسقط تحت ركام منزلها المستهدف في مدينة رفح منذ بداية العدوان
٤٤	١٢ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الخامس للعدوان:استهداف مكثف للمنشات المدنية، بما فيها جمعيات خيرية، متنزهات، جمعيات معاقين، اندية رياضية مساجد
٤٥	١٣ يوليو ٢٠١٤	استباحة الدم الفلسطيني تتواصل عائلة جديدة تسقط تحت ركام منزلها في مدينة غزة (١٧ مدنياً من عائلة البطش، قتلوا جراء دك منزلهم بالصواريخ)
٤٦	١٤ يوليو ٢٠١٤	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مدنياً فلسطينياً جنوبي الخليل وتعتقل أحد عشر نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني
٤٧	١٤ يوليو ٢٠١٤	اليوم السابع للعدوان: ارتفاع عدد الضحايا إلى ١٦٢شخصاً، بينهم ١٣٧مدنياً، وارتفاع عدد المصابين إلى ١٠٥٩شخصاً، معظمهم من المدنيين
٤٨	١٥ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الثامن للعدوان سقوط مزيد من الضحايا المدنيين واستهداف العديد من المقرات الحكومية والمنشات المدنية اشتعال النيران في مخازن تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
٤٩	١٦ يوليو ٢٠١٤	في اليوم التاسع للعدوان استهداف مكثف للمنازل السكنية، وخصوصاً منازل القادة السياسيين دمار غير مسبوق في أحياء مكتظة بالسكان سقوط المزيد من الضحايا المدنيين
٥٠	١٧ يوليو ٢٠١٤	اغتيال للطفولة في اليوم العاشر للعدوان مقتل أربعة أطفال من عائلة واحدة في مدينة غزة ضحايا آخرين من الأطفال في حوادث متفرقة
٥١	١٨ يوليو ٢٠١٤	توسيع العملية العسكرية في قطاع غزة، واستباحة الدم الفلسطيني في اليوم الحادي عشر للعدوان
٥٢	١٩ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الثاني عشر للعدوان أعمال عدوانية غير مسبوقة ومزيد من الضحايا في صفوف المدنيين،
٥٣	٢٠ يوليو ٢٠١٤	يوم دموي جديد وإرهاب الدولة يتصاعد في اليوم الثالث عشر للعدوان
٥٤	٢١ يوليو ٢٠١٤	يوم دموي جديد، مع استمرار العدوان العسكري على قطاع غزة في اليوم الرابع عشر للعدوان
٥٥	٢٢ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الخامس عشر للعدوان استهداف الأبراج السكنية، وسقوط العشرات ما بين قتيل وجريح
٥٦	٢٢ يوليو ٢٠١٤	المركز يدين بشدة جريمة قتل الصحفي خالد حمد واستهداف الطواقم الصحفية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي
٥٧	٢٢ يوليو ٢٠١٤	المركز يدين استهداف قوات الاحتلال الاسرائيلي للمنشآت الطبية وطواقم الاسعاف بشكل مباشر

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٥٨	٢٣ يوليو ٢٠١٤	في اليوم السادس عشر للعدوان استمرار القصف المدفعي من البر والبحر بشكل عنيف
٥٩	٢٣ يوليو ٢٠١٤	الأوضاع السكانية للمدنيين أشبه بأيام النكبة الفلسطينية، استمرار حالات النزوح الجماعي لسكان قطاع غزة في ظل سياسة الأرض المحروقة
٦٠	٢٤ يوليو ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقل (٣) مدنيين فلسطينيين وتصيب (٧١) آخرين في مسيرات احتجاجية في الضفة الغربية
٦١	٢٤ يوليو ٢٠١٤	يوم دموي جديد جثث وجرحى ينزفون في شوارع خزاعة وعبسان والقرارة ولا يسمح لطواقم الإسعاف بالوصول لهم،
٦٢	٢٥ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الثامن عشر للعدوان: لا حصانة لمكان في جريمة حرب جديدة، استهداف مدرسة ايواء شمال قطاع غزة بالطائرات الحربية مقتل ١١ من النازحين، وإصابة العشرات بجراح استمرار استهداف الطواقم الطبية وسياراتهم، والمشافي
٦٣	٢٥ يوليو ٢٠١٤	مجزرة دموية جديدة في مركز إيواء للأنروا في بيت حانون، قذائف القوات المحتلة تقتل ١١ مدنياً وتصيب أكثر من ١٠٠ مدنياً من النازحين
٦٤	٢٦ يوليو ٢٠١٤	في اليوم التاسع عشر للعدوان، وقبيل دخول الهدنة الإنسانية بدقائق، سلطات الاحتلال تكثف من أعمالها العدوانية بشكل غير مسبوق،
٦٥	٢٦ يوليو ٢٠١٤	في مسيرات احتجاجية في الضفة الغربية ضد العدوان الدموي على قطاع غزة مقتل (٩) مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلان، وإصابة (٢٢١) آخرين، من بينهم (٣٥) طفلاً و(٦) نساء
٦٦	٢٦ يوليو ٢٠١٤	استمرار استهداف رجال المهمات الطبية والمرافق الصحية في قطاع غزة مقتل مسعفين وإصابة ٦ مسعفين آخرين بجراح
٦٧	٢٧ يوليو ٢٠١٤	في اليوم العشرين للعدوان وبعد دخول الهدنة الانسانية لحيز التنفيذ وصول الطواقم الطبية وطواقم الدفاع المدني إلى المناطق المنكوبة في قطاع غزة،
٦٨	٢٩ يوليو ٢٠١٤	اليوم الأعنف منذ بدء العدوان على قطاع غزة في اليوم الثاني والعشرين للعدوان
٦٩	٣٠ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الثالث والعشرين للعدوان: قطاع غزة منطقة منكوبة قذائف المدفعية العشوائية هي سيدة الموقف، إبادة عائلات بأكملها،
٧٠	٣١ يوليو ٢٠١٤	في اليوم الرابع والعشرين للعدوان، قذائف المدفعية العشوائية الأكثر خطراً على المدنيين مقتل ٣٠ مدنيا فلسطينياً في استهداف سوق شعبي في حي الشجاعية، عشرة من القتلى بينهم ٧ أطفال من عائلة واحدة، لا حصانة لأحد، كارثة إنسانية وبيئية تلحق بسكان القطاع
٧١	١ أغسطس ٢٠١٤	في اليوم الخامس والعشرين للعدوان، إنهيار الهدنة الإنسانية بعد أقل من ساعة على بدء سريانها عشرات القتلى ومئات الجرحى في قصف جوي وبري وبحري عشوائي على محافظة رفح
٧٢	٢ أغسطس ٢٠١٤	جرائم مروعة ضد الإنسانية، في اليوم السادس والعشرين للعدوان، مذبحة جديدة في رفح هي الأعنف منذ بدء العدوان،

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٧٣	٢ أغسطس ٢٠١٤	في مسيرات احتجاجية في الضفة الغربية ضد العدوان الدموي على قطاع غزة، مقتل اثنين من المدنيين الفلسطينيين، وإصابة (٩٥) آخرين، من بينهم (٣٠) طفلاً
٧٤	٣ أغسطس ٢٠١٤	مقتل ٦ صحفيين منذ بداية العدوان الحربي على غزة، المركز يدين جرائم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية
٧٥	٣ أغسطس ٢٠١٤	في اليوم السابع والعشرين للعدوان، رفح تحت القصف المستمر: جرائم حرب وفظاعات عائلات بأكملها سقطت تحت ركام منازلها،
٧٦	٣ أغسطس ٢٠١٤	جريمة حرب جديدة في مركز إيواء للأنروا في رفح، مقتل ٩ مدنيين وإصابة أكثر من ٤٥ مدنياً من النازحين
٧٧	٤ أغسطس ٢٠١٤	في اليوم الثامن والعشرين للعدوان، إعادة انتشار لقوات الاحتلال من بعض مناطق التوغل البري مسح أحياء بأكملها واستهداف مبرمج للبنية التحتية «سياسة الأرض المحروقة»
٧٨	٥أغسطس ٢٠١٤	في اليوم التاسع والعشرين للعدوان، إعادة انتشار لقوات الاحتلال من جميع مناطق القطاع إلى الشريط الحدودي مع إسرائيل،
٧٩	٧ أغسطس ٢٠١٤	أثناء الهدنة الإنسانية، استمرار انتشال جثث الضحايا من مناطق التوغل، وسط دمار وخراب غير مسبوق
٨٠	٩ أغسطس ٢٠١٤	بعد انتهاء الهدنة الإنسانية، تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،مقتل ١٠ مواطنين، ستة منهم من المدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال، إصابة ٨٨ مواطنا، بجراح من بينهم ٢٤ طفل و١٤ امرأة
٨١	١٠ أغسطس ٢٠١٤	العدوان الإسرائيلي يتواصل على قطاع غزة، جرائم حرب جديدة، مقتل خمسة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفل وامرأة، إصابة ٥٧ مواطناً بجراح، من بينهم ١٩ طفلاً و٩ نساء تدمير ١٣ منزلاً ومسجد
٨٢	١٠ أغسطس ٢٠١٤	في مسيرات احتجاجية جديدة في الضفة الغربية ضد العدوان الدموي على قطاع غزة، مقتل (٣) مدنيين فلسطينيين، أحدهم طفل، وإصابة (٦٣) آخرين، من بينهم (١٦) طفلاً
٨٣	١١ أغسطس ٢٠١٤	المركز يدين بشدة جريمة مقتل الزميل أنور الزعانين، الموظف بمركز الميزان لحقوق الإنسان، ويطالب بالتحقيق فيها
٨٤	١١ أغسطس ٢٠١٤	العدوان الإسرائيلي يتواصل على قطاع غزة، جرائم حرب جديدة، مقتل ستة مواطنين، أربعة منهم من المدنيين، إصابة ٨٥ مواطناً بجراح، من بينهم ١٧ طفلاً و١١ امرأة، تدمير ١٤ منزلاً سكنياً
٨٥	١٣ أغسطس ٢٠١٤	مقتل ٥ أشخاص، من بينهم صحفيان، أحدهما إيطالي والآخر فلسطيني في انفجار صاروخ من مخلفات الاحتلال أثناء محاوله تفكيكه، شمال قطاع غزة
٨٦	٢٠ أغسطس ٢٠١٤	سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستأنف عدوانها على قطاع غزة، وتقترف جرائم حرب جديدة، مقتل ١٢ مدنيا فلسطينياً، من بينهم ٥ أطفال وثلاث نساء، سقطوا تحت ركام منازلهم
٨٧	٢٠ أغسطس ٢٠١٤	إبعاد النائب خالدة جرار إلى مدينة أريحا غير قانوني ومدان
٨٨	٢١ أغسطس ٢٠١٤	العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يتواصل وسط تهديدات بتصعيده

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٨٩	٢٢ أغسطس ٢٠١٤	العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يتواصل لليوم ٤٧، مقتل ٢٠ مواطناً فلسطينياً، ١٦ منهم من المدنيين العزل، من بينهم ٦ أطفال، بين القتلى خمسة مواطنين، بينهم شقيقان أحدهما طفل، استهدفهم القصف وهم يحفرون قبرا لأحد ضحايا العدوان،
٩٠	٢٣ أغسطس ٢٠١٤	في اليوم ال ٤٨ للعدوان على غزة، مقتل تسعة مدنيين فلسطينيين، خمسة منهم من عائلة واحدة، من بينهم طفلان، وامرأتان، إصابة ٩٩ مواطناً، من بينهم ٣٠ طفلا و١٩ امرأة استهداف خمسة منازل ومسجدين
٩١	٢٤ أغسطس ٢٠١٤	في اليوم ال ٤٩ للعدوان على غزة– مقتل سبعة مواطنين، أربعة منهم من المدنيين، من بينهم أم وطفلها– وفاة مدني آخر متأثرا بجراحه، إصابة ٩٢ مواطناً بجراح، من بينهم ٣٤ طفلا و١٩ امرأة
٩٢	٢٥ أغسطس ٢٠١٤	في اليوم ال٥٠ للعدوان على غزة، مقتل ١٤ مواطناً، ١٠ منهم من المدنيين، من بينهم امرأتان و٦ أطفال، من بينهم ام وأطفالها الأربعة، وفاة مواطن متأثرا بجراحه، إصابة ١٢٠ مواطناً بجراح، من بينهم ٣١ امرأة ٣٨ طفلا استهداف ٢٧ منزلاً سكنياً، جمعية خيرية، مسجدين، ورشة حدادة ومزرعة دواجن وتدميرهم
٩٣	٢٦ أغسطس ٢٠١٤	استهداف مبرمج للأبراج والبنايات السكنية ذات الطوابق المتعددة، ترويع السكان المدنيين وتشريدهم عبر عمليات نزوح وتهجير قسري من وسط المدن، في اليوم الـ ٥١ للعدوان على غزة
٩٤	٢٦ أغسطس ٢٠١٤	لا مكان آمن في قطاع غزة... سياسة تدمير الأبراج السكنية... أين يذهب السكان المدنيون..؟؟
٩٥	٢٧ أغسطس ٢٠١٤	قبل ساعات من وقف إطلاق النار وفي اليوم الأخير للعدوان، مقتل ١١ مواطناً، خمسة منهم من المدنيين، بينهم طفلان شقيقان، ووفاة طفلة متأثرة بجراحها، إصابة ٥٥ مواطناً بجراح، من بينهم ١٤ طفل و ١٢ امرأة، تدمير ٥ منازل سكنية، ومسجد
٩٦	٩ سبتمبر ٢٠١٤	منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ٢٥ حادثة إطلاق نار تجاه قوارب الصيد واعتقال ٦ صيادين واحتجاز ٣ قوارب مجداف.
٩٧	١٠ سبتمبر ٢٠١٤	المركز يطالب بالتحقيق الفوري في ظروف وملابسات وفاة المعتقل رائد الجعبري في مستشفى إسرائيلي.
٩٨	١٤ سبتمبر ٢٠١٤	المركز يرصد ويتابع أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في العدوان الأخير على قطاع غزة.
٩٩	١٨ سبتمبر ٢٠١٤	إصابة صياد قبالة شاطئ بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة.
١٠٠	٢٤ سبتمبر ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل المواطنين القواسمة وأبو عيشة اللذين تتهمهما بقتل المستوطنين الثلاثة.
١٠١	٢٩ سبتمبر ٢٠١٤	في خرق جديد للتهدئة، القوات الإسرائيلية المحتلة تصيب عاملَين شمال قطاع غزة.
١٠٢	١٥ أكتوبر ٢٠١٤	المستوطنون يضرمون النيران في مسجد ابو بكر الصديق في بلدة عقربا جنوب شرقي مدينة نابلس .
١٠٣	٢٢ أكتوبر ٢٠١٤	اعتقال (٥) صيادين واحتجاز قارب صيد، القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١٠٤	٢٣ أكتوبر ٢٠١٤	اعتقال صيادين وإصابة أحدهما وهو طفل واحتجاز قارب صيد، القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
١٠٥	٣ نوفمبر ٢٠١٤	حكومة الاحتلال تُمعِنُ في تحدي الإرادة الدولية، وتُقِرُّ المزيد من إجراءاتها التعسفية في مدينة القدس المحتلة
١٠٦	١٢ نوفمبر ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً في مخيم العروب شمالي مدينة الخليل
١٠٧	١٢ نوفمبر ٢٠١٤	منظمات حقوق الانسان الفلسطينية تدين منع إسرائيل للجنة التحقيق الدولية من الوصول إلى قطاع غزة
١٠٨	٢٣ نوفمبر ٢٠١٤	المركز يخشى من تعرضه للتعذيب: قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل مريض على معبر بيت حانون
١٠٩	٢٤ نوفمبر ٢٠١٤	المستوطنون يواصلون اعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة
١١٠	٢٤ نوفمبر ٢٠١٤	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مدنياً فلسطينياً، وتصيب طفلا بجراح بالقرب من المناطق الحدودية مع قطاع غزة
١١١	٥ ديسمبر ٢٠١٤	اصابة أربع مدنيات، بينهن ثلاث طفلات، في انفجار جسم مشبوه من مخلفات العدوان على القطاع
١١٢	٦ ديسمبر ٢٠١٤	قوات الاحتلال تصيب اثنين من المدنيين الفلسطينيين في استخدام جديد للقوة المسلحة، شمال قطاع غزة
١١٣	٧ ديسمبر ٢٠١١	اعتقال (١٢) صياداً واحتجاز (٥) قوارب صيد وإتلاف أدوات ومعدات صيد، القوات البحرية الإسرائيلية تصعد من اعتداءاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
١١٤	١٠ ديسمبر ٢٠١٤	في استخدام مفرط للقوة قوات الاحتلال تقتل الوزير "زياد أبو عين" رئيس هيئة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية
١١٥	١٦ ديسمبر ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً في مخيم قلنديا للاجئين، شمالي مدينة القدس المحتلة
١١٤	٣٠ ديسمبر ٢٠١٤	قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً، وتصيب آخر جنوبي مدينة نابلس

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز ٢٠١٤

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١	٨ مارس ٢٠١٤	في يوم المرأة العالمي فل تتوحد الجهود لوضع حد لجرائم قتل النساء الفلسطينيات
٢	١٠ مارس ٢٠١٤	« بيان مشترك» مناشدة لفتح معبر رفح
٣	١٣ ابريل ٢٠١٤	في أعقاب انضمام فلسطين إلى جملة من الاتفاقيات الدولية: المركز يطالب بانضمام فلسطين الفوري لميثاق روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٤	٣١ يوليو ٢٠١٤	نداء عاجل للمجتمع الدولي. في ظل استمرار العدوان على القطاع: السكان المدنيون يعانون من كارثة إنسانية انقطاع الكهرباء يحرم السكان من الوصول إلى خدمات المياه ويعرقل خدمات الصرف الصحي نحو ١،٦ مليون من المدنيين لم تصلهم المياه في منازلهم منذ أكثر من أسبوع
٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٤	المركز يطالب بإنهاء حصار غزة بشكل فوري وكامل ويحذر من تداعيات مأسسته واستمراره
٦	٢٥ نوفمبر ٢٠١٤	في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة دعوة مفتوحة للمجتمع الدولي لتوفير حماية للنساء الفلسطينيات
٧	٤ ديسمبر ٢٠١٤	«بيان مشترك» اثر زيارة ميدانية للاطلاع على أوضاع مستشفى الشفاء بعد إضراب موظفي النظافة منظمات حقوق الإنسان تطالب بالحفاظ على تقديم خدمات الرعاية الطبية بشكل إنساني وبعيداً عن المناكفات السياسية
٨	٨ ديسمبر ٢٠١٤	المركز يثمن مبادرة الحكومة السويسرية لعقد مؤتمر بشأن فلسطين
٩	٢٩ يونيو ٢٠١٤	التغذية القسرية جريمة تعذيب: المركز يحذر من مغبة المساعي الإسرائيلية لتشريع التغذية القسرية ضد المعتقلين الفلسطينيين، ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري
١٠	٩ يوليو ٢٠١٤	منظمات حقوق الإنسان تطالب المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف العدوان وحماية المدنيين

٢. تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

إستحدثت هذه النشرة من قبل وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٦، وإستمر صدورها طيلة الأعوام السابقة حتى الآن، وهي تعتبر أداة لإلقاء الضوء على إستمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى إنتشار السلاح الموجود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تحصده من ضحايا. و إعداد هذه النشرة يتم في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام ٢٠١٤، (٢٢) نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

الرقم	التاريخ	موضوع النشرة
١	١٤ يناير ٢٠١٤	مقتل مواطن في أريحا على خلفية ثأر عائلي
٢	٢٧ يناير ٢٠١٤	وفاة مواطن في أعقاب إصابته جراء إنفجار جسم مشبوه في مخيم البريج
٣	١٦ فبراير ٢٠١٤	مقتل مواطن على خلفية ثأر عائلي بمحافظة نابلس
٤	٢ مارس ٢٠١٤	إختطاف مواطن على أيدي مسلحين مجهولين في رفح وتعرضه للضرب
٥	٩ مارس ٢٠١٤	مقتل شاب جراء إطلاق النار في حفل زفاف بمدينة دير البلح

الرقم	التاريخ	موضوع النشرة
٦	١٨ مارس ٢٠١٤	مقتل مواطن في شجار عائلي بمخيم البريج وسط قطاع غزة
٧	١٤ إبريل ٢٠١٤	إصابة طفل بجراح متوسطة جراء انفجار جسم مشبوه في خان يونس
٨	٢٧ إبريل ٢٠١٤	العثور على جثة المواطن فضل الأسطل إثر تعرضه لإطلاق نار في مدينة خان يونس
٩	٤ مايو ٢٠١٤	مقتل مواطن وإصابة خمسة أخرين، بينهم إمرأة، جراء إستخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية في الضفة الغربية وغزة
١٠	٢٧ مايو ٢٠١٤	وفاة مواطن في نابلس متأثراً بجراحة جراء انفجار داخلي
١١	٢٩ مايو ٢٠١٤	مقتل فتى عن طريق الخطأ في جباليا، وإصابة مواطن آخر خلال شجار شخصي في غزة
١٢	٢ يونيو ٢٠١٤	مقتل طفل في النصيرات وإصابة شاب في رفح عن طريق الخطأ
١٣	١٠ يونيو ٢٠١٤	إصابة مواطن من قبل أحد عناصر القسام في غزة
١٤	١٢ يونيو ٢٠١٤	مقتل طفل في إنفجار داخلي شرق مدينة غزة
١٥	١٥ يونيو ٢٠١٤	مقتل مواطن وإصابة أربعة آخرين خلال شجار عائلي، وإصابة إمرأة وطفلة في إنفجار صاروخ محلي الصنع
١٦	٢٢ يونيو ٢٠١٤	إصابة مواطن وطفله بأعيرة نارية خلال شجار عائلي في جباليا
١٧	٢ يوليو ٢٠١٤	إصابة ستة مواطنين بأعيرة نارية خلال شجار عائلي في غزة يوم أمس
١٨	٧ يوليو ٢٠١٤	مسلحون مجهولون يطلقون النار بإتجاه فرعين لبنك فلسطين المحدود بمدينة غزة
١٩	٧ يوليو ٢٠١٤	إصابة ٧ مواطنين بينهم ثلاثة أطفال في سقوط صاروخ محلي الصنع على منازلهم
٢٠	١٦ سبتمر ٢٠١٤	إصابة أربعة مواطنين بأعيرة نارية على أيدي مسلحين مجهولين في غزة
٢١	٢٦ أكتوبر ٢٠١٤	مقتل مواطن خلال شجار في نابلس
٢٢	١١ نوفمبر ٢٠١٤	تفجير عبوات ناسفة أمام ثلاثة منازل في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة

٣. أخبار صحفية:

أصدر المركز خلال العام ٢٠١٤، (٥٥) خبراً صحفياً

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
١	١٤ يناير ٢٠١٤	المركز يستقبل ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية
٢	١٥ يناير ٢٠١٤	المركز يستقبل عدداً من الشخصيات والوفود الدولية
٣	١٦ يناير ٢٠١٤	المركز الفلسطيني ينظم دورتين تدريبيتين للصيادين والمزارعين حول حقوق الإنسان وآليات الوصول إلى العدالة في المغازي
٤	٣٠ يناير ٢٠١٤	المركز ينفذ سلسلة من ورش العمل حول مفاهيم الديمقراطية بالتعاون مع مجموعات شبابية
٥	٣٠ يناير ٢٠١٤	شبكة المنظمة الأهلية تنظم حفلاً تكريمياً للأستاذ راجي الصوراني بمناسبة حصوله على جائزة "نوبل البديلة"
٦	٢ فبراير ٢٠١٤	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز «مراقبة النزوح الداخلي» (IDMC) يصدران تقريراً حول الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية المحظور الوصول إليها
٧	٩ فبراير ٢٠١٤	مركز غزة لحرية الإعلام يكرم الأستاذ راجي الصوراني بمناسبة حصوله على جائزة «نوبل البديلة»
٨	٢٠ فبراير ٢٠١٤	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تكرم الأستاذ راجي الصوراني لحصوله على جائزة «نوبل البديلة
٩	٢٥ فبراير ٢٠١٤	المركز الفلسطيني ينظم ٧ دورات من دورات اليوم الواحد للمزارعين والصيادين حول حقوق الإنسان وآليات الوصول للعدالة
١٠	٣ مارس ٢٠١٤	انتهاء دورة تدريبية من دورات اليوم الواحد للمزارعات حول حقوق الإنسان
١١	٤ مارس ٢٠١٤	الصوراني يلتقي ووفد ياباني رفيع
١٢	١٨ مارس ٢٠١٤	المركز الفلسطيني ينظم دورة تدريبية من دورات اليوم الواحد للصيادين حول حقوق الإنسان وآليات الوصول إلى العدالة
١٣	٢٤ مارس ٢٠١٤	المركز ينظم لقاءً خاصاً للإعلان عن تقريره السنوي للعام ٢٠١٣
١٤	٢٥ مارس ٢٠١٤	المركز يعلن عن إصدار تقريره السنوي للعام ٢٠١٣
١٥	٣ ابريل ٢٠١٤	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز مراقبة النزوح الداخلي يعلنان عن إطلاق تقريرهما المشترك الخاص بالمنطقة المقيدة الوصول في قطاع غزة
١٦	١٤ ابريل ٢٠١٤	المركز ينظم لقاءً حول إطلاق تقرير المنطقة المقيدة الوصول إليها في قطاع غزة
١٧	٢٩ إبريل ٢٠١٤	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يستحدث تقريراً فصلياً يرصد حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة
١٨	٣ مايو ٢٠١٤	إخراس الصحافة تقرير جديد للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في اليوم العالمي لحرية الصحافة

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
١٩	٥ مايو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لطلبة كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية
٢٠	٥ مايو ٢٠١٤	بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة المركز ينظم فعاليات الحريات الإعلامية في فلسطين
٢١	٦ مايو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لمجموعة سمو الشبابية
٢٢	١٥ مايو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية تواصل للشباب والثقافة في محافظة رفح
٢٣	٢٢ مايو ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل في رفح حول المشاركة السياسية بمشاركة صحفيين وناشطي إعلام
٢٤	٣ يونيو ٢٠١٤	المركز يدلي بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في ممارسات الاحتلال الإسرائيلية التي تؤثرعلى حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧
٢٥	٥ يونيو ٢٠١٤	منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة تعلق عملها يوم الأحد تضامنا مع المعتقلين في سجون الاحتلال
٢٦	٥ يونيو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية تطوير المرأة الفلسطينية في محافظة الوسطى
٢٧	٥ يونيو ٢٠١٤	المركز ينظم ورشة عمل بعنوان: » مستقبل السياسات الإسكانية في قطاع غزة«
٢٨	١٢ يونيو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بالتعاون مع جمعية بناء للتنمية والتمكين في محافظة شمال غزة
٢٩	١٢ يونيو ٢٠١٤	في إطار عمله على تدويل قضية المعتقلين الفلسطينيين المركز يستقبل وفداً دولياً ويضعه في صورة تطورات أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال
٣٠	٢٢ يونيو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني ينهي أعمال دورة تدريبية في مجال حقوق الطفل لأعضاء التجمع القانوني الشبابي في جامعات قطاع غزة
٣١	٢٦ يونيو ٢٠١٤	المركز الفلسطيني ينهي أعمال دورة تدريبية في مجال حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان لأعضاء التجمع الإعلامي الشبابي في محافظة خان يونس
٣٢	٨ يوليو ٢٠١٤	بمناسبة الذكرى العاشرة للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية المركز يشارك في مؤتمر دولي حول جدار الضم
٣٣	١١ سبتمبر ٢٠١٤	المركز يدين اعتقال أحد مصابي العملية العسكرية على قطاع غزة
٣٤	١٨ سبتمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام مع إعلاميين في رفح
٣٥	٢٢ سبتمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام في جباليا

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
٣٦	٢٢ اكتوبر ٢٠١٤	في ختام زيارته لليابان، الصوراني يعقد مؤتمراً صحفياً في النادي الصحفي الوطني الياباني
٣٧	٢٢ اكتوبر ٢٠١٤	المركز يستقبل ممثلة ألمانيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية
٣٨	٢٧ اكتوبر ٢٠١٤	المركز ينظم حلقة نقاش خاصة تحت عنوان: «ملاحقة المشتبهين بتخابرهم مع الاحتلال والإعدامات خارج إطار القانون»
٣٩	٢٧ اكتوبر ٢٠١٤	المركز يستقبل وفد مؤسسة جائزة «رايتليفيلهود» السويدية خلال زيارته التضامنية لغزة
٤٠	٣٠ اكتوبر ٢٠١٤	وفد مؤسسة جائزة «رايتلايفيلهود» السويدية ينهي زيارته التضامنية إلى غزة
٤١	٤ نوفمبر ٢٠١٤	منسق المركز في رام الله يستقبل وفداً من مؤسسة (Grassroots International)
٤٢	١٠ نوفمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام مع ناشطين شباب في غزة
٤٣	١٢ نوفمبر ٢٠١٤	الصوراني يستقبل القنصل العام الاسباني
٤٤	١٥ نوفمبر ٢٠١٤	المركز ينظم لقاءَ تشاورياً مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني حول تداعيات منع إسرائيل للجنة الدولية للتحقيق في العدوان الأخير على غزة «لجنة شاباس»
٤٥	١٧ نوفمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام مع ناشطين وحقوقيين
٤٦	١٨ نوفمبر ٢٠١٤	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يستضيف وفوداً زائرة
٤٧	٢٣ نوفمبر ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية بعنوان « حقوق المعتقلين/ حقوق إنسان» للمدافعين عن حقوق المعتقلين في قطاع غزة
٤٨	٢٧ نوفمبر ٢٠١٤	في سابقة نوعية لنشر الوعي بمشاركة الآلاف عبر «توتير» المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام مع مدونين وناشطين
٤٩	٢ ديسمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام مع موظفين حكوميين وناشطي مجتمع مدني
٥٠	٤ ديسمبر ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في محافظة غزة
٥١	١٠ ديسمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول إلغاء عقوبة الإعدام مع ناشطي مجتمع مدني
٥٢	١١ ديسمبر ٢٠١٤	المركز يناقش مع مثقفين ومبدعين إلغاء عقوبة الاعدام وظاهرة تنفيذ اعدامات خارج إطار القانون
٥٣	١٧ ديسمبر ٢٠١٤	المركز ينفذ ورشة عمل حول عقوبة الاعدام وظاهرة تنفيذ اعدامات خارج إطار القانون مع طلبة وخريجين جامعيين
٥٤	٢٣ ديسمبر ٢٠١٤	الجمعية العمومية للمركز الفلسطيني تعقد اجتماعها السنوي
٥٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المركز الفلسطيني يختتم الدورة التدريبية الأولى من سلسلة دورات في مجال تدريب مدربين حقوق الإنسان

٤. التطورات الميدانية المتعلقة بالإغلاق

استمرت وحدة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الإغلاق الذي تفرضه قوات الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وقد صدر عن المركز عدد (٧) نشرة من سلسلة نشرات " حالة المعابر في قطاع غزة ".

الرقم	الفترة الزمنية التي تغطيها النشرة	تاريخ الإصدار
١	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/١٢/١ – ٢٠١٣/١٢/٣١)	١٦ يناير ٢٠١٤
٢	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٤/١/١ – ٢٠١٤/١/٣١)	١٨ فبراير ٢٠١٤
٣	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٤/٢/١ – ٢٠١٤/٢/٢٨)	١٢ مارس ٢٠١٤
٤	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٤/٣/١ – ٢٠١٤/٣/٣١)	١٣ إبريل ٢٠١٤
٥	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٤/٤/١ – ٢٠١٤/٤/٣٠)	١٥ مايو ٢٠١٤
٦	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٤/٥/١ – ٢٠١٤/٥/٣١)	١٧ يونيو ٢٠١٤
٧	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٤/٦/١ – ٢٠١٤/٦/٣٠)	٢٩ يوليو ٢٠١٤

٥. أوراق حقائق

خلال العام ٢٠١٤، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (١٧) عدداً جديداً من أوراق الحقائق، وقد شملت تلك الأوراق المواضيع التالية: الإعتداءات في قطاع غزة ونتائجها، انتهاكات حقوق الاطفال في قطاع غزة، الإعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينين في قطاع غزة.

الرقم	موضوع الورقة	تاريخ الإصدار
١	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	٣ يناير ٢٠١٤
٢	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	٨ يناير ٢٠١٤
٣	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (١ أكتوبر – ٣١ ديسمبر ٢٠١٣)	٢٣ يناير ٢٠١٤
٤	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	٣ فبراير ٢٠١٤
٥	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	١٨ فبراير ٢٠١٤
٦	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	١٩ مارس ٢٠١٤
٧	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	٠١ إبريل ٢٠١٤
٨	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	٨ إبريل ٢٠١٤
٩	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	٨ إبريل ٢٠١٤
١٠	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	١٤ مايو ٢٠١٤
١١	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	١٤ مايو ٢٠١٤
١٢	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	٦ نوفمبر ٢٠١٤
١٣	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	٢٠ أكتوبر ٢٠١٤
١٤	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	٢٠ أكتوبر ٢٠١٤
١٥	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	١٥ ديسمبر ٢٠١٤
١٦	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها	١٥ ديسمبر ٢٠١٤
١٧	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة	١٧ ديسمبر ٢٠١٤

٦. التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٤، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات

٧. جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٤

إسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية المحظور الوصول إليها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز "مراقبة النزوح الداخلي"(IDMC)	تقرير	١	العربية– الإنجليزية
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٣	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية – الإنجليزية
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يستحدث تقريراً فصلياً يرصد حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤	تقريراً فصلياً	١	العربية – الإنجليزية
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يصدر تقرير فصلي يرصد حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤	تقريراً فصلياً	١	العربية– الإنجليزية
تقرير إخراس الصحافة: توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٠١ يناير ٢٠١٣ و٣١ مارس ٢٠١٤)	تقرير	١	العربية – الإنجليزية
العدالة تذبح في غرف السياسة:المركز يعبر عن صدمته البالغة لاختيار دولة الاحتلال الإسرائيلي نائباً لرئيس لجنة تصفية الاستعمار في الجمعية العامة للأمم المتحدة	ورقة موقف	١	العربية
تقرير حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة	تقرير	١	العربية
تقرير حول ممارسات التعذيب في سجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية (مايو ٢٠١٣ – يونيو ٢٠١٤	تقرير	١	العربية
التقرير الأسبوعي: انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة	سلسلة التقارير الأسبوعية	٥١ تقرير	العربية – الإنجليزية

الموقع الإلكتروني للمركز

اعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (**www.pchrgaza.org**) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني (قائمة بريدية)، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ١٠١٤٧ مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكترونيخلال العام ٢٠١٤، تبين أن عدد زيارات الموقع قد بلغ ١٨٠٨٥٢٣على مدار العام ٢٠١٤ حوالي ١٥٠٧١٠ شهرياً، بمعدل ٥٠٢٣ يومياً.

بالإضافة يقوم المركز بنشر إصداراته على صفحته على **Facebook** و **Twitter**، حيث بلغ عدد المعجبون على صفحته **Facebook** حوالي ٣٦٥٠٨ معجب، وعلى **Twitter** حوالي ٨١٤٢ متتبع . ويلاحظ التطور الملحوظ في عدد المشاهدين والمتابعين لصفحة المركز على مواقع التواصل مقارنة بالاعوام السابقة.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٤

الشهر	عدد الزيارات	الوصول
يناير	١٠١٣٨٨	١٨٥٨٨٤٩
فبراير	١٠١٣٨٨	١٨٥٨٨٤٩
مارس	١٠٢٣٠١	١٦٣٢٠٣٢
ابريل	١٢٣٣٠١	١٩٣٨٢٥١
مايو	١٠٣٣٠١	١٧٣١٢٣٢
يونيو	١١١٤٨٩	١٨٥٤٤٢٤
يوليو	٢٨٠٢١٢	٣٤٥٤٢٥٤
أغسطس	٢٦٥٢١٢	٢٩٤١٢٤٤
سبتمبر	١٥٦٠٣٦	١٩٩٠٥١١
أكتوبر	١٥٨٣٨١	١٧٣٨٥٠٨
نوفمبر	١٤٧١٩٤	١٦١٨٥٧٧
ديسمبر	١٥٨٣٢٠	١٦٨٩٩١٢
المجموع	**١٨٠٨٥٢٣**	**٢٤٣٠٦٦٤٣**

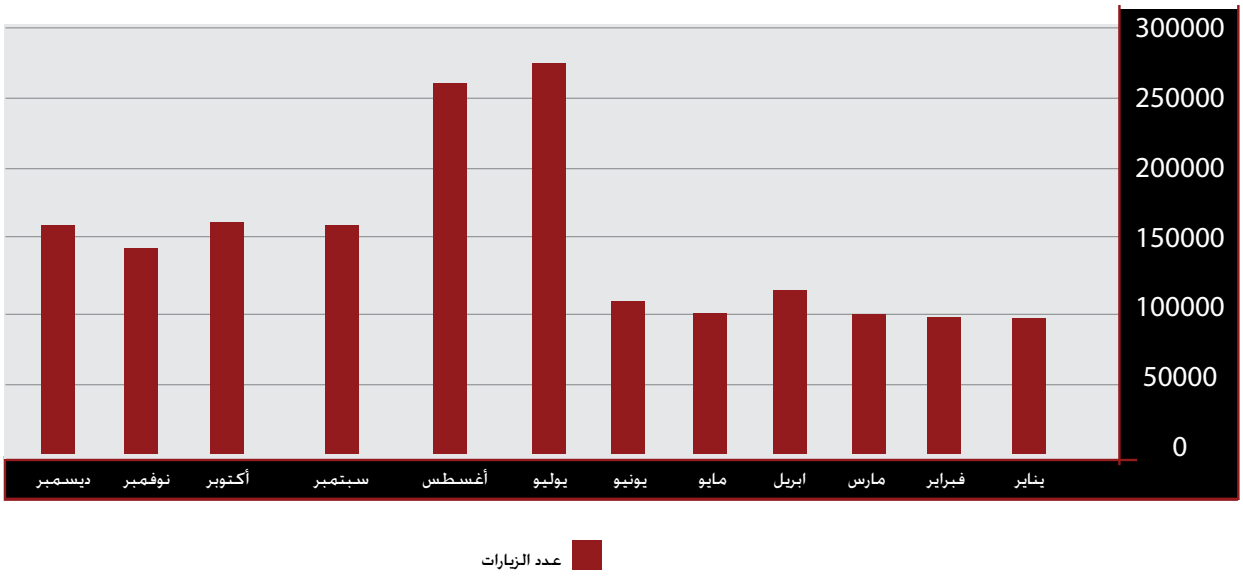
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
يناير
فبراير
مارس
ابريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
عدد الزيارات

المكتبة

تشكل المكتبة في مقر المركز الفلسطيني الرئيس بمدينة غزة إحدى وحدات المركز الحيوية. ويولي المركز أهمية كبيرة لهذه المكتبة المتخصصة لما تقدمه من خدمة للباحثين، الأكاديميين والزوار من أبناء قطاع غزة. كما يحرص المركز على رفدها وإغنائها بالعديد من المراجع القانونية وأحدث التقارير والقوانين الدولية ذات العلاقة بالأوضاع القانونية للقضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي. وتحتوي المكتبة إلى جانب ذلك، على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، الكتب المتخصصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، القوانين الفلسطينية، الديمقراطية، والعديد من المجلات والكتب الثقافية والفكرية باللغتين العربية والإنجليزية. وقد بلغ عدد الكتب في نهاية العام ٤٩٥٢ كتاباً (٣١٠٩ كتاباً باللغة العربية، و١٨٤٣ كتاباً باللغة الانجليزية). كما بلغ عدد المجلات ١٢٢١ مجلة (٤٢٢ مجلة باللغة العربية، و٧٩٩ مجلة باللغة الإنجليزية).